

١٢٨٤

المطبعة
٣٣٢-٥

٢٢٠

الشيخ
دولان

من شرح الوقاية

١٢٨٤

هنا ماحقر العباد

عبد الله

٢٩٤, ١٢١

٤-٥

في المطبع الطبي في بلدة ججرة من محلات بندر هوكة

وتصحيح الماوي منصور احمد البردواني

من مدرسي المدرسة الحسينية

في سنة ١٢٦٠ من الهجرة النبوية

وعلى آله الصلوة والسلام

موافقا لسنة ١٨٢٢ المسيحية

فهرس شرح الوقاية

٧٠	باب العيدين	٢	كتاب الطهارة
٧١	باب صلوة الخوف	١	باب التيمم
ايضا	باب الجنائز	٢٢	باب المسح على الخفين
٧٢	باب الشهيد	٢٦	باب الحبص والنفاس
٧٦	باب الصلوة في الكعبة	٢٣	باب الانجاس
٧٧	كتاب الزكوة	٢٥	كتاب الصلوة
٧٩	باب زكوة الاموال	٢٨	باب الاذن
٨٢	باب العاشر	٢٩	باب شروط الصلوة
٨٥	باب الركاز	٢١	باب صفة الصلوة
٨٦	باب زكوة الخارج	٢٢	فصل في القراءة
٨٧	باب المصارف	٢٥	فصل في الجماعة
٨٨	باب صدقة الفطر	٢٨	باب الحدث في الصلوة
٩٠	كتاب الصوم	٥٠	باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
٩٢	باب موجب الافساد	٥٣	باب صلوة الوتر والنوافل
٩٦	باب الاعتكاف	٥٦	فصل عند الكسوف
٩٧	كتاب الحج	٥٧	باب ادراك الفرائض
١٠٣	باب القران والتمنع	٥٩	باب قضاء الفوائت
	باب الجنائيات	٦١	باب سجود المهر
	باب الاحصار	٦٣	باب صلوة المريض
١١٢	كتاب النكاح	٦٢	باب سجود التلاوة
١١٩	باب الولي والكفو	٦٦	باب صلوة المسافر
١٢٢	باب المهر	٦٨	باب صلوة الجمعة

٢٠٨	كتاب الحدود	١٣١	باب نكاح الرقيق والكافر
٢١٠	باب وطئ بوجوب الحد أولا	١٣٥	باب القسم
٢١١	باب شهادة الزنا والرجوع منها	ايضا	كتاب الرضاع
٢١٥	باب حد الشرب	١٣٧	كتاب الطلاق
ايضا	باب حد القذف	١٣٨	باب ايقاع الطلاق
٢١٨	فصل التعزير	١٣٣	باب التفويض
٢٢٠	كتاب العرقه	١٢٧	باب الحلف بالطلاق
٢٢٢	فصل	١٢٩	باب طلاق المريض
٢٢٧	باب قطع الطريق	١٥٢	باب الرجعة
٢٢٨	كتاب الجهاد	١٥٢	باب الايلاء
٢٣١	باب المغنم وقسمته	١٥٦	باب الخلع
٢٣٣	باب استيلاء الكفار	١٥٨	باب الظهار
٢٣٤	باب المستامن	١٦٠	باب اللعان
٢٣٦	باب الوظائف	١٦٢	باب العنين
٢٣٧	فصل الجزية	١٦٣	باب العدة
٢٣٩	باب المرتد	١٦٧	باب النسب والحضانة
٢٤١	باب المغاة	١٧٢	باب النفقة
٢٤٢	كتاب اللقيط	١٧٧	كتاب العتاق
٢٤٣	كتاب اللفظة	١٧٩	باب كسر متق البعض
٢٤٤	كتاب الآبق	١٨٧	باب الحلف بالصدق
٢٤٥	كتاب المفقود	١٨٩	باب النديب والاستيلاء
ايضا	كتاب الشركة	١٩٢	كتاب الايمان
٢٥٠	كتاب الوقف	١٩٥	باب الحلف بالفعل
		٢٠٢	باب الحلف بالقول



 *
 * بسم الله الرحمن الرحيم *
 *

الحمد لله رب العالمين * والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين الطيبين
 الطاهرين * يقول العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة * عبید الله بن مسعود
 بن تاج الشريعة * سعد جده * وانجح جده * هذا حل المواضع المتعلقة * من وقاية
 الرواية * في مسائل الهداية * التي الفها جدي واستاذي مولانا الاعظم * استاذ علماء
 العالم * برهان الشريعة والحق والدين * محمود بن صدر الشريعة جزاه الله عنى
 وعن جميع المسلمين * خير الجزاء لاجل حفظي والمولى المولى لما الفها سبقا سبقا *
 وكنت اجري في ميدان حفظه طلقا طلقا * حتي اتفق اتمام تاليفه مع اتمام حفظي
 المتشرب بعض النسخ في الاطراف * ثم بعد ذلك وقع فيها شيء من التغيرات * ونبت
 من المحو الاثبات * فكتبت في هذا الشرح العبارة التي تقرر عليها المن لتغير النسخ
 المكتوبة الى هذا النمط * والعبد الضعيف لما شاهد في اكثر الناس كمالا من *
 اتخذت منها مختصرا مشتملا على ما لا بد لطالب العلم منه فافتح في *
 ايضا ان شاء الله تعالى وقد كان الولد الاعز محمود برز الله * حفظ
 المختصر مبالغا في تاليف شرح الوقاية بحيث ينحل منه مغلفات المختصر فشرمت في
 اسعاف مراعاة * فتوفاه الله تعالى قبل اتمامه * فاما مول من المستفيدين من هذا الكتاب
 ان لا ينسوا في دعائهم الاستجاب * انه الميسر للصعاب * والفاتح لمغلفات الابواب *

(٢) كتاب الطهارة

اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونها
اهم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع * قال الله تعالى
يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية * افتتح الكتاب بهذه
الآية تيمنا ولان الدليل اصل والحكم فرعه والاصل مقدم على الفرع بالرتبة ثم لما
كانت الآية دالة على فرائض الوضوء ادخل فاء التعقيب في قوله * فغرض الوضوء
فصل الوجه من الشعر * اي من قصاص شعر الراس وهو منتهى منبت شعر الراس *
الى الاذن * فيكون ما بين العذار والاذن داخلا في الوجه كما هو مذهب ابي حنيفة
ومحمده فيفرض غسله ومليه اكثر مشايخنا رض وذكروا من الائمة الحلولى يكفيه
ان يبيل ما بين العذار والاذن ولا يجب اما لئلا الماء عليه بناء على ما روي عن
ابي يوسف ر ح ان المصلي اذا بل وجهه واغضاء وضوئه بالماء ولم يعمل الماء من
العضو جاز لكن قيل تاويله انه مال من العضو قطرة او قطرتان ولم يندرك *
واسقل الذقن * فتم حدود الوجه من الاطراف لاربعة ثم مطفى على الوجه قوله *
واليدين والرجلين مع المرفقين والكعبين * خلافا لفرح فان عنده لا يدخل المرفقان
والكعبان في الغسل لان الغاية لا تدخل تحت المغيا ونحن نقول ان كانت الغاية
بحيث لو لم تدخل فيها كلمة الى لم يتناولها صدر الكلام لم تدخل تحت المغيا
كالليل في الصوم وان كانت بحيث يتناولها صدر الكلام كالمتنازع فيه تدخل
تحت المغيا بناء على ان للنحويين في اربعة مذاهب الاول دخول ما بعدها فيما
قبلها الامجاز والثاني عدم الدخول الامجازا والثالث الاشتراك والرابع
الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن فهذا المذهب

الرابع يوافق ما ذكرنا في الليل والمرافق وأما الثلاثة الأولى فالأول يعارضه الثاني فتساويا والثالث أوجب التساوى أيضا فوقع الشك في مواضع استعمال كلمة إلى ففي مثل صورة الليل في الصوم إنما وقع الشك في التناول والدخول فلا يثبت التناول بالشك وفي مثل صورة النزاع إنما وقع الشك في الشك في الخروج بعد ما ثبت تناول صدر الكلام والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكرنا أنها ضايت الاسقاط فمشهور في الكتب فلا نذكره ثم الكعب في رواية هشام من محمد رَح هو المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لكن الأصح أنها العظم الناتية الذي ينتهي إليه عظم الساق وذلك لأنه تعالى اختار لفظ الجمع في أمضاء الوضوء فأريد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد واختار في الكعب لفظ المثنى فلم يمكن أن يراد به انقسام الآحاد على الآحاد فتعين أن المثنى مقابل بكل واحد من أفراد الجمع فيكون في كل رجل كعبان وهما العظمان الناتيان لامعقد الشراك فإنه واحد في كل رجل * ومسح رِبعِ الرأس واللمحية * المسح إصابة اليد المبتلة العضو ما بللا يأخذه من الاناء أو بللا بقي في اليد بعد غسل عضو من المغمسولات ولا يكفي البلل الباقي في يده بعد مسح مضمون الممسوحات ولا بلل يأخذه من بعض أمضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا أو ممسوحا وكذا في مسح الخف وأعلم أن المفروض في مسح الرأس أدنى ما يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة أو ثلث شعرات عند الشافعي رَح مما لا يطلق النص وعند مالك رَح الاستيعاب فرض كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وعندنا ربع الرأس وقد ذكرنا أنه إذا قيل مسح الحائط بيدي يراد به كله لأن الحائط اسم للمجموع وقد وقع مقصود لأنه محل والحل هو المقصود في الفعل المتعدي فيراد كله وإذا قيل مسح الحائط يراد به بعضه لأن الأصل في البناء أن تدخل في الوائل وهي غير مقصودة فلا يثبت امتناعها بل

يكفى منها ما يتوصل به الى المقصود فاذا دخل الباء في المحل شبه المحل بالوسائل
فلا يثبت استيعاب المحل لكن بشكل هذا بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم ويمكن
ان يجاب عنه بان الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنص بل بالاحاديث المشهورة
وبان مسح الوجه في التيمم قائم مقام غسله فحكم الخلف في المقدار حكم الاصل كما
في مسح اليدين فلو كان النص دالاً على الاستيعاب للزم مسح اليدين الى الاطراف
في التيمم لان الغاية لم تذكر في التيمم وايضا الحديث المشهور وهو حديث المسح
على الناصية دل على ان الاستيعاب غير مراد فانتهى قول مالك رح واما نفي مذهب
الشافعي رح فمبني على ان الآية مجملة في حق المقدار لا مطلقة كما زعم لان المسح
في اللغة امرار اليد المبتلة ولا شك ان مما سئله الانملة شعرة او ثلثا لا تسمى مسح
الراس وامرار اليد يكون له حد وهو غير معلوم فيكون مجملولاً انه اذا قيل مسحت
بالحائط يراد به البعض وفي قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم الكل فيكون الآية
في المقدار مجملة ففعله عليه السلام انه مسح على ناصيته يكون بياناً له واما اللحية فعند
ابي حنيفة رح مسح ربعها فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها من البشرة صار كالراس وعند
ابي يوسف رح مسح كلها فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها من البشرة اقيم مسحها مقام
غسل ما تحتها فيفرض مسح الكل بخلاف الراس فانه اذا كان عارياً عن الشعر لا يجب
غسل كله ولا مسح كله وقد ذكر ان المراد بالربع ربع ما يلاقي بشرة الوجه منها
اذ لا يجب ابصال الماء الى ما امتد من الذقن خلافاً للشافعي رح كذا في الايضاح
وفي اشهر الروايتين عن ابي حنيفة رح مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح
المختار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان واذا مسح ثم حلق الشعر لا يجب
الامادة وكذا اذا توضأ ثم قص الاظفار * وسنته للمحنيق غسل يديه الى رصفيه ثلثا
قبل ادخالهما الاناء * هذا الغسل عند بعض المشائخ منه قبل الاستنجاء وعند البعض

يَعْدُو وَهَذَا الْبَعْضُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ جَمِيعًا وَكَيْفِيَّةُ الْغَسْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنَاءُ صَغِيرًا بِحَيْثُ
يُمْكِنُ رَفْعُهُ يَرْفَعُ بِشِمَالِهِ وَيَصْبُهُ عَلَى كَفِّهِ الْيَمْنِيِّ وَيَغْسِلُهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَصْبُ بِيَمِينِهِ عَلَى
كَفِّهِ الْيُسْرِيِّ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ صَغِيرٌ يَرْفَعُ
الْمَاءَ بِهِ وَيَغْسِلُهَا كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ أَصَابِعُ يَدِهِ الْيُسْرِيِّ مَضْمُومَةً فِي الْإِنَاءِ
وَلَا يَدْخُلُ الْكَفَّ وَيَصْبُ الْمَاءُ عَلَى يَمِينِهِ وَيُدْلكُ الْأَصَابِعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ يَفْعَلُ
هَكَذَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَدْخُلُ يَمْنَاهُ فِي الْإِنَاءِ بِالْغَا مًا بَلِّغْ وَالنَّهْيُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا يَغْمِسُ
يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْإِنَاءُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَمَعَهُ إِنَاءٌ صَغِيرٌ أَمَا
إِذَا كَانَ الْإِنَاءُ كَبِيرًا وَلَيْسَ مَعَهُ إِنَاءٌ صَغِيرٌ يَحْمِلُ عَلَى الْإِدْخَالِ بِطَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ
كُلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةً أَمَا إِذَا لَمْ يَزَلْ النِّجَاسَةُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَفْضِي
إِلَى تَنْجِيسِ الْإِنَاءِ أَوْ غَيْرِهِ فَرُضَ * وَتَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى ابْتِدَاءً وَالْمَوَاكِلَ وَالْمَضْمُضَةَ
بِمِيَاهِ وَالْإِسْتِنْشَاقَ بِمِيَاهِ * وَأَمَّا قَالِ بِمِيَاهِ وَلَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْمَسْنُونِ التَّثْلِيثُ
بِمِيَاهٍ جَدِيدَةٍ وَأَمَّا كَرَرُ قَوْلِهِ بِمِيَاهٍ لِيَدُلَّ عَلَى تَجْدِيدِ الْمَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ
فَإِنَّ الْمَسْنُونِ مِنْهُ أَنْ يَمْضُضُ وَيَسْتَنْشِقُ بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ هَكَذَا ثُمَّ هَكَذَا * وَتَخْلِيلُ
اللِّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَمَسْحُ كُلِّ الرَّاسِ مَرَّةً * خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ
فَإِنَّ مِنْهُ تَثْلِيثُ الْمَسْحِ سَنَةٌ وَقَدْ أوردَ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ أَنَّ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ
ثَلَاثًا وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً وَقَالَ هَكَذَا وَضَوْعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * وَالْأَذْنَيْنِ بِمَائِهِ *
أَيُّ بِمَاءِ الرَّاسِ خِلَافًا لَهُ فَإِنَّ تَجْدِيدَ الْمَاءِ لِمَسْحِ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ مِنْهُ * وَالْأَنْبِيَّةُ
وَتَرْتِيبُ نَصِّ عَلَيْهِ * أَيُّ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ وَكِلَاهُمَا فَرَضَانِ
مِنْهُ أَمَّا الْأَنْبِيَّةُ فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَجَوَابُنَا أَنَّ الثَّوَابَ مَنْوُوطٌ
بِالنِّيَّةِ اتِّفَاقًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْدَرَ الثَّوَابُ أَوْ يَقْدَرُ شَيْءٌ يَشْمَلُ الثَّوَابَ نَحْوَ حُكْمِ الْأَعْمَالِ
بِالنِّيَّاتِ فَإِنَّ قَدْرَ الثَّوَابِ نَظِيرُ قَدْرِ الْحُكْمِ فَهُوَ نَوْعَانِ دُنْيَوِيٌّ كَالصَّحَّةِ وَ

أخروي كالنواب وهو الإخروي مراد بالإجماع فإذا أقبل حكم الأعمال بالنهاية و
 مراد به الثواب صدق الكلام فلا دلالة له على الصحة فإن قيل مثل هذا الكلام ينشأ
 في جميع العبادات فلا دلالة له على اشتراط النية في العباد استوفى باطل فإن المنسك
 في اشتراط النية في العبادات هذا الحديث قلنا نقد والثواب لكن المقصود في
 العبادات المحضة هو الثواب فإذا اخلت من المقصود لا يكون لها صحة لأنها
 لم تشوع الامع كونها عبادة بخلاف الوضوء إذ ليس هو عبادة مقصودة بل شرع
 شرطاً لجواز الصلوة فإذا اخل من الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا
 انتفاء صحته إذ لا يصدق عليه أنه لم يشوع الامع عبادة فبقى صحته بمعنى أنه مفتاح
 الصلوة كما في مائر الشرائط كتنظيف الثوب والمكان وستر العورة فإنها لا تشترط النية
 في شيء منها وأما الترتيب فلقوله تعالى فافعلوا وجوهكم فيفرض تقديم غسل الوجه
 فيفرض تقديم الباقي مرتباً لأن تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي
 خلاف الإجماع قلنا المذكور بعدة حرف الواو والمراد فافعلوا هذا المجموع فلا دلالة
 له على تقديم غسل الوجه وأن سلم فمتى استدلل المجتهد بهذه الآية لم يمكن
 الإجماع منعقد أفاستدل بها على ترتيب الباقي استدلالاً بلا دليل وتمسك بمجرد
 زعمه لا بالإجماع وقد رأيت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه السلام هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلوة إلا به وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيفرض الترتيب وقد منح
 لي جواب حسن وهو أنه توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به
 فهذه القول يرجع إلى المرة فحسب لا إلى الأشياء الأخر لأن هذا الوضوء لا يحل
 إما أن يكون ابتداءً من اليمين أو اليسار وإيضاً ما أن يكون على سبيل الموالاة
 أو عدمها فنقول عليه السلام هذا وضوء أن يريد به هذا الوضوء بجميع أوصافه يلزم
 غرضية الموالاة أو عدمها والتمسك من أوصافه وأن لم يرد بجميع أوصافه لا يذلل

على فرعية الترتيب * والاول * اي غسل الامضاء على سبيل التعاطب بحيث
لا ينجس العضو الاول وعند مالك رخص هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي عليه السلام من غير دليل على فرضيتها * ومستحبه التيامن * اي
الا بتداء باليمين في غسل الامضاء فان قلت لا شك ان النبي عليه السلام واظب
على التيامن في غسل الاعضاء ولم يرو احدا نه بدأ بالشمال فينبغي ان يكون سنة
قلت السنة ما واظب النبي عليه السلام عليه مع الترك احيانا فان كانت المواظبة
المذكورة على سبيل العبادة فمن الهدى وان كانت على سبيل العادة فمن الزوائد
كقبض الثياب والاكل باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول ونحو ذلك و
كلامنا في الاول ومواظبة النبي عليه السلام على التيامن كانت من قبيل الثاني
ويفهم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن
في كل شيء حتى التنعل والترجل * ومسح الرقبة * لان النبي عليه السلام مسح عليها *
وناقضه ما خرج من احد السبيلين * سواء كان معتادا او غير معتاد كالدوي والريح الخارجة
من القبل والذكروفيه اختلاف المشايخ رخص * او من غيره ان كان نجسا سال الى ما يطهر *
اي الى موضع يجب تطهيره في الجملة اما في الوضوء وفي الغسل وعند الشافعي رخص
الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء وقوله ان كان نجسا متعلق بقوله او من
غيره والرواية النجس يفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فما لا يكون
ظاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء ينجس فهو
نجس ونجس وانما قال سال لانه اذا لم يتجاوز المخرج لا ينقض الوضوء مندنا
وينقض عند زفر رخص وكذا اذا عصر القرحة نجسا وز كان بحال لو لم يعصر لم يتجاوز
وكذا اذا مضى او خلل امانته او ادخل اصبعه في الفم فرائى الرالدم لو انتشر
فخرج من الفم ملقا مثل العدس لا ينقض مندنا خلافا لفر رخص ووجهه ان

خروج النجاسة موثر في زوال الطهارة كالسبيلين ونحن نقول نعم لكن القليل
 بادلا خارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا ينقض قلت هذا ابدليل غير تام لانه
 لا يشمل ما اذا غرزت ابرة فارتنى الدم على رأس الجرح لكن لم يسئل فان الخروج
 هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض عندنا وقد خطر ببالي وجه حسن وهو انه
 لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوح وهكذا
 في القى القليل وسيأتى في هذه الصفحة وقوله الى ما يطهر احترازا عما اذا اقشرت
 نقطة في العين فسال الصديد بحيث لم يخرج من العين لا ينقض الوضوء لان
 داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لاني الوضوء ولا في الغسل ان ليس له حكم ظاهر
 البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم ان قوله الى ما يطهر يجب
 ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا فصد وخرج دم كثير وسال
 بحيث لم يبلطخ رأس الجرح فانه لا شك في الانتقال عندنا مع انه لم يسئل الى موضع
 يلحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فالبشارة بالحسنة
 ان يقال ما خرج من السبيلين او من غيره الى ما يطهر ان كان نجسا سال * والقى *
 مطف على قوله ما خرج فاراد ان يفصل انواعه لان الحكم مختلف فيها فقال * وما
 رقيقا نساوي البزاق * حتى ان كان البزاق اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المساءاة
 عليهم حكم الغلبة بالطريق الاولى فقالوا اذا اصغر البزاق من الدم فلا يجب الوضوء
 وان احمر يجب ثم مطف على قوله ما قوله * او مرة او طعاما او ماء او معلقا ان كان ملاء
 الفم لا بلغما اصلا * سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان
 قليلا او كثيرا لانه للزوجة لا يتدخله النجاسة * وينقض صاعدا ملاء الفم عند
 ابي يوسف رح * لكن النازل من الراس لا ينقض عنده ايضا * وهو يعتبر الاتحاد في المجاس
 ومحمد في السبب يجمع ما قام قليلا قليلا * فقوله هو يعتبر الضمير يرجع الى

أبي يوسف وهذا ابتداء مسألة صورتها إذا فاء قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الفم
فأبو يوسف رح يعتبر اتحاد المجلس أي إذا كان في مجلس واحد يجمع فيكون ناقضا
ومحمد رح يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان فإن كان غثيان واحد يجمع فيحصل أربع
صور اتحاد المجلس والغثيان فيجمع اتفاقا واختلا فهما فلا يجمع اتفاقا واتحاد المجلس
مع اختلاف الغثيان فيجمع عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح واختلاف المجلس
مع اتحاد الغثيان فيجمع عند محمد رح خلافا لأبي يوسف رح * وما ليس بحدث ليس
بنجس * بكسر الجيم فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا فالدم إذا لم يسلم
من راس الجرح ظاهر وكذا القيء القليل وعن محمد رح في غير رواية الأصول أنه
نجس لأنه لا أثر للسيلان في النجاسة وإذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك
ولما قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما إلى قوله أو دم مسفوحا فغير المسفوح
لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم الذي لم يسلم من راس الجرح دم غير مسفوح
فلا يكون نجسا فإن قيل هذا فيما يוכל لحمه وأما فيما لا يוכל لحمه كالدم في غير المسفوح
حرام أيضا فلا يمكن الاستدلال بحله على طهارته قلت لما حكم بحرمته المسفوح بقي غير
المسفوح على أصله وهو الحل فيلزم منه الطهارة سواء كان فيما يוכל لحمه أو لا إطلاق النص ثم
حرمة غير المسفوح في الدم بناء على حرمة لحمه لا توجب نجاسته إذ هذه الحرمة للكرامة
لأن النجاسة غير المسفوح في الدم يكون على طهارته الأصلية مع كونه محرما والفرق بين
المسفوح وغيره مبني على حكمة فامضة وهي أن غير المسفوح دم انتقل من العروق و
انفصل عن النجاسات وحصل له هضم آخر في الأعضاء نصار مستعد الآن بصير عضوا فاخذ
طبيعة العضو فإعطاها الشرع حكمه بخلاف دم العروق فإنه إذا سال من راس الجرح
علم أنه دم انتقل من العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس أما إذا لم يسلم علم
أنه دم العضو هذا في الدم ما في القيء القليل هو الماء الذي كان في أعلى المعدة وهي

ليست بمحل النجاسة فحكمه حكم الريق * ونوم مضطجع ومتكى ومستند الى مالو
ازيل لسقط لا غير * اى لا ينقض الوضوء نوم غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا
اوراكعا او ساجدا * والاغماء والجنون * على اى هيئة كانا ويدخل في الاغماء
السكر وحده هنا ان يدخل في مشيته تحرك وهو الصحيح وكذا في اليمين حتى لو
حلف انه مكران يعتبر هذا الحد * وفهقهة وصل بالغ يركع ويسجد * حتى لا ينقض
الوضوء فهقهة الصبي وشرطه ان تكون في صلوة ذات ركوع وسجود حتى لو
فهقهة في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما فهقهة فيه وانما
شرط ما ذكر لان انتقاض الوضوء بها ثبت بالحديث على خلاف القياس فيقتصر
على مورد ثم القهقهة انه انتقض اذا كان يتنظن حتى لو نام في الصلوة على اى هيئة فهقهة
لا ينقض الوضوء وعند الشافعي رح لا ينقض الوضوء بالقهقهة وحدها ان تكون مسموعة
له ولجيرانه وهو يبطل الصلوة والوضوء والضحك ان يكون مسموعا له لا لجيرانه
وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والتبسم ان لا يكون مسموعا اصلا وهو لا يبطل شيئا *
والمباشرة الفاحشة الا عند محمد رح * وهي ان يماس بدنه بيد المرأة مجردين
وانتشر آلتها وتماس الفرجان * لا دودة خرجت من جرح * لانها طاهرة وما عليها
من النجاسة قليلة واما الحارثة من الدبر فننقض لان خروج القليل منه ناقض
ومن الاحليل لانها خارجة من جرح ومن قبل المرأة فيه اختلاف المشائخ رح *
ولحم سقط منه * اى من جرح * ومس المرأة والذكر * خلافا للشافعي رح * وفرض
الغسل المضمضة والاستنشاق * وهما سنتان عند الشافعي رح ولنا ان الفم داخل من
وجه خارج من وجه حساء عند انطباق الفم وانفتاحه وحكما في ابتلاع الصائم الريق
ودخول شيء فيه فجعل داخل في الوضوء خارجا في الغسل لان الوارد فيه
صفة البالغة وهي قوله تعالى فاطهروا في الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف

وان انضم مض وقد بقي في احسنائه طعام فلا بأس به * وغسل البدن * اى جميع
ظاهر البدن حتى لو بقي العجين في الظفر فافسلس لا يجزى وفي الدرن يجزى اذ هو
متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينفذ فيه وكذا الصبغ بالحناء فالجاصل
ان المعتبر في هذا الحرج فاذا اد هن فامر الماء فلم يقبل يجزى واما ثقب القرط فان
كان القرط فيها فان غلب على ظنه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد منه وان
لم يكن القرط فيها فان غلب على ظنه ان الماء يصل من غير تكلف لا يتكاف وان غلب
انه لا يصل الا بتكلف يتكلف وان انضم الثقب بعد نزعه وصار بحال ان امر الماء
عليها يدخلها وان غفل لا يدخلها امر الماء ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من
خشب ونحوه وان كان في اصبعه خاتم ضيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب
على الا قلف ادخال الماء داخل القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها نقض
الوضوء هذا عند بعض المشائخ رح فلهذا حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب
ايصال الماء اليها في الغسل مع انه ينقض الوضوء اذ انزل البول اليها فلها حكم
الباطن في الغسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء * لاد لكه وسنته ان يغسل
يديه وفرجه ويزيل نجسهما ان كان * اى ان كان النجس اى النجاسة على بدنه *
ثم يتوضأ الارجليه * استثناء متصل اى يغسل اعضاء الوضوء الارجليه * ثم
يفيض الماء على كل بدنه ثلاثم يغسل رجليه لافي مكانه * اى اذا كان مكان الغسل مجتمع
الماء المستعمل حتى اذا افسلس على لوح او حجر يغسل رجليه هناك * وليس على
المرأة نقض ضميرتها ولا بلها اذا ابتل اصلها * خص المرأة لقوله عليه السلام لام
سلمة يكفيك اذ ابلغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل نقضها وقيل اذا كان
الرجل مضغرا الشعر كالعلوية والا تراك لا يجب والا حوط ان يجب وقوله ولا بلها وقال
بعض المشائخ رح تبل ذواتها وتعصرها لكن الاصح عدم وجوبه وهذا اذا كانت مغتولة

اما اذا كانت منعوضة يجب اقبال الماء الى اثناء الشعور كما في اللحية لعدم الحرج *
 ووجهه انزال منى ذى دفق وشهوة عند الانفصال * حتى لو انزل بلا شهوة لا يجب
 الغسل عندنا خلافا للشافعي رح ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عند ابي حنيفة و
 محمد رح ووقت الخروج عند ابي يوسف رح حتى اذا انفصل من مكانه بشهوة فاخذ راس
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل مندهما لا منده وان اغتسل
 قبل ان يبول ثم خرج بقية المنى يجب الغسل ثانيا مندهما لا منده * ولو في نوم *
 ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروى من محمد رح في غير رواية الاصول اذا
 تذكرت الاحتلام والانزال والتلذذ ولم تربلا كان عليها الغسل وقال شمس الائمة
 الحلواني لا يؤخذ بهذه الرواية * وخبية حشفة في قبل او دبر على الفاعل والمفعول به
 ورؤية المستيقظ المنى او المذي وان ام يحتمل * اما في امانى فظاهر واما في المذي
 فلا احتمال كونه منيارق بحرارة البدن وفيه خلاف ابي يوسف رح * وانقطاع الحيض
 والنفاس * لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع
 سببا للغسل فان انقطع دم ثم اسلمت لا يلزمها الغسل اذ وقت الانقطاع كانت كافرة
 وهي غير ما مورة بالشرائع عندنا ومتى اسلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع
 بخلاف ما اذا اجنبت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة
 امر مستمر فيكون جنبا بعد الا سلام والانقطاع غير مستمر فافترا * لاوطؤ بهيمة بلا انزال و
 سن للجمعة والعبيدين والاحرام وعرفة فغسل الجمعة سن لصلاة الجمعة وهو الصحيح *
 ويجوز الوضوء بماء السماء والارض كالطر والعين * واما بماء الثلج فان كان ذائبا بحيث
 يتقا طريقه لا * وان تغير بطول المكث او غير احد اوصائه * اى الطعم واللون والريح *
 شي عاظم كالتراب والاشنان والصابون والزعفران * وانها مدهذه الاشياء ليعلم
 ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيأ يقصد بمخلطة

التطهير كالاشنان والصابون اوشياً آخر كالزعفران وعند ابي يوسف رح ان كان المخلوط شيئاً يقصد به التطهير يجوز به الوضوء الا ان يغلب على الماء جنى يزول طبعه وهو الرقة والسيلان وان كان شيئاً لا يقصد به التطهير ففي رواية يشترط لعدم جواز النوضى به غلبته على الماء وفي رواية لا يشترط وما ليس من جنس الارض فيه خلاف الشافعى رح * وبماء جار فيه نجس لم ير اثره * اى طعمه اولونه او ريحه اختلفوا في حد الحارى فالحد الذي ليس في دركه حرج ما يذهب بتهنة او ورق فاذا سد النهر من فوق وبقيّة الماء تجري مع ضعف يجوز به الوضوء ان هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان اذا توضأ به يجب ان يجلس بحيث لا يستعمل فسالته او يمكن بين الفرقين مقدار ما يذهب فسالته واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب آخر يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربعاً في اربع او اقل فيجوز اقل فلا يجوز واعلم انه اذا اتقن الماء فان علم ان نمنه للنجاسة لا يجوز والا يجوز حملاً على ان نمنه بطول المكث وان اسد كلب عرض النهر ويجرى الماء فوقه ان كان ما يلقى الكلب اقل مما لا يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا قال الفقيه ابو جعفر على هذا ادركت مشائخي ومن ابي يوسف رح لا باس بالوضوء به اذا لم يتغير احداً وصافه * وبماء مات فيه حيوان ما تئى المولد كالسمك والضفدع * بكسر الدال وانما قال مائى المولد حتى لو كان مولده في غير الماء هو يعيش في الماء يفسد الماء بموته فيه * وما ليس له دم سائل كالبق والذباب * لان النجس هو الدم المسفوح كما ذكرنا ولحديث وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف الشافعى رح * لا بماء اعتصر * الرواية بقصر ما * من شجرا وثمر * اما ما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء * ولا بماء زال طبعه بغلبة غيره اجزاء * المراد به ان يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسيلان * او بالطبخ كالاشربة والخل * نظير ما اعتصر من

الشجر والتمر فشرب الريباس معتصر من الشجر وشرب التفاح ونحوه معتصر من الثمر
 * وماء الباقلي * نظير ما غلب عليه غيره اجزاء * والمرق * نظير ما غلب عليه غيره بالطبخ
 واما الماء الذي تغير بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى اذا رفع في الكف يظهر فيه
 لون الاوراق فلا يجوز به الوضوء لانه كماء الباقلي * ولا بماء راكد وقع فيه نجس الا اذا
 كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا ينحسر ارضه بالغرف * فحكمه حكم الماء الجاري
 فان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر
 ان كانت غير مرئية يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من موضع فسالته قال محيى
 السنة التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل شرعى يعتمد عليه اقول اصل المسئلة
 ان الغدير العظيم الذى لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطسرف الآخر اذا وقعت
 النجاسة في احد جوانبه جاز الوضوء من الجانب الآخر ثم قدر هذا بعشر في عشر
 واما قدر به بناء على قوله عليه السلام من حفر بئر افله حولها اربعون ذراعا فيكون
 له حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها
 بئرا يمنع منه لانه يجذب الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى وان اراد ان
 يحفر بئرا بالومة يمنع ايضا السراية النجاسة الى البئر الاولى وتنجس ماءها ولا يمنع
 في ما وراء الحريم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم مراية
 النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسرى يحكم بالمنع ثم المتأخرون وسعوا الامر
 على الناس وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه * ولا بماء استعمل لقربة او رفع حدث *
 اعلم ان في الماء المستعمل اختلافات الاول في انه باى شيء يصير مستعملا فعند ابى
 حنيفة وابى يوسف راح بازالة الحدث وايضا بنية القربة فاذا توضأ بالحدث وضوا غير منوى
 يصير مستعملا ولو توضأ غير الحدث وضوا منوى يصير مستعملا ايضا وعند محمد راح بالثاني
 فقط وعند الشافعى راح بازالة الحدث لكن ازالة الحدث لا يتحقق الا بنية القربة عنده

بناء على اشتراط النية في الوضوء والاختلاف الثاني في انه منى بصير مستعملا نفى الهداية انه كما زال من العضوصار مستعملا والاختلاف الثالث في حكمه فعند أبي حنيفة رح هو نجس نجاسة غليظة وعند أبي يوسف رح نجس نجاسة خفيفة وعند محمد رح طاهر غير طهور وعند مالك والشافعي رح في قوله القديم هو طاهر مطهر ونحن نقول له كان طاهرا مطهرا الجاز في السفر الوضوء به ثم الشرب منه ولم يقل احد بد لك * وكل اهاب د بغي فقد طهر الاجلد الخنزير والادمي * اعلم ان الدباغة هي ازالة النتن والرطوبات النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالقرظ ونحوه يطهر الجلد ولا يعود نجاسته ابد او ان كانت بالتراب او بالشمس يطهر اذا يبس ثم ان اصابه الماء هل يعود نجسا فعن أبي حنيفة رح روايتان وعن أبي يوسف رح ان صار بالشمس بحيث لو ترك لم يفسد كان د باغا ومن محمد رح جلد الميتة اذا يبس ووقع في الماء لم يتنجس من غير فصل والصحيح في نافجة المسك جواز الصلوة معها من غير فصل * وما طهر جلده بالدبغ يطهر بالذكوة وكذا الحمه وان لم يוכל وما لا فلا * اى ما لم يطهر جلده بالدبغ لا يطهر بالذكوة والمسرا بالذكوة ان يذبح المسلم او الكتابي من غير ان يترك التسمية عامدا * وشعر الميتة وعظمها وعصبها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه طاهر ويجوز صلوة من اعاد سنه الى فمه وان جا وزقد الدرهم * اقر هذه المسئلة بالذكر مع انها فهمت مما مر لان السن عظم وقد ذكر ان العظم طاهر لكان الاختلاف فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة عند محمد رح **فصل** * بشرى في نجس او مات فيها حيوان وانتفع او يفسخ او مات فيها آدمي او شاة او كلب يثرح كل ماؤها ان امكن والا فقد رما فيها * الاصح ان يوخذ بقول رجلين لهما بصارة في الماء ومحمد رح قدر بمأتى د لو الى ثلثمائة * وفي نحو حمامة او دجاجة ماتت فيها اربعون الى ستين وفي نيموفارة او مصفور مشرون الى ثلثين والمعتبر الدلو الوسط

وما جاوزة احتسب به ويتنجس البشـر من وقت الوقوع ان علم ذلك والا
فمنذ يوم وليلة ان لم ينتفخ ومذ ثلثة ايام ولياليها ان انتفخ ولة الامذ وجد و سور الاد مى
والفرس وكل ما ياكل لحمه طاهر والكلب والخنزير وسباع البهائم نجس والهرة
والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه والحمار والبـل مشكوك
يتوضأ به وينيمم * اى يتوضأ بالمشكوك ثم ينيمم الا فى المكروه يتوضأ به فقط * ان
عدم غيره والعرق معتبر بالسور * لان السور مخلوط باللعب وحكم اللعب والعرق
واحد لان كلا منهما متولد من اللحم فان قيل يجب ان لا يكون بين مور ما كول
اللحم وغير ما كول اللحم فرق لانه ان اعتبر اللحم فالحكم كل واحد منهما طاهر الا ترى
ان غير ما كول اللحم اذا لم يكن نجس العين اذا ذكى يكون لحمه طاهرا وان
اعتبر ان لحمه مخلوط بالدم فما كول اللحم وغيره في ذلك سواء قلنا الحرمة
اذ لم تكن للكرامة فانها آية النجاسة لكن فيه شبهة ان النجاسة لا يختلط الدم باللحم
اذ لو اذ لك بل يكون نجاسة لذاته لكان نجس العين وليس كذلك فغير ما كول اللحم
ان كان حيا فلما به متولد من اللحم الحرام المخلوط بالدم فيكون نجسا لا اجتماع
بالامرين وهما الحرمة والاختلاط بالدم واما في ما كول اللحم فلم يوجد الا احدهما
وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة السور لان هذه العلة بانفرادها ضعيفة ان الدم
المستقر في موضعه لم يعط له حكم النجاسة في الحى واذ لم يكن حيا فان لم يكن مذكى
كان لحمه نجسا سواء كان ما كول اللحم او غيره لانه صار بالموت حراما فالحرمة موجودة
مع اختلاط الدم فيكون نجسا وان كان مذكى كان طاهرا واما في كول اللحم فلانه
لم توجد الحرمة ولا الاختلاط بالدم واما في غير ما كول اللحم فلانه لم يوجد الاختلاط
بالدم والحرمة المجردة غير كافية في النجاسة على ما مر من انها تثبت باجتماع
الامرين * فان عدم الماء الانبيذ التمر قال ابو حنيفة رح بالوضوء به فقط وابو يوسف رح

بالتيمم فحسب ومحمد رح بهما * والخلاف في نبذ هو حلو رقيق يسيل كالماء أما
إذا اشتد وصار مسكراً لا يتوضأ به أجماعاً *

باب التيمم

هو أحدث وحب وحاتض ونفساء لم يقدروا على الماء أي على ماء يكفي لطهارته حتى
إذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا للغسل يتيمم ولا يجب عليه التوضي عندنا
خلاف الشافعي رح أما إذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء
فالتيمم للجنابة بالاتفاق وإذا كان للمحدث ماء يكفي لغسل بعض أعضائه فالخلاف
ثابت أيضاً * لبعده ميلاً * الميل ثلث الفرسخ وقيل ثلثة آلاف ذراع أو خمسمائة
إلى أربعة آلاف وما ذكر ظاهر الرواية وفي رواية الحسن الميل إنما يكون معتداً إذا
كان في طرف غير قدامه حتى يصير ميلين ذهاباً ومجياً وأما إذا كان في قدامه فيعتبر
أن يكون ميلين * أو لمرض * لا يقدر معه على استعمال الماء وإن استعمل الماء اشتد
مرضه حتى لا يشترط خوف التلف خلاف الشافعي رح إذا ضرر اشتداد المرض فوق ضرر
زيادة الثمن وهو يبيح التيمم * أو برد * أي أن استعمل يضره * أو صدأ وعطش *
أي أن استعمل الماء خاف العطش أو أبيع الماء للشرب حتى إذا وجد المسافر الماء
في حب معد للشرب حاز له التيمم إلا إذا كان كثيراً فاستدل على أنه للشرب والوضوء
فأما الماء المعد للوضوء فإنه يجوز أن يشرب منه وعند الإمام الفضلي مكس هذا فلا
يجوز التيمم * أو عدم آلة * كالدلو ونحوها * أو خوف فوت صلاة العيد في الابتداء *
أي إذا خاف فوت صلاة العيد جاز له أن يتيمم ويشرع فيها هذا بالاتفاق * وبعد المشرع
متوضياً والحدث للبناء * أي إذا شرع في صلاة العيد متوضياً ثم سبقه الحدث ويخاف
أنه إن توضأ يفوته الصلاة جاز له التيمم للبناء وهذا عند أبي حنيفة رح خلافهما وإن

شرع بالتيمم وسبقه الحدث جازله التيمم للبناء بالاتفاق فقوله هو لم يحدث مبتدأ
 وضربة خبره وله يقدر واصفة لمحدث وما بعده وقوله بعده مع المعطوفات متعلق
 بقوله لم يقدر وا وقوله في الا بتدأ متعلق بالمبتداء تقديره التيمم لخوف فوت صلو
 العبد في الا بتداء وبعد الشروع متوضيا وضربة * او صلو الجنازة لغير الرلى لا لفوت
 الجمعة والوقنية * لان فوتها الى خلف ومو الظهر والقضاء * وضربة لمسح وجهه وضربة
 ليديه مع مرفقيه * ولا يشترط الترتيب مندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب حتى
 لو بقى شيء قليل لا يجزيه والاحسن في مسح الذراعين ان يمسح ظاهر الذراع اليمنى
 بالوسطى والبنصر والخنصر مع شيء من الكف اليسرى مبتديا من رؤس الاصابع
 ثم باطنها بالمسبحة والا يها م الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم اذا
 لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى وضربة ثالثة لتخليها
 * على كل ظاهر * متعلق بضربة * من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر *
 وكذا الكحل والذرنين واما الذهب والفضة فلا يجوز بهما اذا كانا مسبوكين فان كانا غير
 مسبوكين مختلطين بالتراب يجوز والحنطة والشعيران كان عليهما غبار يجوز و
 لا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلو فيه ولا يجوز بالرماد هذا
 عند ابي حنيفة ومحمد رح اما عند ابي يوسف رح فلا يجوز الا بالتراب والرمل وعند
 الشافعي رح لا يجوز الا بالتراب * ولو بلا نفع عليه * اى على النقع فلو كنس دارا او هدم
 حائط او كال حنطة فاصاب وجهه وذراعيه فبار لا يجزيه حتى يمر بده عليه * مع قد رته على
 الصعيد بيبة اداء الصلو * فالنية فرض في التيمم خلا فالزفر رح حتى اذا كان به
 حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما فان نوي من احدهما
 لا يقع من الآخر لكن يكفي تيمم واحد منهما * فلا يجوز تيمم كافر لا سلامه * اى لا
 يجوز الصلو بهذا التيمم عندهما خلا لا ابي يوسف رح فعنده يشترط لصحة التيمم في

حق جواز الصلوة ان ينوي قربة مقصودة سواء لا تصح بدون الطهارة كالصلوة
او تصح كالاسلام وعندهما قربة مقصودة لا تصح الا بالطهارة فان تيمم لصلوة
الجنائز او سجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المصحف
او دخول المسجد لا تصح به الصلوة لانه لم ينو قربة مقصودة لكن يحل له لمس المصحف
ودخول المسجد * وجاز وضوءه بلانية * حتى ان تروضا بلانية فاسلم جاز صلوته بهذا
الوضوء خلا للشافعي رح وهذا بناء على مسئلة اشتراط النية في الوضوء فلن تروضا بالنية
فاسلم فالخلاف ثابت ايضا لان نية الكافر لغو لعدم الاهلية وانما قال بلانية مبالغة فيصح
وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول * ويصح في الوقت * انفاقا * وقبله * خلافا
للشافعي رح فلا يجوز به الصلوة الا في الوقت عنده وهذا بناء على ما عرف في اصول
الفقه ان التراب خلف ضروري للماء عنده وعندنا خلف مطابق فقي انائين طاهرو
نجس يجوز التيمم عندنا خلافا له وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج
يؤيد ما قلنا * وبعد طلبه من رفيق له ماء منعه * حتى اذ اصلي بعد المنع ثم اعطاه ينتقض
تيممه الآن فلا يعيد ما قد صلى * وقبل طلبه جاز خلافا لهما * هكذا ذكر في الهداية
ونذكر في المبسوط انه ان لم يطلب منه وصلي لم يجز لان الماء مبذول مادة وفي موضع
آخر من المبسوط انه ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يمثله الاعلى قول حسن بن زياد
فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج ولم يشرع التيمم الا لدفع الحرج لكننا
نقول ماء الطهارة مبذول مادة وليس في سوال ما يحتاج اليه منه لفقد سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجه من غيره وفي الزيارات ان المتيمم المسافر اذا رأى
مع رجل ماء كثيرا وهوفي الصلوة وغلب على ظنه انه لا يعطيه او شك مضى على صلواته
لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطلب
ويتيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك فان القدرة والعجز مشكوك فيهما وان

غلب على ظنه انه يعطيه قطع الصلوة وطلب منه الماء ثم قال فَإِذَا فَرَغَ
مِنَ الصَّلَاةِ فَسَأَلَهُ فَاغْطَا او اعطى بثمن المثل وهو قد رجليه استأنف الصلوة فَإِذَا
أَبَى تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَكَذَا اذا ابى ثم اعطى ولكن ينتقض التيمم الآن اقول ان اردت
ان تستوجب الاقسام كلها فاعلم انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى و
لم يسأل بعد الصلوة ليطهر العجز والقدرة فعلى ما ذكر في المبسوط سواء غلب على ظنه
الاعطاء او عدمه او شك فيهما وهي مسألة المتن وان رأى في الصلوة ولم يسأل بعده
فكذا وان رأى خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم سأل له فان اعطى بطلت صلواته
وان ابى تمت سواء ظن الاعطاء او المنع او شك فيهما وان رأى في الصلوة فكما ذكر
في الزيادات لكن يبقى صورتان احدهما انه قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك
فسأل له فان اعطى بطل تيممه وان ابى فهو باق والاخرى انه اذا تم الصلوة فيما اذا ظن انه
يعطيه ثم سأل فان اعطاه بطل صلواته وان ابى تمت لانه ظن ان ظنه كان خطاء
بخلاف مسألة التحري لان القبلة جهة التحري اصالة وههنا الحكم د اثر على حقيقة
القدرة والعجز فاقيم غلبة الظن مقامهما تيسيرا فاذا ظهر خلافه لم يبق قائما مقامهما *
ويصلى به ما شاء من فَضْ وَنَقْل * خلافا للشافعي رح * وينقضه ناقض الوضوء
وتدبرته على ماء كاف لطهرة * حتى اذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم مدم الماء امان
التيمم وانما قال كاف لطهرة حتى اذا افستل الجنب ولم يصل الماء لطهرة وفنى الماء
واحدث حدثا يوجب الوضوء فتيمم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيممه
في حق كل واحد منهما وان لم يكف لاحدهما بقى في حقهما وان كفى لاحدهما بعينه
فصله ويبغى التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفرد افضل للتمتع لان الجنب
افلظ فاذا غسل اللعنة هل يعيد التيمم للحدث فغيبه روايتان وان تيمم اولاً ثم غسل اللعنة
ففى امادة التيمم روايتان ايضا وان صرف الى الحدث انتقض تيممه في حق اللعنة

باتفاق الروايتين هذا ان اتيمم للحدثين تيمما واحدا اما ان اتيمم للجنازة ثم احدث
فتيمم للحدث ثم وجد الماء فكذا في الوجوه المذكورة وان تيمم للجنازة ثم احدث ولم يتيمم
للحدث فوجد الماء فان كفى لللمعة والوضوء فظاهر وان لم يكف لاحد لا ينتقض تيممه
فيسنعمل الماء في اللعة قليلا للجنازة ويتيمم للحدث وان كفى لللمعة لا للوضوء انتقض
تيممه ويغسل اللعة ويتيمم للحدث وان كفى للوضوء لا لللمعة فتيممه باق وعليه
الوضوء وان كفى لكل واحد منفردا يصرفه الى اللعة ويتيمم للحدث فان توضأ به
جاز ويعيد التيمم للجنازة ولو لم يتوضأ به ولكن بدأ بالتيمم للحدث ثم صرفه الى
اللمعة هل يعيد التيمم ام لا ففي رواية الزيات يعيد وفي رواية الاصل لا ثم انما
يثبت القدرة ان لم يكن مصر وفا الى جهة اهم حتى اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة
يصرفه الى النجاسة ثم القدرة يثبت بطريق الاباحة وبطريق التملك فان قال
صاحب الماء لجماعة من المتيممين ليتوضأ بهذا الماء اياكم شاء والماء يكفي لكل
واحد منفردا ينتقض تيمم كل واحد فاذا توضأ به واحد يعيد الباقيون تيممهم لثبوت
القدرة لكل واحد على الانفراد واما اذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيممهم
اما عند هان هبة المشاع يوجب الملك على سبيل الاشتراك فيما لك كل واحد
مقدار الا يكفيهم واما عند ابي حنيفة رح فالاصح انه يبقى على ملك الواهب ولم
يثبت الاباحة لانه لما بطل الهبة بطل ما في ضمنه من الاباحة ثم ان ابا حوا واحدا
بعينه ينتقض تيممه عند هان هبة لانه لما لم يملكوه لا يصح اباحتهم * لارده *
حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد فعون بالله منه ثم اسلم يصح صلواته بذاك التيمم *
وندب لراجه * اى لراجه الماء * ان يوتر صلواته الى آخر الوقت * فلو صلى
بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلوة * ويجب طلبه
قدر غلوة لو ظنه قريبا والافلا * الغلوة مقدار ثمانية ذراع الى اربعمئة ومن ابي يوسف رح

انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره كان بعيدا جازله التيمم قال صاحب المحيط هذا حسن جدا * ولو نسيه مسافرا في رحله وصلى متيمما ثم ذكره في الوقت لم يعد الا عند ابي يوسف رح * قيل الخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامرء اما اذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز التيمم له اتفاقا وقيل الخلاف في الوجهين كذا في الهداية ويجب ان يعلم ان المانع من الوضوء اذا كان من جهة العباد كاسير يمنعه الكفار عن الوضوء او محبوس في السجن والذي قيل له ان توضأت قتلنك يجوز له التيمم لكن اذا زال المانع ينبغي ان يعيد الصلوة كذا في الذخيرة *

باب المسح على الخفين

جاز بالسنة * اى بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجهه غسل الرجلين * للمحدث دون من عليه الغسل * قيل صورته جنب تيمم ثم احدث ومعه من الماء ما يتوضأ به فتوضأ ولبس خفيه ثم مر على ماء يكفي للاغتسال ولم يغتسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فتيمم للجنازة فان احدث بعد ذلك توضأ ونزع خفيه وغسل رجليه لان الجنازة حلت الرجل بمروره على الماء * خطوطا باصابع متفرجة يبدء من اصابع الرجل الى الساق * هذا صفة المسح على الوجه المسنون فلولم يفرج الاصابع لكن مسح مقدارا الواجب جاز وان مسح باصبع واحدة ثم بلها ومسح ثانيا ثم هكذا جاز ايضا ان مسح كل مرة غير ما مسح قبل ذلك وان مسح بالايها م والمسبحة متفرجتين جاز ايضا لان ما بينهما مقدارا اصبع اخرى وسئل محمد رح عن صفة المسح قال ان يضع اصابع يديه على مقدم خفيه ويجافي بطن خفيه ويمد هما الى الساق او يضع خفيه مع الاصابع ويمد هما جملة لكن ان مسح برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع

والكف لا يجوز الا ان ينزل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وهو مقدار ثلث اصابع
هكذا ذكر في المحيط وذكر في الذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء متقاطرا
لانه اذا كان الماء متقاطرا فالماء ينزل من اصابعه الى رؤسها فاما مد كانه اخذ ماء
جديد او لو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بباطنها وكذا ان ابتداء من طرف الساق
ولو نسي المسح واصاب المطر ظاهره خفيه حصل المسح وكذا مسح الراس وكذا الومشي
في الحشيش فابتل ظاهره خفيه ولو باطل هو الصحيح * على ظاهره خفيه * الخف
ما يسترا الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلث اصابع الرجل اصغرها اما لو
ظهر قدر ثلث اصابع الرجل فلا يجوز لان هذا بمنزلة الحرق ولا باس بان يكون واسعا
بحيث يرى رجله من اعلى الخف * او جر موقيه * اى على خفين يلبسان فوق
الخفين ليكونا وقاية لهما من الوحل والنجاسة فان كانا من اديم او نحوه جاز عليهما
المسح سواء لبسهما منفردين او فوق الخفين وان كانا من كرباس او نحوه فان
لبسهما منفردين لا يجوز وكذا ان لبسهما على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل
بلل المسح الى الخف الداخلى ثم اذا كانا من نحو اديم وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسهما
بعد ما احدث ومسح على الخفين لا يجوز والمسح على الجر موقين وان لبسهما قبل الحدث
ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلاف ما
اذا مسح على خف ذي طاقين فنزع احد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر
وان نزع احد الجر موقين فعليه ان يعيد المسح على الجر موق الآخر ومن ابنى
يومف رح انه يخلع الجر موق الآخر ويمسح على الخفين * او جوريه الثخينين *
اى بحيث يستمسكان على الساق بلا شد * منعلين او مجلدين * حتى اذا كان
ثخينين فيرو منعلين او مجلدين لا يجوز عند ابنى حنيفة رح خلافا لهما وعنه انه
رجع الى قولهما وبه يفتى * ملبوسين على طهر تام وقت الحدث * فلو توضأ وضوءاً

غير مرتب فغسل الرجلين ولبس الخفين ثم غسل باقى الاعضاء ثم احدث وتوضأ أو توضأ وضواً مرتباً فغسل رجله اليمنى وادخلها فى الخف ثم غسل رجله اليسرى وادخله الخف ليست له طهارة تامة فى الصورة الاولى اذ لبس الخفين وفى الصورة الثانية اذ لبس اليمنى لكنهما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث فعلم ان قوله ملبوسين احسن من عبارتهم وهي اذ البسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الرقت هو زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه فيصيح ان يقال هما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدوث والاسم دال على الدوام والاستمرار * لا على عما مة وقنسوة وبرقع وقفاز بن * القفاز ما يلبس الكف ليكف عنها مخالب الصفر ونحوه * وفرضه قدر ثلث اصابع اليد * فان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خطوطاً فاعلم انها بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو بقاء مستعمل فلا اعتبار له فبقى مقدار ثلث اصابع ولا يفرض فيه شيء آخر كالنية وغيرها * ومدته للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام وليا ليهما من حين الحدث * لان قوله عليه السلام يمسح المقيم يوماً وليلة الحديث افاذ جواز المسح فى المدة المذكورة وقبل الحدث لا احتياج الى المسح فالزمان الذي يحتاج فيه الى المسح وهو من وقت الحدث مقدّر بالمقدار المذكور * وينقضى ناقض الوضوء ونزع الخف * ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الخفين ليفيد ان نزع احدهما ناقض فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى اذا لا جمع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء احد حفيه حتى صار جميع الرجل مغسولاً وان اصاب الماء اكثرها فكذا عند الفقيه ابى جعفر ر * ومضى المدة وبعد احدهذين * اى نزع الخف ومضى المدة * على المتوضي فعمل رجله فحسب * اى على الذي كان له وضوء لا يجب عليه

الاضعل رجله اى لا يجب غسل بقية الامضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف مالک رح
 بناء على فرضية الموالاة صند * وخروج اكثر العقب الى الساق نزع * ولفظ القدورى
 اكثر القدم وما اختاره فى المتن مروى من ابى حنيفة رح * ويمنع خرق خف
 يبدؤ منه قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها لا مادونها * فلو كان الخرق طويلا يدخل
 فيه ثلث اصابع ان ادخلت لكن لا يبدؤ منه هذا المقدار جاز المسح ولو كان مضموما
 لكن ينفتمح اذا مشى ويظهر هذا القدر لا يجوز فعلم منه ان ما يصنع من الغزل ونحوه مشقوقا
 اسفل النعاب ان كان يسترا للجنب بخيط او نحوه يشد بعدا للبس بحيث لم يبدؤ منه
 شيء فهو كغير المشقوق وان بدأ كان كالخرق فيعتبر بالمقدار المذكور * ويجمع خروق
 خف لاخفين * اى اذا كان على خف واحد خروق كثيرة تحت الساق ويبدؤ من
 كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع البادي يكون مقدار ثلث اصابع يمنع المسح ولو
 كان هذا المقدار فى الخفين حاز المسح * ويتم مدة السفر ما مسح ما فر قبل تمام يوم
 وليلة ويتمهما ان اقام قبلهما وينزع ان اقام بعدهما * فهنا اربع مسائل لانه اما
 ان يعافر المقيم او يقيم المسافر وكل ما قبل تمام يوم وليلة او بعدهما وقد ذكر
 فى المتن ثلث منها ولم يذكر ما اذا سافر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو
 وجوب النزع * ويجوز على جبهة محدث ولا يبطله السقوط الا من برء * المسح
 على الجبهة ان اضر جاز تركه وان لم يضر فقد اختلفت الروايات من ابى حنيفة رح
 في جواز تركه والماخوذ انه لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبهة مشدودة على
 طهارة كاملة وانما يجوز المسح على الجبهة اذا لم يقدر على مسح ذلك العضو كما لا يقدر
 على غسله بان كان الماء يضره او كانت الجبهة مشدودة يضره حلها اما اذا كان
 قادرا على مسحه فلا يجوز مسح الجبهة وان كان فى اعضائه شقاق وان عجز عن
 غسله يلزمه امرار الماء عليه فان عجز عنه يلزمه المسح ثم ان عجزه يغسل ما حوله

ويتركه وان كان الشقاق في يده ويعجز عن الوضوء استعان بالغير لبوضيه فان لم يستعن وتيمم جاز خلافا لهما واذا وضع الدواء على شقاق الرجل امر الماء فوق الدواء واذا امر الماء ثم مقط الدواء ان كان السقوط من برء غسل ذلك الموضع والا فلا واذا قصد ووضع خرقة وشد العصابة فعند بعض المشائخ رح لا يجوز المسح عليها بل على الخرقة وعند البعض ان امكنه شد العصابة بلا امانة احد لا يجوز عليها المسح وان لم يمكنه ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها يضر الجراحة حازا المسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت موضع الجراحة وان كان حل العصابة لا يضره لكن نزوها من موضع الجراحة يضرها يحلها ويغسل ما تحتها الى موضع الجراحة ثم يشدها ويمسح موضع الجراحة ومامة المشائخ على جواز مسح مصابة المفتصد واما الموضع الظاهر من اليد ما بين العقدين من العصابة فالاصح انه يكفي المسح اذ لو غسل تبطل العصابة فربما تنفذ البلة الى موضع الفصد ويشترط الاستيعاب في مسح الجبيرة والعصابة في رواية الحسن عن ابي حنيفة رح وهو المذكور في الاسرار وعند البعض يكفي الاكثر وان امسح ثم نزوها ثم امادها فعليه ان يعيد المسح وان لم يعد اجزاء واذا سقطت منها فبدلها باخرى فالا حسن اعادة المسح وان لم يعد اجزاء ولا يشترط تثليث مسح الجبائر بل يكفي مرة واحدة وهو الاصح ويجب ان يعلم ان مسح الجبيرة يخالف مسح الخف في انه يجوز على حدث ولا يقدر له مدة واذا سقطت لا من برء لا يبطل وان سقطت عن برء يجب غسل ذلك الموضع خاصة بخلاف ما اذا خلع احد الخفين حيث يلزمه غسل الرجلين *

باب الحيض والنفاس

الدماء المخصصة بالنساء ثلثة حيض واستحاضة ونفاس * فالحيض هو دم ينفضه

رحم امرأة بالغة * اى بنت تمع سنين * لاداء بها ولم تبلغ الاياس * فالذي
 لا يكون من الرحم ليس بحيض وكذا الذى قبل من البلوغ اى تسع سنين وكذا
 ما ينفضه الرحم للمرض فان استمر الدم كان سيلان البعض طبيعيا فكان حيضا وسيلان
 البعض بسبب المرض فلا يكون حيضا وكما قيده بعدم الداء يجب ان يقيد بعدم الولادة
 ايضا احترازا من النفاس ثم الاصح ان الحيض موقت الى من الاياس واكثر المشائخ
 قدروه بستين سنة ومشائخ بخارى وخوارزم بخمس وخمسين فما رأت بعدها
 لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمختار انها اذا رأت دما قويا كالاسود والاحمر القاني
 كان حيضا ويبطل الاعتداد بالاشهر قبل النمام وبعده لا وان رأت صفرة او خضرة
 او تربية فهي استحاضة * واقله ثلثة ايام ولياليها واكثره عشرة * وعند ابي يوسف رح
 اقله يومان واكثر من اليوم الثالث وعند الشافعي رح اقله يوم وليلة واكثره خمسة
 مشريوما ونحن نتمسك بقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلثة
 ايام ولياليها واكثره عشرة ايام ثم اعلم ان مبدأ الحيض من وقت خروج الدم الى
 الفرج الخارج فاذا لم تصل الى الفرج الخارج بحيلولة الكرشف لا تقطع الصلوة
 فعند وضع الكرشف انما يتحقق الخروج اذا وصل الدم الى ما يحاذى الفرج الخارج
 من الكرشف فاذا احمر من الكرشف ما يحاذى الفرج الداخل لا يتحقق الخروج
 الا اذا رفعت الكرشف فيتحقق الخروج من وقت الرفع وكذا في الاستحاضة
 والنفاس والبول ووضع الرجل القطنه في الاحليل والقفلة كالخارج ثم وضع
 الكرشف مستحب للبكر في الحيض وللثيب في كل حال وموضعه موضع البكارة
 ويكره في الفرج الداخل فاطاهرة اذا وضعت اول الليل فحين اصبحت رأت
 عليه اثر الدم فالآن يثبت حكم الحيض والحائض اذا وضعت ورأت عليه البياض
 حين اصبحت حكم بطارتها من حين وضعت * والطهر المتحلل * اى بين الدمين *

في مدته * اى في مدة الحيض * وما رأت من لون فيها * اى في المدة * سوى
البياض حيض * فقله والطهر مبتدأ وما رأت مطف عليه وحيض خبره واعلم
 ان الطهر الذى يكون اقل من خمسة عشر يوما اذا تحلل بين الدمين فان كان اقل
 من ثلاثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالى اجما ما وان كان ثلاثة ايام او اكثر
 فعند ابي يوسف رح وهو قول ابي حنيفة رح آخر لا يفصل وان كان اكثر من عشرة
 ايام فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول فقط وقد ذكر ان الفتوى
 على هذا تعبيراً على المفتى والمستفتى وفي رواية محمد رح منه انه لا يفصل ان احاط
 الدم بطرفيه في عشرة او اقل وفي رواية ابن المبارك رح منه انه يشترط مع ذلك كون
 الدمين نصاباً وعند محمد رح يشترط مع هذا كون الطهر مساًباً للدمين او اقل ثم اذا
 صار دماً عند فان وجد في عشرة هو فيها طهر آخر يغلب الدمين المحيطين به لكن
 يصبر مغلوباً ان عد ذلك الدم الحكمى دماً فانه يعد ما حنئ يجعل الطهر الآخر
 حيضاً ايضاً الا في قول ابي مهيل رح ولا فرق بين كون الطهر الآخر مقدماً على
 ذلك الطهر او موخراً وعند الحسن ابن زياد رح الطهر الذى يكون ثلاثة او اكثر يفصل
 مطلقاً فهذه ستة اقوال وقد ذكر ان كثيراً من المتقدمين والمتأخرين افتوا بقول محمد
 رح ونحن نضع مثلاً يجمع هذه الاقوال مبتدأة رأت يوماً ما واربعه عشر طهراً
 ثم يوماً ما وثمانية طهراً ثم يوماً ما وسبعة طهراً ثم يومين دماً وثلاثة طهراً ثم يوماً
 ما وثلاثة طهراً ثم يوماً ما ويومين طهراً ثم يوماً ما فهذه خمسة واربعون يوماً
 ففى رواية ابي يوسف رح العشرة الاولى والعشرة الرابعة حيض وفي رواية محمد رح العشرة
 بعد طهر واربعه عشر وفي رواية ابن المبارك رح العشرة بعد طهر هو ثمانية وعند محمد رح
 العشرة بعد طهر هو سبعة وعند ابي مهيل رح الستة الاولى منها وعند الحسن الاربعه الاخيرة
 وما سوى ذلك استحاضة ففى كل صورة يكون الطهر التام قصفاً لافى هذه الاقوال

سوى قول ابي يوسف رح فان كان احد الدمين نصا با كان حيضا وان كان كل
منهما نصا با فالاول حيض وان لم يكن شىء منهما نصا با فلكل استحاضة وانما
استثنى قول ابي يوسف رح لان هذا لا يتأتى على قوله واعلم ان الوان الحيض
هي الحمرة والسواد فهما حيض اجما ما وكذا الصفرة المشبعة في الاصح والخضرة
والصفرة الضعيفة والكدرية والتربية عندنا والفرق ما بينهما ان الكدرية
ما تضرب الى البياض والتربية الى السواد وانما قدم مسئلة الطهر المتخلل على
الوان الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض فالحقها بها ثم ذكر الالوان ثم
بعد ذلك شرم في احكام الحيض فقال * يمنع الصلوة والصوم ويقضى هولا هي *
اي يقضى الصوم لا الصلوة بناء على ان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة اداؤها
لكن لا يمنع وجوب الصوم فنفس وجوبه ثابتة بل يمنع صحة اداؤه فيجب القضاء
اذا طهرت ثم المعتبر عندنا آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت سقطت وان
طهرت في آخر الوقت وجبت فاذا كانت طهارتها لعشرة وجبت الصلوة وان كان
الباقي من الوقت لمحمة وان كانت لافل منها فان كان الباقي من الوقت مقدار
ما يسمع الغسل والتحريمة وجبت والا فلا فوق الغسل يحسب ههنا من مدة الحيض
والصائمة اذا حاضت في النهار فان كان في آخره بطل صومها فيجب قضاؤه ان كان
صوما واجبا وان كان نفلا لا بخلاف صلوة النفل اذا حاضت في خلالها فانها تبطل
ويجب قضاؤها وان طهرت في النهار ولم تأكل شىء لا يجزئ صوم هذا اليوم لكن
يجب عليها الامساك وان طهرت في الليل لعشرة ايام يصح صوم هذا اليوم وان كان
الباقي من الليل لمحمة وان طهرت لافل من عشرة يصح الصوم ان كان الباقي
من الليل مقدارا ما يسمع الغسل والتحريمة فان لم تغتسل في الليل لا يبطل صومها *
ودخول المسجد والطواف * لكونه يفعل في المسجد فان طافت مع هذا تحللت *

واستمناع ما تحت الأزار* كالمباشرة والتفحيز ويحل القبلة وملا مسة ما فوق لأزار
 وعند محمد رح يتقي شعار الدم أى موضع الفرج فقط* ولا تقرأ كجنب ونفساء*
 سواء كان آية أو مادونها عند الكرخي رح وهو المختار وعند الطحاوى رح تحل مادون
 الآية هذا إذا قصدت القراءة فإن لم تقصدها نحو أن تقول شكر اللعنة الحمد لله
 رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها التهجى بالقرآن والمعلمة إذا حاضت فعند
 الكرخي تعلم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين وعند الطحاوى نصف آية وتقطع ثم تعلم
 النصف الآخر مادعاء القنوت فيكره عند بعض المشائخ وفي المحيط لا يكره وسائر
 الأدعية الماثورة والأذكار لا بأس بها ويكره قراءة التوراة والإنجيل* بخلاف
 المحدث* منعلق بقوله ولا تقرأ* ولا تمس هؤلاء* أى الحائض والجنب والنفساء
 والمحدث* مصحفاً لا بغلاف متجاف* أى منفصل منه وأما كتابة المصحف إذا كان
 موضوعاً على لوح بحيث لا يمس مكتوبه فعند أبي يوسف رح يجوز وعند محمد رح لا* وكره
 بالكم ولا درهما فيه سورة البصرة* أراد درهما عليه آية من القرآن وإنما قال سورة
 لأن العادة كتابة سورة الاخلاص ونحوه على الدراهم* وحل وطؤ من قطع دمه الأكثر
 الحيض أو النفاس قبل الغسل دون وطئ من قطع لقل منه* أى لقل من الأكثر
 وهو أن ينقطع الحيض لقل من عشرة والنفاس لقل من أربعين* إلا إذا مضى
 عليها وقت يسع فيه الغسل والتحريمه* فتح يحل وطؤها وأن لم تغسل أقامة للوقت
 الذى يتمكن فيه من الاغتسال مقام حقيقة الاغتسال في حق حل الوطئ وأعلم
 أنه إذا انقطع الدم لقل من عشرة أيام بعد ما مضى ثلثة أيام أو أكثر فإن كان
 الانقطاع فيما دون العادة يجب أن توخر الغسل إلى آخر وقت الصلوة فإن أخافت
 الغوت اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المستحب دون وقت الكراهة وأن كان
 الانقطاع على رأس مادتها أو أكثرها وكانت مبتدأة فتأخر الاغتسال بطريق الاستحباب

وأن أنقاع لاقل من ثلاثة ايام اخرت الصلوة الى آخر الوقت فاذا خافت الغوث
 توضأت وصليت ثم في الصور المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل الحكم
 بطهارتها مبتدأة كانت او معتادة فاذا انقطع الدم لعشرة او اكثر فبهضي العشرة
 يحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان المعتادة التي عادتها ان ترى
 يوما دما ويوما طهرا هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تترك الصلوة والصوم فاذا
 طهرت في اليوم الثاني توضأت وصليت ثم في اليوم الثالث تترك الصلوة والصوم
 ثم في اليوم الرابع اغتسلت وصليت هكذا الى العشرة * واقل الطهر خمسة عشر يوما ولاحد
 لاكثره * الا لنصب العادة فان اكثر الطهر مقدر في حقها ثم اختلفوا في تقدير مدته والاصح
 انه مقدر بستة اشهر الاساعة لان العادة تقتضي نقصان طهر غير الحامل عن طهر
 الحامل وانقل مدة الحمل ستة اشهر فانقص من هذا بشيء وهو الساعة صورته مبتدأة
 رأت عشرة ايام دما وستة اشهر طهرا ثم استمر الدم تنقضي عدتها بتسعة عشر شهرا
 الا ثلث سمات لانا نحتاج الى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلثة اطهار
 كل طهر ستة اشهر الاساعة * وما نقص من اقل الحيض * اي الدم الناقص من
 الثلثة * اوزاد على اكثره * اي على العشرة * او اكثر النفاس * وهو اربعون يوما * او على
 عادة عرفت لحيض وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين * اي اذا كانت لها عادة
 في الحيض وفرضنا ما سبعة فرأت الدم اثني عشر يوما فخمسة ايام بعدا لسبعة
 استحاضة وان كانت لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوما مثلا فرأت الدم خمسين
 يوما فالعشرون التي بعد الثلثين استحاضة هذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبين
 حكم المبتدأة فقال * او على عشرة حيض من بلغت مستحاضة او على اربعين
 نفاسها * المبتدأة التي بلغت مستحاضة فحيضها من كل شهر عشرة ايام وما زاد
 عليها استحاضة فيكون طهرها عشرين يوما وما زاد النفاس فاذا لم تكن للمرأة

فيه عادة معروفة فنفاستها اربعون يوماً وما زاد عليها استحاضة ف قوله
حيض من بلغت بالجرح عطف بيان لعشرة وقوله نفاسها بالجرح عطف بيان
لاربعين * او ما رأت حامل فهو استحاضة * اي الدم الذي تراه الحامل
ليس بحيض بل هو استحاضة ف قوله وما نقص مبتدأ وقوله فهو استحاضة
خبره ثم بين حكم الاستحاضة فقال * لا تمنع صلوٰة وصوماً ووطأً ومن لم يمض
عليه وقت فرض الاوبه حدث * اي الحدث الذي ابتلي به * من استحاضة
او راف او نحوهما يتوضأ لوقت كل فرض * احتراز من قول الشافعي رح فان عنده
يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض * ويصلي به فيه ما شاء من فرض
ونفل وينقضه خروج الوقت لا دخوله * احتراز من قول زفر رح فان الناقض عنده
دخول الوقت ومن قول ابي يوسف رح فان الناقض عنده كلاهما * فيصلي به
من توضأ قبل الزوال الى آخر وقت الظهر * خلافاً لابي يوسف وزفر رح فانه
حصل دخول الوقت لا الخروج * لا بعد طلوع الشمس من توضأ قبله * اي من
توضأ قبل طلوع الشمس لكن توضأ بعد طلوع الفجر خلافاً لزفر رح فانه وجد الناقض
عندها وعند ابي يوسف رح وهو الخروج لا عند زفر رح فان الناقض عنده الدخول
ولم يحصل * والنفاس هو دم يعقب الولد ولا حد لاقله واكثره اربعون يوماً * خلافاً
للشافعي رح اذا اكثره ستون يوماً عنده * وهو لام النواامين من الاول خلافاً لمحمد رح *
النوامان ولدان من بطن واحد لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل وهو
ستة اشهر * وانقضاء العدة من الاخير اجماعاً وسقط يرى بعض خلقه وان سقط
مبتدأه يرى صفته ولد خبره * فتصير هي به نفساء والامة ام الولد ويقع المعلق
بالولد * اي اذا قال ان ولدت فانت طالق تطلق بخروج سقط ظهر بعض خلقه *
وتنقضي العدة به * اي اذا طلقها زوجها تنقضي مدتها بخروج هذا السقط *

باب الانجاس

يطهر بدن المصلي وثوبه ومكانه من نجس مرئي بزوال عينه وان بقى اثر يشق
زواله بالماء * بالماء منعقد بقوله بزوال عينه * وبكل مائع طاهر مزيل كالخل
والحوة ومما لم يراثره * مطف على قوله من نجس مرئي * بغسله ثلثا وعصره
في كل مرة ان امكن * بشرط ان يبالغ في الغصص في المرة الثالثة بقدر قوته * والا
يغسل ويترك الى مدم القطران ثم وثم هكذا وخفه من ذي جرم جف بالدلك
بالارض وجوزه ابو يوسف رح في رطبه * اى في رطب ذي جرم * اذا بالغ وبه
يفتى ومما لا جرم له بالغسل فقط * اى يطهر الخف مما لا جرم له كالبول بالغسل فقط *
ومن المنى بغسله * سواء كان رطبا او يابسا * او فرك يابسه * هذا اذا كان رأس
الذكر طاهرا بان بال ولم يتجاوز البول من رأس المخرج او يتجاوزوا مستنجي
ولا فرق بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن من ابى حنيفة رح
لا يطهر البدن بالفرك * والسيف ونحوه بالمسح والبساط بجري الماء عليه
ليلة والارض والاجرام المفسوش باليبس ودهاب الانر للصلاة لا للتيمم *
اى يجوز الصلاة عليهما ولا يجوز التيمم بهما * وكذا الخص * في المغرب هو بيت
من قصب والمراد هنا السترة التى تكون على السطوح من القصب * وشجر وكلاء
قائم في الارض لو تنجس ثم جف يطهر وهو المختار وما قطع منهما بغسله لا غير * لما ذكر
تطهير النجاسات شرع في تقصيمها الى الغليظة والخفيفة وبيان ما هو عفو منهما فقال *
وقدر الدرهم من نجس غليظ كبول ودم وخمر وخرء دجاج وبول حمار وهرة وفارة
وروث وخثى ومادون ربع الثوب مما خف كبول فرس وما يؤكل لحمه وخرء طير
لا يؤكل لحمه عفو وان زاد * قيل المراد بربع الثوب ربع ادنى كل ثوب يجوز فيه

الصلوة وقيل ربع الموضع الذي اصابته النجاسة كالذيل والكم والذخريض وقدره
 ابو يوسف رح بشبر في شبر * ويعتبر وزن الدرهم بقدر منقال في الكثيف و ساحته
 بقدر عرض كف في الرقيق * المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل
 مفاصل الاصابع * ودم السمك ليس بنجس ولعاب البغل والحمار
 لا ينجس طاهرا * لانه مشكوك فالطاهر لا يزول طهارته بالشك *
 وبول انتضخ مثل رؤس الابر ليس بشيء وماء ورد على نجس نجس كعكسه *
 اى كما ان الماء نجس في مكسه وهو ورود النجاسة على الماء * لا رماد قدرو ملح
 كان حمرا * اى لا يكون شيء منهما نجسا وفي رماد القذر خلاف الشافعي رح * ويصلى
 على ثوب بطائه نجس * اى اذا لم يكن الثوب مضربا * وعلى طرف بساط طرف
 آخر منه نجس تحرك احدهما يتحرك الآخر الا * انما قال هذا احترازا عن قول
 من قال انما يجوز الصلوة على طرف الآخر اذا لم يتحرك احدا لطرفين بتحريك
 الآخر * وفي ثوب ظهر فيه ندوة ثوب رطب نجس لى فيه لا كما يقطر شيء لو مصر *
 اى ظهر فيه الندوة بحيث لا يقطر الماء لو مصر * او وضع رطبا على ما طين بطين فيه
 سرفين ويبس او نجس طرف منه فغسل طرفه فآخر بلا تحرك * اى لا يشترط
 التحريك في غسل طرف من الثوب * كحنطة بال عليها حمر تدوسها فقسم او وهب
 بعضها فيطهر ما بقى * اعلم انه اذا وهب بعضها او قسمت الحنطة يكون كل واحد
 من القسمين طاهرا ان يحتمل كل واحد من القسمين ان يكون النجاسة في القسم
 الآخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة لمكان الضرورة * والاستنجاء من كل حدث *
 اى خارج من احد السبيلين * غير النوم والريح * فان قلت ان قيد الحدث
 بالخارج من احد السبيلين فامتننا النوم مستدرك وان لم يقيد به ففى كل حدث
 غير النوم والريح يكون الاستنجاء سنة فيسن في القصد ونحوه وليس كذلك

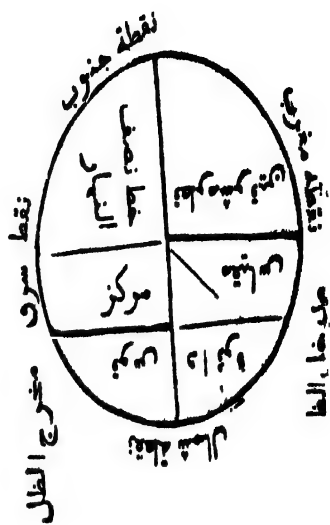
فقد

قلت تفيد الحدث بالخارج من المبيلين وامتناء النوم غير مهتدرك لانه من هذا القبيل لان النوم انما ينقض لان فيه مظنة الخروج من المبيلين * بنحو حجر يمسه حتى ينقيه بلا عدد سنة * اى ليس فيه مذن مسنون عندنا خلافا للشافعى رح • يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل بالاول والثالث شتاء * الادبار الانهاى الى جانب الدبر والاقبال ضده ثم فى المسح اقبالا وادبارا مباغته فى التنقية وفى الصيف يدبر بالحجر الاول لان الخصية فى الصيف مدلاة فلا يقبل احترازا من تلويثها ثم يقبل ثم يدبر مباغته فى التنظيف وفى الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاول لان الاقبال ابلغ فى التنقية ثم يدبر ثم يقبل للمباغته وانما قيد بالرجل لان المرأة تدبر بالاول ابدا لئلا يثوث فرجها والصيف والشتاء فى ذلك سواء * وفسله بعد الحجر ادب فيغسل يديه ثم يرخى المخرج بمباغته ويغسله ببطن اصبع او اصبعين او ثلث لا برؤسها ثم يغسل يديه ثانيا ويجب فى نجس جاوز المخرج اكثر من درهم * هذا مذهب ابى حنيفة وابى يوسف رح وهوان يكون ما تجاوز اكثر من درهم وعند محمد رح يعتبر ما تجاوز مع موضع الاستنجاء * ولا يستنجى بعظم وروث وطعام ويمين وكرة استقبال القبلة واستدبارها فى الخلاء * ولا يختلف هذا عندنا فى البنيان والصحراء *

كتاب الصلوة

الوقت للفجر من اصبغ المعترض فى الافق الى طلوع ذكاء * احتراز بالمعترض من المستطيل وهو الصبح الكاذب * والمظهر من زوالها الى بلوغ ظل كل شيء مثليه سوى فى الزوال * لا يدهننا من معرفة وقت الزوال وفى الزوال وطريقه ان تسوى الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها مرتفعا وبعضها منخفضا اما بصيب الماء او ببعض

موازين المقنين وترسم عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وينصب في مركزها مقياس قائم بان يكون بعد رأسه من ثلث نقط من محيط الدائرة مساويا وان تكن قائمته بمقدار ربع قطر الدائرة فراس ظله في اول النهار خارج الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فتضع علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان ينتهي الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة على مخرج الظل فينصف القوس التي ما بين مدخل الظل ومخرجه وترسم خطا مستقيما من منتصف القوس الى مركز الدائرة مخرجا الى الطرف الآخر من المحيط فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل المقياس مثلي المقياس موى في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يصبر ظله مثلي المقياس وربعة هذا في رواية من ابى حنيفة رح وفي رواية اخرى عنه وهو قول ابى يوسف ومحمد والشافعي رح اذا صار ظل كل شيء مثله موى في الزوال * وللعصر منه الى غيبتها * فوقت العصر من آخر وقت الظهر على القولين الى ان تغيب الشمس * وللمغرب منه الى مغيب الشفق وهو الجمرة عندهما وبه يفتى * وعند ابى حنيفة رح الشفق هو البياض * وللعشاء منه وللوتر ما بعد العشاء الى الفجر لهما * اي للعشاء والوتر * ويستحب للفجر البداية مسفرا بحيث يمكن ترتيب اربعين آية او اكثر منها ثم اعادته ان ظهر فساد صوته * قال م اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر * والتاخير لظهر الصيف * في صحيح البخاري قال م ابردا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم * وللعصر ما لم يتغير وللعشاء الى ثلث الليل وللوتر الى آخره لمن وثق بالانتباه



فحسب والتعجيل لظهر الشتاء والمغرب ويوم فيم يعجل العصر والعشاء ويؤخر
غيرهما ولا يجوز صلوة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها
الا عصر يومه * فقد ذكر في كتب اصول الفقه ان الجزء المقارن للاداء سبب لوجوب
الصلوة وآخر وقت العصر وقت ناقص ان هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا
اداه كما وجب فاذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد وفي الفجر كل وقته وقت
كامل لان الشمس لا تعبد قبل الطلوع فوجب كاملا فاذا اعترض الفساد بالطلوع
تفسد لانه لم يودها كما وجب فان قلت هذا تعليل في معرض النص وهو قوله عليه
السلام من ادرك ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة
من العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث
وبين النهي الوارد من الصلوة في الاوقات الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو
حكم التعارض والقياس رجع هذا الحديث في صلوة العصر وحديث النهي في صلوة
العجروا ما سائر الصلوات فلا يجوز في الاوقات الثلاثة لحديث النهي اذ لا معارض
لحديث النهي فيها * وكره النفل اذا خرج الامام للخطبة الجمعة وبعد الصبح الا
سنته وبعد اداء العصر الى اداء المغرب وصبح الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة
في هذين الوقتين * اي بعد الصبح وبعد اداء العصر الى اداء المغرب لكنها يكره
في الاول وهو ما اذا خرج الامام للخطبة * ولا يجمع رمضان في وقت بلا حجة * وفيه
خلاف الشافعي رح * ومن طهرت في وقت عصر او مساء صلتها فقط * خلافا
لشافعي رح فان عنده من طهرت في وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت
في وقت العشاء صلت المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر عنده كوقت واحد
وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع عنده في السفر * ومن هو اهل
فرض في آخر وقت بقضيه لامن حاضرت فيه * يعني اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر

في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر تحريمه يجب عليه قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا لـ زفرح ومن حاضت في آخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعي رح *

باب الاذان

هو سنة للفرائض فحسب في وقتها * هو سنة للفرائض الخمس والجمعة وليس بسنة في النوافل فقله في وقتها احتراز من الاذان قبل الوقت ومن الاذان بعد الوقت لاجل الاداء فاما الاذان بعد الوقت للقضاء فهو مسنون ايضا ولا يرد اشكال لانه في وقت القضاء ولا يضر كونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء في وقته قال عليه السلام من نام من صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وعند ابي يوسف والشافعي رح يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل * فيعاد لو اذن قبله ويؤذن عالما بالاوقات لينال الثواب * اي الثواب الذي وعد للمؤمنين * مستقبل القبلة واصبعاه في اذنيه ويترسل فيه * اي يتمهل * بلا لحن وترجيع * لحن في القراءة طرب وترنم ما خوذ من الحان الا غاني فلا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في اثنائه حرفا وكذا لا ينقص ولا يزيد من كيفيات الحروف كالحركات والسكنات والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت واما مجرد تحسين الصوت بلا تغير لفظه فانه حسن والترجيع في الشهادتين ان يخفض بهما ثم يرفع الصوت بهما * ويحول وجهه في التحييلتين بمئة ويسرة ويستدير في صومعته ان لم يمكن التحويل مع الثبات في مكانه * المراد انه اذا كان الميذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الا علام فتح يستدير فيها فيخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حي

على الفلاح * ويقول بعد فلاح الفجر الصلوة خير من الترم مرتين والاقامة مثله *
خلافا للشافعي رح فان منعه الاقامة فرادى الاقامت الصلوة * لكن يحذر فيها
ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم فيهما * اى لا يتكلم في اثناء الاذان
ولا في اثناء الاقامة * واستحسن المتأخرون تثويب الصلوة كلها * التثويب هو الامام
بعد الامام * ويجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن ثلثا وثمة ويقيم * اى اذا صلى
ثلاثة واحدة * وكذا الاولى الفوائت * اى اذا صلى فوائت كثيرة * ولكل من البواقى
ياتي بهما اوبها وجاز اذان المحدث وكرة اقامته ولم يعاد او كره اذ ان الجنب واقامته
ولا تعاد هي بل هو * لانه لم يشرع تكرار الاقامة لانها لامام الحاضرين فيكفى الواحدة
والاذان لامام الغائبين فيحتمل سماع البعض دون البعض فتكراره مفيد * كاذان
المرأة والمجنون والسكران * اى يكره ويستحب اعادته * وياتي بهما المسافر والمصلي
في المسجد جماعة او في بيته في مصر وكرة تركهما للاولين لا للثالث * اى كره ترك
كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما فلم يذكره
فنقول اما المصلي في المسجد جماعة فيكره له ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز
له الاكتفاء بالاقامة والمصلي في بيته في مصر ان ترك كلا منهما يجوز لقول ابن مسعود رض
اذ ان السبي يكفينا وهذا اذا اذن واقيم في مسجد حبه واما في القرى فان كان فيها
مسجد فيه اذان واقامة فحكم المصلي فيها كما مر والمصلي في بيته يكفيه اذ ان المسجد
واقامته وان لم يكن فيها مسجد كذا فمن يصلي في بيته فحكمه حكم المسافر * ويقوم
الامام والقوم عنده على الصلوة ويشرع من بعد قد قامت الصلوة *

باب شروط الصلوة

هي طهر بدن المصلي من حدث وخبث * الحدث النجاسة الحكمية والخبث

النجاسة الحقيقية * وثوبه ومكانه وسنن صورته واستقبال القبلة والنية والعورة
 للرجل من تحت سرته الى تحت ركبتيه وللأمة مثله مع ظهرها وبطنها والحرمة كل
 بدنها الا الوجه والكف والقدم وكشف ربيع ساقها وبطنها ومخذاها ووبرها وشعر
 نزل من راسها وربيع ذكره منفرد او الانثيين يمنع * فالحاصل ان كشف ربيع العضو
 الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة فالرأس مضو والشعر النازل مضو آخر والذكر
 مضو والانثيان مضو آخر * وما دم مزبل النجس صلى معه ولم يعد فان صلى عاريا
 وربيع ثوبه طاهر لم يجز وفي اقل من ربعة الا فضل صلوته فيه ومن عدم ثوبا فصلى
 قائما جاز وقاعد اموميا ندب وقبلة خائف الاستقبال جهة قدرته فان جهلها وعدم
 من بعاله تحرى ولم يعد ان اخطأ وان علم به مصليا او تحول رأيه الى جهة اخرى
 استدار * اي ان علم بالخطأ في الصلوة او تحول غلبة ظنه الى جهة اخرى وهو في
 الصلوة استدار * وان شرع بلا تحرى لم يجز وان اصاب * لان قبلته جهة تحريه ولم يوجد *
 فان تحرى كل جهة بلا علم حال امامهم وهم خلفه جاز لامن علم حاله او تقدمه *
 اي صلى قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وتحروا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة
 تحريه ولم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه لكن يعلم كل واحد ان الامام ليس
 خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد في الصلوة جهة توجه الامام ومع ذلك خالفه
 لا يجوز صلوته وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقله وهم خلفه فيه تساهل لان كلا منا فيما
 اذا لم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه فكيف يعلم انه خلف الامام فالمراد به
 انه يعلم ان الامام امامه وهذا اعم من ان يكون هو خلف الامام او لانه اذا كان
 الامام قد اقامه يحتمل ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جنبه او الى ظهره وانما
 يكون هو خلف الامام اذا كان وجهه الى ظهر الامام وح يكون جهة توجه الامام معلومة
 وكلا منا ليس في هذا عبارة المختصر ولا يضر جهله جهة امامه اذا علم انه ليس خلفه

بل علم مخالفته اى اذا علم ان الامام ليس خلفه * ويصل قصد قلبه صلوته بنحر يمينها *
 هذا تفسير النية * والقصد مع لفظه افضل ويكفى للنفل والتراويح وسائر السنن نية
 مطلق الصلوة وللغرض شرط تعيينه لانية عدد ركعاته وللمقتدى نية صلوته واقتدائه *

باب صفة الصلوة

فرضها التحريمة * وهى قوله الله اكبر وما يقوم مقامه وهو شرط عندنا لقوله تعالى
 وذكر اسم ربه فصلى وعند الشافعي رح انه ركن فاما رفع اليدين فسنة * والقيام
 والقراءة والركوع والسجود بالجبهة والانف وبه اخذ * يجوز عند ابي حنيفة رح
 الاكتفاء بالانف عند عدم العذر خلا فاليهما والغنوى على قولهما * والقعدة الاخيرة قدر
 التشهد والخروج بصنعه وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكرر *
 في الهداية ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وذكر في حواشي
 الهداية نقلا من المبسوط كالسجدة فانه لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة
 قبل ان يسجد الاخرى يقضيها ويكون القيام معتبرا لانيه لم يترك الا الواجب
 اقول قوله فيما تكرر ليس قيدا يوجب نفى الحكم مما عداه فان مراعاة الترتيب
 في الاركان التي لا يتكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضا على ما سيأتي
 في باب سجود السهوان سجود السهول يجب بتقديم ركن الى آخره وآورد والنظير
 تقديم الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهول يجب الا يترك الواجب فعلم
 ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير مكررة في ركعة واحدة وقد قال
 في الذخيرة ان تقديم الركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة
 عند اصحابنا الثلاثة خلافا لزم فرج فانها فرض عنده فعلم ان رعاية الترتيب واجبة
 مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما تكرر فلهم هذا لم اذكره في المختصر ويخطر ببالي ان المراد

بما تكرر ما تكرر في الصلوة على سبيل الغرضية احترازاً عما لا ينكر في الصلوة على
سبيل الغرضية وهو تكبير الافتتاح والقعدة الأخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك
فرض * والقعدة الاولى والشهدين * ذكر في الذخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية
واجبة وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لكن المصنف
لم يأخذ بهذا لان قوله م لا بن مسعود رض قل التحيات لله لا يوجب الفرق في قراءة
التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما كانت القراءة في القعدة
الاولى واجبة كانت القعدة الاولى واجبة ايضا لسنة * ولفظ السلام * خلافا
للشافعي رح فانه فرض عنده * وقنوت الترتيبات العيدين وتعيين الاوليين
للقراءة وتعديل الاركان * خلافا للشافعي وابي يوسف رح فانه فرض عندهما
وهو الاطمئنان في الركوع وكذا في السجود وقدر بمقدار تسبيحة وكذا الاطمئنان بين
الركوع والسجود وبين سجدةين * والجهر والاضواء فيما يجهر ويخفى ومن غيرهما
اوندب * اى ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة واما مندوب وعند الشافعي
رح لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعنده افعال الصلوة
اما فرائض واما سنن واما مستحبات * فاذا اراد الشروع بكبر حاذباً بعد رفع يديه *
المراد بالحذف ان لا ياتي بالمد في همزة الله ولا في باء اكبر * غير مفرج اصابعه
ولا ضام * بل يتركها على حالها * ما ساءا بها مية شحمتى اذنيه وامرأة ترفع حذاء منكبها
فان ابدل التكبير بالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او بالفارسية او قرأ
بها بعد راو ذبح وسمى بها جازوب اللهم اغفر لي لا * فالاحاصل انه يجوز ان يبدل
بذكر ما يدل على مجرد التعظيم ولا يشوب بالدعاء * ويضع يمينه على شماله تحت
سرتة كلقنوت و صلوة الجنائز ويرسل في قومه الركوع وبين تكبيرات العيدين *
فالاحاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون ففيه الوضع وكل قيام ليس كذا ففيه الارسال *

ثم يثنى ولا يوجه * اراد بالثناء سبحانك اللهم الى آخره والتوجيه قراءة انى وجهت
 وجهى بعد التحريمة * ويتعوز للقراءة لا للثناء * المختار ان التعوز تبع للقراءة لا تبع
 للثناء * فيقول المسبوق لا الموتى * بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى فيتعوز والموتى يثنى ولا يقرأ
 فلا يتعوز واما من جعله تبعا للثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر * ويؤخر عن تكبيرات
 العيدين * لان التكبيرات بعد الثناء فينبغى ان يكون التعوز متصلا بالقراءة لا بالثناء *
 ويسمى لا بين الفاتحة والسورة ويسرهن * اى الثناء والتعوز والتسمية خلافا
 للشافعى رح فى التسمية بناء على انها آية من الفاتحة عنده لا عندنا وكثير من الاحاديث
 الصحاح وارد في انه عليه السلام والخلفاء الراشدون يفتحون بالحمد لله
 رب العالمين * ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سرا كما موم ثم يكبر للركوع خافضا
 ويعتمد يديه على ركبتيه مفرجا اصابعه باسقاط ظهرة غير رافع ولا منكس رأسه ويسبح ثلثا
 وهو ادناه ثم يسمع * اى يقول سمع الله من حمده * رافع اراسه ويكتفى به الامام
 وبالحميد الموتى والمنفرد يجمع بينهما ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه
 اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ويديه حذاء اذنيه ضاماً اصابعه مبدىاً ضبعيه مجافياً
 بطنه من فخذيه موجهها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا فان سجد على كور
 مما منه او فاضل ثوبه او شيء يجد حجمه ويستقر جبهته جازواً لم يستقر لا وكذا
 لو سجد للرحام على ظهر من يصلى صلوته لا من لا يصليها * اى لا على ظهر من لا يصلى
 صلوته وهو اما ان لا يصلى اصلاً او يصلى ولكن لا يصلى صلوته * والمرأة تنخفض وتلذق
 بطنها بفخذيها ويرفع رأسه مكبراً او يجلس مطمئناً ويكبر ويسجد مطمئناً ويكبر ويرفع
 رأسه اولاً ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض ولا قعود * وفيه خلاف
 الشافعى رح ويسمى جلسة الاستراحة * والركعة الثانية كالاولى لكن لا ثناء ولا تعوز
 ولا رفع يديه فيها واذا اتمها افتقرش رجله اليسرى وجلس عليها ناسبا يمينه موجهها اصابعه

نحو القبلة واضعا يديه على فخذه موجهها اصابعه نحو القبلة مبسوطة * وفيه خلاف الشافعي رح فان عنده يعقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة عند التلفظ بالشهادتين ومثل هذا جاء عن علمائنا ايضا * ويتشهد كاهن مسعود رض ولا يزيد عليه في الفعدة الاولى ويقرأ فيما بعد الاولي بين الفاتحة فقط وهي افضل وان سبغ او سكت جاز ويقعد كالأولى * خلافا للشافعي رح فان السنة عنده في التشهد الثاني التورك وهي هيئة جلوس المرأة في الصلوة وهي هذه * والمرأة تجلس على البتة البعري مخرجة رجليها من جانب اليمين فيهما * اى في التشهدين * ويتشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بما يشبه القرآن او الما نور من الدعاء لا كلام الناس * فلا يسأل شيئا مما يهال من الناس * ثم يسلم من يمينه بنية من ثمة من البشر والملك ثم عن يساره كذلك والموتم ينوى امامه في جانبه وفيهما ان حاذاه والا امام بهما * اى ينوى الامام بالتسليمين وعند البعض الامام لا ينوى لانه يشير الى القوم والاشارة فوق النية وعند البعض الامام ينوى بالتسليمه الاولى * والمنفرد الملك فقط *

فصل في القراءة

يجهر الامام في الجمعة والعيدين والفجر واوليبي العشائين اداء وقضاء لا غير والمنفرد خيرا ان ادنى وخافت حتما ان قضى وادنى الجهر اسماع غيره وادنى المخافتة اسماع نفسه هو الصحيح * احتراز عما قيل ان ادنى الجهر اسماع نفسه وادنى المخافتة تصحيح الحروف * وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها * اى ادنى المخافتة في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق او ائتمن بحيث صحيح الحروف لكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا ووصل به ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولم يصح الاستثناء * فان ترك سورة اوليبي العشاء

قرأها بعد فاتحة أخريه وجهر بهما ان ام ولو ترك فاتحتها لم يعد * لانه يقرأ الفاتحة
 في الاخرين فلو قضى فيهما فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة
 وذا غير مشروم * فرض القراءة آية والمكتفى بها مسمى * لترك الواجب * وسنتها
 في السفر مجلة الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو البروج وانشقت وفي الحضرة استحسنوا
 طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن
 الحجرات طوال المفصل الى البروج ومنها اوساطه الى لم يكن ومنها قصاره
 الى الآخر وفي الضرورة بقدر الحال وكرة توقيت سورة للصلوة * اى تعيين سورة
 للصلوة بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة * ولا يقرأ الموتى بل يسمع وينصت * قال
 الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام ان اكبرا الامام
 فكبروا واذا قرأ فانصتوا وقال عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام قراءة له وقال
 عليه السلام مالي انا زعم في القرآن ومكوث الامام ليقرا الموتى قلب الموضوع *
 وان قرأ امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام
 الا ان اقرء قوله تعالى صلوا عليه فيصلى سرا *

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة * وهو قريب من الواجب * والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم
 الاقرأ ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد او اعترابى او فاسق او اعشى او مبتدع او ولد
 الزنا كره كجماعة النساء وحدهن وتقف الإمام وسطهن لو فعلن * لفظ الامام يسنوي
 فيه المذكر والمؤنث فلهذا لم تدخل تاء التانيث فيه * وكحضور الشابة كل جماعة
 والعجوز الظهر والعصر لا الباقية * اى لا بأس للعجوز بالخروج في المغرب
 والعشاء والفجر * ويقندى المتوضى بالمتميم * لان التيمم طهارة مطلقة عند عدم الماء

والخليفة في التراب عندنا * والفاصل بالماسح * لان الخف مانع من مراية الحدث الى الرجل وما على الخف طهر بالمسح * والقائم بالقاعد وبالاحدب * بناء على فعل الرسول عليه السلام * والمومى بالمومى والمتنفل بالمفترض لان رجل بامرأة او صبي او خنثى * لان الواجب تاخيرهن بالنص * وطاهر بمعدور وقارى بامى ولا بس بعارو غير موم بموم ومفترض بمتنفل * لان بناء القوى على الضعيف لا يجوز * ومفترض فرضاً آخر * لان الاقتداء شركة فيجب الاتحاد * والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى على النانية الا في الفجر ويقيم مومناً توحد من يمينه ويتقدم ان زاد * اى ان كان الموت واحد ايامره الامام بان يقوم من يمينه وفيه اشارة الى ان الامام امر والموم ما مور يجب ان يكون منقاد له ويتقدم ان زاد اشارة الى ان القوم اذا كانوا كثيراً فالاولى ان يتقدم الامام لان يامرهم الامام بالتأخير عنه فان ذلك ايسر من هذا * ولو ظهر حديثه يعيد الموت * لان صلاة الامام متضمنة صلاة المقتدى ففساده يوجب فساد * ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء * الخنثى بالفتح جمع الخنثى كالحبالى جمع الحبل * فان حاذته في صلاة مشتركة تحريمه واداء فسدت صلوته ان نوى امامتها والا صلوتها * اى ان صلت على جنب رجل امرأة مشتهة بحيث لا حائل بينهما والصلاة مشتركة تحريمه واداء فسدت صلاة الرجل ان نوى امامة المرأة وان لم ينو تفسد صلاة المرأة فسروا الاشهراك في التحريم بان يكونا بائنين تحريمتهما على تحريم الامام والشركة في الاداء بان يكون لهما امام فيما يوديانه اما حقيقة كالمقتدين واما حكماً كاللاحقين يعنى رجل وامرأة اقتديا برجل فسبقهما حدث فتوضئا وبنيا وقد فرغ الامام فحاذت المرأة الرجل فسدت صلاة الرجل فاللاحق وان لم يكن له امام حقيقة فله امام حكماً فانه ان لم يودى جميع صلوته خلف الامام فاذا سبقه الحدث فتوضأ وبنى

يُجعل كأنه خلف الإمام حتى يثبت له أحكام المعتدين كحرمة القراءة ونحوها بخلاف
المسبوق وهو الذي أدرك آخر صلوة الإمام فلم يلتزم أداء الكل خلف الإمام
فهو في أداء ما لم يدركه مع الإمام منفرد حتى يجب عليه القراءة فالمسبوقان
وان كانا مشتركين في التحريم ان بنينا تحريمهما على تحريم الإمام فليسا مشتركين
في الأداء فان حازت امرأة رجلا في أداء ما سبقا لم تفسد صلوة الرجل لعدم الشركة
في الأداء أقول في تفسير الشركة في التحريم والأداء تساهل وينبغي ان يقال الشركة
في التحريم ان يبنى احدهما تحريمه على تحريم الآخر او بنينا تحريمهما على تحريم
ثالث والشركة في الأداء بان يكون احدهما اماما للآخر فيما يود يانه او يكون لهما
امام فيما يود يانه حتى يشمل الشركة بين الامام والمأموم فان محاذاة المرأة الامام
مفسدة صلوة الامام مع انه لا اشتراك بينهما تحريمه وأداء بالتفسير الذي ذكروا
وايضا لا اجد فائدة في ذكر الشركة في التحريم بل يكفي ذكر الشركة في الأداء
فان الامام اذا سبقه الحدث فاستخلف آخر فاقتدى احد بالخليفة فالشركة
في الأداء ثابتة بين الذي اقتدى بالخليفة وبين الامام الاول وكل من اقتدى به
باعتبار ان لهم اماما فيما يودونه وهو الخليفة ولا شركة بينهم في التحريم لان المعتدى
بالخليفة بنى تحريمه على تحريم الخليفة والامام الاول ومن اقتدى به لم يبنوا
تحريمهم على تحريم الخليفة فلم توجد بينهم الشركة في التحريم ومع ذلك لو كانت
المرأة من احد الطائفتين اماما للمعتدين بالامام الاول او من المعتدين بالخليفة
فحازت الطائفة الاخرى تفسد الصلوة باعتبار الشركة في الأداء لا التحريم ولو قيل
الشركة في التحريم ثابتة تقديرا فاقول الشركة في الأداء لا توجد بدون الشركة
في التحريم والشركة في التحريم قد توجد بدون الشركة في الأداء كما في المسبوق
فلا حاجة الى ذكر الشركة في التحريم هذا ان ابوى الامام امامة المرأة اما اذا لم يبنو

لم يصح اقتداء المرأة فتغصص صلواتها لأنها لم تقرأ بناء على أن قراءة الامام قراءة لها ولم يكن كذلك فبقيت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة أن المرأة إذا اقتدت بالامام محاذية لرجل لا يصح اقتداءها إلا أن ينوي الامام امامتها أما إذا لم تقدم محاذية هل يشترط نية الامام ففيه روايتان * صلى امي بقاري وامى او استخلف في الآخرين اميا فسدت صلوة الكل * اى ان ام امي قارئاً واميا فسدت صلوة الكل اما صلوة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاميين فلانهما لما رغبوا في الجماعة وجب ان يقتديا بالقاري ليكون قراءته قراءة لهما فتركا القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القاري في الآخرين اميا فسدت صلوة الكل خلافاً لفرج فان فرض القراءة قد ادى في الاوليين قلنا يجب القراءة في جميع الصلوة تحقيقاً او تقديرًا ولم توجد *

باب الحدث في الصلوة

مصل سبقة الحدث توضاً واتم * خلافاً للشافعي رح * ولو بعد التشهد * خلافاً لما فانه اذا قعد قدر التشهد تمت صلوته وعند أبي حنيفة رح لم يتم لان الخروج بصنعه فرض عنده * والاستيناف افضل * لما ذكر حكماً اجمالاً لما شاء لا لجميع المصلين فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد والمقتدى فقال * والامام يحجر آخر الى مكانه * هذا تفسير الاستخلاف * ثم يتوضاً ويتم ثمه او يعود * اى ان شاء يتم حيث توضحاً وان شاء ما د الى المكان الاول وانما خبر لان في الاول قلته المشى وفي الثانى اداء الصلوة في مكان واحد فيميل الى ايها شاء * كالمنفرد * اى ان شاء يتم حيث توضحاً وان شاء ما د * ان فرغ امامه * متصل بقوله ويتم ثمه او يعود والضمير في امامه يرجع الى الامام وامامه هو الذي استخلفه فان الخليفة امام للامام الاول والقوم * والاعاد * اى ان لم يفرغ امامه وهو الخليفة يعود الامام ويتم خلف خليفته *

وكذا المقتدي * اي ان فرغ امامه يتم ثمه او يعود وان لم يفرغ يعود * ولو جن او اغشى عليه او احتلم * اي نام في صلوة نوما لا ينقض به وضوءه فاحتلم * او نهقه او احدث همدا او احسا به بول كثير او شح وسال او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجة ثم ظهر طهره بطلت ولولم يخرج او لم يتجا وزبني * اعلم ان هذه الحوادث نادرة الوجود فلم تكن في معنى ما ورد به النص وهو قوله هم من قاء او رعى في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليبين على صلوته ما لم يتكلم * ولو احدث همدا بعد التشهد او عمل عملا ينا في الصلوة تمت * لوجود الخروج بصنعه * ويبطلها بعده * اي بعد التشهد * عند ابي حنيفة رح روية المتينم الماء ونزع الماسح خفه بعمل يسير * انما قال بعمل يسير لانه لو عمل مناك عملا كثيرا يتم صلوته * ومضي مدة مسحه وتعلم الامي سورة ونيل العاري ثوبا وفرة المومي على الاركان وتذكر فائنة * اي لصاحب الترتيب * وتقديم القارئ اميا وطلوع ذكاء في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال مذر المعذور وسقوط الجبيرة عن برء * الخلاف في هذه المسائل الاثنى عشرة بين ابي حنيفة وصاحبيه رح مبني على ان الخروج بصنعه فرض منه لا جندهما * وكذا فقهة الامام وحدثه همدا صلوة المسبوق * اي يبطل بعد التشهد صلوة المسبوق لوقوعه في خلال صلوته * لا كلامه وخروجه من المسجد * اي ان تكلم الامام بعد التشهد لا يبطل صلوة المسبوق لان الكلام كالسلام منه للصلوة * امام حصر من القراءة فاستخلف صح * عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وهذا اذا لم يقرأ ما يجوز به الصلوة اما اذا قرأ نفسه صلوته لان الاستخلاف عمل كثير فيجوز حالة الضرورة * كتقديمه مسبقا * اي كتقديم الامام مسبقا سواء احدث الامام او حصر فانه ينبغي ان يقدم مدر كالا مسبقا ومع ذلك ان قدم مسبقا يصح * فيتم صلوة الامام اولاً ويقدم مدر كالا عليهم وحينئذ هما

يضره المأثم في الأول الا عند فراغه لا القوم * اى حين اتم المصنوع صلوة الامام
لو وجد منه منافي الصلوة كالفقهة والكلام والخروج من المسجد تفسد صلوته و
صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوتها الا عند فراغ الامام الاول بان
توضأ وادرك خليفته بحيث لم يفته شيء واتم صلوته خلف خليفته ولا تفسد صلوة
القوم لانه قد تمت صلوتهم * من ركع او سجد فحدث او ذكر سجدة فسجد ما يعيد
ما احدث فيه ان بنى حتما وما ذكرها فيه ندبا * اى من احدث في ركوعه او
سجوده وتوضأ وبنى فلا بد له ان يعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر
في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصاها لا يجب عليه اعادة
الركوع والسجود الذى تذكر فيه لكن ان اعاد يكون مندوبا * وان ام واحدا
فاحدث فالرجل امام بلانية ان كان رجلا والاقيل تفسد صلوته * اى ان ام واحدا
فاحدث الامام فان كان الموتى رجلا يصير اما ما من غير ان ينوى الامام امامته
لان النية للتعين وههنا هو متعين وان كان امرأة او صبيا قيل تفسد صلوة الامام
لان المرأة او الصبي صار اما ما له لتعينه وقيل لا تفسد لانه لم يوجد منه
الاستخلاف وفي صورة الرجل انما يصير اما ما لتعينه وصلاحيته وههنا لم يصلح
فلم يصرا اما ما والامام امام كما كان لكن المقتدى بقى بلا امام فتفسد صلوته *

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يفسد الكلام ولو سهوا او في نوم والسلام عمدا * قيد بالعمد لان السلام سهوا غير
مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يجعل ذكر او في العمد كلاما * ورده *
لم يقيد الرد بالعمد ويحظر بيانا انه انما اطلق لانه مفسد عمدا كان او سهوا
لان رد السلام ليس من الاذكار بل هو كلام ويخاطب به والكلام مفسد عمدا

كان أو سهوا * والانبين والنأوة والتافيف وبكاء بصوت من وجع أو مصيبة.
 وتنحنج بلا مذر وتشميت طاس وجواب خبر موء بالاسترجاع وسار بالحمدلة
 وعجب بالسبحلة والهيللة وفتح على غير امامه * انما قال على غير امامه لان فتحه
 على امامه لا يفسد قال بعض المشائخ اذا قرأ امامه مقدارا ما يجوز به الصلوة او
 انتقل الى آية اخرى ففتح بفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام منه بفسد صلوة
 الامام ايضا وبعضهم قالوا لا تفسد في شيء من ذلك وسمعت ان الفتوى على
 ذلك * وقراءته من مصحف و* سجود على نجس والدعاء بما يسأل من الناس *
 نحو اللهم زوجني فلانة او اعطني الف دينار ونحو ذلك * واكله وشربه وكل ممل
 كثير * اختلف مشائخنا رح في تفسير العمل الكثير فقل هو ما يحتاج فيه الى اليدين
 وقيل ما يعلم ناظرة ان عاملة غير مصل وعامة المشائخ على هذا وقيل ما يستكثره
 المصلي قال الامام السرخسي رح هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة رح فان دأبه
 التفويض الى رأى المبتلى به * من صلى ركعة من صلوة ثم شرع صلى كملا ان
 شرع في اخرى والا تم الاولى * اى صلى ركعة من صلوة ثم شرع اى نوى وجدد
 التكرامة من غير رفع اليدين فان شرع في صلوة اخرى يتم هذا الاخرى ولا يحسب
 منها الركعة التى صلاها وان شرع في الصلوة الاولى فالركعة التى صلاها محسوبة فيتم
 الاولى * ولا يفسدها بكاؤه من ذكر الجنة او النار او العمل القليل * وهو ضد الكثير
 على اختلاف الاقوال * والتحنج بعذر وصرور احدويا ثم ان مرفى مسجده على الارض
 بلا حائل * المسجد من الالفاظ التى جاءت على المفعل بالكسر ويجوز فيها الفتح
 على القياس فالفقهاء اذا قالوا بالفتح ارادوا موضع السجود وان قالوا بالكسر ارادوا
 المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف القياس الا فى المعنى المشهور نفى
 المعنى الاول استمروا على القياس والمراد من المسجد هنا موضع السجود فان المرور

في موضع السجود بوجوب الاثم وفي تفسير موضع السجود تفصيل فاعلم ان الصلوة
 ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلي حيث كان يوجب الاثم لان المسجد
 الصغير مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في المسجد
 الكبير او في الصحراء فعند بعض المشائخ ان مر في موضع السجود ياتم والا فلا وتد
 البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده له حكم
 موضع السجود فياتم بالمرور في ذلك الموضع واذا مر فت هذا فان كان المصلي
 على دكان ويمر الاخر امامه تحت الدكان فلا شك انه لم يمر في موضع سجوده
 حقيقة فلا ياتم على الرواية الاولى واما على الثانية فالمرور تحت الدكان ان مر في
 موضع النظر اذا نظر في موضع السجود فتح ان حاذى بعض اعضاء المار ببعض اعضاء
 المصلي ياتم والا فلا فلهاذا قال * وحاذى الاعضاء الاعضاء لو كان على الدكان *
 اخذا بالرواية الثانية * ويغرز امامه في الصحراء سترة بقدر ذراع وغلظ اصبع بقربه
 على احد حاجبيه ولا توضع ولا يحط ويدراه بالنسيج او الاشارة لابهما ان مدم سترة
 او مربينه وبينها وكفى سترة الامام وجاز تركها عند مدم المرور والطريق وكرة
 مدل الثوب * في المغرب هوان يرسله من غير ان يضم جانبية وقيل هوان يلقى
 على راسه ويرخيه على منكبيه اقول هذا في الطيلسان اما في القباء ونحوه فهو
 ان يلقى على كتفيه من غير ان يدخل يديه في كفيه ويضم طرفيه * وكعه * وهوان يضم
 اطرافه اتقاء التراب ونحوه * وعبته به وبجسده وعقص شعرة * في المغرب هو جمع
 الشعر على الرأس وقيل ليه وادخال اطرافه في اصوله * وفرقة اصابعه * هوان يغمرها
 او يمدحها حتى تصوت * والنفاته * وهوان ينظر يمنة ويسرة معلى عنقه واما النظر
 بمؤخر مينيته بلالى العنق فلا يكره * وقلب الحصى ليسجد الا مرة وتخصره * اى
 وضع اليد على الخاصرة * وتمطية * اى تمدده * واقعاؤه * وهوان القعود على اليثية

ناصباً ركبتيه * وافتراش ذراعيه وتربعه بلا مذكور قيام الامام في طاق المسجد * اي
في المحراب بان يكون المحراب كبيراً فيقوم فيه وحده * او على دكان او على
الارض وحده * اي يقوم الامام على الارض والقوم على الدكان او بالعكس * والقيام
خلف صف وجد فيه فرجة وصورة * اي صورة حيوان * امامه او بحذائه * اي على
احد جنبيه * او في السقف او معلقة * فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره * وصلوته
حسراً وراسه للتكامل او التهاون بها * ليس المراد بالتهاون الاهانة فانها كفر بل المراد
قلته رعايتها ومحافظة حدودها * لا للتذلل وفي ثياب البذلّة * وهي ما يلبس في البيت
ولا يذهب بها الى الكبراء * ومسح جبهته من التراب فيها والنظر الى السماء
والسجود على كور عمامة وعد الآي والتسبيح فيها ولبس ثوب ذي صور والوطؤ
والبول والتخلي فوق المسجد وغلق بابه لا نقشه بالجس والنساج وماء الذهب
وقيامه فيه ساجداً في طائفة وصلوته الى ظهر قاعد يتحدث وعلى بساط ذي صور لا يسجد
مايها وصورة صغيرة لا تبدأ للنظر وتمثال غير حيوان او حيوان محي راسه وقتل
حبة او عقرب فيها والبول فوق بيت فيه مسجد * اي مكان اعد للصلاة وجعل
له محراب وانما قلنا هذا لانه لم يعط له حكم المسجد *

باب صلوة الوتر والنوافل

الوتر ثلث ركعات وجبت * هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما وعند الشافعي
رح هو سنة * يسلام * اي بسلام واحد خلافاً للشافعي رح * ويقنت قبل ركوع الثالثة *
خلافاً للشافعي رح فان القنوت مندوب بعد الركوع * يكبر رافعاً يديه ثم يقنت فيه
ابداً * خلافاً للشافعي رح فان قنوت الوتر مندوب في النصف الاخير من رمضان
فقط * دون غيره * خلافاً للشافعي رح في الفجر * ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة

وسورة ويتبع القانت بعد ركوع التور لا القانت في الفجر بل يسكت * اي ان
 قرأ الامام قنوت التور بعد الركوع يتبعه المقتدي وان قنت الامام في الفجر لا يتبعه
 المقتدي بل يحسب انه يسكت قائما * ومن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع بتسليمة وحسب الاربع قبل العصر
 والعشاء وبعده وكرة مزيد النفل على اربع بتسليمة نهارا وعلى ثمان ليلا والاربع افضل
 في الملويين وفرض القراءة في ركعتي الفرض وكل التور والنفل وزم اتمام نفل
 شرع فيه قصدا * احتراز عن الشروع ظنا كما ان اظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع
 فيه فنذكر انه قد صلا ما شرع فيه نفلا لا يجب اتمامه حتى لو نقضه لا يجب
 القضاء * ولو عند الطلوع والغروب وقضى ركعتان لو نقض في الشفع الاول والثاني *
 يعني شرع في اربع ركعات من النفل وافسدها في الشفع الاول بقضى الشفع الاول
 لا الثاني خلافا لابي يوسف رح لانه لم يشرع في الشفع الثاني وان تعد على الركعتين
 وقام الى الثالثة وافسدها بقضى الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل
 شفع من النفل صلوة على حدة * كما لو ترك قراءة شفعية او الاول او الثاني او احدي
 الثاني او احدي الاول او الاول مع احدي الثاني لاخير * اي قضاء الركعتين
 ليس في غير هذه الصور * واربع لو ترك في احدي كل شفع او في الثاني واحدي
 الاول * فاعلم ان الاصل عند ابي حنيفة رح ان ترك القراءة في ركعتي الشفع
 الاول يبطل التحريمه حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة
 واحدة لا بل يفسد الاداء فيصح بناء الشفع الثاني وعند محمد رح الترك في
 ركعة واحدة يبطل التحريمه ايضا حتى لا يصح بناء الثاني وعند ابي يوسف رح
 الترك لا يبطل التحريمه اصلا بل يوجب فساد الاداء فقط فيصح بناء الشفع الثاني
 سواء ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول او في ركعتيه اذا عرفت هذا فاعلم

الشفع الثاني فلم يجب عليه * او شرع طائفاً انه عليه * هذه المسئلة وان فهمت
 مما سبق وهو قوله ولزم اتمام نفل شرع فيه قصداً فهو ماضٍ بها * اولم يقعد في وسطه *
 اى اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطه كان ينبغي ان يفسد الشفع
 الاول ويجب تضاؤه لان كل شفع من النفل صلوة على حدة ومع ذلك لا يفسد
 الشفع الاول قياساً على الفرض * ويتنفل قاعداً مع قدرة قيامه ابتداءً وكره بقاءه الا
 بعذر * اى ان قدر على القيام يجوز ان يشرع في النفل قاعداً وان شرع في النفل
 قائماً كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام فاراد بحال الابتداء حال الشروع
 وبحال البقاء حال الوجود الذى بعد الشروع * وراكبا موميا خارج المصر الى
 غير القبلة * انما قال خارج المصر لقول ابن عمر رضيت رسول الله عليه السلام
 يصلى على حمار وهو متوجه الى خيبر يومى ايماء * وما كان هذا الفعل محالفاً
 للقياس اقتصر على مورد * فلو افتتح راكباً ثم نزل بنى وبعبكسه فسد * لان في الاول
 يوديه اكمل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد التحريم موجبة للركوع والسجود
 فلا يجوز ادائه بالايماء * من التراويح مشرون ركعة بعد العشاء قبل الترتي وبعد خمس
 ترويحيات لكل ترويحة تسليمتان وجلسة بعدهما قدر ترويحة والسنة فيها الختم مرة
 ولا يترك لكسل القوم ولا يوتر بجماعة خارج رمضان * وانما كانت التراويح سنة لانه
 واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي عليه السلام بين العذر في ترك المواظبة
 وهو مخافة ان يكتب علينا *

فصل

عند الكسوف يصلى امام الجمعة بالناس ركعتين كالنفل * اى على هيئة النافلة بلا اذان
 واقامة وعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعى رح ركوعان * مخفياً مطولاً لقراءته
 فيهما وبعدهما يد موحى تنجلي الشمس ولا يخطب وان لم يحضر * اى امام

الجمعة * صلوا نرادى كالخوف ولا جماعة في الاستسقاء ولا خطبة وان صلوا وحدا باجاز وهو دعاء واستغفار ويستقبل بهما النبلة بلا قلب رداء وحضور ذمى *

باب ادراك الفرائض

من شرع في فرض فاقمت له ان لم يسجد للركعة الاولى وسجد وهو في غير رباعي
او فيه وضم اليها اخرى قطع واقتدى * اي من شرع في فرض منفرد اواقمت لهذا
الفرض والضمير في اقيمت يرجع الى الائمة كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد
للكعة الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الرباعي فكذا لانه ان لم ينقطع
وصلى ركعة اخرى يتم صلاته في الثنائي ويوجد الاكثر في الثلاثي والاكثر حكم
الكل فتفوته الجماعة اذ لانه يصير متنفلا بركتين بعد الغروب في المغرب والقطع
وان كان ابطالا للعمل وهو منهي لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فالا بطل لقصد
الكمال لا يكون ابطالا وان كان في الرباعي يضم ركعة اخرى حتى يصير ركعتان
نافلة ثم ينقطع ويقتدى فقوله وضم اليها حال من قوله اوفيه تقديره اوسجد للركعة
الاولى وهو حاصل في الرباعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى فنقطع و
اقتدى حتى لو لم يضم اليها اخرى لا ينقطع بل يضم فان اضم قطع واقتدى *
وان صلى ثلثا منه * اي من الرباعي ينم ثم يقتدى متنفلا * لانه قد ادى الاكثر
والاكثر حكم الكل * الا في العصر * اي لا يقتدى فان النافلة بعد اداء العصر مكروه *
وكره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه للمقيم جماعة اخرى * اي ينتظم به
امر جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد او امامه او من يقوم بامر جماعة
يتفرقون او يغفلون بغيبته ثم مطفى على قوله للمقيم جماعة قوله * ولمن صلى الظهر
او العشاء مرة الا عند الائمة * اي لا يكره له الخروج الا عند الائمة فالا استثناء *

متعلق بقوله ولمن صلى الظهر والعشاء مرة ولا تعلق له بقوله لا لمقيم جماعة اخرى
فان مقيم الجماعة الاخرى لا يكره له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة
وبين من صلى الظهر والعشاء مرة ان هذا انما يكره له الخروج لانه ان خرج عند
الاقامة ينهم بمخالفة الجماعة ولو لم يخرج ويصلى يحرز فضيلة الموافقة وثواب النافلة
فاثار النعمة والاصراض من الفضيلة والثواب تبين جدا واما مقيم الجماعة الاخرى
فانه ان خرج عند الاقامة لا ينهم لانه يفصد الاكمال وهو الجماعة التي يتفرق بغيبته
وان لم يخرج لا يحرز ما ذكرنا بل يحل امر الجماعة الاخرى * ومن صلى الفجر
او العصر او المغرب يخرج وان اقيمت * لانه ان صلى يكون نافلة والنافلة بعد الفجر
والعصر مكروه واما في المغرب فان النافلة لا تشرع ثلث ركعات * ويترك سنة الفجر
ويقتدى من لا يدركه * اى الفجر والمراد فرضه * بجماعة ان اداها ومن ادرك
ركعة منه صلاها ولا يقصيها الاتبع لفرضه * اى ان فاتت سنة الفجر فان فاتت
بدون الفرض لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند ابي حنيفة
وابى يوسف رح اما عند محمد رح يتضيها الى الزوال لا بعده وان فاتت
مع الفرض فان قضى قبل الزوال يقضيها جميعا وكذا بعد الزوال عند
بعض المشائخ رح وعند البعض لا بل يقضى الفرض وحده ورسول الله صلى الله
عليه وسلم لما فاتته الفجر ليلة التعريس قضاه مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة
جماعة وجهر بالقراءة فعلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة
والجهر فيه والاذان والاقامة للقضاء وان السنة يتضى مع القريضة فمن هذه
الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فعدى منه الى غيره من الصلوات
وهي ما عدا قضاء السنة فعدى من مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء
سائر الصلوات واما قضاء السنة فقد علم ان سنة الفجر آكد من سائر السنن فلا يلزم

من شرعية قضاؤها شرعية قضاء ما نثر السنن ولا من قضائها بتبعيه الفرض قضاءها بدون الفرض لكن يلزم من قضائها بتبعيد الفرض قبل الزوال قضاءها بتبعيد الفرض بعد الزول كما هو مذهب بعض المشائخ رح لان اختصاصه بتبعيد الفرض بكونه قبل الزوال لا معنى له * ويترك سنة الظهر في الحالين * اى سواء يدرك الفرض ان اداها اولا * وايتم ثم قضاها قبل شفعه * اى قبل الركعتين التين بعد الفرض * وغيرهما لا يقضى اصلا ومدرك ركعة من ظهر غير متصل جماعة بل هو مدرك فضلها * اى ان حلف ليصلين الظهر بجماعة فادرك ركعة بحديث لانه لم يصل جماعة لكن ادرك فضيلة الجماعة * وآتى مسجد صلى فيه ينطوع قبل الفرض الا عند ضيق الوقت * اى من اتى مسجدا صلى فيه فاراد ان يصلى فرضه منفردا فهل يأتى بالسنن قال بعض مشائخنا ومنهم الكرخى رح لا فان السنن انما سنت اذا ادعى الفرض بالجماعة اما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد من فاتته الجماعة فاراد ان يصلى في مسجد بيته يبدأ بالمكتوبة لكن الاصح ان يأتى بالسنن فان النبى عليه السلام واظب عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت يترك السنة ويودى الفرض حذرا من التفويت * اقتدى بامام راعى فوقف حتى رفع راسه لم يدرك ركعة * خلافا لفررح * من ركع فليحظه امامه فيه صح * خلافا لفررح فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بنى عليه قلنا وجدت المشاركة في جزء واحد *

باب قضاء الفوائت

فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فائتا كلها او بعضها * اى ان كان الكل فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان

البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيقضى الغائنة قبل اداء الوقنية *
 فلم يجز فجر من ذكرانه لم يوتر * هذا تفريع قوله والوتر هذا عند ابي حنيفة رح
 خلا فالحما بناء على وجوب الوتر عند * ويعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه
 صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به * يعني تذكر انه صلى العشاء بلا وضوء
 والسنة والوتر بوضوء يعيد العشاء والسنة لانه لم يصح اداء السنة مع انها اديت
 بالوضوء لانها تتبع للفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عند فصيح اداء لان الترتيب
 وان كان فرضا بينه وبين العشاء لكن ادى الوتر بزم انه صلى العشاء بالوضوء
 فكان ناسيا ان العشاء كان في ذمته فسقط الترتيب وعندهما يقضى الوتر ايضا لانه سنة
 عندهما * الا اذا ضاق الوقت * لاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والمعنى انه ضاق
 الوقت من القضاء والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض الفرائض
 مع الوقنية فانه يقضى ما يسعه الوقت مع الوقنية كما اذا فات العشاء والوتر ولم يبق
 من وقت الفجر الا ان يسع فيه خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدي الفجر عند
 ابي حنيفة رح وان فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصلي
 فيه سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب * او نسيت او فاتت ستة حديثه كانت
 او قديمة * قيل السنة وما دونها حديثه وما فوقها قديمة كذا في فوائد الجامع الصغير
 الحسامي * قلت بعد الكثرة او لا فصيح وقتي من ترك صلاة شهر فندم واحذ
 يودي الوقنيات ثم ترك فرضا * هذا تفريع قوله قديمة كانت او حديثه فانه اذا
 اخذ يودي الوقنيات صارت فوائض الشهر قديمة وهي مسقطه للترتيب فان اترك
 فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتي بعده * او قضى صلاة الشهر الا فرضا او فرضين *
 هذا تفريع قوله قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضى صلوات الشهر الا فرضا او فرضين
 قلت الفوائض بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الا ان يقضى الكل وعند بعض المشايخ

ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام المرخسي رح الاول قال صاحب
المحيض وعليه الفتوى * صلى خمساً اكرافاً فائتة فسد الخمس موقوفاً فان ادى
سادساً صح الكل وان قضى الفائتة بطل فرضية الخمس لا اصلها * رجل فاتته
صلوة فادى مع ذكرها خمها بعد ما فسدت هذه الخمس لوجوب الترتيب لكن
هند ابى يوسف ومحمد رح فساداً غير موقوف وهو القياس وعند ابى حنيفة
رح فساداً موقوفاً فان ادى سادساً صح الكل وان قضى الفائتة فالخمس التي
اذاها بطل وصف فرضيتها لا اصلها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة
هند ابى حنيفة وابى يوسف رح خلافاً لمحمد رح وانما قال ابو حنيفة رح بالفساد
الموقوف لانه ان فسد كل واحد منها الوجوب رعاية الترتيب فساداً غير موقوف فحين
ادى السادس تبين ان رعاية الترتيب كانت في الكثير وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى
يظهر ان رعاية الترتيب ان كانت في الكثير فلا تجوز وان كانت في القليل فتجوز *

باب سجود السهو

يجب له بعد سلام واحد سجدة واحدة وتشهد وسلام اذا قدم ركناً او اخره او كرره او غير
واجباً او ترك ساهياً كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد *
روى من ابى حنيفة رح ان من زاد على التشهد الاول حرفاً يجب عليه سجود السهو
وقيل لا يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وسمو وانما المعنى
مقدار ما يودى فيه ركن كالقيام والقعود * وركوعين والجهر فيما يخافت به
وترك القعود الاول وقيل كل هذه يؤل الى ترك الواجب ولا يجب به
بل بسهواً مامه ان سجدوا المسبوق يسجد مع امامه ثم يقضى ومن
الاولى وهو اليها اقرب ما دولا سهواً لا قام وسجد للسهو وان
من الاخرة ما د

ما لم يقيد بالسجدة وسجد للسهو وان قيد تحول فرضه نفلا وضم سادسة ان شاء *
 انما قال ان شاء لانه نفل لم يشرع فيه قصد ان لم يجب عليه اتمامه * وان قصد
 الاخيرة ثم قام سهوا عاد ما لم يسجد للخامسة وسلم وان سجد لها تم فرضه وضم
 سادسة وسجد للسهو والركعتان نفل ولا قضاء لوقطع ولا تنوبان من سنة الظهر *
 فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضم سادسة ان شاء وقال في هذه المسئلة وضم
 سادسة ولم يقل ان شاء مع ان الركعتين نفل في الصورتين بحيث لو قطع لا قضاء
 فيكون في هذه المسئلة ضم السادسة مقيد بمشيتته قلت ضم السادسة في هذه المسئلة
 أكد من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء في المسئلتين وذلك
 لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو في هاتين الركعتين
 فسجود السهو لتدارك نقصان الفرض واجب في هاتين الركعتين فلو قطع هاتين الركعتين
 بلان لا يسجد للسهو يلزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يود سجود
 السهو على الوجه المسنون فلا بد ان يضم سادسة وجلس على الركعتين وسجد للسهو
 بخلاف تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فما ذكرنا من تدارك نقصان الفرض
 غير موجود هنا على ان اجعل الصلوة باطلة منذ محمد رح فعلم ان ضم السادسة
 صيانة من البطلان أكد في هذه المسئلة فلماذا لم يقل ان شاء وانما قال لا تنوبان
 من سنة الظهر لان النبي عليه السلام واظب عليها بتحريمه مبتدأة * ومن اقتدى
 به فيهما صلاهما ولو افسد قضاهما * لانه شرع قصدا * ومنذ محمد رح يصلي
 ستا ولو افسد لا يقضي * كما ان الامام لا يقضي * تنفل ركعتين وسها فسجد لا يبنى *
 لان سجود السهو تقع في خلال الصلوة * فان بنى صح * اي صلى بهذه التحريم
 نافلة من غير ان يجدد التحريم يجوز * سلام من عليه السهو يخرج منه ما قوفا
 حتى يصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالتهمة ويصير فرضه اربعا بنية الاقامة

ان سجدة بعده وللا فلا * اي المصلي الذي عليه سجدة الظهر ان سلم في آخر صلوته قبل ان يسجد للسهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا فينظرا انه ان سجدة للسهو بعد ذلك السلام يحكم بانه لم يخرج من الصلوة وان لم يسجد بل رفض الصلوة يحكم بانه قد كان خرج منها حتى ان سلم ثم اقتدى به انسان ثم يسجد للسهو يكون الاقتداء صحيحا ولو لم يسجد بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء واذا سلم ثم قهقهه ثم يسجد يحكم ببطلان وضوئه اذا القهقهة وجدت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل وضوءه ولو سلم ثم بوى الاقامة ثم يسجد للسهو صار هذا الفرض اربعا لان نيته الاقامة كانت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يصرف فرضه اربعا لان نيته الاقامة وجدت بعد الصلوة * مها وسلم بنية القطع بطل نيته * حتى تكون تحريره باقية كما مر * شك اول مرة انه كم صلى استأنف وان كثيرا خذ ما غلب على ظنه * لانه اذا اكثر كان في الاستئناف حرج * وان لم يغلب اخذ الاقل وقعد في كل موضع ظنه آخر صلوته * يعني ان شك انه صلى ثلث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على ظنه امدهما اخذ بالاقل وهو الثلث لكن يقعد ثم يصلي ركعة اخرى وانما يقعد لانه يمكن ان يكون آخر صلوته والقعدة الاخيرة فرض وقول ظنه آخر صلوته ليس المراد بالظن رجحان احد الطرفين بل المراد الوهم لان المفروض انه لم يغلب احد الطرفين على الآخر *

باب صلوة المريض

ان تعذرا العيا لمريض حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذرا * اي الركوع والسجود * او مئ براسه قاعدا وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شيء للسجود وان تعذر القعود او مئ مستلقيا ورجلاه الى القبلة او مضطجعا ووجهه اليها والاول اولي وان تعذرا لايام اخرت ولا يومئ

بعينيه وحاجبيه وقلبه وان تعذر الركوع والسجود لا انيام فعد ولو مى وهو افضل
 عن الايماء قائما * لان القعود اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التعظيم *
 وموم صبح في الصلوة استأنف * اى ابتداء * وقامد يركع ويسجد فصبح فيها بنى
 قائما صلى قاعدا في تلك جار بلا مذر صبح وفي المربوط لا الابعذر جن او اغمى عليه
 يوما وليلة قضى ما فات وان زاد ساعة لا * هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رح
 واما عند محمد رح فالمعتبر الاوقات اى ان استوصب وقت ست صلوات يسقط
 وقوله وان زاد ساعة اى زمانا لا ما تعارفه المنجمون ومباراة المختصر هكذا
 وان تعذرا مع القيام اومى براسته قاعدا ان قدر ولا معه فهو احب وجعل سجدة
 اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شىء ليسجد عليه والا فعلى جنبه متوجها او ظهره
 كذا وذا الاولى والايماء بالراس فان تعذرا خرت وموم صبح الى آخرة اى
 ان تعذر الركوع والسجود مع القيام اومى قاعدا ان قدر على القعود ولا معه اى
 لا مع القيام اى ان تعذر الركوع والسجود لا القيام فالايماء قاعدا احب وقوله
 والا فعلى جنبه اى وان لم يقدر على القعود اومى على جنبه متوجها الى القبلة او على
 ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والايماء مبتدأ وبالراس خبره *

باب سجود التلاوة

هو سجدة بين تكبيرتين بشروط الصلوة بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها صبحه
 السجود وتجب على من تلا آية من اربع عشرة التى في آخر الاعراف والرمد
 والنحل وبنى اسرائيل ومريم واولى الحج * احتراز عن الثانية وهى قوله تع
 واركعوا واسجدوا فانه لا سجدة مندنا خلافا للشافعى رح ففى كل موضع من القرآن
 قرن الركوع بالسجود يراد به السجدة الصلوتية * والفرقان والنمل وآلم السجدة

وَصَّ وَحَمَّ السَّجْدَةَ وَالنَّجْمَ وَانْشَقَّتْ وَاقْرَأْ * وعند الشافعي رح في اربع عشرة
ايضا ففي ص ليس عنده سجدة وفي الحمم عنده سجدتان واختلف في موضع
السجدة في حم السجدة فعند علي رضي الله عنه هو قوله تع ان كنتم اياه تعبدون
وبه اخذ الشافعي رح وعند ابن مسعود رضي الله عنه هو قوله تعالى وهم لا يسأمون
فاخذنا بهذا احتياطاً فان تاخير السجدة جائز لا تقديمه * او سمعها وان لم يفصده *
اي السماع * تلا الا امام سجد الموتى معه وان لم يسمع وان تلا المأموم لم يسجد
اصلاً * اي لا في الصلوة ولا بعدها * وسجد السامع الخارجى سمع المصلى ممن
ليس معه سجد بعدها ولو سجد فيها اعادها لا الصلوة سمعها من امام ولم يدخل
معه او دخل في ركعة اخرى سجد لا فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان * اي
الدخول * قبل سجود امامه سجد معه والا لا يسجد والسجدة الصلوية لا تقضى خارجها *
اي سجدة التلاوة التي محلها الصلوة لا تقضى خارج الصلوة وانما قلت محلها
الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة احترازاً عما وجبت في الصلوة ومحل ادائها
خارج الصلوة كما اذا سمع المصلى ممن ليس معه او سمع المصلى من امامه واقتدى
به في ركعة اخرى * نلاها ثم شرع في الصلوة واعاد كفته سجدة واحدة وان نلاها
وسجد ثم شرع فيها واعاد سجد اخرى * لان في الصورة الاولى غير الصلوية
صارت تبعا للصلوية وان لم يتحد المجلس وفي الصورة الثانية لما سجد قبل الصلوة
لا يقع مما وجبت في الصلوة ولفظ المختصر وان اعاد في مجلس او صلوة
كفى سجدة اي ان قرأ في غير الصلوة ثم اعادها في الصلوة وفهم من تخصيص
المعاد بكونه في الصلوة ان الاولى في غير الصلوة * كررها في مجلس كفته سجدة *
ولا فرق بين ما قرأ مرتين ثم سجد او قرأ وسجد ثم قرأها في ذلك المجلس فعلى
هذا ان كررها في ركعة واحدة تكفى سجدة واحدة سواء سجد ثم اعاد او اعاد ثم

سجدة وكذا ان كرر في ركعة اخرى هذا عند ابى يوسف رح خلافا لمحمد رح *
 وان بدلها * اى آية السجدة * او المجلس لا * اى قرأ آتين في مجلس واحد او آية
 واحدة في مجلسين لا تكفى سجدة واحدة * واسداء الثوب والانتقال من فخذ
 الى آخر تبديل * اسداء الثوب ان يغرز الحائك في الارض خشبات ليسوى
 فيها سدى الثوب في ذهابه ومجيئه فان مجلسه يتبدل بالانتقال من مكان الى مكان *
 وتجب اخرى * اى على السامع * لو تبدل مجلس السامع دون التالى لافى مكسه *
 اى لا تجب سجدة اخرى على السامع ان تبدل مجلس التالى دون السامع واعلم ان
 المجلس ههنا يتبدل بالشروع في امر آخر وبالانتقال من مكان الى مكان لا يتحدان
 حكما اما زوايا البيت والمسجد نفى حكم مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء وافصان
 شجرة واحدة امكنة مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر مكان واحد فالقيام
 ههنا لا يبدل المجلس بخلاف المخيرة فان القيام ثمه دليل الامراض * وكرة ترك
 سجدة * اى ترك آية السجدة * وقراءة باقى السورة * لانه يشبه الاستنكاف *
 لا مكسه * اى لا يكره قراءة آية السجدة وترك باقى السورة * ونذب ضم آية
 او آتين قبلها اليها * دفعا لتوهم التفضيل * واستحسن اخفاءها من السامع *
 لئلا تجب على السامع فانه ربما يكون غير متوضى *

باب صلاة المسافر

هو من قصد سير اوسطا ثلثة ايام وليلاتها وفارق بيوت بلده واعتبر في اوسط للبر
 سير الابل والراجل وللبحر عند الريح وللجبل ما يليق به وله رخص تدوم *
 كالقصر في الصلوة والافطار في الصوم * وان كان ماصيا في سفره حتى يدخل
 بلده * حتى يدخل متعلق بقوله تدوم * او ينوى اقامة نصف شهر ببلدة او قرية .

منها * اى من الرخص * قصر فرضه الرباعى فيقصر ان نوى اقل من نصف شهر
او نوى مدتها * اى مدة الاقامة وهى نصف شهر * بموضعين او دخل بلدا
هاز ما خرجة فدا او بعد فدا و طال مكثه وكذا عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنا
فيها او اهل البغى في دارنا في غير مصر ونوا اقامة مدتها * اى يقصر الجماعة المذكورون
وان نوا اقامة نصف شهر لانهم لم يصيروا مقيمين بنية الاقامة * لا اهل اخبية نوروها
في الاصح * اى لا يقصر اهل اخبية نوا اقامة نصف شهر في اخبيتهم لان نية الاقامة
تصح منهم في الصحراء لان الاقامة اصل فلا تبطل بانتقالهم من مرعى الى مرعى
هو الصحيح وقيل لا تصح نية اقامتهم فان الاقامة لا تصح الا في الاحصار والقرى
ولفظ المختصر وبصحراء دارنا وهو خبائى لا بدار الحرب او البغى محاصرا كمن طال
مكثه بلانية اى يقصر الرباعى الى ان ينوى الاقامة بصحراء دارنا والحال انه
خبائى اى من اهل الخباء وهو الخيمة فانه لا يقصر فان نية الاقامة منهم في صحراء
دارنا صحيحة اما غير اهل الخباء لو نوى الاقامة في صحراء دارنا لا يصح فعلم ان من
حاصر اهل البغى في دارنا لا يصح منه نية الاقامة اذا كان في الصحراء وقوله
لا بدار الحرب عطف على قوله بصحراء دارنا فانه جعل نية الاقامة في صحراء دارنا غاية
للقصر وحكم الغاية مخالف لحكم المغبا فيكون حكمه عدم القصر ثم قوله لا بدار الحرب
محاصر انفى لذاك النفى فيكون حكمه القصر اى يقصر ان نوى اقامة نصف شهر بدار
الحرب محاصرا وقوله كمن طال مكثه بلانية لما فهم من قوله لا بدار الحرب حكم القصر
قال كمن طال مكثه بلانية اى يقصر كمن طال مكثه في بلدة او قرية بلانية المكث *
فلواتم مسافرو قعد للاولى تم فرصه واساء * لتاخير السلام وشبهة عدم قبول صدقة
الله تعالى * وما زاد نفل وان لم يقعد بطل فرضه * لترك القعدة وهى فرض عليه *
مسافرا منه مقيم يتم في الوقت وبعد لا يؤمنه * ان في الوقت يصير فرضه اربعا

بالتبعية وبعد الوقت لا يتغير فرضه أصلا * وفي عكسه * أي في إمامة المسافر للمقيم *
 قصر المسافر واثم المقيم ويقول ندبا اتموا صلواتكم فاني مسافر ويبطل الوطن الأصلي
 مثله لا السفر ووطن الإقامة مثله والسفر والأصل * الوطن الأصلي هو المسكن
 ووطن الإقامة موضع لوى ان يستقر فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ
 مسكنا فاذا كان للانسان وطن أصلي ثم اتخذ موضعا آخر وطنا أصليا سواء كان بينهما
 مدة السفر او لم يكن يبطل الوطن الأصلي الاول حتى لو دخله لا يصير مقيما الابنية
 الإقامة لكن لا يبطل الوطن الأصلي بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الأصلي
 يصير مقيما بمجرد الدخول واما وطن الإقامة فانه يبطل بوطن الإقامة فانه اذا كان
 له وطن إقامة ثم اتخذ موضعا آخر وطن إقامة وليس بينهما مدة سفر لم يبق
 الموضع الاول وطن الإقامة حتى لو دخله لا يصير مقيما الا بالنية وكذا ان سافر
 منه وكذا ان انتقل الى وطنه الأصلي * والسفر وضده لا يغيران الفائنة * أي
 اذا قضى فائنة السفر في الحضر يقصر وان قضى فائنة الحضر في السفر يتم *

باب صلوة الجمعة

شرط لوجوبها لالا دائها الإقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة والعقل والبلوغ
 وسلامة العين والرجل فتقع فرضا ان صلاها فاقدها وان لم تجب عليه * قوله فتقع
 فرضا تفريع لقوله لا لادائها * وشرط لادائها المصر او فناؤه * اختلفوا في تفسير المصر فعند
 البعض هو موضع له امير وقاض ينقذ الاحكام ويقيم الحدود وعند البعض هو موضع
 اذا اجتمع اهل في اكبر مساجده لم يسعهم فاختر المصنف هذا القول فقال * وما لا يسع
 اكبر مساجده اهل مصر * وانما اختار هذا دون التفسير الاول لظهور التواني
 في احكام الشرع لاسيما في إقامة الحدود في الامصار * وما اتصل به معد للصالحين

فناؤه * مصالح المصر كركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرمي ودفن الموتى
 وصلوة الجنازة ونحو ذلك * وجازت بمنافى الموسم للخليفة اولامير الحجاز لالامير الموسم
 ولا بعرفات والسلطان اونا ثبه ووقت الظهر والخطبة نحو سبعة قبلها في وقتها * هذا
 عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وعند الشافعي رح
 لا بد من خطبتين يشتمل كل واحد منهما على التحميد والصلوة والوصية بالتقوى والاولى
 على القراءة والثانية على الدماء للمؤمنين * والجماعة وهم ثلثة رجال سوى الامام فان
 نفروا قبل سجوده بدأ بالظهر وان بقي ثلثة او نفروا بعد سجوده اتمها والاذن العام ومن
 صلح اماما في غير ما صلح فيها * اي ان ام المصطفى او المريض او العبد في الجمعة
 صحت خلافا لفر رح لانها ليست بواجبة عليهم قلنا اذا حضروا وان اوصلة
 الجمعة صارت فرضا عليهم * وكرة ظهر معذور ومسجون بجماعة في مصر يومها *
 لان الجمعة جامعة للجماعات فلا يجوز الا جماعة واحدة ولهذا لا تجوز الجمعة عند
 ابي يوسف رح بموضعين الا اذا كان مصر له جانبان فيصير في حكم مصريين
 كبغداد فيجوز ح في موضعين دون الثلثة وعند محمد رح لا بأس بان يصلي في
 موضعين او ثلثة مواء كان للمصر جانبان اولم يكن وبه يفتى ولما ذكر حكم المعذور
 علم منه كراهة ظهر غير المعذور بالطريق الاول * وظهر من لا عذر له فيه قبلها *
 قوله فيه اي في المصر * ثم سعيه اليها والامام فيها يبطله ادركها ولا * هذا عند
 ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يبطل ظهره الا ان يقتدي * ومدركها في التشهد او
 سجود السهو يتمها وان اذن الاول تركوا البيع وسعوا وان اخرج الامام حرم
 الصلوة والكلام حتى يتم خطبة وان جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه
 مستمعين ويخطب خطبتين بينهما قعدة قائما طاهرا وان اتمت اقيمت وصلي
 الامام بالناس وكعتين *

باب العيدين

حبب يوم الفطر ان ياكل قبل صلوته ويسناك ويغسل وينطيب ويلبس احسن ثيابه ويودي فطرته ويخرج الى المصلين غير مكبر جهرا في طريقه * نفى التكبير بالجهر حتى لو كبر من غير جهر كان حسنا * ولا يتنفل قبل صلاة العيد وشرط لها شروط الجمعة وجوبا واداء الا الخطبة * افاد هذه العبارة ان صلاة العيد واجبة وهو رواية عن ابي حنيفة رح وهو الاصح وقد قيل انها منه عند علمائنا فان محمدا رح قال ميد ان اجتمع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة فاجيب بان محمدا رح انما سماها سنة لان وجوبها ثبت بالسنة * وقتها من ارتفاع ذكاء الى زوالها ويصلي بهم الامام ركعتين يكبر الاولى احراراً ويشئى ثم يكبر ثلثا ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع مكبرا في الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر ثلثا واخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم فيهما احكام الفطرة ومن فاتته مع الامام لم يقض * اى ان صلى الامام ولم يصل رجل معه لا يقضي * ويصلي فدا بعد زلا بعده والاضحى كالفطر احكاما لكن ههنا ندب الامساك الى ان يصلي ولا يكره الاكل قبلها وهو المختار ويكبر جهرا في الطريق ويعلم في الخطبة تكبيرات التشريق والاضحى ويصلي بعذرا وبغيره الى ايامها لا بعدها والاجتماع يوم مرفعة تشبها بالواقفين ليس بشئ * اى ليس بشئ معتبر يتعلق به الثواب فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرف قربته اما في غيرها فلا * وتجب تكبيرات التشريق وهو قوله (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) من فجر مرفعة مقيب كل فرض ادى بجماعة مستحبة * احتراز من جماعة النساء وحدهن * على المقيم بالمصر والمقتدية برجل ومساقر معتد بمقيم الى مصر العيد * وقالوا الى مصر اخر ايام التشريق وبه يعمل ولا يدعه الموتى ولو ترك امامه *

باب صلاة الخوف

إذا اشتد خوف مد وجعل الامام امة نحر العدو ووصلى باخرى ركعة ان كان مسافراً
وركعتين ان كان مقيماً ومضت هذه اليه * اي ذهبت هذه الطائفة الى العدو *
وجاءت تلك فصلى بهم مابقي وسلم وحده وذهبت اليه * اي ذهبت هذه الطائفة
الى العدو * وجاءت الاولى وانتمت بقراءة ثم الاخرى بقراءة وفي المغرب يصلي
بالاولى ركعتين وبا لآخرى ركعة * اعلم انه لم يذكر الفجر لكنه يفهم حكمه من حكم
المسافر فالبقرة الحسنة ما حررت في المختصر وهو قوله صلى باخرى ركعة في الثنائي
وركعتين في غيره فالثنائي يتناول الفجر وظهر المسافر وعصره وعشاءه وغير الثنائي
يتناول الثلاثي اي المغرب وظهر المقيم وعصره وعشاءه * وان زاد الخوف صلوا ركباتا
فرادى بايماء الى ماشاؤا ان عجزوا عن التوجه ويفسدها القتال والمشى والركوب *

باب الجنائز

من للمختصر ان يوجه الى القبلة على يمينه واختبر الاستلقاء ويلقن الشهادة فان
مات بشد لحياه ويغمض عيناه ويحمر نخته وكفنه وترا ويوضع على التخت ويجرد
ويستر عورته ويوضأ بلا مضمضة واستنشاق * خلا فاللشافعي رح * ويفاض عليه
ماء مغلى بسدر او حرض والا فالقراخ * اي وان لم يكن فالماء القراح * ويفصل رامة
ولحيته بالخطمي ثم يضجع على يساره ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت
ثم على يمينه كذلك * وانما قدم الاضجاع على اليسار لتكون البداية في الغسل
بجانب يمينه * ثم يجلس مستنداً او يمسح بطنه برفق وما خرج يغسل ولم يعد غسله
ثم ينشف بثوب ولا يقص ظفره ولا يبرج شعره * خلا فاللشافعي رح * ويجعل
الحنوط على راسه ولحيته والكافور على مساحده وسنة الكفن له ازار وشميص ولفافة

واستحسن المتأخرون العمامة ولها درع وازار وخمار ولقافة وخرقة يربط بها ندياما
 وكفاية له ازار ولقافة ولها ثوبان وخمار* الثوبان اللقافة والازار* وتبسط اللقافة
 ثم الازار عليها ثم يقمص ويوضع على الازار ثم يلف يسار ازاره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك
 وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفيرتين على صدرها فوقه ثم الخمار فوقه ثم الازار
 تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوته فرض كفاية* اى ان ادى البعض
 مقط من الباقيين وان لم يود احديا ثم الجميع* وهي ان يكبر رافعا يديه ثم لا يرفع
 بعدها* خلافا للشافعي رح* ويثنى ثم يكبر ويصلى على النبي م ثم يكبر ويدعو
 يكبر ويسلم ولا قراءة فيها* خلافا للشافعي رح* ولا تشهد ويقول في الصبي بعد الثالثة اللهم
 اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا* اى اجرا يتقدمنا
 واصل الغارط والغارط فيمن يتقدم الواردة كذا في المغرب المشفع الذي يعطى له
 الشفاعة والدعاء للبالغين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وفائتنا وصغيرنا
 وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
 على الايمان انما قال في الاول الاسلام وفي الثانى الايمان لان الاسلام والايمان
 وان كانا متحدين فالاسلام ينبى عن الانقياد فكانه دعاء في حال الحيرة بالايمان
 والانقياد واما عند الوفاة فقد دعى بالتوفي على الايمان وهو التصديق والافرار
 واما الانقياد وهو العمل بغير موجود في حال الوفاة وبعده* ويقوم المصلى بحذاء
 صدر الميتم والاحق بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام الحى ثم الولي على
 ترتيب العصبات ولا بأس بانتهى في الامامة فان صلى غيرهم بعبد الولي ان شاء
 ولا يصلي غيره بعده ومن لم يصل عليه قد فن صلى على قبره ما لم يظن انه تفسخ*
 وقد قدر بثلاثة ايام* ولم يجوز اكلنا استحسانا* الاستحسان هو الدليل الذي يكون
 في مقابل القياس الجلي الذي يسبق اليه الاتهام فالقياس ههنا ان يجوز اكلنا لانه

ليس بصلوة لعدم الاركان بل هو ماء والاستحسان انها صلوة من وجه لوجود التحريمة
 فلا يترك القيام من غير عذر احتياطاً * وكرهت في مسجد جماعة ان كان الميت فيه
 وان كان خارجه اختلف المشايخ * اختلف المشايخ بناء على ان ملة الكراهة عند البعض
 توهم تلويث المسجد فان كان الميت خارجه لانكره عندهم وعند البعض ان المسجد لا يثني
 الا للصلوات الخمس فالميت وان كان خارجاً تكره عندهم ايضاً * ومن ولد فمات
 صبي وغسل وصلي عليه ان استهل والا ادرج في خرقه ولم يصل عليه وغسل
 وهو المختار * وفي ظاهر الرواية ان لا يغسل لكن المختار هو الاول ولم يسم * صبي
 سبي فمات ان سبي بلا احد ابويه او مع احد هما فاسلم ما قلا او احدهما صلي عليه
 والا فلا * فانه ان سبي بلا احدا ابويه يكون مسلماً تبعاً للدار فيصل على عليه وان سبي
 مع احد ابويه فتح لا يكون تبعاً للدار فان اسلم هو الحال انه ما قل فاملا منه صحيح
 فيصل على عليه وان اسلم احدهما يكون مسلماً تبعاً لاحدهما فيصل على عليه والا فلا
 اى ان سبي مع احد ابويه ولم يسلم احد ابويه ولا هو ما قل لا يصل على عليه فهذا
 يشمل ما اذا لم يسلم اصلاً او اسلم وهو غير ما قل * كافر مات يغسله وليه المأمم
 غسل النجس * اى يصب عليه الماء على الوجه الذى يغسل النجاسات لا كما يغسل
 المسلم بالبداية بالوضوء وباليمين * ويلفه في خرقه ويحفر حفيرة ويلقيه فيها
 ومن في حمل الجنازة اربعة وان تضع مقدماً يمينك مؤخرها على يمينك ثم مقدمها
 ثم مؤخرها على يسارك ويسرهمون بها لا خبها وكرة الجلوس قبل وضعها والمشي
 خلفها احب ويحفر القبر ويلحد ويدخل فيه مما يلي القبلة ويقول واضعه بسم الله
 وعلى ملة رسول الله ويوجه الى القبلة ويحل العقدة * اى العقدة التى على الكفن
 خيفة الانتشار * ويسوى اللبن والقصب ويسجي قبرها بثوب لا قبره * اى يغطى
 قبرها بثوب عند دفنها * وبكرة الاجر والخشب ويهاى التراب ويسنم القبر ولا يهطم *

باب الشهيد

هو كل طاهر بالغ قتل بحد يدة ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريحا في المعركة *
فالطاهر احتراز من وجب عليه الغسل كالجنب والحائض والنفساء والبالغ احتراز
من الصبي وبالحد يدة احتراز من القتل بالثقل وظلما احتراز من القتل
حد او قصاصا ولم يجب به مال احتراز من قتل وجب به مال والمراد ان المال
لا يجب بنفس هذا القتل فان الاب اذا قتل ابنه بحد يدة ظلما يكون الابن شهيدا لان المال
وان وجب فانه لم يجب بنفس هذا القتل وقوله او وجد ميتا فان من وجد ميتا جريحا
في المعركة فهو شهيد لان الطاهر ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد باي شيء قتلوه وانما
شرط الجراحة فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لاميت حتف انفه فالحاصل
ان الشهيد من قتل بحد يدة ظلما ولم يجب به مال او من وجد ميتا جريحا
في المعركة سواء قتل بحد يدة او لا لكن في هذا التعريف نظروها انه لا يشمل ما اذا
قتله المشركون او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحديدة فان قتلهم شهيد باي
آلة قتلوه فالتعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل
ظلما ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر الحديدة والوجدان في المعركة
فيشمل قتل المشركين واهل البغي وقطاع الطريق باي آلة قتلوه ويشمل الميت
الجريح في المعركة لانه مسلم مقتول ظلما ولم يجب بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء
وهو مسلم قتله مسلم غير باغ وغير فاطع الطريق ومسلم قتله ذمي فانه انما يكون
شهيدا عند ابي حنيفة رح اذا قتل بحد يدة ظلما فلما قال ولم يجب به مال علم انه
مقتول بحد يدة لانه لو قتل بغير حديدة لوجب المال عنده لان الدية واجبة عند
في القتل بالثقل واما عندهما فلا احتياج الى ذكر الحديدة لان المقتول بالثقل شهيد عندهما

ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص مندهما وأما قوله ولم يرتب فسيجيء
فائدته * فينزع منه غير ثوبه * أي غير ثوب يختص بالميت كالغزو والحشو والقلنسوة
والسلاح والخف * ويزاد وينقص لينتم كفته * أي لو لم يكن معه ما يكون من جنس
الكفن كازار ونحوه يزداد ولو كان ما ليس من جنسه ينقص * ولا يغسل ويصلى
عليه ويدفن بدمه وغسل صبي وجنب وحائض ونفساء ومن وجد قتيلا في مصر
لا يعلم قاتله * فانه إذا لم يعلم قاتله غسل سواء علم ان قتله وقع بالحديدة أو بالعصا
الكبرى والصغير لان الواجب فيه الدية والقسامة هكذا في الذخيرة ولم يذكر انه
وجد في موضع تجب القسامة أو لا أقول ان المراد به انه وجد في موضع تجب القسامة
أما إذا وجد في موضع لا تجب القسامة كالشارع والجامع فان علم انه قتل بالحديدة
لا يغسل لانه شهيد وأن علم انه قتل بالعصا الكبرى ينبغي ان يغسل عند أبي حنيفة
روح ان ليس شهيدا عنده خلافا لهما وأن علم انه قتل بالعصا الصغير ينبغي ان يغسل
اتفاقالا نفس القتل اوجب الدية فعدم وجوبها بعارض جهل القاتل لا يجعله
شهيدا أما إذا علم القاتل فان علم ان القتل بالحديدة لم يغسل لانه شهيد وأن علم
انه قتل بالعصا الكبرى ينبغي ان يغسل عند أبي حنيفة روح خلافا لهما وأن علم انه
قتل بالعصا الصغير يغسل اتفاقا وقد قال في الهداية ومن وجد قتيلا في المصر غسل
لان الواجب فيه الدية والقسامة فحذف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما
أقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية فيما إذا لم يعلم قاتله
لانه ملل بوجوب القسامة ولا قسامة الا اذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم
بالاتل إذا علم ان القتل بالحديدة ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا
القتل اوجب القصاص وأما وجوب الدية والقسامة فلعارض العجز عن إقامة القصاص
فلا يخرج هذا العارض من ان يكون شهيدا وأما في رواية الذخيرة فيغسل وعيارة

الذخيرة هذه وان حصل القتل بحديدة فان لم يعلم قاتله نجب الدية والقسامة على اهل
المحلة فيغسل وان علم القاتل لم يغسل عندنا ففي الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب
الدية وان كان بالعارض اخرجته من الشهادة وفي المنن اخذ بهذه الرواية هذا اذا علم
انه باى آلة قتل اما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لم يعلم ان موجب نفس هذا
القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب في مثل هذا القتل سواء كان
اصليا او مازنيا فلو اوجب الدية فلا يكون شهيدا * او قتل بحد او قصاص * لان
هذا القتل ليس بظلم * او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او ولج او اواه
خيمة او نقل من المعركة حيا او بقى عافلا وقت صلوة او اوصى بشيء فسل وصلي عليه *
ارث الجريم اى حمل من المعركة وبه رمق والارث ثلث في الشرع ان يترفق بشيء
من مرافق الحيوة او ثبت له حكم من احكام الاحياء فاذا بقى عافلا وقت صلوة وجب
عليه الصلوة وهذا من احكام الاحياء والايضاء ارثا عند ابي يوسف خلافا لمحمد رح
* وان قتل لبغى او قطع طريق يغسل ولا يصلى عليه *

باب الصلوة في الكعبة

صح فيها الفرض والنفل * المذكور في الهداية خلافا للشافعى رح فيهما والمذكور في
كتب الشافعى رح الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو
مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز وفي كتبه ايضا انه ان
انهدمت الكعبة والعياذ بالله يجوز الصلوة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا
كان بين يديه متر أو بقية جد او هذا حكم مجيب لان جواز الصلوة خارجها على
تقدير الانهدام يدل على ان القبلة اما ارض الكعبة او هواها فيجب ان يجوز فيها
من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء مرتفع مثل مؤخرة الرجل * ولو ظهر

إلى ظهر أمامه لأمس ظهره إلى وجهه * لأن هذا تقدم * وكرد فوقها * تعظيم للكعبة
وفي الهداية أنه لا يجوز عند الشافعي رح وفي كتبه أنه لا يجوز إلا أن يكون بين
يديه شيء مرتفع * افتدوا متحلقين حولها وبعضهم أقرب من أمامه إليها جاز
لمن ليس في جانبه * أعلم أن للكعبة أربعة جوانب بحسب جدرانها الأربعة فالواقف
في الجانب الذي يكون الإمام فيه إذا كان أقرب إليها من الإمام يكون
متقدماً على الإمام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة الأخرى فإن من هو أقرب
إلى الكعبة لا يكون متقدماً على الإمام *

كتاب الزكاة

هي لا تجب إلا في نصاب حولي فاضل من حاجته الأصلية * أعلم أن الزكاة
لا تجب إلا في نصاب بام والحول هو المكن من الاستنماء لاشتماله على الفصول
الأربعة والغالب فيها تفاوت الأسعار فاقيم مقام النماء فادير الحكم عليه فإذا هو
المذكور في الهداية وفيه نظر لأن هذا يقتضي أنه إذا حال الحول على النصاب تجب
الزكاة سواء وجد النماء أو لم يوجد كما في السفر فإنه اقيم مقام المشقة فيدار الرخصة
عليه سواء وجد المشقة أم لا لكن ليس كذلك بل لابد مع الحول من شيء آخر وهو الثمنية
كما في الثمنين أي الذهب والفضة أو العوم كما في الأنعام أو بنية التجارة في غير ما ذكرنا
حتى لو كان له عبد للخدمة أو داراً للسكنى ولم ينو التجارة لا تجب فيهما الزكاة
وإن حال عليهما الحول ولا بد أن يكون فاضلاً من حاجته الأصلية كالطعمة
والثياب وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وور السكنى وسلاح
يصنعها وآلات المحترفة والكتب لأهلها * مملوك ملكاً تاماً * أي رقة ويداً * على
حرم مكلف * أي عاقل بالغ مسلم * فلا تجب على مكاتب * لعدم الملك التام فإن له

ملك اليد لا ملك الرقبة * ومديرين مطالب من جهة صديقه * لان ملكه غير فاضل
عن الحاجة الاصلية وهي قضاء الدين وانما قيد بكونه مطالبا من عبد حتى لو كان
مطالبا من الله تعالى لا يمنع وجوب الزكاة كمن ملك نصا با بعضه مشغول بدين
الله تعالى كالنذر او الكفارة او الزكاة تجب فيه الزكاة ولا يشترط لوجوب
الزكاة فراه من هذا الدين وقوله بقدر دينه متعلق بقوله فلا تجب اي
لا تجب على المديون بقدر ما يكون ماله مشغولا بالدين * ولا في مال مفقود وماسقط
في بحر ومغصوب لا بينة عليه ومدفون في بركة نسي مكانه ودون جحده المديون
منين ثم اقر بعدها عند قوم وما اخذ مصادرة ثم وصل اليه بعد سنين * هذه الامثلة
امثلة المال الضمار وعندنا لا تجب الزكاة في المال الضمار خلافا للشافعي رح بناء
على اشتراط الملك التام فهو مملوك رقبة لا يد او الخلف فيما اذا وصل المال الضمار
الى مالكه هل تجب عليه زكاة السنين التي كان المال فيها ضمرا ام لا * بخلاف
دين على متر ملي او معسر او مفلس او جاهل عليه بينة او علم به فاض * فانه اذا وصل
هذه الاموال الى مالكها تجب زكاة الايام الماضية * ولا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فنوي
خذ منه ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه وما اشتراه لها كان لها لا ما ورثه
وتوحيها لها وما ملكه يهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح من قود ونواه لها كان لها عند
ابي يوسف رح لا عند محمد رح وقبل الخلاف على عكسه * فالحاصل ان ما مداه
المعجزين والسوائم انما تجب فيه الزكاة بنية التجارة ثم هذه البنية انما تعتبر اذا
وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد حدوث سبب الملك
لا تجب فيه الزكاة بنية * وهذا معنى قوله ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها
ثم لا بد ان يكون سبب الملك حبا اختياريا حتى لو نوى التجارة زمان تملكه
بلا ريث لا تجب فيها الزكاة ثم ذلك السبب الاختياري هل يجب ان يكون شرا

أم لا فعند أبي يوسف رح لا وعند محمد رح تجب وقيل الخلاف على العكس فعند
 أبي يوسف رح لا بد أن يكون شراء وعند محمد رح لا * ولا إذا أداها بنية قريت به
 أو بعزل قدر ما وجب وتصدق به بكل ماله بلا نية مسقط ويبعضه لا عند أبي يوسف رح *
 أي إذا تصدق بجميع ماله بلا نية الزكاة تسقط الزكاة وأن تصدق ببعض ماله
 سقطت الزكاة المودى عند محمد رح خلافا لأبي يوسف رح حتى لو كان له مائتا
 درهم فتصدق بمائة درهم تسقط عند محمد رح زكاة المائة الموداة وعند أبي يوسف
 رح لا تسقط عنه زكاة شيء أصلا *

باب زكاة الأموال

فصاب الأبل خمس والبقر الماتون والغنم أربعون سائمة ففي كل خمس من الأبل بخت
 أو مراب شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست
 وأربعين حقة ثم في إحدى وستين جذعة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في إحدى
 وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس وأربعين بنت
 مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلث حقائق ثم تسنانف ففي كل خمس شاة ثم في
 خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين
 أربع حقائق إلى مائتين ثم تسنانف إذا كان في الخمسين التي بعد المائة والخمسين *
 أعلم أنه قد ذكر استينافين أحدهما بعد المائة والعشرين والآخر بعد المائة والخمسين
 فبعد المائتين يستنانف استينافا مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل
 خمسين حقة * وفي ثلاثين بقرا أو جمل أو ما يبيع أو تبيعه ثم في أربعين مسن أو مسنة *
 التبيع الذي تم عليه الحول والتبيعة أنشأه والمسن الذي تم عليه الحولان والمسنة
 أنشأه * وفيما زاد يحسب إلى سنين وفيها ضعف ما في ثلاثين ثم في كل ثلاثين تبع وفي

كل أربعين مسنة * أى فى سنتين تبيعان الى تسع وسنتين ثم فى سبعين تبيع ومسنة
ثم فى ثمانين مسنتان ثم فى تسعين ثلثة اتبعة ثم فى مائة تبيعان ومسنة ثم فى مائة
وعشرة تبيع ومسنتان ثم فى مائة وعشرين اربعة اتبعة او ثلث مسنات ثم هكذا الى
خمس المائة * وفى اربعين ضانا ومعزا شاة ثم فى مائة واحد عشرين شانان
ثم فى مائتين وواحدة ثلث شياه ثم فى اربع مائة اربع شياه ثم فى كل مائة شاة ولاشيء
فى بغل وحمار ليسا للتجارة ولا فى موامل وحوامل وعلوفة * العوامل التى اعدت
للعمل كاثارة الارض والحوامل التى اعدت لحمل الاثقال والعلوفة التى تعطى
العلف وهى ضد البائمة * ولا فى حمل وفصيل وعجول الا تبعا للكبير ولا فى ذكور
العجل منفردة وكذا فى اناثها فى رواية وفى كل فرس من المختلط به الذكور والاناث
مائة دينار او ربع عشر قيمته نصا با وجازد فع القيم فى الزكوة والكفارة والعشر
والنذر ولا ياخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد المسن الواجب ياخذ الادنى مع
الفضل او الاعلى ويرد الفضل ويضم المستفاد فى وسط الحول فى حكمه الى نصاب
من جنسه * أى اذا كان له مائتا درهم وحال عليها الحول وقد حصل فى وسط
الحول مائة درهم يضم المائة الى المائتين وقوله فى حكمه أى فى حكم المستفاد
وهو وجوب الزكوة يعنى يعتبر فى المستفاد الحول الذى مر على
الأصل ويمكن ان يرجع ضمير حكمه الى الحول * والزكوة فى النصاب لا العفو *
فانه اذا ملك خمسا وثلثين من الابل فالواجب وهو بنت مخاض انما هو فى
خمس وعشرين لافى المجموع حتى لو هلك مشرة بعد الحول كان الواجب على حاله *
وهلاك النصاب بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك
الى العفو ولا ثم الى نصاب يلبه ثم و ثم الى ان ينتهى فبقى شاة لو هلك بعد الحول
عشرون من ستين شاة او واحدة من ست من الابل وتجب بنت مخاض لو هلك

خمسـة عشر من اربعين بعيرا * اى بصرف الهلاك الى العفو ولا فان ام يجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كالمنايين الاولين وهما هلاك عشرين من ستين شاة وواحد من ست من الابل وان جاوز الهلاك لعفو بصرف الهلاك الى النصاب الذى يلى العفو كما اذا هلك خمسـة عشر من اربعين بعيرا فالاربعة تصرف الى العفو ثم احد عشر بصرف الى النصاب الذى يلى العفو وهو ما بين خمس وعشرين الى ست وثلاثين حتى تجب بنت مخاض ولا نقول الهلاك بصرف الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسـة عشر من اربعين وبقي خمسـة وعشرون فيجب نصف ونمن من بنت لبون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذى جاوز العفو بصرف الى مجموع النصب حتى نقول تصرف اربعة الى العفو ثم بصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اى كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقي خمسـة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبون وربع تسع بنت لبون فاما قوله ثم ونم الى ان ينتهى فلم يذكر له في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين بعيرا عشرون فاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى نصاب يلى العفو وخمسـة الى نصاب يلى هذا النصاب حتى يبقى اربع شياء وقس على هذا اذا هلك خمسـة وعشرون او ثلثون او خمسـة وثلاثون *
والسائمة هي المكتفية بالرعى في اكثر الحول * الرعى بالكسر الكلاء * اخذ البغاة زكوة السوائم والعشرو الخراج يفتنى ان يعيدوا خفية ان لم تصرف في حقه لا الخراج *
اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة وهي مشرا الخراج وزكوة السوائم وزكوة اموال التجارة مادامت تحت حماية العاشرفان اخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا اعادة على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها

وهي مصارف الزكاة فلا اعادة على الملاك وان لم يقصروا الى مصارفها فعليهم
 الامادة خفية اي يودونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى وانما قال يفتنى
 ان يعيد واخفية احترازا من قول بعض المشائخ انه لا اعادة عليهم لانهم لما تاملوا على
 المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاء واقامة الجمع
 والاميان ونحو ذلك والجواب من هذا ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها يعني
 نصب القضاء واقامة ما هو من شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكاة فان الاصل
 فيها الاداء خفية قال الله تعالى وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ومن
 قول بعض المشائخ رح انه اذا نوى بالدفع اليهم التصديق عليهم سقط عنهم لهم بما
 عليهم من التبعات فقراء والشيخ الامام ابو منصور لما تريد في رح زيف هذا
 فانه قال لا بد من اعلام المنصدق عليه وايضا لا خفاء في ان الزكاة عبادة محضة
 كالصلوة فلا يتادى الا بالنية الخالصة لله تعالى ولم توجد ثم اعلم ان العبارة المذكورة
 في الهداية هذه والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع
 التصديق عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل سلطان جائز لانهم بما عليهم من التبعات
 فقراء والاول احوط فعليك ان تتامل في هذه الرواية انه هل يفهم منها الاستقوط
 الزكاة من المظلوم نظرا له ودفعها للمخرج عنه وهل لهذه الرواية دلالة على انه يجوز
 للمخارج واهل الجور ان يأخذوا الزكاة ويصرفونها الى حوائجهم ولا يصرفونها
 الى الفقراء مبتدئين انهم فقراء فانظر الى هذا الذي ادريج في الايمان ركنا آخر انه كيف
 يتمسك بهذه الرواية فهو غلو لاوله هراة اخذ العشور والزكاة بالصفة المعلومه بل
 نفرض عليهم ذلك وحكم بكفر من انكره والصفة المعلومه ان يحرض الاموثة في
 اخذ الخارج من الارض اخضا فامضا حقة فيضعوا على الملاك القيم وياخذوها
 مخرج او يهررو بصير فوها كما هو مادة اهل الامراف والابراف ولا شيء في مال

الصبي التغلبي وعلى المرأة ما على الرجل منهم * تغلب بكسر اللام أبو قبيلة والنسبة اليها
تغلبى بفتح اللام استيحا شالوا الى الكسرتين وربما قالوا بالكسر هكذا في الصحاح
وبنوة غلب قوم من مشركى العرب طالبهم عمر رض بالجزية فابوا وقالوا نعطي
الصدقة مضافة نصولحو على ذلك فقال عمر رض هذه جزيتكم فسموها ماشئتم
فلما جرى الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا تؤخذ من صبيانهم وتؤخذ من نسوانهم
كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء * وجازتقد بمها الحول ولاكثر منه
ولنصب لذى نصاب * والاصل في هذا ان المال النامي سبب لوجوب الزكاة
والحول شرط لوجوب الاداء فاذا وجد السبب يصح الاداء مع انه لم يجب فاذا
وجد النصاب يصح الاداء قبل الحول واذا كان له نصاب واحد كمائتى درهم
مثلا فيودي لاكثر من نصاب واحد حتى اذا ملك الاكثر بعد الاداء اجزاه ما دى
منه قبل اما ان لم يملك نصابا اصلا لم يصح الاداء * وهو للذهب عشرون مثقالا
وللعصمة مائتا درهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل * اعلم ان هذا الوزن يسمى
وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون المنقال مشرة
صليها اي يكون الدرهم نصف مثقال وخمس مثقال فيكون مشرة دراهم بوزن سبعة
مثاقيل والمنقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس
شعيرات * وفي معموله وتبره ومرض تجارة قيمته نصاب من احدهما مقوما بالانفع
للفقره ربع مشره * اي ان كان التقويم بالدراهم انفع للفقير قوم عرض التجارة
بالدراهم وان كان بالدنانير انفع قومت بها * ثم في كل خمس زاد على النصاب بحسابه *
اعلم ان الزكاة لا تجب في الكسور عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على
مائتى درهم اربعون درهما زاد في الزكاة درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهمان
ولا شيء في الاقل * وورق غلب بضمه فضة وما غلب فشه يقوم ونقصان النصاب في

الحول هدر* اى لو كان له في اول الحول مشرون دينار اثم نقص في اثناء الحول
 ثم تم في آخر الحول تجب الزكاة* ويضم الذهب الى الفضة والعروض اليهما بالقيمة*
 هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فيضم الذهب الى الفضة بالاجزاء حتى
 لو كان له عشرة دنانير وتسعون درهما قيمتها عشرة دنانير تجب عنده لانهما
 واما اذا كان له عشرة دنانير ومائة درهم تجب باتفاقهم اما عندهما فللضم بالاجزاء
 واما عند ابي حنيفة رح فمائة درهم ان كان قيمته عشرة دنانير فظاهر وان كانت اكثر
 فكذلك الوجود نصاب الذهب من حيث القيمة فتجب الزكاة وان كانت اقل فتكون
 قيمة عشرة دنانير اكثر من قيمة مائة درهم ضرورة فتجب باعتبار وجود نصاب الفضة
 من حيث القيمة*

باب العاشر

هو من نصب على الطريق لاخذ صدقة التجار وصدق مع اليمين من انكر منهم
 تمام الحول او الفراغ من الدين او ادى اداءه الى فقير في مصرفي غير السوائم*
 حتى اذا ادى الى الفقير في مصرفي السوائم لا يصدق ان ليس له في السوائم
 الاداء الى الفقير بل ياخذ منه السلطان ويصرفه الى مصرفه* او ما شر آخران وجد
 في السنة* اى اذا ادى الى ما شر آخر والحال ان ما شر آخر موجود
 في هذه السنة* بلا اخراج البراءة* اى لا يشترط ان يخرج البراءة من الآخر
 بل يصدق مع اليمين* وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمى لا الحربى الا في
 قوله لامة هي ام ولدى* اى اذا ادى الحربى ان هذه الامة ام ولدى بصدق ولا
 ياخذ منه شيأ* واخذ من المسلم ربع عشر ومن الذمى ضعفه ومن الحربى العشر
 ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدر ما اخذ منها* اى ان لم يعلم قدر ما اخذ منها اهل الحرب

اَلْأَمْوَالُ الَّتِي جَاءَتْهُمْ * وَأَنْ عِلْمٌ أَخَذَ مِنْهُ أَنْ كَانَ بَعْضُهَا كَلًّا * أَيْ إِنْ عِلْمٌ قَدَرُ مَا أَخَذَ
 مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَعَاثَرْنَا بِأَخْذِ مَنْ الْحَرْبِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بَعْضُهَا حَتَّى أَنْهُمْ لَوْ أَخَذُوا
 كُلَّ أَمْوَالِنَا عَاثَرْنَا لَا بِأَخْذِ كُلِّ أَمْوَالِ الْحَرْبِيِّ الْمَارِ * وَلَا مِنْ قَلِيلِهِ وَإِنْ اقْتَرَبَ بَاقِي
 النَّصَابِ فِي بَيْتِهِ * الْقَلِيلُ مَا لَا يَبْلُغُ النَّصَابِ * وَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْهُ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ وَ
 شَيْئًا مِنْهُ * الضَّمِيرُ فِي لَمْ يَأْخُذْ وَارْجِعْ إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَنْ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الَلْفُظَ * وَلَوْ عَشْرَ
 ثُمَّ مَرَّقَبْلَ الْحَوْلِ إِنْ جَاءَ مِنْ دَارِهِ عَشْرًا نَبَاؤًا فَلَا * أَيْ إِنْ أَخَذَ مِنَ الْحَرْبِيِّ
 الْعَشْرَ ثُمَّ مَرَّقَبْلَ الْحَوْلِ إِنْ كَانَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ جَاءَ مِنْ دَارِهِ عَشْرًا نَبَاؤًا إِنْ كَانَ
 رَاجِعًا مِنْ دَارِنَا إِلَى دَارِهِ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْءٌ * وَعَشْرَ خَمْرٍ ذِمِّي لَا خَنْزِيرَةٍ
 مَرَبِّهَا أَوْ بَاحِدَهُمَا * هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ وَآمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحَ لَا يَعْشُرُهُمَا
 وَعِنْدَ زُفَرٍ رَحَ بَعْشَرُ كُلِّ وَاحِدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحَ إِنْ مَرَبِّهَا يَعْشُرُهُمَا
 فَجَعَلَ الْخَنْزِيرَ يُرْتَبَعُ لِلْخَمْرِ وَأَنْ مَرَبِّهَا الْخَمْرُ مِنْفَرِدًا يَعْشُرُهَا وَأَنْ مَرَبِّهَا الْخَنْزِيرُ مِنْفَرِدًا
 لَا وَالْفَرَقُ عِنْدَنَا إِنْ الْخَنْزِيرُ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيمِ فَأَخْذُ قِيمَتِهِ كَأَخْذِهِ وَالْخَمْرُ مِنْ ذَوَاتِ
 الْأَمْثَالِ فَأَخْذُ الْقِيمَةِ لَا يَكُونُ كَأَخْذِ الْعَيْنِ * وَلَا بِضَاعَةٍ وَلَا مُضَارَبَةٍ * أَيْ إِنْ مَرَّ
 الْمُضَارِبُ بِمَالِ الْمُضَارَبَةِ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْءٌ * وَكَسَبَ مَالُهُونَ الْغَيْرُ مَدْيُونٌ مَعَهُ مَوْلَاهُ *
 أَيْ إِنْ مَرَّ عَبْدٌ بِمَالِ مَوْلَاهُ فَإِنْ كَانَ مَدْيُونًا لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْيُونًا فَكَسَبَهُ
 مَلِكٌ لِمَوْلَاهُ فَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى مَعَهُ تَوَخَّضَ مِنْهُ الزَّكَاةُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ الْمَوْلَى مَعَهُ لَا تَوَخَّضَ

باب الركاظ

الركاظ هو المَالُ الْمَرْكُوزُ فِي الْأَرْضِ مَخْلُوقًا كَانَ أَوْ مَوْضُوعًا وَالْمَعْدَنُ مَا كَانَ مَخْلُوقًا
 وَالْكَنْزُ مَا كَانَ مَوْضُوعًا * مَعْدَنُ ذَهَبٍ أَوْ نَحْوِهِ وَجَدَ فِي أَرْضٍ خَرَجَ أَوْ مَشَرَ خَمْسَ
 وَبَاقِيَهُ لِلْوَاجِدِ إِنْ لَمْ تَمْلِكْ أَرْضَهُ وَالْأَفْلَمَا لِكُلِّهَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ إِنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ وَفِي

أرضه روايتان ولا في لؤلؤ ومنبر وغير زوج وجد في جبل وكنز فيه مئة الا سلام
 كاللقطة وما فيه مئة الكفر خمس وباقيه للواجد ان لم تملك أرضه والا فللمحطة
 له * اي للمالك اول الفتح * وركاز صحراء دار الحرب كله لمعتا من وجد * * اي
 اذا دخل تاجر نادا الحرب بامان فوجد في صحرائها ركازا فكله له * وان وجد في دار
 منهاردة الى مالكتها وان وجد ركاز متاظم في أرض منها لم تملك خمس وباقيه له *

باب زكاة الخراج

في مثل أرض مشرية أو جبل وثمره وما خرج من الأرض وان لم يبلغ خمسة أوسق
 ولم يبق منه وسقاء سيم أو مطر مشر * مشر مبتدأ وقوله في مثل أرض خبره وهذا
 عند أبي حنيفة رح وأما عندهما وعند الشافعي رح ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
 والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية أطلال وأيضا ليس عندهم في الخضروات
 صدقة ولا فيما لم يبق منه صدقة وأعلم ان عند أبي حنيفة رح يجب في الخضروات
 صدقة يوزنها المالك الى الفقير لانه يأخذها السلطان هكذا في الامرار للقاضي الامام
 أبي زيد الدبوسي * الا في نحو حطب * كالقصب والحشيش * وفيما سقى بغرب
 أو البية نصف مشر بلارفع مؤن الزرع * اي تجب الوظيفة وهي مشر الكل أو نصفه
 لانه يرفع مؤن الزرع كاجر الحصاد ونحوه ثم تعطى الوظيفة وهي مشر الباقي أو نصفه *
 وخمس تغلبى له أرض مشرية رجله وطفله وانثاء سواء وان اسلم أو شراها مسلم
 أو ذمي * أعلم ان العشر يؤخذ من أراضى اطفالنا فيؤخذ ضعف ذلك من
 أراضى اطفالهم ولا يسقط منهم العشر المضاعف بالاسلام عند أبي حنيفة رح وكذا
 عند محمد رح أما عند أبي يوسف رح فيؤخذ مشر واحد * وأخذ الخراج من ذمي
 لشري مشرية من مسلم ومشر من مسلم أخذها منه غنعة أو روت عليه لغضا بالبيع *

اي ان اخذها من ذمي شفعة او اشترى الذمي مني المسلم العشرية ثم ردت
على المسلم لفساد البيع مادت عشرية كما كانت * وفي دار جعلت بعتانا خواجه ان كلفت
لذمي او لمسلم سقاها بمائه * اي بماء الخراج * وان سقاها بماء العشر عشر وماء
السماء والبئر والعين مشري وماء انها وحفرها اللهاجم خراجي * كنهريزد جرد
ونحوه * وكذا سيحون وجيكون ودجلة والفرات عند ابي يوسف رح وعشري
عند محمد رح ولا شيء في مبن قبر ونقط في ارض عشر وفي مرض خراج في حريمها
الصالح للزراعة خراج لانها * اي ان كان حريم العين صالحا للزراعة يجب
فيه الخراج لافي العين *

باب المصارف

منهم الفقير وهو من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وعامل الصدقة فيعطى
بقدر عمله والمكاتب فيعان في فك رقبتة ومديون لا يملك نصابا فاضلا من دينه
وفي سبيل الله تعالى وهو منقطع الغزاة عند ابي يوسف رح ومنقطع الحاج عند محمد رح
وابن السبيل وهو من له مال لامعه وللمزكي صرفها الى كلهم او الى بعضهم * احتراز من
قول الشافعي رح انه لا بد ان يصرف الى جميع الاصناف فيعطى من كل صنف ثلثة
لان اقل الجمع ثلثة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على المعهود ولا
على الاستغراق يراد بها الجنس وتبطل الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد
فهن الا يراى العهد ولا الاستغراق لانه ان اريد هذا فلا بد ان يراد ان جميع الصدقات التي
في الدنيا لجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز ان يحرم واحد وليس هذا في وسع
احد على انه ان اريد جميع الصدقات لجميع هؤلاء لا يجب ان يعطى كل صدقة
جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلثة من كل صنف فصار كقوله الصدقة للفقير والمسكين
الى آخره ولا يراى ان الصدقة مقسومة على هؤلاء لانها ان قسمت على الاصناف

فما أصاب الفقير لا شك أنه يطلق عليه اسم الصدقة فيجب أن يكون مقمو ما أيضا
 فيلزم التسلسل بخلاف ما إذا قال ثلث مالي للفقراء والمساكين فعلم أن المراد
 بيان المصرف لا القسمة * لا إلى بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه وثمن ما يعتق *
 لأنه لا بد أن يملك أحد المستحقين فلذا قال في المختصر فيصرف إلى الكل أو البعض
 تملكا * ولا إلى من بينهما ولاد أو زوجية * أي لا يعطى أصله وأن ملا و فرمة
 وإن مغل ولا يعطى الزوج وزوجته ولا الزوجة زوجها * ومملوكة * أي مملوك
 المزكى * وعبد اعتق بعضه وفضى ومملوكة * أي مملوك الغنى والمراد في المكاتب
 أن يجوز أن يودي إلى مكاتب الغنى * وطفله * أي طفل الرجل الغنى * وبنى
 هاشم * وهم آل علي ومباس وجعفر وعقيل والهارث بن عبد المطلب رض * ومواليهم *
 أي معتقى هؤلاء * ولا إلى ذمي وجار غيرهما إليه * أي جازان بصرف إلى الذمي
 صدقة غير الزكاة * دفع إلى من ظن أنه مصرف فبان أنه عبده أو مكاتبه يعيدها
 وإن بان ضاها أو كفره أو أنه أبوه أو ابنه أو هاشمي لم يعد خلا فالأبي يوسف ربح
 وحسب دفع ما يغنيه من العوال ليوم وكرة دفع مائتي درهم إلى فقير غير مدبون
 ونقلها إلى بلد آخر إلا إلى قريبه أو إلى أحوج من أهل بلده *

باب صدقة الفطر

وهي من براود فقه أو مويقه أو زبيب نصف صاع ومن تمر أو شعير صاع مما
 يسع فيه ثمانية أرطال من مج أو عدس * الصاع كيل يسع فيه ثمانية أرطال فنقدر
 بثمانية أرطال من المج وهو الماش أو من العدس وإنما قدر بهما لقلّة التفاوت بين
 حبائهما عظمًا وصغرًا وتخليلًا واكتنازًا بخلاف غيرهما من الحبوب فإن التفاوت
 فيها كثير غاية الكثرة وأنني قد وزنت الماش والحنطة الجيدة المكتنزة والشعير وجعلتها

في المكبال فالماش اقل من الحنطة والحنطة الجيدة من الشعير فالمكبال الذي يملأ بثمانية ارطال من المصع يملأ باقل من ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكتنزة فالاحوط فيه ان يقدر الصاع بثمانية ارطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالحنطة المكتنزة فكلما يجعل فيها ثمانية ارطال من مثل تلك الحنطة يملأ بها وان كان يملأ باقل من تلك الحنطة اذا كانت الحنطة متخلجة لكن ان قدر بالمصع يكون اصغر من الاول ولا يجمع فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي واما صاع الحجازي فهو خمسة ارطال وثلاث رطل فالواجب عند الشافعي رح من الحنطة نصف صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من العراقي وهو منون على ان المن اربعون استاراً والامثار اربعة مثاقيل ونصف مثقال فالمن مائة وثمانون مثقالاً * ومنون براجاز خلافاً للمحمد رح * فان عنده لا بد ان يقدر بالكيل * واداء البر في موضع يشترى به الاشياء احب وعند ابي يوسف رح اداء الدراهم احب وتجب على حر مسلم له نصاب الزكاة وان لم ينم * وقد ذكرنا في اول كتاب الزكاة ان النماء بالحوول مع الثمنية او السوم او نية التجارة فمن كان له نصاب الزكاة اي نصاب فاضل من حاجته الاصلية فان كان من احد الثمنين او السوائم او مال التجارة تجب عليه الصدقة وان لم يحل عليه الحول وان كان من غير هذه الاموال كذا لا يكون المسكني ولا للتجارة وقيمتها تبلغ النصاب تجب بها صدقة الفطر مع انه لا تجب بها الزكاة * وبه تحرم الصدقة * اي هذا النصاب نصاب حرمان الزكاة ولا يشترط فيه النماء بخلاف نصاب وجوب الزكاة * لنفسه وطفله فقيراً وخادماً مملوكاً ولو مدبراً او ام ولد او كافراً لا لزوجه وولده الكبير وطفله الغني بل من ماله ومكاتبه وصدقه للتجارة وصدقه له ابق الا بعد صودة ولا لعبد او عبيد بين اثنين على احدهما * هذا عند ابي حنيفة رح اما عندهما فتجب عليهما * ولو بيع

بخيار احدهما فعلى من يصير له بطلوع فجر الفطر فتجب لمن اسلم او ولد قبله *
 اى قبل الطلوع هذا عندنا اما عند الشافعى رح فتجب بغروب الشمس ليلة العيد
 فمن اسلم في الليلة او ولد فيها لا تجب عليه عند * لامن مات في ليلة * خلافا للشافعى
 رح فانه تجب عليه لانه ادرك وقت الغروب * او اسلم او ولد بعده * اى بعد
 طلوع الفجر فانه لا تجب عليهما اجماعا اما عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع
 واما عنده فلانه لم يدرك وقت الغروب * ولو قدمت جاز بلا فصل بين مدة ومدة
 وندب تعجيلها ولو اخرت لا تسقط *

كتاب الصوم

وهو ترك الاكل والشرب والوطى من الصبح الى الغروب مع النية وصوم رمضان
 فرض على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب وغيره انقل *
 ذكر في الهداية ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته
 انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم
 وقيل فى الحواشى ان قوله تعالى وليوفوا نذورهم عام خص منه البعض
 وهو النذر بالمعصية والطهارة وعبادة المريض وصلوة الجنابة فلا يكون قطعيا
 فيكون واجبا اقول المنذور ان كان من العبادات المقصودة كالصلوة والصوم والحج
 ونحو ذلك فلزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعى الثبوت وان كان سندا لاجماع
 ظنيا وهو العام المخصوص البعض فينبغى ان يكون فرضا وكذا صوم الكفارة لان
 ثبوته بنص قطعى مريد بالاجماع نقول صاحب الهداية ان المنذور واجب يمكن
 ان اراد بالواجب الفرض كما قال فى افتتاح كتاب الصوم الصوم ضربان واجب ونقل *
 وبصح صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى الضحوة الكبرى لا عندها

في الاصح * اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب فالمرء بالضحوة الكبرى
منصفه ثم لابد ان تكون النية موجودة في اكثر النهار فيشترط ان تكون قبل الضحوة
الكبرى وفي الجامع الصغير بنية قبل نصف النهار اي قبل نصف النهار الشرعي وفي
مختصر القدوري الى الزوال والاول اصح * وبنية مطلقة او بنية نفل واداء رمضان بنية
واجب آخر الا في مرض او سفر بل مما توى والنذر المعين من واجب آخر نواه * اي
اداء رمضان يصح من واجب آخر الا في المرض او السفر فانه يقع من ذلك
الواجب واذ انذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع من ذلك
الواجب سواء كان مسافرا ومقيما صحيحا او مريضا ومباراة المختصر هذا ويصح اداء
رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقة وبنية واجب آخر الا
في سفر او مرض وكذا النفل والنذر المعين الا في الاخير اي حكم النفل والنذر
المعين حكم اداء رمضان الا في الاخير وهو الواجب الآخر * والنفل بنية وبنية
مطلقة قبل الزوال لا بعده وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت والتعيين *
المراد بالتبييت ان ينوى من الليل * وان غم ليلة شك * اي ليلة الثلثين من
شعبان * لا يصام غدا لانغلا ووصامه لواجب آخر كره ويقع عنه في الاصح * اي
يقع من الواجب الآخر في الاصح وقيل يقع نطوما لان غيره منهى عنه فلا يتاخر
به الراجب * ان لم يظهر رمضان فيه والافعه * اي من رمضان فان صوم رمضان
يتاخر بنية واجب آخر * والتنفل فيه * اي في يوم الشك * احبها حماتها وافق
صوما يعتاده والا يصوم الخواص * كالمفتي والقاضي * ويفطر غيرهم بعد الزوال
ولا صوم لو نوى ان كان الغد من رمضان فانا صائم عنه والا فلا وكره لو نوى ان كان
الغد من رمضان فانا صائم عنه والا فعن واجب آخر والا فعن نفل * اي لو نوى
ان كان الغد من رمضان فانا صائم عنه والا فعن نفل * فان ظهر رمضان كان عنه *

لوجود مطلق النية * والافنع نفل فيهما * اي فيما قال والافنع واجب آخر وفيما قال والافنع نفل اما في الصورة الاولى فلانه متردد في الواجب الآخر فلا يقع منه بقية مطلق النية فيقع من النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية ايضا * ومن رأى هلال صوم او فطر وحده يصوم وان رد قوله وان افطر قضى * ذكر لفظ القضاء فقط لبيان انه لا كفارة عليه خلافا للشافعي رح * وقيل لا دعوى ولفظ اشهد للصوم مع ضم خبر فرد بشرط انه عدل ولو قنا وامرأة او محدودا في قذف تائباً وشرط للفطر رجلان او رجل وامرأتان ولظ شهدا الدعوى وبلاغيم شرط جمع عظيم فيهما * الجمع العظيم جمع يقع العلم بحبرهم ويحكم العقل بعدم تواطؤهم على الكذب * وبعد صوم ثلثين يوماً بقول مدلين حل الفطر بقول مدل لا * اي ان شهد واحد مدل بهلال رمضان وفي السماء عاة فصا موائلثين يوماً لا يحل الفطر لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافاً للمحمد رح فان افطر عنده يثبت بتبعية الصوم وكم من شيء يثبت ضمننا ولا يثبت قصداً * والاضحى كالفطر * اي في الاحكام المذكورة *

باب موجب الافساد

بفتح الجيم اي ما يوجب الافساد كالقضاء والكفارة * من جامع ارجومع في احد السبيلين او اكل او شرب فداء او دواء ممدداً واحتجج فظن انه فطره فاكل ممدداً قضى وكفر كالمظاهر * اي كفارته مثل كفارة الظهار * وهو * اي التكفير * بافساد صوم رمضان لا غير * اي بافساد اداء صوم رمضان ممدداً * وان افطر خطاء * وهو ان يكون ذاكراً للصوم فافطر من غير قصد كما اذا مضى فدخل الماء في حلقه * او مكرهاً واحتججوا او سبغت * اي صب الدواء في الانف فوصل الى فصة الانف * او فطر في اذنه او داوى جانيته او آمة فوصل الى جوفه او دما فقه * الجائفة الجراحة التي باغت الجوف

والأمة الشجعة التي بلغت أم الدماغ * أو ابتلع حصة أو استقاء ملاً فيه أو تسحر أو افطر
بطنه ليلاً وهو يوم أو اكل ناسياً وطن أنه فطره فاكل عمداً أو جومعت نائمة أو لم ينو
في رمضان كله لا صوماً ولا فطراً أو أصبح غير ناو للصوم فاكل قضى فقط ولو اكل أو
شرب أو جامع ناسياً * أي غير ذا كرك للصوم * أو نام فاحتلم أو نظر فانزل أو ادهن
أو اكتحل أو اغتاب أو غلبه القى أو تقياً قليلاً أو أصبح جنباً أو صب في أحليله دهن أو
في أذنه ماء أو دخل غباراً أو دخان أو دناب في حلقه لم يفطر والمطر والنلج يفسدان في
الأصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في غير فرج * وهو التعجيز * أو قبل أو لمس أن انزل
قضى والا فلا اكل لحماً بين أسنانه مثل حمصة قضى فقط وفي أقل منها لا إلا
إذا أخرجه واخذه بيده ثم اكل * التعجيز بالآخذ باليد وقع اتفاقاً * ولو بدأ بأكل
سمسة فسد إلا إذا مضغ * فانه يتلاشى في فمه بالمضغ * وفي كثير إذا عاد أو أعيد
يفسد لا القليل في الحالين وعند محمد ربح يفسد بإعادة القليل لا عوداً لكثير * إذا عاد
القى فالمعتبر عند أبي يوسف ربح الكثير أي ملاء القم وعند محمد ربح يعتبر الصنع
أي الإعادة ففي إعادة الكثير يفسد اتفاقاً وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي إعادة القليل
لا يفسد عند أبي يوسف ربح خلافاً لمحمد ربح وفي عود الكثير يفسد عند أبي يوسف
ربح لا عند محمد ربح * وكراهة له الذوق ومضغ شيء إلا طعام الصبي
ضرورة والقبلة أن لم يامن لا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو مشياً *
احتراز من قول الشافعي ربح أن عنده بكرة مشياً لانه يزيل الخلوفاً * وشيخ فأن عجز
من الصوم يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً كالقطرة ويقضى أن قد روى حامل أو مرضع
خافت على نفسها أو ولدها أو مريض خاف زيادة مرضه أو لمسا فافطروا وقضوا
بلا فدية * قيل حل الإفطار مختص بمرضعة أجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة
أن لا يجب عليها الارضاع أقول لو كان حل الإفطار بناء على وجوب الارضاع فاعتد

الاجارة لو كان قبل رمضان يحل لها الافطار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل
 توجرت نفسها في رمضان ينبغي ان لا يحل لها الافطار ان لا يجب عليها الاجارة الا اذا
 ادعت الضرورة اليها اما الوالدة فلا يحل لها الافطار الا اذا تعينت فحينئذ يجب
عليها الارضاع فيحل لها الافطار * وصوم مسافر لا يضروه احب ولا قضاء ان مات
 في سفره او مرضه * اي لا تجب الغديّة * وان صح او اقام ثم مات فدى عنه وليه
 بقدر ما فات عنه ان عاش بعده بقدره والا فبقدرهما * اي بقدر الصحة والقامة فانه
اذا فاتته عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات او صح بعد رمضان خمسة ايام
ثم مات فعليه فدية خمسة ايام * وشرط لها الابضاء وبصح من الثالث وفدية كل صلوة
 كصوم يوم وهو الصحيح * وعند البعض فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم * ويقضى
 رمضان وصلا وفصلا فان جاء آخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية * وعند الشافعي رح
تجب الفدية * ولا يصوم ولا يصلى عنه وليه ويلزم صوم نفل شرع فيه اداء
 وقضاء * اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء * الا في الايام المنهية * وهي
 خمسة ايام عبدا لغيره الا صحى مع ثلثة بعده * ولا يفطر بلا مذر في رواية *
اي ان اشرع في صوم النطوع لا يجوز له الافطار بلا مذر في رواية لانه ابطال العمل
وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه * ويباح بعد رضيافة * هذا الحكم يشمل
المضيف والمضيف * ويمسك بقية يومه صبي بلغ وكافر اسلم وحائض طهرت ومسافر
 قدم ولا يقضى الا ولان يومهما وان اكلا فيه بعدا لنية * اي ان احدث هذه الامور
في نهار رمضان يجب الامساك بقية اليوم لحرمة رمضان لكن لا قضاء على الصبي
 الذي بلغ والكافر الذي اسلم لعدم الاهلية في اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب
 القضاء وان كان البلوغ والاسلام قبل نصف النهار فنويا الصوم ثم اكلا * نوى المسافر
الطهر ثم قدم فنوى الصوم في وقتها صح وفي رمضان يجب الاتمام عليه * الضمير

في وقتها يرجع الى النية وفي صبح يرجع الى الصوم * كما يجب الاتمام على مقبم ما فر
 * في يوم منه امكن لو انظر لا كفارة فيهما * اى في تدوم المصا فروسفر المقيم * وقضى اياما
 اضى عليه فيها الا يوما حدث فيه او في ليلته * لانه اذا اضى عليه اياما لم يوجد
 منه النية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول فظاهر انه قد نوى الصوم فيه اقول
 هذا اذا لم يذكر انه نوى ام لا اما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو
 فلا شك في عدم الصحة * ولو جن كله لم يقض وان افاق بعضه قضى ما مضى سواء
 بلغ مجنونا او ما قلنا ثم جن في ظاهر الرواية * الجنون اذا استغرق شهر رمضان سقط
 الصوم وان لم يستغرق لابل يجب عليه القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ مجنونا
 او بلغ ما قلنا ثم جن وعند محمد رح اذا بلغ مجنونا لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون
 مستغرقا فان الجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم وهذا الجنون يكون
 مانعا فيكفي للمنع الجنون الضعيف وهو غير المستغرق اما اذا جن البالغ فانه
 رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون جنونا قويا وهو المستغرق * نذر بصوم يومى
 العيد او ايام التشريق او بصوم السنة صبح وافطر هذه الايام وقضاها ولا مهددة ان صامها *
 فرقوا بين النذر والشروع في هذه الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر
 ان لا معصية في النذر * ثم ان لم ينو شيئا او نوى النذر لا غيرا ونوى النذر ونوى
 ان لا يكون يميننا كان نذرا فقط وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا كان يميننا
 وعليه كفارة يمين ان افطروا نواهما او نوى اليمين * اى من غير ان ينفى النذر *
 كان نذرا او يميننا * حتى لو افطر يجب عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين * وعند
 ابي يوسف رح نذر في الاول ويمين في الثانى * المراد بالاول ما اذا نواهما وبالثانى
 ما اذا نوى اليمين واعلم ان الاقسام ستة اما اذا لم ينو شيئا او نوى كليهما او نوى
 النذر بلا نفي اليمين او مع نفيه او نوى اليمين بلا نفي النذر او مع نفيه ففي الهماية

جعل اليمين معنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب المباح فيدل على تحريم ضده وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا كان اليمين معنى مجازيا يرد عليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلدفع هذا قيل في كتب اصولنا ليس اليمين معنى مجازيا بل هذا الكلام نذر بصيغته يمين بموجبه والمراد بالموجب اللازم كما ان شراء القريب شراء بصيغته اعتاق بموجبه فيحظر بها الى ان اليمين لو كانت موجبة لثبت بلانية كشراء القريب بل هي معنى مجازي فالجواب من الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وههنا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادة بل بصيغته فان صيغته انشاء للنذر فيثبت النذر سواء ارادة اولم يرد ما لم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضاء القاضي والمعنى المجازي يثبت بارادته فلا جمع بينهما في الارادة * وتفريق صوم الستة في شوال ابعد من الكراهة والتشبه بالنصارى *

باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنية واقلة يوم فيقضي من قطعه فيه * اي اذا شرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضاء خلافا لمحمد رح فان اقله ساعة عندة وقد حصلت * ولا يخرج منه الا لحاجة الانسان او لجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله عنه فوقتا يدركها ويصلي السنن على الخلاف * وهو ان يصلي قبلها اربعا وفي رواية ستا ركعتين تحية واربعاء سنة وبعدها اربعا عند ابي حنيفة رح وسنا عندهما * ولا يفسد بمكته اكثر منه * فلو خرج ساعة بلا عذر فسد * وياكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه بلا احضار مبيع لا غيره * اي

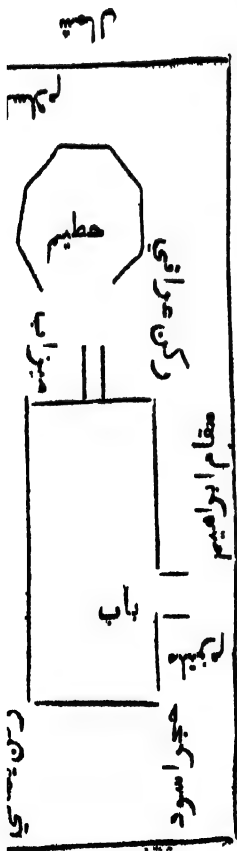
لا يفعل غير المعتكف هذه الأفعال في المسجد * ولا يصمت ولا يتكلم إلا بحمير ويبطله
الوطؤ ولولبلا أو ناسيا ووطؤه في غير فرج أو قبلة أو لمس أن أنزل والأنلا وأن حرم
والمرأة تعتكف في بينها لو نذر اعتكاف أيام لازم بلبا ليها ولاء بلا شرطه وفي
يومين بلبلتها وصح نية النهر خاصة *

كتاب الحج

أعلم أن الحج فريضة يكفر جاحده لكن أطلق عليه لفظ الوجوب وأراد الفريضة
حيث قال * يجب على كل حر مسلم مكلف صحيح بصير له زاد وراحلة فضلا عما
لا بد منه ومن لفقة مباله إلى حين عودة مع أمن الطريق والزوج أو المحرم للمرأة
أن كان بينها وبين مكة مسيرة سفر في العمر مرة على الفور * هذا عند أبي يوسف
رح أما عند محمد رح فعلى التراخي فزعم بعض أئمتنا خرين أن هذا الخلاف
بينهما مبني على أن الأمر المطلق عند أبي يوسف رح للفور وعند محمد رح لا وهذا
غير صحيح لأن الأمر المطلق لا يوجب الفور باتفاق بينهما فمسئلة الحج مسئلة
مبتدأة فقال أبو يوسف رح وجزه بالفور احترازا عن الفوت حتى إذا أتى به
بعد العام الأول كان أداء عنده وعند محمد رح وجوبه على التراخي بشرط أن
لا يفوت حتى لو لم يود في العام الأول وأدى في الثاني أو الثالث يكون أداء
اتفاقا ولو لم يود ومات يكون أنما اتفقا فثمرة الخلاف أنه إن أداه بعد العام الأول
يأثم بالتماخير عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح * فلو أحرم صبى فبلغ أو عبد
فعتق فمضى لم يود فرضه فلو جدد الصبى أحرامه للفرض ثم وقف جاز منه
بخلاف العبد * لأن أحرام الصبى لم يكن لازما لعدم الأهلية وأحرام العبد لازم
فلا يمكنه الخروج عنه بشروع في غيره * وفرضه الأحرام والوقوف بعرفة وطواف

الزيارة وواجبه وقوف جمع * وهو المزدلفة * والسعي بين الصفا والمروة ورعى
 الحمار وطواف الصدر للأفاقي والحلق وغير هاتين وآداب وأشهره شوال وذو القعدة
 وعشر ذي الحجة وكرة احرامه له قبلها والعمرة سنة وهي طواف وسعي ولا وقت
 لها وجازت في كل السنة وكُرِهت في يوم حرفة واربعة بعدها ومبقات المدني
 ذو الحليفة والعراقي ذات صرق والشامي جحفة والنجدى قرن واليمنى بللم وحرم
 تأخير الاحرام عنهما لمن قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل داخلها دخول مكة
 غير محرم فمبقاته الحل * اى من هو داخل المواقيت لكنه خارج مكة فمبقاته
 الحل اى خارج الحرم * ومان سكن بمكة للحج الحرم وللعمرة الحل * لان الحج في
 حرقات وهي في الحل فأحرامه من الحرم والعمرة في الحرم فأحرامه من الحل ليتحقق
 نوع سفر * ومن شاء احرامه توطأ وغسله احب ولبس ازارا ورداء طاهرين وتطيب
 وصلى شفعاً وقال المفرد بالحج (اللهم انى اريد الحج فيسره لى وتقبله منى) ثم
 لبى ينوى بها الحج وهي البىك اللهم لبىك لا شريك لك لبىك لبىك ان الحمد
 والنعمة لك والملك لك لا شريك لك (ولا ينقص منها وان زاد جازوا ذا البى
 ناويا فقد احرم فيتقي الرفث والفسوق والجداال * الرفث الجماع او الكلام
 الفاحش او ذكر الجماع بحضرة النساء فقد روى ان ابن عباس رض لما انشد قوله *
 وهن يمشين بنا هميسا * ان يصدق الطير نك لميسا * قيل له اترفت وانت محرم
 فقال انما الرفث ما خوطب به النساء والضمير فى هن يرجع الى الابل والهميس
 صوت نعل اخفانها واللميس اسم جارية والمعنى نفعل بها ما نريد ان يصدق
 الغال والفسوق هي المعاصى والجداال ان يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين في
 تقديم وقت الحج وتأخيرها * وقتل صيدا البر لا البحر والاشارة اليه والدلالة عليه
 والتطيب وقلم الاظفار وستر الوجه والراس وغسل راسه ولحيته بالخطمى ونصها

وحلق راسه وشعر بدنه ولبس قميص وسراويل وقباء وعمامة وقلنسوة وخفين وثوب
صبغ بماله طيب الا بعد زوال طيبه لا الاستحمام والاستظلال ببית ومحمل*
الحمل بفتح الميم الاول وكسر الثاني وعلى العكس اليهودج الكبير* وشدهميان
في وسطه* يعنى الهميان مع انه محيط لاباس بشده على حقوه* واكثر التلبية منى
صلى او علا شرفا وهبط واديا اولقى ركانا واسكر واذادخل مكة بدا بالمسجد
وحين رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل الحجر الاسود وكبر وهلل ويرفع يده
كالصلوة واستلمه* اى تناوله باليد او بالقبلة او مسحه بالكف من السلمة بفتح السين
وكسر الهمزة وهى الحجر* ان قدر غير مؤذن* اى من غير ان يؤذن مسلما وبزاحمة*
والايمس شيأ في يده ثم قبله وان عجز عنهما استقبله وكبر وهلل وحمد الله تعالى
وصلى على النبي م وطاف طواف القدوم وسن للنافى اخذ عن يمينه
فيبدأ مما يلي الباب* الضمير في يمينه يرجع الى الطائف فالطائف المستقبل للحجر
يكون يمينه الى جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهبا الى هذا الجانب وهو المنزوم
اى ما بين الحجر الى الباب* جاء علا رداء تحت ابطه اليمنى ملعيا طرفه على كنفه
البسرى* وفي المختصر قلت مضطجعا ومعنى الاضطجاع هذا* وراء الحطيم سبعة
اشواط* الحطيم مشتق من الحطم وهو الكسر وهو موضع فيه الميزاب سمي بهذا لانه
حطم من البيت اى كسر وروى من مائشة رض انها نذرت ان فتح الله مكة على
رسول الله م ان تصلى في البيت ركعتين فلما فتحت اخذ رسول الله م بيدها
وادخلها الحطيم وقال م صلى ههنا فان الحطيم من البيت الان قومك فصوت
بهم النفقة فاخرجوه من البيت فلو لاحد ثان مهد قومك بالجاهلية لتقضت بناء
الكعبة واطهرت قوامد الخليل وادخلت الحطيم في البيت والصقت العتبة على
الارض وجعلت له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن مشيت الى نابل لانفعلن ذاك



فلم يعش ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان زمن عبد الله بن الزبير
وكان يجمع الحديث منها ففعل ذلك وظهر قوامد الخليل وبنى البيت على قواعد
الخليل بمحض من الناس وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون
بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واماده على ما كان في الجاهلية
فلما كان الحطيم من البيت يطاف وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن
ان استقبل المصلى الحطيم وحده لا يجوز لان فرضية التوجه ثبت بنص
الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان
يكون وراء الحطيم * ثم رمل في الثلاثة الاولى فقط من الحجر الى الحجر * وهوان
يمشى سريعا ويهز في مشيه الكتفين كالمبارزين الصفيين وذلك مع الاضطباع
وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين حيث قالوا اضناهم حتى يثرب ثم بقى الحكم
بعد زوال السبب في زمان النبي عليه السلام وبعده * وكما مر بالحجر فعل ما ذكر
ويستلم الركن اليماني وهو حسن وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاء يجب
بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد ثم ما د واستلم الحجر وخرج فصعد
الصفاء واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا
بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميلىين الاخضرين وصعد فيها وفعل ما فعله
على الصفا يفعل هكذا اسبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة * اى السعى من الصفا الى
المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعى من الصفا وختمه
وهو السابع على المروة وفي رواية الطحاوي السعى من الصفا الى المروة ثم منها الى
الصفا شوط واحد فيكون اربعة مشر شوطا على الرواية الثانية ويقع الختم على الصفا
والصحيح هو الاول * ثم سكن بمكة محر ما طاف بالبيت نفلا ماشاء وخطب الامام
ما سمع نى الحجة ولم فيها المناسك * وهى الخروج الى منا والصلوة

والوقوف بعرفات والاغاضة * ثم التاسع بعرفات ثم العادي مشربمنا ويفصل
بين كل خطبتين بيوم ثم خرج فداة التروية * وهي اليوم الثامن من ذي الحجة
سمى بذلك لانهم يروون الابل في هذا اليوم * الى منا ومكث بها الى فجر يوم
عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقوف الابل من مرة واذ زالت الشمس منه خطب
الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك * وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورعى
الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة * وصلى بهم الظهر والعصر * اى في وقت
الظهر * باذان واقامتين وشرط الامام والاحرام فيهما فلا يجوز العصر للمنفرد في
احدهما والامن صلى الظهر بجماعة ثم احرم الا في وقته * هذا استثناء من قوله فلا يجوز
العصر وانما خص العصر بهذا الحكم لان الظهر جائز لوقوعه في وقته اما العصر
فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط الجماعة في صلاة الظهر والعصر وكونه محرما في كل
واحد من الصلوتين * ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب
جبل الرحمة مستقيلا ودعا بجهد وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقربه
مستقبلين سامعين مقوله واذا ضربت اتى مزدلفه وكلها موقوف الا وادى
محسر ونزل عند جبل قزح وصلى العشائين باذان واقامة * ههنا جمع المغرب
والعشاء في وقت العشاء * واعاد مغربا من اداة في الطريق او بعرفات ما لم يطلع
العجر لا بعده * فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند ابي حنيفة
ومحمد رح فيجب الامادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا راي فضيلة
الجمع وذا الى طلوع الفجر فاذافات امكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب القضاء
فما لم يوجب قضاء فضيلة الجمع وذا لا يمكن ان لا مثل له واما ان وجب قضاء نفس
الصلوة فقد اداه في الوقت فكيف يجب قضاءها * وصلى الفجر بغسل ثم وقف ودعا
بدهر واجب الاركن واذا اسفرا تى بمنار من جبهة العقبة من اطن الوادي سبعا

خُذْ قًا وَكَبِيرًا مِنْهَا وَقَطِّعْ تَلْبِيَةً بِأَوَّلِهَا ثُمَّ ذَبِحْ أَنْ شَاءَ ثُمَّ قَصِّرْ وَحُلِقْهُ أَفْضَلَ وَحُلْ لَهْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ثُمَّ طَافَ لِلزَّيَارَةِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ سَبْعَةَ بِلَارْمَلٍ وَسَعَى أَنْ كَانَ رَمَلٌ وَسَعَى قَبْلَ وَالْأَمْعَمَ وَأَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ فِيهِ أَفْضَلُ * أَيْ فِي يَوْمِ النَّحْرِ * وَحُلْ لَهْ النِّسَاءُ فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْهَا كَرَةً * أَيْ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ * وَوَجِبَ دَمٌ ثُمَّ اتَى مَنَا وَبَعْدَ زَوَالِ ثَانِي النَّحْرِ رَمَى الْجَمَارَ الثَّلَاثَ يَدًا بِمَا بَلَى الْمَسْجِدَ * أَيْ مَسْجِدَ الْخَيْفِ * ثُمَّ بِمَا يَلِيهِ ثُمَّ بِالْعُقْبَةِ سَبْعًا سَبْعًا وَكَبِيرًا كُلَّ حَصَاةٍ وَوَقَفَ بَعْدَ رَمَى بَعْدَهُ رَمَى نَفْطًا * أَيْ يَقِفْ بَعْدَ الرَّمَى الْأَوَّلِ وَبَعْدَ الثَّانِي لِأَبْعَدِ الثَّلَاثِ وَلَا بَعْدَ رَمَى يَوْمِ النَّحْرِ * وَدَمَا ثُمَّ فَعَدَا كَذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَهُ كَذَلِكَ أَنْ مَكَثَ وَهُوَ أَحَبُّ وَأَنْ قَدَّمَ الرَّمَى فِيهِ * أَيْ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ * عَلَى الزَّوَالِ جَا زَوْلَهُ الْفَرَقِ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ * الْفَرَقُ خُرُوجُ الْحَاجِّ مِنْ مَنَا * لَا بَعْدَهُ * فَإِنَّهُ أَنْ تَوَقَّفَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ وَجِبَ عَلَيْهِ رَمَى الْجَمَارِ * وَجَا زَ الرَّمَى رَاكِبًا وَفِي الْأَوَّلِينَ مَشْيًا أَحَبُّ لَا الْعُقْبَةَ * الْأَوَّلِيَّانِ مَا بَلَى مَسْجِدَ الْخَيْفِ ثُمَّ مَا يَلِيهِ * وَلَوْ قَدَّمَ نَقْلَهُ إِلَى مَكَّةَ وَأَقَامَ بِمَنَا لَرَمَى كَرَةً وَإِذَا انْفَرَّ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمَحْصَبِ ثُمَّ طَافَ لِلصَّدْرِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِالرَّمَلِ وَسَعَى وَهُوَ وَاجِبُ الْأَعْلَى أَهْلَ مَكَّةَ ثُمَّ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَقَبْلَ الْعُقْبَةِ وَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ عَلَى الْمَلْتَزِمِ * وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ * وَتَشَبَّثَ بِالْأَسْتَارِ سَاعَةً. وَدَمَا مَجْتَهِدًا وَبِيكِيًا وَيَرْجِعُ فَيَهْقِرِي حَتَّى يُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيَسْقُطُ طَوَافُ الْقُدُومِ مِمَّنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بَنَرُكَ * أَنْ لَا يُجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِتَرْكِ السَّنَةِ * وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ زَوَالِ يَوْمِهَا إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَأَجْتَازَ نَائِمًا وَهُوَ غَمِي عَلَيْهِ وَأَهْلُ عَنْهُ رَفِيقُهُ أَوْ جَهْلُ أَنْهَا عَرَفَةُ صَبَحَ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ فِيهَا فَاتَ حَجَّهُ نَفَاطٍ وَسَعَى وَتَحَلَّلَ وَقَضَى مِنْ قَابِلٍ * هَذَا مَنْ أَحْرَمَ وَلَمْ يَدْرِكِ الْحَجَّ * وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ لَكِنَّهَا لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا بَلْ وَجْهَهَا وَلَوْ أَسْدَلَتْ شَيْئًا عَلَيْهِ وَجَافَتْهُ مِنْهُ صَبَحَ وَلَا تَلْبِيَّ جَهْرًا وَلَا تَسْعَى بِهِنِ الْمَيْلِينَ وَلَا تَحْلِقُ بَلْ تَقْصُرُ وَتَلْبَسُ الْمُحِيطَ وَلَا تَقْرُبُ الْحَجَرَ فِي الزَّحَامِ وَتَحْبِضُهَا

لا يمنع نسكا الا الطواف * فانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله * وهو بعد ركنية يسقط
طواف الصدر * اى الحيض بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة يسقط طواف الوداع واعلم
ان الاحرام قد يكون بسوق الهدى فاراد ان يمينه فقال * من قلد بدنة نعل او نذر
او جزاء صيد او نحوه * كالدماء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية * يريد الحج
او بعث بها لمتعة * اى بعث بالبدنة للتمتع * وتوجه معها بنية الاحرام وقد احرم *
المراد بالتقليد ان يربط فلانة على عنق البدنة فيصير به محرما كما بالتلبية *
ولو اشعرها * اى شق سنامها ليعلم انها هدى * او جللها * اىلقى الجبل على
ظهرها * او قلدا شاة لا وكذا الوبعث بدنة وتوجه حتى يلحقها * اى ان لم يتوجه
مع البدنة ولم يسقها بل بعثها لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا لحقها يصير محرما
* والبدن من الابل والبقر * هذا عندنا واما عند الشافعي رح فالبدنة من الابل فقط

باب القران والتمتع

القران افضل مطلقا * اى افضل من التمتع والافراد * وهوان يهل بحج وعمره
من الميقات معا * الالهلال رفع الصوت بالتلبية * ويقول بعد الصلوة * اى بعد
الشفع الذى يصلى مریدا الاحرام * اللهم انى اريد الحج والعمره فيسرهما لى وتقبلهما
منى (وطاف للعمرة سبعة يرمى فى الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق ثم يحج كما مر فان
اتى بطوافين وسعين لهما كره * اى يطوف اربعة مشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة
لطواف القدوم للحج ثم يسعى لهما وانما كره لانه اخر السعى للعمرة وقدم طواف
القدوم * وذبح للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلاثة ايام آخرها صرفة
وسبعة بعد حجة ابن شاء * اى بعد ايام التشريق * فان فانت الثلاثة تعين الدم
فان وقف قبل العمرة بطلت * اى العمرة * وقضيت ووجب دم الرض وسقط

دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو ان يحرم بعمره من الميقات في اشهر الحج
 ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع التلبية في اول طوافه * اى في اول طوافه
 للعمرة * ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد * الا انه يرمل في طواف
 الزيارة ويسعى بعده لانه اول طوافه للحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان
 هذا الممنوع بعد ما احرم للحج طاف وسعى قبل ان يروح الى مناليم يرمل في طواف
 الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة * وذبح ولم تنب الا ضحية منه وان
 عجز صام كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها لا قبله وتاخيرها احب * اعلم ان
 اشهر الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا في القران لكن
 التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة متتابعة آخرها عرفة * وان شاء السوق وهو افضل
 احرم وساق هديه وهو اول من قوده وقلد البدنة وهو اول من التجليل * اى التجليل
 جائز لكن التقليد اول من لا يدل هذا على انه يصير بالتجليل محرما فانه قد مر قبيل هذا
 الباب انه لا يصير بالتجليل محرما بل لا بد من التلبية او فعل يقوم مقامهما والتقليد
 * وكرة الاشعار وهو شق سنامها من اليسر وهو الاشبه * اى الاشبه بالصواب فان النبى عليه
 السلام قد ايمن في جانب اليسار قصد اوفي جانب اليمين اتفاقا وابو حنيفة رح انما كرة هذا
 الصنيع لانه مثله وانما فعله النبى عليه السلام لان المشركين كانوا لا يمتنعون من تعرضه الا
 بهذا وقيل انما كرة اشعار اهل زمانه لمبالغتهم فيه حتى يخلف منه السراية وقيل
 انما كرة ايثاره على التقليد * واعتبر ولا يتحلل منها * اى من العمرة وهذا عند سوق
 الهدى اما ان لم يسق الهدى يتحلل من احرام العمرة كما مر * ثم احرم للحج
 كما مر * اى يوم النروية وقبله افضل * وحلق يوم النحر وحل من احرامه
 والمكى يفرد فقط * اى لا قران له ولا تمتع * ومن اعتصر بالسوق ثم عاد الى بلده
 فقد الم ومع السوق تمتع * اعلم ان النمنع هو الترفق باداء النسكين الصعيين

في سفر واحد من غير ان يلم باهله الماما صحيحا بينهما فالذي ائتمر بلا سوق الهدى
لما عاد الى بلده صح المامه فيبطل تمنعه فقوله فقد الم ذكر الملزوم و اراد اللزوم وهو
بطلان التمتع اما ان اساق الهدى لا يكون المامه صحيحا لانه لا يجوز له التحلل
فيكون موده واجبا فلا يكون المامه صحيحا فان اعاد واحرم بالحج كان متمتعا *
فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة
هنا لا * اي لو طاف اربعة قبل اشهر الحج لا يكون متمتعا * كوفي حل من عمرته
فيها * اي في اشهر الحج * وسكن بمكة او بصره وحج فهو متمتع * لان السفر الاول
لم ينته برجوعه الى البصرة فصا ركانه لم يخرج من الميقات * ولو افسد ها ورجع
من البصرة وقضاها وحج لا * لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البصرة
فصار ركانه لم يخرج من مكة ولا تمتع للساكن بمكة * الا اذا الم باهله ثم اتى بهما *
لانه لما الم باهله ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا انشاء سفر لا انتهاء السفر الاول
بالامام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيكون متمتعا * واي افسد اتمه بلادم * اي من ائتمر
في اشهر الحج وحج من مامه فايهما افسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج من مهدة
الاحرام الا بالافعال وسقط دم التمتع لانه لم يترق باداء النسكين الصحيحين في سفر واحد

باب الجنائيات

ان طبيب محرم مضوا او خضب راسه بخناء او ادهن * اي استعمال الدهن
في مضمونم الادهان ان كان بزيت خالص او بحل خالص يجب الدم مند ابى حنيفة رح
ومند هما تجب الصدقة وعند الشافعي رح ان استعماله في الشعر يجب الدم وان
استعمله في غيره فلا شيء عليه واما الدهن المطيب كدهن البنفسج ونحوه فيجب الدم اتفاقا
للتطبيب * او لبس مخيطا او منورا راسه يوما او خلق ربع راسه او محا جبهه او احدى ابطيه

أو عائته أو رقبته أو قض أطراف يديه أو رجليه في مجلس واحد أو يد أو رجل أو طاف للقُدوم
 أو للصدر جنباً أو للفرض محدثاً أو أفاض من عرفات قبل الأمام أو ترك أقل سبع
 الفرض * أي ترك ثلاثة أشواط أو أقل من طواف الزيارة * وبترك أكثره بقي محرماً حتى
 يطوف * أي أن ترك أربعة أشواط أو أكثر بقي محرماً حتى يطوف * أو طواف الصدر
 أو أربعة منه أو السعي أو الوقوف بجمع أو الرمي كله أو في يوم واحد أو الرمي الأول أو أكثره *
 وهو رمي جمرة العقبة يوم النحر * أو حلق في حل لحج أو صمرة * فإن الحلق اختص بمن
 وهو من الحرم * لا في معتمر رجع من الحل ثم قصر * أي أن خرج المعتمر من الحرم
 قبل التحلل ثم عاد إليه وقصر لأشياء عليه وإنما خص المعتمر لأن الحاج أن خرج
 من الحرم قبل التحلل ثم عاد إلى الحرم يجب عليه الدم * أو قبل أو لمس بشهوة
 أنزل أولاً * أعلم أن قوله أو قبل ليس معطوفاً على قوله ثم قصر بل هو معطوف على
 قوله أو حلق في حل * أو آخر الحلق أو طواف الفرض من أيام النحر أو قدم نسكاً على آخر *
 كالحلق قبل الرمي أو نحر القارن قبل الرمي أو الحلق قبل الذبح * فعليه دم * هذا جواب
 الشرط وهو قوله أن طيب محرماً مضوا * فيجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه *
 دم للحلق قبل أو أنه ودم لتأخير الذبح من الحلق وعندهما دم واحد وهو الأول
 فقط * وإن طيب أقل من مضوا وستر راسه أو لبس محيطاً أقل من يوم أو حلق أقل
 من ربع راسه أو قص أقل من خمسة أطغارة أو خمسة متفرقة أو طاف للقُدوم أو للصدر
 محدثاً أو ترك ثلاثة من سبع الصدر أو إحدى جمار الثلاث * وهي ما يلي مسجد
 الخيف أو ما يليه أو العقبة في يوم بعد يوم النحر * أو حلق رأس غيره تصدق بنصف
 صاع من برون طيب أو حلق بعذر * أي أن طيب مضوا أو حلق ربع راسه * ذبح
 أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة * ما كس أو صام ثلاثة أيام ووطؤ ولوناسيا قبل وقوف
 فرض يفسد حجه ويمضي ويذبح ويقضى ولم يفتراً * أي ليس عليه أن يفتأ في قضاء

ما اقمداه وعند مالك رح يغارفها اذا اخرجها من بينهما وعند زفروح اذا اخرجها وعند الشافعي
 رح اذا بلغا المكان الذي واقعا فيه * وبعد وقوفه لم يفسد وتجب بدنة وبعد الحلق شاة وفي
 عمرته قبل طوافه اربعة اشواط مفسد لها المضى وفيه وضي وبعد اربعة اشواط ولم يفسد *
 اى وطؤه في صمرته قبل ان يطوف اربعة اشواط مفسد للعمرة فيجب المضى فيها والذبح
 والقضاء وبعد اربعة اشواط يجب به الذبح ولا تفسد به العمرة * فان قتل محرم صيدا او دلا عليه
 قاتله بداء او مودا * اى سواء كان اول مرة او لا * سهوا او عمدا وعليه جزاءة ولو سبعا * اى
 ولو كان الصيد سبعا * او مستانسا او حماما مسرورا او دوا مضطرا الى اكله وجزاءة ما قومه
 عدلان في مقتله او اقرب مكان منه * اى ان لم تكن له قيمة في مقتله يقوم في
 اقرب مكان من مقتله نكون له فيه قيمة * لكن في السبع لا يزيد على شاة ثم له ان
 يشتري به هديا ويذبحه بمكة او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من
 برا وصا حمر تمر او من شعير لا اقل منه او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل
 من طعام مسكين تصدق به او صام يوما * هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
 واما عند محمد والشافعي رح فان كان للصيد مثل صورة يجب ذلك ففى
 الطبى والضبع شاة وفى الارنب عناق وفى البربوع جفرة وفى النعامة بدنة وفى الحمام
 الوحش فقرة وفى الحمام شاة والمتمسك فى هذا الباب قوله تعالى ومن قتله منكم
 متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة
 او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما اجمه محمد والشافعي رح يحملان المثل على
 المثل صورة بدليل تفسير المثل بالنعم ونحن نقول المثل صورة في الضمانات لم يعهد
 في الشرع الا وان يراد به المثل صورة ومعنى في المثلثات او معنى وهو القيمة في غير
 المثلثات اما البقرة فلم تعهد مثل الحمام الوحش وكذا البدنة للنعامة وكذا البواقي
 فقوله من النعم اى كائن من النعم فالمعنى ان الواجب جزاء مماثل لما قتله وهو القيمة

كائن من النعم بان يشتري بتلك القيمة بعض النعم ثم قوله يحكم به ذوا عدل يوزن هذا
 المعنى فان التقويم يحتاج الى راي العدول ولولا التقويم اولا كيف ثبت الاختيار بين
 النعم والكفارة والصيام وايضا لو لم يكن له نظير من النعم فعند محمد والشافعي رج
 يجب ما يجب مند ابى حنيفة روح اولا فيحمل المثل على القيمة ولا دلالة للآية على هذا
 المعنى * ويجب بجرحه و تنف شعرة وقطع مضوة ما نقص و بنتف ريشه وقطع
 قوائمه وكسر بيضه وكسره وخروج فرخ ميت وذبح الحلال صيدا الحرام وحلبه
 وقطع حشيشه وشجرة غير مملوك ولا منبت قيمته الا ما جف * اى يجب بنتف
 ريشه الى آخره قيمة نفى تنف الريش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد لا خواجه
 من حيز الا متناع وفي كسر البيض تجب قيمة البيض وفي كسره مع خروج فرخ
 ميت تجب قيمة الفرخ حيا وفي الحلب قيمة اللبن وقوله ولا منبت اى ليس
 مما ينبت الناس ولم ينبت احد بل ينبت بنفسه فح ان لم يكن مملوكا فعليه قيمته
 الا ما جف وان كان مملوكا وقد قطعه غير المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة قيمة
 اخرى للمالك سواء جف اولا وانما قلنا انه ليس مما ينبت الناس ولم ينبت احد حتى
 لو كان مما ينبت الناس مادة فلا شىء عليه سواء انبت انسان او لادن كونه مما ينبت الناس
 اقيم مقام الانبات تيسيرا لان مراعاته في كل شجرة متعذرة فاذا اقيم مقام الانبات والانبات
 سبب للمالك فلا يتعلق به حرمة الحرم وان كان مما لا ينبت الناس مادة فان انبت
 انسان فلا شىء فيه عليه لما ذكرناه وان لم ينبت انسان ففيه القيمة فعلم من هذا ان
 الاقسام اربعة ولا قيمة الا في قسم واحد ولم ايضا ان التقيد بعدم الانبات ذكر لا فائدة
 نفى الحكم مما عداه كما ذكرنا لكن التقيد بعدم المملوكية لم يذكر لا فائدة هذا المعنى
 ان في صورة وجوب القيمة لو كان مملوكا فنلك القيمة واجبة مع انه تجب قيمة
 اخرى بل ليفيد ان هذا الضمان واجب لا غير بسبب تعلق حرمة الحرم * ولا صوم

في الأربعة * أبي لا صوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره *
ولا يرمى الحشيش ولا يقطع إلا الأذن خرو بقتل قملة أو جرادة صدقة وإن قلت ولا شيء
بقتل فرااب وحذاء ومقرب وحية وفأرة وكلب مقور وبعوض وبرغوث وقرادة
وسلحفات وسبع صائل وله ذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاج والبطة الأهلى والكل
ما جهاده حلال وذبحه بلا دلالة محرم وأمره به ومن دخل الحرم بصيد أرسله ورد
بيعه أن بقي * أي رد البيع الذي أتى به بعد دخوله في الحرم أن بقي الصيد
في يد المشتري * والأجزى كبيع المحرم صيده * أي رد بيعه أن بقي الصيد في
يد المشتري والأجزى سواء بأمره من محرم أو حلال * لا صيد في بيته أو في قفص معه
أن أحرم * أي أن أحرم وفي بيته أو قفصه صيد ليس عليه أن يرسله لأن الأحرام لا ينافي
مالكية الصيد ومحافظة بخلاف من دخل الحرم بصيد فإن الصيد صار صيد الحرم فيجب
ترك التعرض له * ومن أرسل صيداً يد محرم آخر أن أخذه حلالاً ضمن والأفلا أن قتل
محرم صيد مثله فكل يجرى ورجع أخذه على قاتله ومابه دم على المفرد فعلى القارن به دمان *
دم لحجته ودم لعمرته * إلا بجواز الوقت غير محرم * المراد بالوقت الميقات لأن الواجب
عليه عند الميقات أحرام واحد * ويثنى جزاء صيد قتله محرم دمان وانحد لو قتل صيد الحرم
حلالاً * فإن ذلك جزاء الفعل والفعل متعدد وجزاء صيد الحرم جزاء المحل
والمحل واحد * باع الحرم صيداً أو شراه بطل ولو ذبحه حرم ولو أكل منه غرم قيمة
ما أكل لا محرم لم يذبحه * أي لو أكل محرم آخر لم يغرم * ولدت ظبية أخرجت من
الحرم وما تأخر مهما * أي الظبية والولد * وإن أدى جزاء هاتم ولدت لم يجز * أي
لم يضمن للولد * أفاقى يريد الحج أو العمرة وجاوز وقته * أي ميقاته * ثم أحرم
لزمه دم * إنما قال يريد الحج أو العمرة حتى لو لم يرد شيئاً منهما لا يجب عليه
شيء لمجاوزة الميقات وقوله ثم أحرم لا احتياج إلى هذا القيد لأنه لو لم يحرم يجيب

عليه الدم ايضا فحق الكلام ان يقول جاوز وقته لزومه دم ويمكن ان يجاب عنه فانه
انما ذكر قوله ثم احرم ليعلم ان هذا الدم لا يسقط بهذا الاحرام بخلاف ما اذا عاد
الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم حينئذ لانه تدارك حق الميقات ثم قوله * فان عاد
فاحرم * معناه انه لو لم يحرم من الميقات فعاد الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم اتفاقا *
او محرما لم يشرع في نسك ولبى سقط دمه والا فلا * اى ان احرم بعد المجاوزة
ثم عاد الى الميقات قبل ان يشرع في نسك ملبيا سقط الدم عندنا خلافا لفرج فانه
لا يسقط الدم عنده وانما قال لم يشرع في نسك حتى لو احرم وشرع في نسك ثم
عاد الى الميقات ملبيا لا يسقط الدم اجما وانما قال ولبى احترازا من قولهما
فان العود الى الميقات محرما كاف لسقوط الدم عندهما واما عند ابي حنيفة رح
فلا بد من ان يعود محرما ملبيا * كمكى يريد الحج و متمتع فرغ من عمرته وخرجا
من الحرم و احراما * تشبيه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي
من الحرم والمنتمتع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيا و احرامه من
الحرم فيجب عليهما دم لمجاوزة الميقات بلا احرام * فان دخل كوفي في البستان
لحاجته فله دخول مكة غير محرم ووقته البستان كالبستانى * بستان بنى عامر
موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخله الحاجة لا يجب عليه الاحرام
لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحق باهله ويجوز لاهله دخول مكة غير
محرم لكن ان اراد الحج فوقته البستان اى جميع الحل الذي بين البستان
والحرم كالبستانى * ولا شيء عليهما * اى على البستانى وعلى من دخله * ان احرامنا
من الحل ووفقا بعرفة * لانهما احراما من ميقاتيهما * ومن دخل مكة بلا احرام
لزومه او عمرة وصح منه لو حج مما عليه في عامه ذلك لا بعده ومن جاوز
وقته فاحرم بعمرة وافسد ما مضى فيها وقضى ولا دم عليه لترك الوقت * فانه

يصير قاضيا حق الميقات بالاحرام منه في القضاء * مكى طاف لعمرة شوطا حرام
 بالحج رفضه وعليه دم وحج وعمرة * الدم لاجل الرفض والحج والعمرة لانه
 فائت الحج وهذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما يرفض العمرة واما قال طاف
 شوطا لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرام الحج اتفاقا * فلوانهما صبح وذبح *
 لانه اتى بافعالهما لكنه منهي عنه والنهي من الافعال الشرعية يحقق المشروعية
 لكن يجب دم للنقصان * ومن احرم بالحج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان
 حلق للاول لزمه الاخر بلا دم والافع دم فصراولا * اى ان احرم بالحج وحج
 ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى في العام القابل فان حلق للاول قبل هذا الاحرام
 لزمه الاخر بلا دم وان لم يحلق ازمه الاخر مع دم * ومن اتى بعمرة الا الحلق فاحرم
 باخرى ذبح * لانه جمع بين احرامى العمرة وهو مكروه غلزمه الدم * افاقي
 احرم به ثم بها لزمه * لان الجمع بينهما مشروع للامتنان كالقران * وتبطل هي
 بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه * اى بالتوجه الى عرفات * فان طاف له ثم
 احرم بها فمضى عليهما ذبح * لانه اتى بافعال العمرة على افعال الحج * ونذب
 رفضها فان رفض قضى وارق وان حج فاهل بعمرة يوم النحر او في ثلثة نليه لزمته
 ورفضت وقضيت مع دم * انما لزمته لان الجمع بين احرامى الحج والعمرة
 صحيح * وان مضى عليهما صبح وتجب دم فائت الحج اهل به او يها رفض وقضى
 وذبح * اى فائت الحج اذا احرم بحج او عمرة يجب ان يرفض الاحرام وينحلل
 بافعال العمرة لان فائت الحج يجب عليه هذا ثم يقضى ما احرم به لصحة الشروع
 ويذبح واما يرفض احرام الحج لانه يصير جامعا بين احرامى الحج فيرفض
 الثاني واما يرفض احرام العمرة لانه تجب عليه عمرة لفوات الحج فيصير بالاحرام
 جامعا بين العمرتين فيرفض الثانية واما يجب عليه دم للتحلل قبل آوانه بالرفض *

باب الاحصار

ان احصر المحرم بعدوا ومرض بعث المفرد دما والقارن دمين وحين يوما
 يذبح فيه ولو قبل يوم النحر * هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فان كان محصرا
 بالعمرة فكذا وان كان محصرا بالهجم لا يجوز الذبح الا في يوم النحر * وفي حل لا
 وبذبحه يحل قبل حلقه وتقصيره عليه ان حل من هجم هجم وعمرة ومن عمرة عمرة
 ومن قران خجة وعمرتان واذا زال احصاره وامكنه ادراك الهدى والهجم
 توجه ومع احدهما فطأه ان يحل * هذا عند ابي حنيفة رح فانه يمكن ادراك
 الهجم بدون ادراك الهدى اذ منده يجوز الذبح قبل يوم النحر واما عندهما
 فيعتبر ادراك الهدى والهجم لان الذبح لا يجوز الا في يوم النحر فكل من ادرك الهجم
 ادرك الهدى * ومنعه من ركبي الهجم بمكة احصار وعن احدهما لا ومن مجز فاحجم
 صح وبقع منه ان دام عجزه الى موته ونوى الهجم عنه ومن هجم من امر به وقع منه
 وضمن ماله ما لا يجعله من احدهما وله ذلك ان هجم من ابويه * اى منبرع يجعل
 ثوابه عنهما * ودم الاحصار على الامور في ماله ميتا ودم القران والجناية على الحاج *
 اى ان امر غيره ان يقرن منه فدم القران على المأمور * وضمن النفقة ان جامع قبل
 وقوفه لا بعده فان مات في الطريق يحجم من منزل امره بثلاث ما بقى لا من حيث
 مات * اى اذا وصى ان يحجم عنه فاحجوا عنه فمات في الطريق فعند ابي حنيفة رح
 يحجم عنه بثلاث ما بقى فان فسمته الوصى وعزله المال لا يصح الا بالتسليم
 الى الوجه الذى عينه الوصى وام يسلم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع
 فينفذ وصيته من ثلث ما بقى وعند ابي يوسف رح ينفذ من ثلث الكل وعند
 محمد رح ان بقى شيء مما دفع الى الاول يحجم به وان لم يبق بطلت الوصية *

الهدى من ابل وضم وبقر ولا يجب تعريفه * اى الذهاب به الى مرقات وقيل
المراد الاعلام كالنقل يد * ولم يجز فيه الا جائز التضحية وجاز الغنم في كل شيء
الا في طواف فرض جنباً ووطؤه بعد الوقوف واكل من هدى تطوع ومنعة وقران
فحسب وتعين يوم النحر لذبح الاخيرين وغيرهما متى شاء كما تعين الحرم
للكل لا فقيرة لصدقة * اى لا يتعين فقير الحرم لصدقة * وتصدق بجملة وخطاؤه
ولم يعط اجرة الجزار عنه ولا يركب الا ضرورة ولا يحلب لبنه ويقطعه بنضح ضرعه
بماء بارد وما عطب او تعيب بغاش * اى ذهب اكثر من ثلث ذنبه او اذنه
او عينه * ففي واجبه ابدله والمعيب له وفي نقله لاشيء عليه وبحر بدنة النفل ان
عطبت في الطريق وصبغ نعلها بدمها وضرب به صفحة سنامها لياكل منه الفقير
لا الغني ان شهدوا بوقومهم بعد وقته لا تقبل * اى اذا وقف الناس وشهد قوم
انهم وقفوا بعد يوم عرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع بين
الناس فتنة كما ان اشهدوا عشية يوم يعتقد الناس انه يوم التروية بروية
الهلal في ليلة يصير هذا اليوم باعتبارها يوم عرفة فانه لا تقبل الشهادة
لان اجتماع الناس في هذه الليلة متعذر ففي قبول الشهادة وقوم الفتنة *
وقبل وقته قبلت * لفظ الهداية اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب
في الحواشي شهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة
مشكلة لان هذه الشهادة لا تكون الا بان الهلال ثم ير ليلة كذا او هـ ليلة يوم الثلثين
بل رأى ليلة بعده وكان شهر ذي القعدة تاما ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال
كون ذي القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد
الوقوف انهم خلطوا في الحساب وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا المعنى
قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالامام يامر الناس بالوقوف وان علم ذلك

في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو تعذرا مكان التدارك ينبغي
 ان لا يعتبر هذا المعنى ويقال قد تم حج الناس أما بناء على الدليل الثاني وهو ان
 جواز المقدم لا نظيره لا يصح الحج * رمى في اليوم الثاني الا الاولى فان رمى
 الكل فحسن وجاز الاولى وحدها * اى ان رمى في اليوم الثاني الحجرة الوسطى
 والثالثة ولم يرم الاولى فعند القضاء ان رمى الكل حسن وان قضى الاولى
 وحدها جاز * نذر حجا مشيا مشى حتى يطوف الفرض * اى بعد طواف الزيارة
 جاز له ان يركب * اشترى جارية محرمة بالاذن له ان يحللها بقص شعرا وقلم
 ظفر ثم يجمع وهو اولى من ان يحلل بجماع * فقوله بالاذن متعلق بقوله
 محرمة اى احرمت باذن المالك حتى لو احرمت بلاذنه فلا اعتبار له *

كتاب النكاح

هو عقد موضوع للملك المنفعة اى حل استمتاع الرجل من المرأة فالعقد هو ربط
 اجزاء التصرف اى الايجاب والقبول شرعا لكن هنا اريد بالعقد الحاصل
 بالمصدرو هو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط
 وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول اركان عقد النكاح لامورا
 خارجية كالشروط ونحوها وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهى النكاح
 كالبيع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا
 حكما فيحصل معنى شرعى يكون ملك المشتري اثر له فذلك المعنى هو البيع فالمراد
 بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعى لان
 البيع هو مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آلة له كما توهم البعض
 لان كونهما اركاناً ينافى ذلك فلا شك ان له عللا اربعاً فالعلة الغائية هو المنفعة فان
 والمادة الايجاب والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذى يعتبر الشرع

وجوده والغاية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع لان البيع والهبة ونحوهما يثبت به ملك المتعة لكن غير موضوع له فلهذا يصح البيع ونحوه في محل لا يحل الاستمتاع فيه بخلاف النكاح * هو ينقذ بايجاب وقبول لفظهما ماض كزوجة وتزوجة او ماض ومستقبل كزوجة فقال زوجت وان لم يعلما معناه * الانعقاد هو الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجني حذف مفعوله نحو زوجني بنتك او نفسك واعلم ان زوجني ليس في الحقيقة ايجابا بل هو توكيل ثم قوله زوجت ايجاب وقبول فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بعني هذا الشيء فقال بعث لا ينقذ البيع الا ان يقول الآخر اشتريت فان الواحد لا يتولى طرفي البيع وذلك لان حقوق العقد ترجع الى العاقد في باب البيع وامّا في النكاح فحقوقه ترجع الى الزوج والزوجة لا الى العاقد فان العاقدان كان غيرهما فهو صغير محض * وقولهما داد وپذيرفت بلاميم بعد دادى وپذيرفتى * اى اذا قيل للمرأة خويشتن را بزنى بلمان دادى فقالت داد ثم قيل للآخر بپذيرفتى فقال بپذيرفت بم حذف الميم يصح النكاح * كبيع وشراء * اى اذا قيل للبائع فروختى فقال فروخت ثم قيل للمشتري خريدى فقال خريدى يصح البيع * لا بقولهما عند الشهود مازن وشوئيم ويصح بلفظ نكاح وتزويج وهبة وتمليك وصدقة وبيع وشراء لا بلفظ الاجارة والاعارة والوصية * لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين حالها هو ايضا فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانهما لم يوضعا لتمليك العين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك العين لافي الحال فاللفظ الذى وضع لتمليك العين حالها اذا اطلق وتكون القرينة الثالثة ان الموضوع له غير مراد بان تكون الزوجة حرة ثبت المعنى المجازى وهو ملك المتعة فان ملك العين بسبب ملك المتعة

فيكون اطلاق لفظ السبب على المسبب وعند الشافعي رح لا ينعقد بهذا الالفاظ
وانعقاده بلفظ الهبة مختص بالنبي م لقوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين
ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي الآية مجاز والمجاز لا يختص بحضرة الرسالة
وقوله تعالى خالصه لك في مدم وجوب المهر واحللنا من خالصه لك اي
لا يحل لاحد نكاحهن * و شرط سماع كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حرين او
حرو حرتين * خلافا للشافعي رح ان عندنا لا يصح الا بشهادة الرجال * مكلفين
مسلمين سامعين معا لفظهما فلا يصح ان سمعا منفردين * كما ان النكاح بحضور واحد
ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد بحضوره * وصح عندنا سقين او محد ودين في
قذف وعندنا عميين وابني الزوجين وابني احدهما لكن لا يظهر بهما ان ادعى
القريب * اي ان النكاح بحضور ابني الزوج فان ادعى هولم تقبل شهادة
ابنيه له اما ان ادعت المرأة تقبل شهادتهما لها وان نكحا عند ابني الزوجة فان
ادعت لا تقبل شهادتهما لها وان ادعى الزوج تقبل * كما صح نكاح مسلم ذميمة
عند ذميين ولم يظهر بهما ان جحد * فان شهادة الكافر على المسلم لا تقبل وان ادعى
المسلم تقبل له * امر آخر ان ينكح صغيرته فمكح عند فردان حضرا ابوها صح
والا فلا * فان الاب اذا كان حاضرا ينتقل بمارة الوكيل الى الاب فصار كان الاب ما قد
والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان * كاب ينكح بالغة عند فردان حضرت صح *
فصار كان البالغة ما قد والاب وذلك الفرد شاهدان وعبرة المختصر هذا والوكيل
شاهدان حضرمو كله كالولي ان حضرت موليته بالغة * وحرم على المرأة اصله وفرعه
واخته وبناتها وبنات اخيه وعمته وخالته وبنات زوجته ان وطئت وام زوجته وان
له توطأ وزوجة اصله وفرعه * لفظ المختصر هذا وحرم اصله وفرعه وفرع اصله القريب
وصلبية اصله البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرعهما الاخوة والاخوات

وبنات الاخوة والاخوات وان سفلت فيحرم جميع هؤلاء والاصل البعيد الاجداد
والجدات فتحرم بنات هؤلاء الصبيحة اى العمات والحالات لاب وام اولاب
اولام وكذا عمات الاب والام وعمات الجد والجدة لكن بنات هؤلاء ان لم تكن
صليبة لا تحرم كبنات العم والعمة وبنات الخال والخالة * وكل هذه رضاما *
هذا يشمل عدة اقسام كبنات الاخت مثلا تشمل البنات الرضاعية للاخت النسبية
والبنات النسبية للاخت الرضاعية والبنات الرضاعية للاخت الرضاعية * وفرع
مزنية وممسومة وماسة ومنظورة الى فرجها الداخل بشهوة واصلهن * اما
بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه ويتلذذ به ففى النساء لا يكون الا هذا وامافى
الرجال فعند البعض ان ينتشر آلته او يزداد انتشارا هو الصحيح * ومادون تسع سنين
ليست بمشتهاة وبه يفتى * اعلم ان بنت تسع سنين او اكثر قد تكون مشتهاة وقد
لا تكون وهذا يختلف بعظم الجنة وصغرها اما قبل ان تبلغ تسع سنين فالفتوى على
انها ليست بمشتهاة * والجمع بين الاختين نكاحا وعدة ولو من طلاق بائن ووطأ املك
يمين وبين امرأتين ايتهما فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى * عبارة المختصر
هذا ويحرم نكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة اخرى ايتهما فرضت ذكرا لم تحل له
الاخرى ووطئها ملكا وكذا وطؤها ملكا ووطأ الاخرى نكاحا وملكها نكاحها فان
نكحها لا يبطأ واحدة حتى يحرم الاخرى اى كون المرأة فى نكاح رجل او فى مدته
ولو من طلاق بائن يحرم نكاح امرأة ايتهما فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى و
ايضا يحرم وطأ هذه المرأة بملك يمين واما وطأ احدهما بملك يمين فيحرم
وطأ الاخرى نكاحا وملك يمين لكن لا يحرم نكاحها حتى اذا نكحها لا يبطأ واحدة
منهما حتى يحرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال المصنف رح * فان تزوج اخت
امة ووطئها لا يبطأ واحدة منهما حتى يحرم احدهما عليه * اما بازالة الملك من كلها

لو بعضها او بالتزويج * وان تزوجها بعقدين ونسي الاولى فرق بينهما ولهما نصف
 المهر لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق
 الاولى قبل الوطى فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو فينصف بينهما وانما قال
 بعقدين حتى لو تزوجها بعقد واحد بطل نكاحهما فلا يجب شي من المهر * لا بين
 امرأة وبنت زوجها لانهما * لان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو
 حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكرا لا تحرم عليه الملك المرأة * وصح نكاح
 الكتابية والصابية المومنة بنبي المقرة بكتاب لا ما بدت كواكب لا كتاب لها * اعلم
 ان نكاح الصابية يحل عند ابي حنيفة رح لا عندهما فقبل هذا الخلاف بناء على
 تفسير الصابي فابو حنيفة رح زعم ان الصابي من اهل الكتاب فان كان كذلك
 يجوز نكاح الصابية وهما زعمانه من عبدة الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك
 لا يحل نكاحها ثم مطف على نكاح الكتابية قوله * ونكاح المحرم والمحرمات والامة
 المسلمة والكتابية * وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ان التخصيص بالوصف
 يوجب نفى الحكم مما عداه عنده لا عندنا فقوله تعالى من فتيا تكمل الامومات ينفي
 جواز نكاح الكتابية عنده * ولو مع طول الحرية * المراد بطول الحرية على نكاحها
 بان يكون له مهر الحرية ونفقة ونية خلاف الشافعي رح بناء على ان التعليق بالشرط
 يوجب عدم عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دل على انه
 لو كان له طول الحرية لم يجوز نكاح الامة اما عندنا فهو ساكت من هذا الحكم فبقي
 الحكم على تقدير طول الحرية على الحل الاصلى وكذا في الامة الكتابية * والحرية
 على الامة واربع من حرائر واما فقط وللعبد نصفها وحل من زنا ولا توطأ حتى
 تضع حملها وموطوءة سيدها وزان * اى يجوز نكاح امة وطئها مبداه ولا يجب
 على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من وطئها رجل بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء *

ومن سميت الى محرمة * اى اذ تزوج امرأتين بعقد واحد واحدتهما محرمة عليه
صم نكاح الاخرى * لانكاح امته وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة في مدة رابعة *
هذا للحر واما للعبد فلا يجوز الثالثة في مدة الثانية * وامة على حرة او في عدتها وحامل
من سبي وحامل ثبت نسب حملها ولو هي ام ولد حملت من سيدها * تزوج مسبية
حامل لا يجوز النكاح لان حملها ثابت النسب وانما افردا بالذكر وان كانت داخله
تحت قوله وحامل ثبت نسب حملها لانه قد يشبه ان ولدها ثابت النسب ام لا
فلا يعلم حكم نكاحها فانفردا بالذكر وقوله ولو هي ام ولد انما قال كذلك ومثل هذا الكلام
يستعمل في مقام يحتاج الى المبالغة لان الحامل التى ثبت نسب حملها اما منكوحة
او مملوكة والمنكوحة هي الفراش القوي فلذفع توهم اختصاص هذا الحكم
بالفراش القوي قال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان كان الفراش في
قوى وايضا قد ذكر ان نكاح موطوءة السيد صحيح فهذا المعنى اوهم صحة نكاح
الحامل من السيد فانها موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها
وان كانت هذه الحامل موطوءة السيد فان هذا المعنى يوجب صحة النكاح فمع
ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها * ونكاح المنعة والموقت * صورة
المنعة ان يقول اتمتع بك كذا مدة بكذا من المال وصورة الموقت ان يقول
تزوجتك بكذا الى شهر او عشرة ايام *

باب الولي والكفو

نفذ نكاح حرة مكنته ولو من غير كفو بلا ولي وله الامتراض هنا * اى للولي
الامتراض في غير الكفو * وزوى الحسن من سبي حنيفة رح مدم جوازه * اى
مدم جوازا لنكاح من غير كفو * وعليه فتوى فاضيلان * اعلم ان الحرة العاقلة

البالغة ان ازوجت نفسها فعند ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينعقد وفي رواية عن
 ابي يوسف رح لا ينعقد الا بولي وعند محمد رح ينعقد موقوفا على اجازة الولي
 وهذا مالك والشافعي رح لا ينعقد بعبارة النساء واما مسألة الكفو ففي ظاهر الرواية
 النكاح من غير كفؤ ينعقد لكن للولي الاعتراض ان شاء فسخ وان شاء اجاز وفي
 رواية الحسن من ابي حنيفة رح لا ينعقد * ولا يجبر ولي بالغة ولو بكر * اعلم ان
 ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون البالغة وعند الشافعي رح ثابتة على البكر
 دون الثيب فالبكر الصغيرة تجبر اتقا قال الثيب البالغة اتقا فالبكر البالغة
 لا تجبر عندنا وتجبر عند الثيب الصغيرة تجبر عندنا لا عند ثم عندنا كل ولي فله
 ولاية الاجبار وعند الشافعي رح الولي المجبر ليس الا الاب والجد * وصمتها
 وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن ومعه رد حين استيذانه او بعد بلوغ الخبر اليها
 بشرط تسمية الزوج لا المهر فيهما هو الصحيح * الضمير في صمتها راجع الى البكر
 البالغة فان استاذنها الولي فسكت او ضحكت كان رضا واذن بلغ اليها خبر نكاحها
 فسكت فهو رضا لكن تشترط تسمية الزوج حتى لو لم يذكر الزوج فسكوته لا يكون
 رضا ولا يشترط ذكر المهر * ولو استاذنها غير ولي اقرب فرضاها بالقول كالثيب * اى
 لو استاذنها الاجنبي او ولي بعيد فالرضا لا يكون الا بالقول كما في الثيب *
 والزائل بكارتها بوثة او حيض او جراحة او تعيس اوزنا بكر حكما * اى لها حكم
 البكر في ان سكوتها رضا * وقولها ردت اولى من قوله سكنت * اى قال الزوج
 للبكر البالغة بلغك خبر النكاح فسكت وقالت لا بل ردت فالقول قولها * وتقبل
 بينته على سكوتها ولا تحلف هي ان لم يقم البينة * وهذا عند ابي حنيفة رح بناء على
 انه لا يحلف في النكاح * والولي انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبا * هذا احتراز عن
 قول الشافعي رح كما مر * ثم ان زوجهما الاب والجد لازم وفي خبر جافه الصغيران

حين بلغا وملما بالنكاح بعده * اى ان كانا عالمين بالنكاح فلهما الفسخ عند البلوغ
 فان لم يكونا عالمين فلهما الفسخ حين ملما بعد البلوغ وفيه خلاف الشافعي رح
 فان تزويج غير الاب والجد قبل البلوغ لا يصح عنده لما ذكرنا ان الولى المجرى عنده
ليس الا الاب والجد * وسكوت البكر رضا هنا * اى عند البلوغ او العلم بالنكاح
بعد البلوغ * ولا يمتد خيائها الى آخر المجلس وان جهلت به * اى بالخيار فان
البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها فان
سكوتها رضا ولا تعذر بالجهل والجهل ليس بعذر في حقها * بخلاف المغتنة * اى
 اذا اعتقت الامة ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فجهلها مذر
لانها لم تتفرغ للتعلم بخلاف الحرائر فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة
وبا لتقصير لا تعذر فان قيل كلامنا في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير
مكلفة بالشرائع قلنا اذا رآه حق الصبي والصبيته فاما ان يجب عليهما تعلم الايمان
واحكامه او يجب على وليهما التعليم ولا ينبغي ان يترك سدى قال النبى م مروا
صبياناكم بالصلوة اذ بلغوا سبعا واضربوهم اذ بلغوا عشرة * وخيار الغلام والثيب
لا يبطل بلا رضا صريحا او دلالة * الصريح ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل
ما يدل على الرضاء كالقبلة واللمس واعطاء الغلام المهر وقبول الثيب المهر *
ولابقيا مهما من المجلس وشرط القضاء لفسخ من بلغ لا من عتقت * فان في الاول
الزام الضرر على الزوج بخلاف فسخ المغتنة فانه منع زيادة الملك للزوج عليها
 فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء فان اعتقت صار الملك عليها بنثت تطليقات بعد
ما كان بتطليقتين ويكون الفسخ امننا ما من هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي *
وان مات احد هما قبل التفريق بلغ اولا ورثه الآخر * لصحة النكاح بينهما * والولى
العصبة * المراد العصبة بنفسه اى ذكر يتصل بالميت بلا توسط انثى اما العصبة بالغير

كالبنات اذا صارن عصبة بالابن فلا ولاية لها على امها المجنونة وكذا العصبة مع الغير
 كالاخت مع البنت لا ولاية لها على اخنها المجنونة * على ترتيب الارث والحجب *
 اى قدم الجزء وان سفل ثم الاصل وان على ثم جزء الاصل القريب كالاخ ثم
 بنوه وان سفلوا ثم جزء الاصل البعيد كالعم ثم بنوه وان سفلوا ثم عم ابية ثم بنوه وان سفلوا
 ثم عم جده ثم بنوه الاقرب فالاقرب ثم الترجيح بقوة القرابة اى قدم الاميانى على العلاتى *
 بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الام ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب
 ثم مولى المولاة * اى من لا وارث له ووالى غيره على انه ان جنهى فارشه عليه
 وان مات فميراثه له * ثم قاض في منشورة ذلك * اى كتب في منشورة ان له
 ولاية التزويج * والا بعد يزوج بنفبه الاقرب ما لم ينتظر الكفو الخاطب الخبر
 منه وعليه الاكثر ومدة السفر عند جمع من المتأخرين * اعلم ان للبعد ولاية
 التزويج عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وتفسيرها عند الاكثر ما ذكر وهو قوله
 ما لم ينتظر اى مدة لم ينتظر الكفو الخاطب ثم عطف على قوله ما لم ينتظر قوله ومدة
 السفر عند جمع من المتأخرين وعليه الفتوى * وولي المجنونة ابنها ولو مع ابية *
 بناء على ما ذكر من ان الابن مقدم فى العصوبة على الاب * وتعتبر الكفاءة فى
 البناك نسبا فكريش بعضهم كفؤ لبعض والعرب بعضهم لبعض * اى العرب الذين
 لم يكونوا من قريش بعضهم اكفاء لبعض اعلم ان كل من هو من اولاد نضر بن
 كنانة قريش واما اولاد من هو فوق النضر فلا وانما خص الكفاءة فى النسب بالعرب
 لان العجم ضيعوا انسابهم * وفى العجم اسلا ماخذ وابوين فى الاسلام كفوء لذى
 آباء فيه ومسلم بنفسه غير كفؤ لذى اب فيه ولان واب فيه لذى ابوين فيه وحرية
 فليس عبدا ومعتق كفؤ الحرة اصلية لا معتق ابوه كفؤ الذات ابوين حرية
 وديانة فليس فاسق كفؤ البنت الصالح وان لم يعلن فى اختيار الفضلى رج *

وعند بعض المشائخ الفاسق اذا لم يعلن يكون كفوء البنت الرجل الصالح *
 وما لا فالعاجز من المهر المعجل والنفقة ليس كفوا للفقيرة * وانما قال للفقيرة لدفع
 وهم من توهم ان الفقير يكون كفوا للفقيرة وكذا اللغنية بالطريق الاولى لان العجز
 عن اداء المهر والنفقة الواجبين متحقق فيه مع زيادة النعير * والقادر عليهما
 كفؤ لذات اموال عظيمة هو الصحيح * لان المال غادر رائج فلا يعتبر بعده الا
 ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب وهو المهر والنفقة * وحرفة فحائك او حجام
 او كناس او دباغ ليس بكفؤ لعطار او بزاز او صراف به يفتى وان نكحت باقل من
 مهرها * اى من مهر مثلها * فللولى الاعتراض حتى يتم او يفرق وقف نكاح
 فضولى وفصوليين على الاجازة * اى يجوز ان يكون من جانب الزوج فضولى
 ومن جانب المرأة فضولى فينوقف على اجازتهما * ويتولى طرفي النكاح واحد
 ليس بفضولى من جانب * اى يتولى واحد الايجاب والقبول ولا يشترط ان يتكلم
 بهما فان الواحد اذا كان وكىلا منهما فقال زوجها ايا كان كافيا وهو على اقسام اما ان
 يكون اصيلا ووليا كابن العم يزوج بنت ممة الصغيرة او اصيلا ووكيلا كما اذا وكلت
 رجلا بان يزوجه نفسه فزوجها من نفسه او وليا من الجانبين او وكىلا من الجانبين
 او وليا من جانب ووكيلا من جانب ولا يجوز ان يكون الواحد فضولى كما اذا كان
 اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من جانب او وكىلا من جانب وفضوليا
 من جانب او فضوليا من الجانبين * وصح نكاح امه زوجها من امر بنكاح امرأة
 لامره * اى ان وكل ان يزوجه امرأة فزوجه امه صح * وانكاح الاب او الجد عند
 عدم الاب الصغير والصغيرة بغيب فاحش في المهر او من غير كفؤ لا لغيرهما *
 اى لا يصح لغير الاب والجد انكاح الصغير والصغيرة بغيب فاحش في المهر او
 من غير كفؤ تغافا وجواز انكاحهما للاب والجد بالغيب فاحش او من غير كفؤ

لهذه ابني حنيفه رح خلا لهما اى لو فعل الابن او الجد عند مدم الاب لا يكون
 للصغير والصغيرة حق الفمخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلهما ان يفسحا بعد
 البلوغ * ولا نكاح واحدة من اثنين زوجها المأمور بواحدة للامر * اى ان
 امر آخران يزوجه امرأة فزوجه امرأتين بعقد واحد لا يصح نكاح كل واحدة
 منهما اما اذا زوج بعقدين فالاول صحيح دون الثانى *

باب المهر

اقله عشرة دراهم * هذا مندنا واما عند الشافعي رح كل ما يصلح ثمنا يصلح * ههنا
 سواء كان عشرة دراهم او اقل منها او ما فوقها * ونجب هي ان سمى دونها وان
 سمى غيره * اى غير دون عشرة دراهم وهو اما العشرة او ما فوقها * فالمسمى
 عند الوطى او موت احدهما ونصفه بطلاق قبل وطى او خلوة صحت * اى الخلوة
 الصحيحة سيجى * تفصيلها فان قلت لم لم يكتفى بقوله قبل خلوة صحت فانه اذا
 كان قبل الخلوة الصحيحة كان قبل الوطى قلت لا نسلم فانه يمكن ان يكون قبل
 الخلوة الصحيحة ولا يكون قبل الوطى بان وطى بلا خلوة صحيحة نحو ان وطى
 مع وجود المانع الشرعى كصوم شهر رمضان ونحوه * وصح النكاح لان كرمهر
 ومع نفيه وبخمر وخنزير وبهذا الدن من الخل فهو خمر وبهذا العبد فهو حر وبثوب
 وبداية لم يبين جنسهما وتعليم القرآن وبخدمة الزوج الحر لها سنة * وانما قيد بالحر
 لانه لو كان مبد اتجب الخدمة وسيجى * وفي تزويج بنته او اخته منه على تزويج
 بنته او اخته منه معاوضة بالعقدين * اى صح النكاح فى صورة تزويج بنته او اخته
 منه معاوضة وقوله معاوضة يمكن ان يكون تمييزا او حالا من التزويج اى حال
 كون التزويج تعويضا لهذا العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهذا * ولزم مهر مثلها

في الجمع عند وطئ أو موت * اكنفى بذكر الوطئ ولم يذكر الخلوة لانه اراد
 الوطأ حقيقة او دلالة نفى الخلوة دلالة الوطئ اقامة للداعى مقام المدعوى قوله
 او موت اى موت الزوج او الزوجة وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بلا ذكر مهر
 ومع نفية وبشئ غير مال متقوم وبجهول جنسه ويجب مهر المثل كما مر او صفته
 فالوسط او قيمته اى صح النكاح بجهول صفة فيجب الوسط او قيمته * ومنع لا تزيد
 على نصفه ولا تنقص من خمسة * اى لا تزيد على نصف مهر المثل ولا تنقص من
 خمسة دراهم * وتعتبر بحاله في الصحيح * لقوله تعالى على الموسع قدره الآية وعند
 الكرخى رح تعتبر بحالها * وهى درع وخمار وملحفة بطلاق قبل الوطئ والخلوة *
 اى في الصور المذكورة وهى قوله بلا ذكر المهر الى آخره * وفي خدمة الزوج العبد
 لها * اى تجب هى يعنى الخدمة في النكاح بخدمة الزوج العبد لها * وللمفوضة
 ما فرض لها ان وطئت او مات عنها والمنعة ان طلقت قبل الوطئ * المفوضة هى
 التى تكحت نفسها بلا ذكر المهر او على ان لا مهر لها ثم ان تراضيا على مقدار فلها ذلك
 المفروض ان وطئها او مات عنها والمنعة ان طلقها قبل الوطئ وعند ابى يوسف رح
 وهو قول الشافعى رح لها نصف المفروض * وما زيد على المهر يجب ويسقط بالطلاق
 قبل الوطئ وصح حطها منه * اى حط المرأة من الزوج ولم يذكر مفعول الحط ليدل
 على العموم كما في قوله فلا يعطى ويمنع فيدل على حط كل المهر وبعضه والزيادة
 في صورة الزيادة على المهر * وخلوة بلا مانع وطؤ حسا وشرا او طبعاً كمرض
 يمنع الوطأ * هذا نظير المانع الحسى * وصوم رمضان واحرام بفرض او نفل *
 هذا نظير المانع الشرعى * وحيض ونعاس * هذا نظير المانع الطبيعى ولا يفتى
 ان يكون المانع الشرعى موجودا فيهما * توكد * اى توكد المهر فخلوة مبتدأ وتوكده
 خبره واعلم ان اراد بالخلوة اجتماعا مهما بحيث لا يكون معهما ما قل في مكان

لا يطلع عليهما احد بغير ان منهما اولا يطلع عليهما احد لظلمة ويكون الزوج عالماً بانها
امرأته * كخلوة * محبوب او عنين او خصي او صائم قضاء في الاصح و نذر في
رواية ومع احدى الخمسة المتقدمة لا والصلوة كالصوم فرضاً ونقلاً * اي لا تكون
الخلوة صحيحة مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض وتكون صحيحة مع
صلوة النفل كما في صوم النفل * وتجب العدة في الكل احتياطاً * اي في جميع
ما ذكر من اقسام الخلوة سواء وجد المانع كالمرض ونحوه او لم يوجد * وتجب المتعة
لمطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتستحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلقت قبل
وطئ * المطلقات اربع مطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر فنجب لها المتعة ومطلقة لم توطأ وقد
سمي لها مهر فهي التي لم تستحب لها المتعة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر
ومطلقة قد وطئت وسمي لها مهر فيها تان تستحب لهما المتعة فالاحاصل انه اذا
وطئها تستحب لها المتعة سواء سمي لها مهر او لا لانه او حشها بالطلاق بعد ما سلمت
اليه المعقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئاً زائداً على الواجب وهو المسمى
في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدم التسمية وان لم يطأها ففي صورة التسمية
تاخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شيء آخر وفي صورة عدم
التسمية تجب المتعة لانها لم تأخذ شيئاً وابتغاء البضع لا ينفك من المال * وان
قبضت الفاسمي ثم وهبت له فطلقت قبل الوطئ رجع عليها بنصفه * لانها قبضت
تمام المسمى ولم تجب الا النصف فترده النصف والالف الذي وهبت له لم يتعين
انه الف المهر لان الدراهم والدنانير لا يتعين في العقود والفسوخ * وان لم تقبضه
او قبضت نصفه ثم وهبت الكل او ما بقي او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعده لا *
اي لا يرجع عليها بشيء وصور المسائل انها ان لم تقبض شيئاً ثم وهبت الكل
اي عطته من ذمة الزوج ثم طلقها قبل الوطئ فلا شيء له عليها لان حكم الطلاق

قبل الدخول ان يسلم له نصف المهر وقد حصل بل زيادة والمرأة لم تأخذ شيئا
 لقودة اليه بخلاف المسئلة الاولى وهى التى قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلقت
 قبل وطى وان قبضت نصف المهر ثم وهبت الكل له او وهبت الباقي ثم طلقها
 قبل الوطى فانه لاشي عليها لما ذكرنا ولو كان المهر مرضا فقبضته ثم وهبت له او
 لم تقبضه فحطته من ذمته ثم طلقها قبل الوطى فلا شي عليها اما في صورة عدم القبض
 فلما مروا اما في صورة القبض فكذلك لانها وهبت العرض له فانتقض قبض المهر لان
 العروض متعينة بخلاف المسئلة الاولى فان الدراهم غير متعينة * وان نكح بالـ
 على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالـ ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان
 وفي * اى فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها * واقام * اى فيما نكحها
 بالـ ان اقام وبالفين ان اخرج * فلها الالف والاف مهر مثلها * هذا عند ابي حنيفة
 رح فعنده الشرط الاول صحيح دون الثانى وعندهما الشرطان صحيحان وعند
 زفر رح كل منهما فاسد * لكن فى الثانية لايزاد على الفين ولا ينقص من الف *
 المراد بالثانية المسئلة الثانية وهى قوله او بالـ ان اقام بها وبالفين ان اخرجها
 فانه ان اخرجها يجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من الفين لا يجب الزيادة وان
 كان اقل من الف يجب الالف ولا ينقص منه شي ولا تغايرهما على ان المهر لايزاد على الفين
 ولا ينقص من الف * وان نكح بهذا او بهذا فلها مهر المثل ان كان بينهما والاخس لودونه
 والا مزلو فوقه * اى ان نكح بهذا العبد او بذلك واحدما اكثر قيمة من الآخر يجب
 مهر المثل ان كان بين قيمتى العبدين ويجب العبد الاقل قيمة ان كان مهر المثل
 دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الاكثر قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمته فعلم منه
 انه اذا كان مهر المثل مساويا لقيمة احدى العبدين يجب هذا العبد * ولو طلقت قبل
 وطى فنصف الاخس اجماعا وان نكح بهذين العبدين واحدما حر فلها العبد فقط

ان ساوي عشرة وان شرط البكارة ووجدها ثيبا ائزمه الكل وصح امهار فرس وثوب
 هروى بالغ في وصفه اولا ومكيل او موزون بين جنسه لاصفته ويجب الوسط
 او قيمة وان بين جنس المكيل والموزون ووصفه فذاك ولا يجب شئ بلا وطى
 في عقد فاسد وان خلا بها وان وطى فمهر المثل لا يزاد على ما سمى * اي ان كان
 مهرا المثل معاويا للمسمى او اقل فمهر المثل واجب وان كان اكثر لا تجب الزيادة *
 ويثبت النسب ومدته من وقت الدخول عند محمد رح وبه يفتى * اي ان كان
 من وقت الدخول الى وقت الوضع ستة اشهر يثبت النسب وان كان اقل لا
 وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح *
 ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابيها وقت العقد * اي يثبت مهر مثلها من بينه بقوله
 مهر مثلها فيراد بالاول المعنى المصطلح شرعا وبالثاني المعنى اللغوي اي مهر
 امرأة مماثلة لها وهي من قوم ابيها ثم بين ما به المماثلة بقوله * منا وجما لا وما لا
 وعقلا ودينا وبلدا وعصر او بكاره وثيابة فان لم توجد منهم فمن الاجانب لا مهر
 امها وخالتها الا اذا كانتا من قوم ابيها * اي اذا كانت امها وخالتها بنتى عم ابيها *
 وصح ضمان وليها مهرها ولو صغيرة فطالب ايا شاءت ولو ادى الولي صح
 ورجع على الزوج ان ضمن بامرء والا فلا * انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت
 صغيرة فمطالب المهر ليس الاول لها فيمتوهم انه لا يجوز الضمان لانه باعتراف الضمان
 يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالب بالكن لا اعتبار لهذا الوهم لان حقوق
 العقد هنا راجعة الى الاصيل فالولي صغير ومعبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب
 مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد * ولها منعه
 من الوطى والسفر بها والنفقة لو منعت * اي لها النفقة على تقدير المنع * ولو بعد
 وطى او خلوة برضاها * احترازا من قولها فانه اذا وطئها او خلاها مرة برضاها

لا يبقى لها حق المنع لأنها سلمت إليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد و
 لا بى حنيقة روح ان كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقى * قبل
 اخذ ما بين تعجيله كلاً او بعضاً * الطرف وهو قبل متعلق بقوله ولها منعه ثم
 فطف على قوله ما بين تعجيله قوله * او قدر ما يعجل لمثلها من مثل مهرها صرفاً غير
 مقدر بالربع او الخمس ان لم يبين * لفظ المختصر هذا او المعجل والموجل ان بينا
 فذاك والا لا متعارف * والسفر والخروج للحاجة وزيارة اهلها بلا اذنه قبل قبضه *
 اى ولها السفر الى آخره قبل قبض المعجل * لا بعده ولا لها المنع لقبض الكل فى
 المختار * اى ان لم يبين المعجل والموجل لا يكون لها ولاية منع النفس لاخذ
 كل المهر فهذا الحكم قد فهم مما تقدم فانه اذا قال او قدر ما يعجل الى قوله ان
 لم يبين فتقيد ولاية المنع بقدر المعجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس لها المنع
 لقبض الزائد على هذا المعجل ولا خلاف فى ان التخصيص بالذكر فى الروايات
 يدل على نفى الحكم مما مداه لكن اراد التصريح بهذا البديل على انه مختلف فيه والمختار
 هذا ان المتأخرين اختاروا هذا البناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان
 لها ولاية المنع لاخذ كل المهر اذا لم يبين مقدار مهر المعجل والموجل لان المهر
 موضوع البضع فما لم تقبض كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع * ولا لواجل كله *
 فانه لواجل الكل نقد سقط حقها فلا يكون لها منع النفس لاخذه * وله السفر بها بعد
 ادائه فى ظاهر الرواية * اى اداء ما بين تعجيله او قدر ما يعجل لمثلها فى ظاهر
 الرواية * وقيل لا وبه اثنى الفقيه ابو الليث روح وله ذلك فيما دون مدته *
 اى له نقلها فيما دون مدة السفر * وان اختلفا فى المهر ففى اصله يجب مهر المثل
 اجماعاً * اى ان اختلفا فقال احدهما لم يسم مهر وقال الآخر قد سمى فان اقام
 البينة فلا شك فى قبولها وان لم يقم فعند ما يحلف فان نكل ثبت دعوى التسمية

وان حلف يجب مهر المثل واما من ادعى حنيفة رح ينبغي ان لا يحلف لانه لا يحلف
في النكاح عنده فيجب مهر المثل * وفي قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له
مهر المثل مع يمينه * اي ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول
له مع اليمين وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع اليمين *
واي اقام بينة قبلت شهد مهر المثل له اولها * وذلك لان المرأة تدمى الزيادة فان
اقامت بينة قبلت وان اقام الزوج وحده تقبل ايضا لان البينة تقبل لدفع اليمين
كما اذا اقام المودع بينة على رد الوديعة الى المالك تقبل * وان اقاما فبينتهما ان شهد
له وبينته ان شهد لها * لان البينات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين
شرعت لابقاء الاصل على اصله قال م البينة على المدعي واليمين على من انكر
والاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل فالذي يدعي خلاف ذلك فبينته اقوى *
وان كان بينهما تحالفا * اي ان كان مهر المثل بين ما يدعيه الزوج والمرأة
ولا بينة لاحدهما تحالفا * فان حلفا او اقاما قضى به * اي بمهر المثل فان حلفا
قضى بمهر المثل وكذا ان اقام كل منهما البينة وان اقام احدهما فقط تقبل
بينته ولم يذكر هذا القسم لظهوره وهذا الذي ذكرناه هو في حال قيام النكاح
فاراد ان يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق فقال * وفي الطلاق قبل الوطى حكم
منعة المثل * اي اذا كان منعة المثل مساوية لنصف ما يدعيه الرجل او اقل منه
فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها * واي اقام
بينة قبلت وان اقاما فبينتهما ان شهدت له وبينته ان شهدت لها وان كانت
بينهما تحالفا * فان حلفا تجب منعة المثل * وموت احدهما كحيوتهما في الحكم
وبعد موتهما ففي القدر القول لورثته وفي اصله لم يقص بشيء وقال لا قضى بمهر المثل
وبه يفتى وان بعث اليها شيئا فلالت هو هدية وقال هو مهر فالقول له الا فيما

هي للاكل * كالخبز بخلاف الحنطة * فان نكح ذمي ذمية او حربي حربية نكح *
 اى في دار الحرب * بمينة او بلا مهر وذا جازم عندهم * اى والحال ان النكاح
 بلا مهر يجوز عندهم فلا يجب شي وانما قال هذا لانه ان لم يجهز هذا في دينهم او يجب
 المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر * فوطئت او طلقت قبله او مات
 فلا مهر لها وان نكحها بخمر او خنزير عين ثم اسلم او اسلم احدهما فلها ذلك وفي
 غير عين القيمة الخمر فيها * اى في صورة الخمر * ومهر المثل في الخنزير * لان
 الخمر عندهم مثلى كاللحل عندنا ولا يحل اخذها فايجاب القيمة يكون اعراضا
 من الخمر واما الخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فايجاب القيمة
 لا يكون اعراضا عنه فيجب مهر المثل اعراضا عن الخنزير *

باب نكاح الرقيق والكافر

نكاح القن والمكاتب والمدبر والامة وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز
 نفذ وان رد بطل فان نكحوا بالاذن فالمهر عليهم وبيع القن فيه لا الاخران * اى
 المكاتب والمدبر * بل يسعيان وقوله طلقها رجعية اجازة لا طلقها او نارقها * اى
 اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها رجعية فهو اجازة لان الطلاق
 الرجعى يقتضى سبق النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن ان يكون المراد اتركها وهذا
 المعنى اليق بالعبد المتمرد واما فارقتها فهو اظهر في هذا المعنى * واذنه لعبد بالنكاح
 يعم جائزه وقاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها * وان لم يوطأ
 اعبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر * ولو نكحها ثانيا واخرى بعدها صحيحا
 وقف على الاجازة * اى لو نكحها نكاحا ثانيا صحيحا او نكح امرأة اخرى بعد
 تلك المرأة نكاحا صحيحا توفى على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك النكاح

الفامد * ولو زوج عبداً مديوناً له صحح وسأوت فرمائه في مهر مثلها * اى سأوت
 المرأة فرمائه في مقدار مهر المثل اى ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والفرمائه
 بالحصص فتأخذ بحصة مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساوياً اما اذا كان
 زائداً فلا تأخذ بحصة ما زاد بل يؤخر حقها الى استيفاء الفرمائه ديونهم * ومن
 زوج امته تخدمه ويطأها الزوج ان ظفر بها ولا يجب التبوئة لكن لانفقة ولا سكنى الابهاء *
 اى لا يجب على الزوج نفقتها وسكنائها الالب التبوئة * وهى ان يخلى بينها وبينه * اى بين
 الامة والزوج * في منزله ولا يستخدها * اى المولى * فان بواها ثم رجع صح *
 اى الرجوع * وسقطت * اى النفقة من الزوج برجوع المولى من التبوئة *
 ولو خد منه بلا استخداً له لا * اى ان خد مت المولى بلا استخداً معه مع وجود
 التبوئة لا تسقط النفقة من الزوج والتبوئة مصدر بوأته منزلاً وبوأته اذ احيات له منزلاً
 والمولى وان لم يهتء المنزل فالتبوئة تسند اليه باعتباره يمكن الزوج من ذلك *
 وله انكاح عبده وامته مكرها * اى يزوج كل واحد بالارضاء * ولحرة قتلت نفسها
 قبل الوطى المهر كله للمولى امة قتلها قبله * اى قبل الوطى لانه سجل بالقتل اخذ
 المهر فجوزي بالحرمان اما في الصورة الاولى فالقائلة نفسها لا تأخذ شيئاً فكمّل
 المهر بالموت وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب في الصورتين *
 وزوج الامة يعزل بان سيدها * فان العزل منع من حدوث الولد وهو ملك مولاه *
 وخيرت امة ومكاتبة منعت تحت حراً وعبداً * فان كانت تحت العبد فلها الخيار
 اتغافاً فعلاً للعار وهو ان تكون الحرة فراشاً للعبد وان كانت تحت الحر ففيه خلاف
 الشافعى رخص هذا بناء على مسئلة اعتبار الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار منعا
 لزيادة الملك عليهما وعندنا بالرجال فام توجد مله الفسح وهو العار او زيادة الملك *
 امة نكحت بلا اذن فعتقت نفذ ولم تخبر * لانها قد رضيت * وما سمي للسيد ولن

زاد على مهر مثلها لو وطئت بعثقت وان صنتت اولاً فلها ومن وطئ امته ابنته فولدت فادماه
 ثبت نسبه وهي ام ولده ووجب على الاب قيمتها * فان قوله هم انت ومالك لا بيك
 اوجب ولاية تملك الاب مال الابن عند الحاجة فقبل الوطئ تصير ملكاله
 لثلا يكون الوطئ حراما فيجب قيمتها على الاب * لامهرها * لانه وطئ مملوكته * ولا قيمة
 ولدها * لانه ولد في ملك الاب * والجدا لا ب بعد موته فيه * اي بعد موت الاب
 في الحكم المذكور * لاقبله * اي لا قبل موت الاب * وان نكحها صح * اي ان نكح
 الاب امته الابن صح * ولم تصرام ولده ويجب مهرها لا قيمتها وولدها حرقرا بته *
 اي بقرابة الابن فان الامه ملك الابن فيتبعها الولد فيعتق على اخيه لقوله هم من
 ملك ذارحم محرم منه عتق عليه * وفسد نكاح حرة قالت لسيد زوجها اعتقه مني
 باللف ففعل * اي حرة تحت عبد قالت لسيد زوجها اعتقه مني باللف ففعل صح
 الامر ويعتق الزوج على امرأته ويفسد النكاح خلافا لفررح فانه لا يعتق على المرأة
 عنده لعدم الملك ونحن نقول الملك يثبت بالاقتضاء فصاركما لو قالت بعه مني
 بكذا ثم اعتقه مني وقول المولى اعتقت صار كما لو قال بعه منك ثم اعتقه منك
 فلما ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح ويور عليه ان غاية ما في الباب انه صار كقوله
 بع عبدك مني باللف فقال الآخر بعث لا ينعقد البيع لان الواحد لا يتولى طرفي
 البيع بخلاف النكاح وايضا الملك الذي يثبت بطريق الاقتضاء ملك ضروري
 فيثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في ثبوته في حق النكاح حتى يفسد النكاح والجواب
 من الاول ان البيع الثابت بالاقتضاء مستغن عن القبول فانه قد عرف في اصول
 الفقه ان المقتضى ليس كالمفوط بل هو امر ضروري فيسقط عن الاركان والشروط
 ما يحتمل السقوط ومن الثاني ان الثابت بالاقتضاء وان كان ضروريا ثبت
 به لوازمه النى لا يحتمل السقوط كما صياتى في مسئلة الهبة ان الهبة الاقتضائية

لا بد لها من القبض فبطلان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث
لا ينفك منه * والولاء لها * لانه متق عليها * ويقع من كفارتها لثبوت به * اى
لثبوت بهذا الاعتاق الاعتاق من الكفارة يقع من الكفارة * وان قالت ذلك
بلا بدل لم يفسد والولاء له * اى للسيد وهذا عند ابي حنيفة رح وكذا عند محمد رح
اما عند ابي يوسف رح فهذا الاول سواء فيثبت الملك هنا بطريق الهبة وتستغنى
الهبة من القبض وهو شرط كما يستغنى البيع من القبول وهو ركن فنقول القبول
ركن يحتمل السقوط كما فى التعاطى اما القبض فلا يحتمل السقوط فى الهبة بحال *
فان اسلم المتزوجان بلا شهود او فى مدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليه وان اسلم
الزوجان المحرمان فرق بينهما والطفل مسلم ان كان احدا بويه مسلما او اسلم
احدهما وكتايبى ان كان بين مجوسى وكتايبى * لان الطفل يتبع خير الابوين
دينا * وفى اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر * اى سواء كان مجوسيا او كتايبيا *
يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والافرق وهو * اى التفريق * طلاق
بائن لو ابى للوالت * لان الطلاق لا يكون من النساء * ولا مهرنا * اى فى ابائها *
الا للموطوءة * اما فى صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فكل المهر وان
لم تكن فنصفه لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول * ولو كان ذلك فى دارهم * اى
اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر * لم تبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر
ولو اسلم زوج الكتايبية فهي له وتبين بتباين الدارين لا بالسبى فلو خرج
احدهما اليها مسلما واخرج مسبيا بانتهى وان سبيا معالا ومن هاجرت اليها بانت
بلا مدة الا الحامل وارتداد كل منهما نسخ ما جل ثم للموطوءة كل مهرها واغيرها
نصفه لو ارتد ولا شيء عليه لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتدا معا ثم اسلما معا
فسد ان اسلم احدهما قبل الآخر *

باب القسم

يجب العدل فيه والبكر والتيب والجديدة والعتيقة والمسلمة والكتانية سواء
ولامة والمكتوبة وام الولد والمذبرة نصف ما للحرة ولا قسم في السفريسا فربن
شاء والقرعة اولى وان تركت قسمها لضررتها صح وان رجعت جاز *

كتاب الرضاع

يثبت بمصّة في حولين ونصف لا بعدة امرمية المرضعة للرضيع وابوة زوج مرضعة
لبنها منه له * اى للرضيع فالحولان ونصف قول ابى حنيفة رح اما عند غيره
فمدته حولان وعند الشافعى رح يثبت بخمس مصات * فيحرم منه ما يحرم من
النسب الام اخته واخيه * فان ام الاخت والاخ من النسب هى الام او موطوءة
الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهى شاملة لثلث صور الام
رضا ما للاخت او الاخ نسبا والام نسبا للاخت والاخ رضاعا والام رضا ما للاخت
او الاخ رضا ما فان قيل قوله الام اخته ان اريد بالام الام رضا ما وبالاخت
الاخت رضا ما لا يشمل ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع وان اريد
بالام الام نسبا وبالاخت الاخت رضا ما او بالعكس لا يشمل الصورتين الاخرين
قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضاع اهم من ان يكون احدهما فقط
او كل منهما * واخت ابنه * لان اخت الابن من النسب اما البنت واما الريبة
وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاع * وجدة ابنه * اى جدة الابن نسبا اما
امه او ام موطوءته ولا كذلك من الرضاع * وام عمه وعمته وام خاله وخالته * اهل
ان ام هؤلاء نسبا اما موطوءة الجدا الصحيح او الجدا لغايد ولا كذلك من الرضاع

ولا تنس الصور الثالث في جميع ما ذكرنا * للرجل * اى هذه النساء المذكورة
لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع * واذا ابن المرأة لها رضاعا * اى لا يحرم
اخو ابن المرأة لها اذا كان من الرضاع * واعلم ان هذا مكرر لانه ذكر ام الاخ
ولما كانت المرأة ام اخ الرجل كان الرجل اخا ابن تلك المرأة ومباراة المحتصر كانت
كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب الامام اولاد اصوله واخوت ابنته وجدته
فالاولاد الاصول الاخ والاخت والعم والعمة والخال والخالة فام هؤلاء
تحرم من النسب لا من الرضاع ثم فبرت العبارة الى هذا فيحرمان مع قومهما
عليه كالنسب وفروعه والزوجان عليهما اى تحرم المرضعة وزوجها على الرضيع ويحرم
قومهما على الرضيع كما في النسب وتحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها وتحرم
زوج الرضيع على المرضعة وزوجها اى الرضيع ان كان ذكر تحرم زوجته على زوج
المرضعة وان كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعتها وضابطته في هذا البيت
الفارسي * از جانب شيرده هر خویش شوند * واز جانب شیرخواره زود جان و فروع *
وتحل اخت اخيه رضاعا كما تحل نسبا كاخ من الاب له اخت من امه تحل لاخته
من ابیه ورضيعا ندى كاخ واخت لا شارب لبن شاة وحكم خلط لبنها بماء او دواء
اولبن اخرى او شاة بالغلبة وبطعام الحل * اى حكم خلط لبنها بطعام الحل *
كما في لبن رجل * اى اذا نزل للرجل لبن فشربه صبي لا يتعلق به حرمة
لرضاع * واحتقان صبي بلبنها وحرم بلبن البكر والميت وان ارضعت ضرثها
رضيعة حرمتها * على الزوج اى ان ارضعت امرأة ضرثها حال كون الضرعة رضیعة
مرمتها على الزوج * ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ وللرضیعة نصفه ورجع به على المرضعة
ان قصدت الفساد والا فلا وجهته رجلا ن اورجل وامراً ثان *

كتاب الطلاق

أحسنه طلقه فقط في طهر لا وطأ فيه وحسنه وهو السنن طلقه لغير الموطوءة ولم في
 حيض وللموطوءة تفريق الثلث في أطهار لا وطأ فيها فيمن تحيض وأشهر في الآية
 والصغيرة والحامل * فقله وأشهر عطف على أطهار * وحل طلاقهن عقيب الوطئ
 وبدنيه ثلث أو ثنتان بمرة أو مرتين في طهر لا رجعة فيه أو واحدة في طهر ووطئت
 فيه أو حيض موطوءة وتجب رجعتها في الأصح * وعند بعض مشائخنا رح تستحب
 وألم أن الطلاق بغض المباحات فلا بد أن يكون بقدر الضرورة فأحسنه الواحدة
 في طهر لا وطأ فيه أما الواحدة فلا نها أقل وأما في الطهر فلأنه إن كان في الحيض
 يمكن أن يكون لنفرة الطبع لا لاجل المصلحة وأما عدم الوطئ فلأنه لا يكون شبهة العلق *
 فإذا طهرت طلقها إن شاء فإن قال لموطوءته أنت طالق ثلثا للسنة بلانية يقع عند كل
 طهر طلقه * لأن الطلاق السنن هذا * وإن نوى الكل السامة صححت * أي النية حتى
 يقع الثلث في الحال خلافا للزفر رح لأنه بدعي وهو ضد السنن وعندنا الثلث دفعة
 سنن الوطئ أي وقومها مذهب أهل السنة وعند الروافض لا يقع تمسك بقوله
 تعالى الطلاق مرتان الآية فالثلث لا يقع إلا بثلاث مرات * ويقع طلاق كل زوج عاقل
 بالغ حرا ومبدا ولو سكران * أي وإن كان الزوج سكران خلافا للشافعي رح * وأخرس
 بإشارته المعهودة لاطلاق صبي ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده وطلاق الحرة
 والامة ثلثة واثنان * أي وطلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اثنان * ولو زوجهما
 خلافا لهما * فإن اعتبار الطلاق عندنا بالنساء وعند الشافعي رح بالرجال فإذا
 كان زوج الامة حرا فالطلاق عندنا اثنان وعند ثلثة وإن كان زوج الحرة عبدا
 فالطلاق عندنا ثلثة وعند اثنان *

باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق وطلقتك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى ضدها * اي ضد الواحدة الرجعية وهي الواحدة البائنة او اكثر من الواحدة ولفظ المختصر هذا ويقع به الرجعية ابدا اي سواء لم ينو او نوى واحدة رجعية او بائنة او اكثر من الواحدة * اولم ينوشيا وفي انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينوشيا او نوى واحدة او اثنتين وان نوى ثلثا فثلث * هذا في الحرة اما في الامة فثنتان بمنزلة الثالث في الحرة وقد ذكر في اصول الفقه ان لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد فالثالث واحد اعتباري من حيث انه مجموع فتصح نيته وان لم ينو يقع الواحد الحقيقي اما الاثنان في الحرة فعدد محض لا دلالة للفظ الفرد عليه * وبإضافة الطلاق الى كلها او الى ما يعبر به من الكل كانت طالق او راسك او رفبتك او عنقك او رحك او بدتك او جسدك او وجهك او فرجك او الى جزء شائع كنصفك او ثلثك يقع الطلاق والى يدها او رجلها لا وكذا الظهروا لبطن هو الاظهر * لانه لا يعبر بهما من الكل وعند البعض يقع * وبنصف طلقة او ثلثها او من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة * فقوله واحدة مبتدأ خبره بنصف طلقة * وفي من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث ثنتان وبنلثة انصاف طلقين ثلث وبنلثة انصاف طلقة طلقتان وقيل ثلث * وجه الاول ان ثلثة انصاف طلقة يكون طلقة ونصفا فتكامل النصف فحصل طلقتان وجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلث * وفي انت طالق واحدة في ثنتين واحدة نوى الضرب ^{اولا} * قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب * وان نوى واحدة وثنيتين فثلث في الموطوءة وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنيتين * اي اذا قال

لغير الموطوءة أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثنيتين تقع واحدة كما إذا قال
 لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنيتين تقع واحدة * وإن نوى مع ثنتين فنلت
 وفي ثنتين في ثنتين ونوى الضرب ثنتان وفي من هنا إلى الشام واحدة رجعية وينجز
 الطلاق في مكة أو في مكة أو في الدار * أي إذا قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهو
 ننجيز * وعلق في إذا دخلت مكة أو في د خواك الدار ويقع عند الفجر في أنت
 طالق غدا أو في غدا وتصريحه في الثاني فقط * فانه إذا قال أنت طالق غدا يقتضي
 أن تكون المرأة موصوفة بالطلاق في كل الغد فيقع عند الفجر ولا تصح نية العصر
 كما إذا قال صممت السنة يدل على أنه صام كلها بخلاف صممت في السنة وفي قوله
 أنت طالق في غدا يقتضي وقوع الطلاق في جزء من الغد وليس جزء منه أولى من الجزء
 الآخر فيقع عند الفجر لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح أما إذا نوى جزء معيناً تصح نيته *
 وعند أولهما في اليوم غدا أو غدا اليوم * أي إذا قال أنت طالق اليوم غدا يقع في
 اليوم وإن قال أنت طالق غدا اليوم يقع في الغد * ولغا أنت طالق قبل
 أن تزوجك وأنت طالق أمس لمن نكحها اليوم ويقع الآن فيمن نكح قبل أمس * أي
 إذا قال أنت طالق أمس لامرأة نكحها قبل أمس يقع في الحال إذا قدر له على الإيقاع
 في الزمان الماضي * وفي أنت كذا ما لم أطلقك أو مني لم أطلقك أو مني لم أطلقك
 وسكت يقع حالاً وفي أن لم أطلقك يقع في آخر عمره وإذا ما بلا نية مثل أن
 عند أبي حنيفة رح وعندهما كمنى ومع نية الوقت أو الشرط فكيفيته * وهذا بناء
 على أن إذا عند أبي حنيفة رح مشترك بين الطرفين والشرط وعندهما حقيقة في الطرفين
 وقد يجيء للشرط بطريق المجاز فقوله إذا لم أطلقك بمعنى مني لم أطلقك كما
 إذا قال طلق نفسك إذا شئت فانه بمعنى مني شئت وعند أبي حنيفة رح لما كان
 مشتركاً بين المعنيين ففي قوله إذا لم أطلقك أن كان بمعنى مني يقع في الحال

وأن كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقومه في الحال فلا يقع
 بالشك وأما مسألة المشيئة فان الطلاق متعلق بمشيئتها فان كان اذا بمعنى ان ينقطع
 تعلقه بمشيئتها بانقضاء المجلس وأن كان بمعنى متى لم ينقطع فلا ينقطع
 بالشك * وفي انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة * اى
 ان قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة وهى قوله انت طالق
 حتى لو قال انت طالق ثلثا ما لم اطلقك انت طالق تقع واحدة * واليوم للنهار
 مع فعل ممتد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد فعند وجود الشرط ليلا لا يتخير في
 امرك بيدك يوم يقدم فلان وتطلق في يوم اتزوجك فانت طالق * اعلم ان اليوم
 اذا قرن بفعل ممتد يراد به النهار وان قرن بفعل غير ممتد يراد به الوقت
 وذلك لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معيارا له كقولنا صمت
 السنة بخلاف قولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر باليد كان المعيار
 ممتدا فيراد باليوم النهار ههنا وأن كان الفعل غير ممتد كوقوع الطلاق كان المعيار
 غير ممتد فيراد باليوم الوقت واعلم انه قد وقع خبط واضطراب في ان المعتبر في
 الامتداد ومدته الفعل الذى تعلق به اليوم او الفعل الذى اضيف اليه اليوم فالمدكور
 في الهداية في هذا الفصل ان اليوم يحمل على الوقت اذا قرن بفعل لا يمتد والطلاق
 من هذا القبيل فينتظم الليل والنهار فهذا دليل على ان المعتبر الفعل الذى تعلق
 به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم اتزوجك فانت طالق والمذكور في ايمان الهداية
 انه اذا قال يوم اكلم فلا فانت طالق يتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل
 لا يمتد يراد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد فهذا يدل على ان المعتبر الفعل الذى
 اضيف اليه اليوم ان اعرفت هذا فان كان كل واحد منهما غير ممتد كقوله انت طالق
 يوم يقدم زيد يراد باليوم مطلق الوقت وأن كان كل منهما ممتدا نحو امرك بيدك

يوم اسكن هذه الدار يراد باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي اضيف اليه اليوم ممتدا نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار او بالعكس نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحاً لجانب الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد به ايقاع الطلاق فلا يقال ان يكون المرأة طالقا ممتداً لان الطلاق اذا وقع فكون المرأة طالقا امر مستمر فلا فائدة في تعلق اليوم به فيكون اليوم متعلقا بايقاع الطلاق لا بكون المرأة طالقا واعلم ان المراد بالامتداد امتداد يمكن ان يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم ممتد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار عادة * وراجع في انت طالق ننتين مع عتق سيدك لك لو اعتق * رجل تزوج امة غيره فقال لها انت طالق ننتين مع اعتاق مولاي اياك فاعتقها المولى فطلقت ننتين فالزوج يملك الرجعة لان اعتاق المولى شرط للتطليق فيكون مقدما عليه فالعتق يكون مقدما على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة فيصير طلاقها ثلثا فيملك الزوج الرجعة فان قيل كلمة مع للقران قلنا جاءت للتأخير نحو ان مع العسر يهرأ * وعند مجيء غد بعد تعليق منقها وتطليقها بمجيئه لا خلافا ل محمد رح * يعني قال المولى اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ننتين فجاء الغد وقع العتق والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان وقوع العتق مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق فاعتبر التقدم والتأخر بالرتبة وعند محمد رح يملك الرجعة لان العتق امر موقوف وقوعها لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات فيكون في وقوعه بطوء وتأخير * وتعد كالحره * بالاتفاق اخذوا بالاحتياط * ويقع بافا منك بائن او عليك حرام ان نوى لا بانا منك طالق وان نوى وانت طالق

واحدة اولا او مع موتى او مع موتك ولا طلاق بعد ما ملك احدهما صاحبه او شقصة *
 لانه وقع الفرقة بينهما بملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح * وبانت طالق
 هكذا يشير بالاصبع يقع بعدده * اي بعدد الاصبع والاصبع يوثق ويذكر * ويعتبر
 المنشورة لو اشار بظونها ولو اشار بظهورها فامضومة * لانه اذا اشار بالاصبع
 المنشورة فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب المخاطب واذا عقد بالاصبع يكون
 بطن الكف في جانب العاقد * وبانت طالق بائن او انت طالق اشد الطلاق او افحشه
 او اخبثه او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او كالنمل او ملاء البيت او تظليفة
 شديدة او طويلة او مريضة بلانية ثلث واحدة بائنة ومعها ثلث * قوله بلانية ثلث
 يشمل ما اذا لم ينو عددا او نوعا واحدة او ثنتين وهذا في الحرة وامان في الامه فثنتان
 بعزلة الثلث في الحرة * ومن طلقها ثلثا قبل الوطى وقع فان فرق بانث بالاولى
 ولم تقع الثانية والثالثة ففي انت طالق واحدة واحدة تقع واحدة ويقع بعدد قرن بالطلاق
 لانه فيلغوا انت طالق لو ماتت قبل ذكر العدد وبانت طالق واحدة قبل واحدة
 او بعدها واحدة واحدة * لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية
 محل * وبانت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان *
 اما في قبلها وبعد واحدة فلان الواحدة الاولى هي التي يوقعها في الحال وصفت بالبعدية
 فانقضت وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا قدرة له على الايقاع في الزمان الماضي
 فيقع في الحال فتكون الواحدة الاولى والثانية متقارنتين وامان في مع ومعها فظاهر *
 وفي الموطوءة ثنتان في كلها وفي انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار ثنتان
 لو دخلت واحدة ان قدم الشرط * اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
 واحدة فعند تقدم الشرط تقع واحدة وهذا في غير الموطوءة فان الواحدة الثانية تعلقت
 بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عند ابي حنيفة رح

وَأَمَّا مَنْ دَعَا يَفْعُ ثَنَانٍ وَتَحْقِيقَهُ فِي وَصُولِ الْفَقْهِ فِي حُرُوفِ الْمَعْنَى * وَكُنَا يَنْهَ مَا
 لَمْ يَوْضَعْ لَهُ وَاحْتِمَالُهُ وَغَيْرُهُ فَلَا تَطْلُقُ الْإِبْنِيَّةُ أَوْ دَلَالَةُ الْحَالِ وَمِنْهَا اِصْتَدَى وَاسْتَمَرَى رَحِمَكَ
 وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ وَبِهَا تَقَعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَبِبَاقِيهَا كَانَتْ بَائِنٌ بِنْتٌ بَتْلَةٌ حُرَامٌ خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ
 حَصْلُكَ عَلَى فَا ر بِكَ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ وَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ مَرَحْتُكَ فَا ر قَتَكَ أَمَرَكَ بِيَدِكَ
 أَنْتَ حُرَّةٌ تَقْنَعِي تَحْمَرِي اسْتَمَرَى أَغْرَبِي أَخْرَجِي أَذْهَبِي قَوْمِي ابْنَعِي الْأَزْوَاجَ
 تَقَعُ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ إِنْ نَوَاهَا أَوْ ثَنَيْنِ وَثَلَّثَ إِنْ نَوَاهُ وَفِي اِصْتَدَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَوْ نَوَى
 بِالْأَوَّلِ طَلَاقًا وَغَيْرَهُ حَيْضًا صَدَقَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ غَيْرَهُ شَيْئًا فَثَلَاثُ * وَصِبَارَةُ الْمُخْتَصِرِ وَكُنَا يَنْهَ
 مَا يَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ فَخَرَجُوا خَرَجِي وَأَذْهَبِي وَقَوْمِي يَحْتَمِلُ رَدًا وَنَحْوُ خَلِيَّةٍ بَرِيَّةٍ بِنْتٍ حُرَامٍ
 بَائِنٌ يَصْلَحُ سَبَابًا وَنَحْوُ اِصْتَدَى وَاسْتَمَرَى رَحِمَكَ أَنْتَ وَاحِدَةٌ أَنْتَ حُرَّةٌ اخْتَارِي أَمَرَكَ
 بِيَدِكَ مَرَحْتُكَ فَا ر قَتَكَ لَا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ وَالسَّبَبُ فِي الرِّضَاءِ يَتَوَقَّفُ الْكُلُّ عَلَى
 النِّيَّةِ وَفِي الْغَضَبِ الْأَوَّلَانِ وَفِي مَذَاكِرِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَالْمَرَادُ بِحَالَةِ
 الرِّضَاءِ إِنْ لَا يَكُونُ حَالَةُ غَضَبٍ وَلَا مَذَاكِرِ الطَّلَاقِ فَتَتَوَقَّفُ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ عَلَى النِّيَّةِ
 وَفِي حَالَةِ الْغَضَبِ يَتَوَقَّفُ الْأَوَّلَانِ أَيْ مَا يَصْلَحُ رَدًا وَمَا يَصْلَحُ سَبَابًا عَلَى النِّيَّةِ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ
 يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَا يَقَعُ وَأَمَّا الْقِسْمُ الْآخِرُ وَهُوَ مَا لَا يَصْلَحُ رَدًا وَلَا سَبَابًا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِ وَفِي هَذَا مَذَاكِرِ الطَّلَاقِ يَتَوَقَّفُ الْأَوَّلُ أَيْ مَا يَصْلَحُ رَدًا عَلَى النِّيَّةِ أَمَّا
 الْآخِرَانِ وَهُمَا مَا يَصْلَحُ سَبَابًا وَمَا لَا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ وَالسَّبَبُ فَيَقَعُ بِهِمَا الطَّلَاقُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ *

باب التفويض

وَمَنْ قَبِلَ لَهَا طَلَقَ نَفْسِكَ أَوْ أَمَرَكَ بِيَدِكَ أَوْ اخْتَارِي بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ تَطْلِيقُهَا فِي مَجْلِسٍ
 صُلِّحَتْ بِهِ وَإِنْ طَالَ * قَوْلُهُ تَطْلِيقُهَا مُبْتَدَأٌ وَمَنْ قَبِلَ خَبْرَةً ثُمَّ نَهَرَ الْمَجْلِسَ بِقَوْلِهِ *
 مَا لَمْ تَقُمْ أَوْ تَعْمَلْ مَا يَنْطَعُهُ لَا بَعْدَهُ * أَيْ لَا يَكُونُ لَهَا الْإِخْتِيَارُ بَعْدَ قِيَامِهَا مِنَ الْمَجْلِسِ

ولا بعد عمل ما يقطعه فان المجلس يتبدل باحد الامرين اما بالقيام او بعمل لا يكون
من جنس ماضى * وجلس القائمة وانكاه القاعدة وفعود المنكته ودهاء الاب للشورى
وشهود تشهد هم ووقف دابة هي راكتبها لا يقطع وملكها كبيتها وسيردايتها كسيرها *
حتى لا يتبدل المجلس بجرى الفلك ويتبدل بسير الدابة * وفي اختارى لا تصح نية
الثالث بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسى او اختار نفسى وشرط ذكر النفس من
احدهما وفي اختارى اختيارا لو قالت اخترت تبين * اى ان لم يذكر احدهما النفس
بل قال الزوج اختارى اختيارا تقع باثنتي واحدة ان قالت اخترت * ولو كرر اختارى
ثلاثا فقالت اخترت اختيارا او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلث بلائية *
وهذا عند ابى حنيفة رح لانه اجتمع في ملكها الطلقات الثلاث بلا ترتيب كالمجتمع
في المكان فاذا بطل الاولى والاوسطية والاخيرية بقى مطلق الاختيار فصار كما لو قالت
اخترت * ولو قالت طلقت نفسى او اخترت نفسى بتطبيقه بانتهى بواحدة * ذكر في الهداية
انه تقع واحدة بملك الرجعة وقيل هذا فلو وقع من الكاتب والصواب انه لا يملك
الرجعة وقيل فيه روايتان احدهما انه تقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى
انها باثنتي وهذا اصح * ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختارى تطبيقه فاخترت
نفسها تقع واحدة رجعية ولو قال امرك بيدك ونوى الثالث فقالت اخترت نفسى
بواحدة او بمررة واحدة يقع ولو قالت طلقت نفسى بواحدة او اخترت نفسى
بتطبيقه فواحدة باثنتي ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه حتى
لو اخترت نفسها في الليل لا يقع الطلاق وبطل امر اليوم ان رده وبقي الامر بعد
غد وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الامر في خدان رده في يومها *
لان الليل يصيرتا معا هنا فيصير المجموع تفويضا واحدا وان رده في البعض بطل
المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير تفويضا فان اردت احدهما بقى الآخر *

ولو قال طلقني نفسك ولم ينو ان يزوج واحدة فطلقت نفسها تقع رجعية وان طلقت
 ثلثا ونواه صح ونية ننتين لا الا اذا كانت المنكوحة امة * لانه واحد اعتباري في
 حقها لان قوله طلقني معناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ فرد يحتمل
 الواحد الاعتباري وهو الثلث فلا يدل على العدد * ويقع بائنت نفسي رجعية *
 لانها قالت في جواب طلقني نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق ففي
 قولها ابنت نفسي بطلت صفة الابانة وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي * وباخرت
 نفسي لا يقع * لانه ليس من الفاظ الطلاق * ولا يصح الرجوع من طلقني نفسك
 وينقيد بالمجلس وفي طلقني ضررتك وطلق امرأتى خلاهما * اى يصح منه الرجوع
 ولا ينقيد بالمجلس لان طلقني نفسك ليس بتوكيل بل هو يمين لانه تعليق الطلاق بتطبيقها
 واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو تملك لانها تعمل لنفسها فينقيد
 بالمجلس واما طلقني ضررتك وطلق امرأتى فتوكيل فيقبل الرجوع ولا ينقيد
 بالمجلس * وفي طلقني نفسك منى شئت لا ينقيد به * اى بالمجلس * وفي طلقها ان
 شئت ينقيد ولا يرجع * اى قال لاحد طلق امرأتى ان شئت ينقيد بالمجلس
 لانه ملقة بمشيئته فصارت تملك لا توكيلا فينقيد بالمجلس ولا يرجع منه كما في طلقني
 نفسك * ولو قال لها طلقني نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء في
 مكسه * اى لو قال لها طلقني نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع شيء عند ابي حنيفة
 رح لانه فوض اليها ايقاع الواحدة قصد الا في ضمن الثلث وعند هاتين واحدة *
 ولو امرت بالبائن او الرجعي فعكست وقع ما امر به ولا يقع شيء في طلقني نفسك
 ثلثا ان شئت لو طلقت واحدة ومكسه * اى لو قال لها طلقني نفسك واحدة ان
 شئت فطلقت ثلثا لا يقع شيء نفى الاول لا يقع شيء لان المراد ان شئت الثلث
 ولم توجد مشيئة الثلث وفي الثانية لا يقع شيء عند ابي حنيفة رح لان المراد طلقني

نفسك واحدة قصدية ان شئت ولم توجد مشيئة الواحدة قصدية عند ما تقع
واحدة * ولا في انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت *
لانه علق الطلاق بمشيئتها الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك لانها علقته وجود
مشيئتها بوجود مشيئته ولا علم لها بوجود مشيئته وذلك لان قوله انت طالق انشاء
فهو ايقاع في الحال لكن بشرط مشيئتها فمشيئتها لا بد من وجودها في الحال
ولم يوجد ذلك * وان نوى الطلاق * اى ان نوى الطلاق بقوله شئت قال
في الهداية لانه ليس في كلام المرأة ذكرا الطلاق ليصير الزوج شائيا طلاقها والنية
لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبدأ
لان المشيئة تنبى عن الوجود اقول اذا قال الزوج انت طالق ان شئت فمعناه
ان شئت طلاك فقالت شئت ان شئت اى شئت طلاقى ان شئت طلاقى
فقال الزوج شئت اى شئت طلاك فلما كان الطلاق مقدر انعمل النية فيه فيمكن
ان يجاب عنه بان المقدر الطلاق الذى هو مفعول المشيئة وان قال الزوج شئت قدره
مفعول وهو الطلاق فهذا هو الطلاق الذى جعل مفعولا للمشيئة لا الطلاق الذى جعل
جزاء للمشيئة وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لانه علق الطلاق بمشيئتها مشيئة
موجودة ولم توجد تلك المشيئة بل علقته المرأة بوجودها بوجود مشيئته وهو غير معلوم لها
اما اذا قال شئت الطلاق ونوى يقع لان مشيئته هذا انشاء مبدأ وانما احتاج الى النية
لانه يمكن ان يراد بالطلاق ما هو مفعول المشيئة فان نوى هذا لا يقع وان نوى طلاقا
ابتدائيا يقع فلا بد من النية * وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علقته بوجود *
كما لو قالت شئت ان كانت السماء فوق الارض * وفي انت طالق اذا شئت او
اذا ما شئت او متى شئت او منما شئت لا يرتد الامر بها * لانه ملكها الطلاق في
الوقت الذى شئت فلم يكن تملكا قبل المشيئة حتى يرتد بالرد * وتطلق متى

شئت واحدة لا فبروفى كلما شئت لها ايقام واحدة ثم ونم * لان كلمة كلما تعم الانفعال
 كما نعم الا زمان * لا الثالث جميعا ولا التطبيق بعد زوج آخر * فقوله ولا التطبيق
 بالرفع مطف على الايقام المضاف الى الثالث تقديره ليس لها ايقام الثالث جميعا
 ولا التطبيق * وفي حيث شئت واين شئت يتقيد بالمجلس وفي كيف شئت تقع
 رجعية وان لم تشأ المرأة فان شئت كالزوج بائنة او ثلثا وقع ما شئت وان نوت
 ثلثا والزوج واحدة بائنة او بالقلب فرجعية وان لم ينوشيا فما شئت * هذا قول
 ابي حنيفة رح وحاصله ان الكيفية مفوضة اليها لا اصل الطلاق فتقع رجعية ان
 لم تشأ المرأة اما ان شئت فان وافق مشيئته مشيئتها في البائن او الثلث وقع ما اتفقا
 عليه وان خالفها تقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيئتها لان الزوج فوض المشيئة
 اليها ولا بد ايضا من اعتبار مشيئته لان مشيئتها مستفادة من الزوج فاذا تعارضتا تساقطتا
 فبقى الاصل اى الواحدة الرجعية وان لم توجد مشيئة الزوج تعتبر مشيئة المرأة
 في الكيفية واما عندهما فكما ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها
 ايضا * وفي كم شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها لا بعده وان ردت
 ارتدت وفي طلقتى نفسك من ثلث ما شئت لها ان تطلق ما دونها لا ثلثا * هذا عند
 ابي حنيفة رح لان من التبعض وعندهما لها ان تطلق نفسها ثلثا فتكون من
 للبيان قلنا لكل محتمل والبعض متيقن فيحمل عليه *

باب الحلف بالطلاق

شرط صحته الملك او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قال لها ان كلمتك فانت كذا ان نكحها
 فكلمها وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجته مكلمها * لوجود الملك وقت التعليق * او قال
 لاجنبية ان نكحك فانت كذا فنكحها * لوجود الاضافة الى الملك وعند الشافعي رح

لا يقع لقوله م لا طلاق قبل النكاح والجراد بالاضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك *
 والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل * نحو كل امرأة لي تدخل الدار فهي طالق * وكلما
 ومتى ومنما ففيها تنحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه تنحل بعد الثلث *
 المراد بانحلال اليمين بطلان اليمين ببطلان التعليق * فلا يقع ان نكحها بعد زوج
 آخر الا اذا دخلت على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كذا * فانه كلما تزوجها تطلق
 وان كان بعد زوج آخر * وزوال الملك لا يبطل اليمين وتنحل بعد الشرط مطلقا
 وشرط للطلاق الملك * نقوله مطلقا اي سواء وجد الشرط في الملك او في غير الملك فان
 وجد في الملك تنحل اليمين الى جزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزاء وان
 وجد لا في الملك تنحل لا الى جزاء اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام
 المحل فانه قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار من غير
 ان يقع الثلث فحيلته ان يطلقها واحدة وتنقضى العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين
 ولا يقع الثلث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطلان اليمين * وان
 اختلفا في وجود الشرط فالقول له الامع حجتها وفي شرط لا يعلم الا منها صدقت في
 حقها خاصة ففي ان حضت فانت طالق وفلانة وان كنت تحبين مذاب الله فانت
 كذا وعنده حولوا قالت حضت واحبه طلقت هي فقط وفي ان حضت يحكم بالجزاء
 بعد رؤية الدم ثلثة ايام من اوله * اي ان قال ان حضت فانت كذا فبعد ما رأت الدم
 ثلثة ايام يحكم بالجزاء من اول الدم لانه تبين برؤية الدم ثلثة ايام انه حيض
 فيحكم بعد الثلثة بوقوع الجزاء في اولها * وفي ان حضت حيضة لا يقع حتى تطهر *
 فان الحيضة هي الكاملة * وفي ان صمت يوما فانت طالق حين ضربت من
 يوم صامت بخلاف ان صمت * فانه يقع على صوم ساعة * وان ملق طلقة به ولادة ذكر
 وطلقتين به ولادة انثى فولدتها ولم يعد الاول طلقت واحدة قصاء وثنتين تنزها *

اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى * وانقضت العدة بوضع الحمل * اى بالوضع
 الثانى وانما لا يقع به طلاق آخر لان العدة تنقضى بالوضع قال الله تعالى واولات الاحمال
 اجلهن ان يضعن حملهن ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فهو مؤخر من الوضع فتنتضى
 العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق * ولو علق الطلاق بشيئين يبع ان وجد الثانى فى الملك
 والا فلا * فقله ان وجد الثانى فى الملك يشمل ما اذا وجد فى الملك او وجد الثانى فقط
 فى الملك وقوله والا فلا يشمل ما اذا لم يوجد شيء منهما فى الملك او وجد الاول فى الملك دون
 الثانى * والتنجيز يبطل التعليق فلو علق الثلث بشرط ثم نجزا لثالث ثم ماتت
 اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء ومن علق الثلث بوطنى زوجته فاولم *
 اى حشغته حتى التقى الختانان * ولبت فلا مقر لها عليه * العقر مهر المثل وقيل هو
 مقدار اجرة الوطنى لو كان الزنا حلالا * وكذا لو علق عتق امته بوطنها ولم يصرم مراجعته
 فى الرجعى فلو نزع ثم اولم يجب العقر وكان رجعة ولو قال انت طالق ان شاء الله تعالى
 منصلا او ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى لم يقع ولو مات هو يبع لانه لم يتصل به الاستثناء *
 اى لو قال انت طالق فاخذنى النكلم بان شاء الله تعالى فمات قبل تمامه * وفي انت
 طالق ثلثا الانتين تقع واحدة وفى الا واحدة ثنتان وفى الا ثلثا ثلث والله اعلم *

باب طلاق المريض

المريض الذى يصير فانيا لطلاق ولا يصح تبرمه الا من الثلث من كان فانيا
 حاله الهلاك بمرض او غيره فمن اضنا بمرض وعجز من اقامة مصالحة
 خارج البيت وقدر فيه * اى على اقامة مصالحة فى البيت * ومن بازر رجلا
 او قدم ليقول قصاصا او رجما مريض * اى على نحو الذى مر * فلما بان زوجته
 وهو كذلك ومات بذلك السبب او بغيره تهرث * خلافا للشافعى زح واعلم ان

الخلاف فيما اذا طلقها ثلثا لانه ان طلقها صريحا تـرث اـتفا فـا وكذا ان طلقها
 بالكنايات اما عندنا فلان امرأة الفار تـرث واما عنده فلان الكنايات رواجع
 وان خالها لا تـرث اتفاقا لانها رضىت بالفرقة وبقي الثلث فهو محل النزاع *
 وكذا طالبت رجعية طلقت ثلثا * اى طلبت من المريض رجعية فطلقها ثلثا
 تـرث عندنا * ومبائنة قبلت ابن زوجها وهى فى العدة * لانه وقعت البينونة باهـانـته
 لا بتقبيلها ابن الزوج * ومن لا عنها فى مرضه * اى قدنها فى مرضه فتلا منا فوقعت
 الفرقة باللعان تـرث فان هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه ان لا بد
 لها من الخصومة لدفع العار من نفسها * او الى منها مريضا كذلك * اى حلف
 فى مرض موته ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت البينونة
 ثم مات تـرث * ومن قام بها خارج البيت مشتكبا او حم ومن هو محصورا وفى
 صف القتال او حبس بقصاص او رجم صحيح ان طلقت * اى طلاقا باثنا * وهو
 كذلك لا تـرث وكذا المختلعة ومخبرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلثا بامرها ولا
 بامرها ثم صح * اى صح من مرضه ثم مات لا تـرث * ولو تصادق الزوجان على
 ثلث فى حال الصحة ومضى العدة * اى تصادقا فى مرضه هـى وقوع الطلاق
 الثلث فى حال الصحة ومضى العدة * ثم اقر لها بدين او اوصى بشيء فلها الاقل
 منه ومن الارث * اى ان كان المقربة او الموصى به اقل من الارث فلها ذلك وان كان
 الارث اقل فلها الارث واعلم ان حرف من فى قوله فلها الاقل منه ومن الارث
 ليست صلة لافعل التفضيل ان لو كان يجب ان يكون الواجب اقل من كل واحد
 منهما وليس كذلك بل حرف من اللبيان وافعل التفضيل استعمل باللام فيجب
 ان يقال او من الارث لانه لما قال الاقل بين الاقل باحدهما وصلة الاقل محذوف
 وهو من الآخر اى فلها احدهما الذى هو اقل من الآخر فيكون الواو بمعنى او ويكون

الواو على معناها لكن لا يراد به المجموع بل يراد الاقل الذي هو الارث تارة والموصى
 به اخرى فيكون الواو للجمع وهو ان الاقلية ثابتة فيهما لكن بحسب زمانين *
كمن طلقت ثلثا بامرها في مرضه ثم اقر لها بدين او اوصى * فان لها الاقل من ذلك
ومن الارث في قولهم جميعا * ولو علق الثلث بشرط ووجد في مرضه ان علقه بمجيء وقت
كرجب او فعل اجنبى ترث الا اذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه ترث سواء كان
التعليق في مرضه او لا والفعل ماله منه بد كالكلام مع الاجنبى او لادائه منه كاكل الطعام
وصلوة الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا * اى التعليق والفعل *
في مرضه والفعل لها منه بد لا ترث وان لم يكن لها بد منه ترث وان كان * اى التعليق *
في صحته لا ترث الا فيما لا بد لها منه عند ابى حنيفة واى يوسف رح خلافا لمحمد
وزفر رح * فانها لا ترث عندهما لانه لم يوجد من الزوج صنع في ابطال حقها بعدما
تعلق حقها بماله هذا عبارة الهداية ومعناها ان امرأة الفار انما ترث ان وجد من
الزوج في مرض موته صنع في ابطال حقها بعد ما تعلق حقها بماله بسبب المرض ولم يوجد
ذلك الصنع لان التعليق كان في صحته بل المرأة ابطلت حقها باتيانها بذلك الفعل
فجوابهما ان الفعل لا بد لها منه فهى مضطرة الى الاتيان به فصا رفعها مضافا
الى الزوج كما في الاكراه * وفي الرجعى ترث في الاحوال اجمع وخص ارنها
بموته في مدتها * اما اذا انتقض مدتها ثم مات لا ترث اجماعا ومباراة المختصر
هكذا وان علق بينونتها بشرط ووجد في مرضه ترث ان علق بفعله او بفعلها ولا بد
لها منه او بغيرهما وقد علق في المرض فالحاصل ان التعليق ان كان بفعله ترث
مطلقا وان كان بفعلها ولا بد لها منه فكذلك الا انه ان كان التعليق في الصحة ففيه
خلاف محمد وزفر رح وان كان لها منه بد لا ترث وان علق بغير فعلها فان كان
 التعليق في المرض ترث والا لا *

باب الرجعة

هي في العدة لا بعدد ما لمن طلقت دون الثلث * اي في الحرة اما في الامنة
فلا رجعة الا في الواحدة * وان ابت بنكح راجعتك وبوطئها ومسها بشهوة
ونظرة الى فرجها بشهوة * هذا عندنا واما عند الشافعي رح فلا تصح الا بالقول *
وندب اشهاد على الرجعة واما مهابها * اي اعلام الزوج اياها بالرجعة *
وان لا يدخل عليها حتى يستاذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها
وصدقته فهو رجعة وان كذبته فلا ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رح * فان الرجعة
من الاشياء التي لا يمين فيها عند ابي حنيفة رح * وان قال راجعتك فقالت مضت
مدني فلا رجعة * اي ان كانت المدة مدة تحتل انقضاء العدة فيها فالمرأة تصدق
في اخبارها بانقضاء العدة هذا عند ابي حنيفة رح اما عندنا فنصح الرجعة لانها
لما لم تخبر قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر بقاءها * كما في زوج امته اخبر بعد العدة
بالرجعة فيها الجدا ما صدقته وكذب * فان القول قولها عند ابي حنيفة رح واما
عندنا فالقول قول المولى * او قال راجعتك فقالت مضت مدني وانكرا * اي
الزوج والسيد بمضي العدة * وان انقطع دم آخر العدة لعشرة ايام تمت ولا قل
منها لاحني تغتسل او يمضي عليها وقت فرض او تيمم فتصلي ولو نسيت غسل
مضورا جع وفيما دونه لا * اي نسبت غسل ما دون العضو فصح لا تصح الرجعة لانه
لا اعتبار لما دون العضو فكانها اغتسلت ومضت مدتها * ولو طلق حاملا او من
ولدت منكرا وطأها فله الرجعة * اي طلق امرأته وهي حامل فانكروا طأها فله الرجعة
اقول في قوله فله الرجعة تساهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا
ولدت لا قل من سنة اشهر من وقت الطلاق فاذا ولدت انتقضت العدة فلا يملك

الرجعة فيكون اما اراد بالرجعة الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد انه ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقل من ستة اشهر يحكم بصحة الرجعة السابقة ولا يراد انه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطأ والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالصواب ان يقال ومن طلق حاملا منكرا ووطأها فراجعها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر صحت الرجعة واما مسئلة الولادة فصورتها انه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكرا ووطأها فله الرجعة وانما تصح الرجعة في محثني الحمل والولادة مع انكاره الوطأ لان الشرع كذبه في انكاره الوطأ لان الولد للفراش * وان خلاها وانكر فلا * اي لا تصح رجعتها لانه انكر الوطأ ولم يوجد تكذيب الشرع انكاره فيكون انكاره حجة عليه وانما يئى كذا مظهر بالخولة لانها سلمت اليه المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه بان ووطأها فان طلقها فراجعها فجاءت بولد لاقل من سنتين صحت * هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخولة صورتها انه خلاها بامرأته وانكر ووطأها ثم طلقها فراجعها الى آخره فانها اذا ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا الولد منه اذ هي لم تقربا نقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج واطأ قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يوطأ قبل الطلاق يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطؤ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم منه فاذا جعل واطأ قبل الطلاق تصح الرجعة * ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم آخر بيطنيين فهو رجعة * المراد بيطنيين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون بيطن واحدا وانما تثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطؤ حلالا اما اذا كانت الولادتان بيطن

واحد لا تثبت الرجعة لان ملوك الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى * وفي كلاً
ولدت فولدت ثلثة ببطون يقع ثلث والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها لعدة
بالحيض * اى مدة الطلاق الثالث الذى وقع بالولادة الثالثة * ومطلقة الرجعى
تنزى * ليرغب الزوج في رجعتها * ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وله وطؤها *
هذا عندنا واما عند الشافعى ر ح لا يحل وطؤها مطلقة الرجعى حتى يراجع
بالقول وعندنا الوطء يصير رجعة * ونكاح مبانة ثلاث في مدتها وبعدها
ولا تحل حرة بعد ثلث ولا امة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح وتمضى
مدة طلاقه او موته * هذا عند الجمهور وعند سعد بن المسيب لا يشترط وطء
الزوج الثاني بل يكفى مجرد النكاح استدلالاً بقوله تعالى حتى تنكح زوجاً
غيره ولنا حديث العسيلة وهو حديث مشهور تجوز الزيادة به على الكتاب
فيكون التحليل بدون الوطء مخالفاً للحديث المشهور حتى لو قضى القاضي
به لا ينفذ * والمراهق يحلل لاسيدها * المراهق هو صبى قارب البلوغ ويجمع
مثله ولا بد من ان يتحرك آله ويشبهى * وكرة النكاح بشرط التحليل وتحلل الاول
والزوج الثاني يهدم ما دون الثلث فمن طلق دونها وعادت اليه بعد اخر ما دت
بثلث خلافاً لمحمد ر ح والمبانة بثلث لو قالت حلت في مدة تحمله وفلسب على طئه
حدتها حلت الاول * قيل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوماً لانه لا بد من ثلث
حيض وطهرين فاقل مدة الحيض ثلثة ايام واول الطهر خمسة عشر يوماً *

باب الايلاء

وهو حلف بمنع وطئ الزوجة مدته * اى مدة الايلاء * فلا ايلاء لو حلف على اقل
منها وهى للحرة اربعة اشهر وللامة شهران * وحكمه طلاقه بائنة ان يبرأ الكفارة

والجزء أن حنث * فلو قال والله لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر * الاول موبد
والثاني موقت باربعة اشهر * او ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق
او مبدى حرفند الى ان قربها في المدة حنث وتجب الكفارة في الحلف بالله تعالى
وفي غيره الجزء وسقط الایلاء والا بانث بواحدة * اي ان لم يقربها بانث بطلقة
واحدة * وسقط الحلف الموقت لا الموبد * حتى لو كان الحلف موقتا باربعة اشهر
ولم يقربها بانث بواحدة وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم يقربها بعد ذلك لا تبين
اما في الحلف الموبد ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان نكحها
ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا هذا معنى قوله * فتبين باخرى ان مضت مدة
اخرى بعد نكاح ثان بلا في ثم اخرى كذلك بعد ثالث * فقوله بلا في اي بلا قربان *
وبقي الحلف بعد ثلث لا الایلاء فلو قربها كفر ولا تبين بالایلاء * اي في الحلف
الموبد اذا وقع ثلث تطليقات من غير قربان بقي الحلف لانه لم يقربها فلم ينحل
اليمين لكن لم يبق الایلاء فلو نكحها بعد الزوج الثاني وقربها تجب الكفارة لبقاء
اليمين ولولم يقربها لا تبين بالایلاء لانه لم يبق الایلاء وقوله وبقي الحلف بعد
ثلث فيه تفصيل ان كان الحلف بالله يبق الحلف حتى تجب الكفارة وان كان الحلف
بغير طلاقها بقي الحلف وان كان بطلانها لا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق * وقوله
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ایلاء بخلاف قوله بعد يوم والله
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين * اي لو قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوما
ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا لان في اليوم الاول كان
حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني كان حلفه على اربعة اشهر الا يوما واحدا * وقوله والله
لا اقربك سنة الا يوما وقوله بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأتها ولا الایلاء من
مبائنه واجنبية نكحها بعد ذلك فاما مطلقة الرجعي فكالزوجة واعجز من الفیء

بالوطي لمرض باحدهما او صغرها او رنقها او لاسيرة اربعة اشهر بينهما فغيوه قوله فتمت
اليها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو عاجز فان صح قبل مدته فغيوه بوطئه وانت
على حرام ان نوى به الطلاق مبائة وان نوى به الظهار او الثلث او الكذب فما نوى
وان نوى التحريم اذ لم ينو شيئا فابلاء وقبل هو وكل حل على حرام وخرجه بدست
راست غيرم بروي حرام طلاق بلا بية للعرف وبه يفتي *

باب الخلع

لا باس به عند الحاجة بما يصلح مهر او هو طلاق بائن ويلزم به له وكراه اخذه
ان نشز واخذ الفضل ان نشزت * اي اخذ الفضل على ما دفع اليها من المهر * ولو
طلقها بمال او على مال وقع بائن ان قبلت ولزمها المال ولو خلع او طلق بخمر
او خنزير لم يجب شيء ووقع بائن في الخلع ورجعي في الطلاق وان قالت خالعتني
على ما في يدي او على ما في يدي من مال او من درهم ففعل ولا شيء في يدي لم يجب شيء
في الاولى وترد ما قبضت في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وان اختلعت على مبد لها
أبقى على براءتها من ضمانه تسلمه ان قدرت وقيمته ان عجزت وان طلبت ثلثا
بالف او على الف درهم طلقها واحدة تقع في الاولى بائنة بثلث الالف و
في الثانية رجعية بلا شيء عند أبي حنيفة رح * اما عندهما فيقع بائن بثلث
الالف فانها اذا قالت طلقني ثلثا بالف جعلت الالف عوضا للثلث فاذا طلقها واحدة
يجب ثلث الالف لان اجزاء العوض منقسمة على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثا
على الف فكلمة على للشرط والطلاق يصح تعليقه بالشرط فابو حنيفة رح يحمله عليه واجزاء
الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط وأبو يوسف ومحمد رح حملاه على العوض بمعنى الباء
كما في بيعت مبد بالف او على الف فالجواب ان البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيحمل

هي العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط * وان قال طلقى
فحك ثلثا بالالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع شيء * لان الزوج لم يرض
بالبينونة الا ان تسلم له الالف كلها ولم تسلم بخلاف قولها طلقنى ثلثا بالالف لانها لما
رضيت بالبينونة بالالف فهي ارضى بالبينونة ببعضها * ولو قال است طالق ومليك
الف او انت حرة وعليك الف فقبلنا او لا طلقت وعققت بلا شيء * هذا عند
ابى حنيفة رح وعندهما ان قبلت المرأة طلقت بالالف وان قبلت الامة عتقت بالالف
وان لم تقبلا لا يقع شيء فانهما جعلوا في قوله وعليك للحال والحال بمنزلة
الشرط وا بوحنيفة رح جعل الواو للعطف وتناصب الجملتين في كونهما اسميتين
يدل على العطف فيكون اخبارا بان عليهما الالف فيقع بلا شيء * والخلع معاوضة
في حقها حتى يصح رجوعها * اى اذا كان الايجاب منها قبل قبول الزوج يصح
رجوعها * وشرط الخيار لها * هذا عند ابى حنيفة رح اما عندهما فلا يصح شرط الخيار
لاحد فالطلاق واقع والبدل واجب * ويقتصر على المجلس * اى اذا كان الايجاب
من قبلها لا بد من قبول الزوج في المجلس * ويمين في حقه حتى انعكس الاحكام *
اى اذا كان الايجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار
له ولا يقتصر على المجلس اى يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وانما كان الخلع
كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفسها وفيه معنى اليمين
فان اليمين بغير الله ذكر الشرط والجزاء فالخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة وهذا
من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانب المرأة معاوضة * وطرف العبد
في العتاق كطرفها في الطلاق * فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى
يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فيترتب احكام المعاوضة في جانب العبد
لا في جانب المولى * ولو قال طلقتك امس على الف فلم تقبلى وقالت قبلت

فالقول له ولو قال البائع كذلك فالقول للمشتري * اى اذا قال البائع بعث هذا العبد منك بالف درهم امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت فالقول للمشتري ووجه الفرق ان قول البائع بعث اقرار بقبول المشتري لان البيع لا يصح الا بالاجاب والقبول فقوله فلم تقبل يكون رجوعا من اقراره بخلاف الخلع فانه يمين في حقه فيمكن انفكاكه من البذل فلا يكون اقرارا بقبول المرأة فبكون القول قوله لانه مسكر للخلع والمرأة تدعيه * ويستط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح * فلا يستط ما لا يتعلق بالنكاح كتمن ما اشترت من الزوج ويستط ما يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذکر كذا في الذخيرة والمهر يستط من غير ذكره * وان خلع الاب صبيته بما لها لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق في الاصح فان خلعها على انه ضامن صح وعليه المال وان شرط المال عليها تطلق بلا شيء وان قبلت *

باب الظهار

هو تشبيه زوجته او ما عبر به عنها او جزء شائع منها بعضو يحرم نظره اليه من اعضاء سحرارمه سببا او رضا ما كانت على كظهر امي او راسك ونحوه او نصفك كظهر امي او كبطنها او كخذها او كفرجها او كظهر اخني او عمتي ويصير به مطاهرا ويحرم وطؤها ودواعيه حتى يكفر فان وطئ قبله * اى قبل التكفير * استغفر وكفر للظهار فقط * اى تجب كفارة الظهار ولا يجب شيء آخر للموطئ الحرام * ولا يعود حتى يكفر * اى لا يطأها ثانيا حتى يكفر * والعود الموجب للكفارة هو مزمنه على وطئها وليس هذا الاظهارا * اى ما ذكر ليس الاظهارا سواء نوى او لم ينو شيئا ولا يكون حلافا او ابلاء * وفي است على مثل امي او كامي ان نوى الكرامة او الظهار صحبت * اى نيته * ولن نوى الطلاق بانته وان لم ينو شيئا لغا وبانت على حرام كامي

صبح ما نوى من طلاق اوظهار وانتهى على حرام كظهر امي ظهار لا غير وان نوى طلاقا او ايلاء
 وخص الظهار بزوجه فلم يصح من امته ولا ممن نكحها بلا امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت
 وبانت على كظهر امي لنسائه تجب لكل كفارة وهي متق رتبة وجاز فيها المسلم والكافر*
 وفيه خلاف الشافعي رح وتحقيقه في وصول الفقه في حمل المطلق على المقيد* والذكر
 والانثى والصغير والكبير والا صم* اى من يكون في اذنيه وقرا ما من لا يسمع
 اصلا ينبغي ان لا يجوز لانه فائت جنس المنفعة* والا مور ومقطوع احدى يديه
 واحدى رجليه من خلاف ومكاتب لم يود شيئا وشرى قريبه بنية كفارة
 واعناق نصف عبدة ثم باقية لافائت جنس المنفعة كالا ممي ومجنون لا يعقل*
 احتراز ممن يحن ويغيب* والمقطوع يدا او اباها ما او رجلاه او يد ورجل من
 جانب ولا مدبر ولا مكاتب ادى بعض بدله واعناق نصف عبد مشترك ثم باقية
 بعد ضمانه* لانه انتقص نصيب صاحبه في ملكه ثم ينحول الى ملك المعتق
 بالضمن وعندهما يجوز اذا كان المعتق موسرا لانه يملك نصف نصيب صاحبه
 بالضمن فكانه اعتق كله من الكفارة بخلاف ما اذا كان معسرا فان عندهما الواجب
 السعاية في نصيب الشريك فيكون امثاقا بعوض* ونصف عبدة من تكفيره ثم
 باقية بعد وطئ من ظاهر منها* لان الاعتاق يجب ان يكون قبل المسيس وعندهما
 يجوز لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما* وان عجز عن الاعتق صام شهرين
 ولا ليس فيهما شهر رمضان ولا خمسة نهى صومها وان افطر بعذر او بغيره او وطئها
 في شهرين ليلا هذا او يوما سهوا استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله* وعند
 ابى يوسف رح لا يستأنف الصوم لانه يجب ان يكون متتابعا مقدما على المسيس
 فالمتابع حاصل بقى ان التقديم على المسيس غير حاصل لكنه ان استأنف يكون الكل
 صوخرا من المسيس ولو لم يستأنف فبعضه مقدم على المسيس فهذا الاول لا يحنيفه

ومحمد رح انه يجب ان يكون مقدما على المسكين خاليا منه فالتقديم على المسكين قد فات لكن خلوه من المسكين ممكن فتجب رعايته * وان مجز عن الصوم اطعم هو او نائبة ستين مسكينا كلا قدر الفطرة او قيمته * هذا عندنا واما عند الشافعي رح لا يجوز دفع القيمة * وان خدامهم وغشاهم واشبعهم فيهما وان قل ما اكلوا او اطعموا من براومنوى تمر او شعير او واحد اشهرين جاز وفي يوم واحد قدر الشهرين لا الا من يومه * اى اطعم شخصا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين لا يجوز الا من هذا اليوم هذا مذهبنا واما عند الشافعي رح فلا بد من التملك كما في الكسوة ووجه قولنا ما ذكر في اصول الفقه في دلالة النص ان الاطعام جعل الغير طامعا وهو بالاباحة الى آخره * وان اطعم ستين مسكينا كلا صا ما من بر من ظهارين لم يصح الا من ظهار واحد ومن افطار وظهار صح * هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح واما عند محمد رح يجوز من الظهارين وهما يقولان النية تعمل من اختلاف الجنس كالافطار والظهار لا عند اتحادهما فاذا غبت النية والصاع يصح كفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقدور فالمودى وهو الصاع كفارة واحدة جعلها للظهارين فلا يصح * كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتاق عبيدين من ظهارين وان لم يعين واحد الواحد * لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب التعيين * وفي اعتاق عبيد منهما او صوم شهرين له ان يعين لاي شاء وان اعتق من قتل وظهار لم يجز من واحد * وعند زفر رح لا يجز به من احدهما في الفصلين وعند الشافعي رح يجعل من احدهما في الفصلين * وكفر مبدطاهر بالصوم فقط لاسيده بالمال منه * لان الكفارة عبادة ففعل الآخر لا يكون فعلة *

باب اللعان

من قذف بالزنا زوجته العفيفة * اى من فعل الزنا فمهر متهمه به كمن يكون معها

ولد ولا يكون له اب معروف وانما اقتصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل والمراة ممن
 يحد فانها كما قال في الهداية ولا شك ان العنة اعم من كونها ممن يحد فانها اذا اشترط
 كونها من اهل الشهادة يدل على الحررية والكليف والاسلام فلا حاجة الى قوله وهي
 ممن يحد فانها بل يكفي ذكر العفة وكل صلح شاهد او هي وادها وطالت به * اي
 بموجب القذف * لاعتق ان ابى * اي امتنع عن اللعان * خمس حتى يلعن او يكذب
 نفسه فيحد فان لامن لا عنت ولا حبست حتى يلعن او تصدده * في معنى نسب
 ولدا هاته لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق * فان كان هو عبدا او كافرا او محدورا
 في قذف حد * لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهلية الشهادة * وان صلح موشاهدا
 وهي امة او كافرة او محدودة في قذف او صبية او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان *
 لانها ان اتصفت بالزنا لا تكون عفيفة وان اتصفت بغيره مما ذكر لا تكون اهلا للشهادة
 فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عفتها او اهليتها للشهادة * وصورتها
 ان يقول هو او لا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنا وفي الخامسة
 لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مخيرا اليها في جميعه ثم تقول في
 اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة عصب
 الله عليها ان كان صادقا في ما رماني به من الزنا ثم يفرق القاضي بينهما وان قذف
 ينفي الولد او به وبالزنا كرافية * اي في اللعان * ما قذف به ثم يفرق القاضي
 وينفي نسبه ويلحقه بامه وتبين بطلقة فان كذب نفسه حد وحل له نكاحها * لانه
 لم يبق اللعان بينهما نقوله * ثم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا في ما دامتا متلاعنين لان
 حلة عدم اجتماعهما اللعان فلما بطل اللعان لم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع * وكذا
 ان قذف غيرها فحد او زنت فحدت * اي حل له نكاحها ان قذف غيرها بعد التلاعن
 فحد او زنت بعد التلاعن فحدت فان بقاء اهلية اللعان شرط لبقاء حكمه * ولا لعان

بقذف الآخر من نفى الحمل وان ولدت لاقل من ستة اشهر * هذا عند ابي حنيفة
 وزفر رح ومند ابي يوسف ومحمد رح يجب اللعان اذا اولدت لاقل من ستة اشهر
 لانه ح تبين انه كان موجودا وقت النفي ولا يى حنيفة رح انه لا يتيقن بوجود
 الحمل وفيما اذا اولدت لاقل من ستة اشهر فيصير كانه قال ان كنت حاملا فحملك
 ليس منى ثم تبين انها كانت حاملا والتذف لا يصح تعليقه * وبزيت وهذا الحمل
 منه تلاعنا ولا ينفى القاضى الحمل * لان تلاعهما كان بسبب قوله زنت لا بنفى
 الحمل * وان نفى الولد زمان التهنية او شراء آلة الولادة صم وبعده لا ولا من
 في حاله * اى حال النفى زمان التهنية وحال النفى بعد زمان التهنية * وان نفى اول
 توأمين واقربا لا خرحد * لانه اكدب نفسه بدعوى الثانى لانهما خلقا من ماء واحد *
 وفي عكسه لامن * اى اقربا لاول ونفى الثانى لامن لانه قذف بنفى الثانى ولم يرجع
 عنه * وصح نسبهما منه في الوجهين * لاعترايه باحدهما وهما خلقا من ماء واحد *

باب العنين

ان اقرا انه لم يصل اليها اجله الحاكم سنة قمرية في الصحيح * وفي رواية الحسن من
 ابي حنيفة رح انه يوجل سنة شمسية وفي ظاهرا لرواية سنة قمرية فالسنة الشمسية
 مدة وصول الشمس الى النقطة التى فارقتها من فلک البروج وذلك في ثلثمائة
 وخمسة وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر شهرا اقربا ومدتها ثلثمائة
 واربعة وخمسون يوما وثلث يوم وثلث عشر يوم * ورمضان وايام حيضها معها
 لامة مرضه ومرضها فان لم يصل فيها فرق القاضى بينهما ان طلبته * اى
 ان طلبت المرأة التفريق * وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلا بها وتجب العدة وان
 اختلفا * مطي على قوله ان اقرا المراد الاختلاف ابتداء لا بعد التاجيل * وكانت

ثيبا او بكرة فنظرت النساء فقلن ثيب حلف فان حلف بطل حقها وان نكل
او قلن بكر اجل ولوا جل ثم اختلفا فالتقسيم هنا كما مرو بطل حقها بحلفه حيث
بطل ثمه كما لو اختارته وخبرت هنا حيث اجل ثمه * اى لا يخلوا ما ان كانت ثيبا
او كانت بكر فنظرت النساء فقلن ثيب حلف فان حلف بطل حقها كما فى الاختلاف قبل
التاجيل فان نكل خبرت المرأة وان قلن هى بكر خبرت ايضا وقوله كما لو اختارته
فان المرأة ان اختارت زوجها بطل حقها فى طلب التفريق * والخصى كالغنيين فيه *
اى فى التاجيل * وفى المحبوب فرق حالا * اى فى الحال * بطلبها * اذ لا فائدة فى
تاجيله بخلاف الخصى فان الوطأ منه متوقع * ولا يتخير احد هما بعيب الآخر *
خلافا للشافعى رح فى العيوب الخمسة وهى الجنون والجزام والبرص والقرن
والرتق وعند محمد رح ان كان بالزوج جنون او جزام او برص فالمرأة بالخيار
. وان كان بالمرأة لا لانه يمكن للزوج دفع الضرر من نفسه بالطلاق *

باب العدة

هى لحره تحيض للطلاق والفسخ * كالفسخ بخيار البلوغ وملك احد الزوجين
الآخر وتقييلها ابن الزوج بشهوة وارتداد احدهما وعدم الكفاءة * ثلث حيض
كوامل * افاد بقوله كوامل انه اذا طلقها فى الحيض لا يحتسب هذا الحيض من العدة *
كام ولد مات مولانا او اهتمقا وموطوءة بشبهة * كما اذا زنت اليه غير امرأته وهو
لا يعرفها فوطئها * او نكاح فاسد * كالنكاح الموقت والمنعة * فى الموت والفرقة * يتعلق
بالوطئ بالشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيهما ثلث حيض سواء مات الزوج
او وقع بينهما فرقة * ولمن لم تحض * مطف على قوله لحره تحيض * لصغرا وكبر
او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر * اى العدة لحره لا تحيض لصغرو ونحوه للطلاق

والفسخ ثلاثة اشهر * وللموت اربعة اشهر ومشر * قوله وللموت مطلق على قوله
 للطلاق والفسخ معناه العدة للحرة للموت اربعة اشهر ومشر * ولامة تحيض حيضتان
 ولكن لم تحض او مات عنها زوجها نصف ما للحرة * اى العدة لامة تحيض للطلاق
 والفسخ حيضتان ولامة لم تحض للطلاق والفسخ نصف ما للحرة اى شهر ونصف
 شهر واما للموت فنصف ما للحرة ايضا وهو شهران وخمسة ايام * وللحامل الحرة
 او الامة * فانه لا فرق في الحامل بين ان تكون حرة او امة * وان مات عنها صبي
 وضع حملها * اى وان كان زوجها الميت صبيا فعدتها بوضع الحمل وعند
 ابي يوسف والشافعي رح مدتها مدة الوفاة لان العدة بوضع الحمل انما تجب
 لصيانة الماء وذلك في ثابت النصب وهنا لا يثبت النسب من الصبي ولا بى حنيفة
 ومحمد رح ان قوله تعالى واولات الاجمال اجلهن ان يضعن حملهن نزل بعد
 قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
 وعشرا فيكون فاسخا له في مقدار ما يتناول الآيتان وهو حامل توفى عنها زوجها ان
 قيل المراد اولات الاحمال اللاتى يثبت نسب حملهن قلنا لا نسلم بل اولات
 الاحمال اللاتى وجبت عنهن العدة فعدتهن ان يضعن حملهن * ولهن حسب
 بعد موت الصبي عدة الموت * لانها لما لم تكن حاملا وتوفى موت الصبي نعم
 عدة الموت * ولا نسب في وجهيه * اى فيما حبلت قبل موت الصبي او بعد *
 ولامرأة العار للمائين بعد الاجلين * اى ان انقضت عدة الطلاق وهى ثلث حيض
 مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان تتربص انقضاء عدة الموت وان انقضت عدة
 الموت ولم تنقض عدة الطلاق تتربص عدة الطلاق * والمرجعى ما للموت من
 اعتقت في مدة رجعى كعدة حرة * اى مدتها كعدة حرة * وفي مدة بائن او موت
 بكامة * اى مدتها كعدة امة * واما يمتد رأب الدم بعد عدة الاشهر تسهاني بالحيض *

انى اذا كانت الزوجة في سن الاياس اى خمسة وخمسين سنة فصاعدا وقد انقطعت
 دمها فطلقها الزوج تعند بثلاثة اشهر فقبل انقضائها رأت الدم فعلم انها لم تكن آيسة
 فتسنانف بالحيز قال في الهداية هو الصحيح وفي رواية ابى على الدقاق رح انها
 منى رأت الدم بعد ما حكم بايستها انه لا يكون حيزا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك
 في فساد النكحة لانه دم في غير آوانه * كما تسنانف بالشهور من حاض حيزه
 ثم آيست * اى انقطع دمها وهى في سن الاياس تسنانف بالشهور اقول الاسنيناف
 مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق والحيزة التى رأت قبل
 الاياس مشتملة على الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه
 وقت * وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلنا وحيز تراه منهما * حيز
 مبتدأ وتراه صفته ومنهما خبره اى حيز تراه بعد الوطى بالشبهة وقد فهم هذا من
 ان وطئت فعل ماض وتراه فعل مستقبل ومنهما اى من العديتين واعلم ان هذا مذهبنا
 اما عند الشافعى رح فيبتدأ خلان ان كان الرطو بالشبهة من الزوج وهى في عدته اما ان كان
 من آخر فلا * فاذا تمت الاولى دون الثانية يجب اتمامها * صورته طلقها الزوج بائنا
 او لثا فحاضت حيزة فوطئها غير الزوج بشبهة فعليها مدتان فالحيزة الاولى من العدة
 الاولى وحيزتان بعدها تكرنان من العديتين فنمت العدة الاولى فتجب حيزة
 رابعة لينم العدة الثانية * وتنقضى عدة الطلاق والموت وان جهلت بهما * اى
 ينطبق الزوج وموته * ومبدأها عقيبهما * اى عقيب الطلاق والموت * وفي نكاح
 فاسد عقيب تغريقه او عزمه ترك الوطى ولو قالت انقضت مدتى حلفت * اى
 ان قالت المرأة انقضت مدتى وكذبها الزوج فالقول قولها مع اليمين *
 ولو نكح معتدته من بائن وطلقها قبل الوطى فعليه مهر تام وعدة مستقبلة * هذا عند
 ابى حنيفة وابى يوسف رح فان اثر الوطى في النكاح الاول باق وهو العدة فصار

كان الرطاً حاصل في هذا النكاح وعند محمد رح يجب نصف المهر وانما العدة
 الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الوطى فيه وعند زفر رح
 لا عدة عليها اصلاً لان العدة الاولى منقطت بالتزوج ولم يجب بالنكاح الثاني
 لدليل محمد رح * ولا عدة على ذمية طلقها ذمي * هذا عند ابى حنيفة رح اذا لم يكن
 معتق اهل الذمة ذلك وان كان معتقهم ذلك يجب منه وعندهما يجب مطلقاً *
 ولا حربية خرجت اليها مسلمة وتحد معتدة البائن والموت كبيرة مسلمة حرة اولا *
 فقوله اولا عطف على قوله حرة وعند الشافعي رح لا حداد على معتدة البائن * بترك
 الرينة ولبس المزعفر والمعصفر والحناء والطيب والدهن والكحل الا بعدد لا معتدة
 العنق * اى اذا امتق المولى ام ولده * ونكاح فاسد * لانه واجب الرفع فلا تأسف
 على فوته * ولا تخطب معتدة الا تعريضا ولا تخرج معتدة الرجعى والبائن
 من بينها اصلاً * لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجهن الآيه *
 وتخرج معتدة الموتى في الملوين وتبيت في منزلها * اذ لانفقة لها فتحتاج الى الخروج
 بخلاف المطلقة لان النفقة ارة عليها * وتعند في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق
 الا ان تخرج او خافت تلف ما لها او الانهدام او لم تجد كراء البيت ولا يد من منزلة
 بينهما في البائن وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه وكذا مع فسقه وحسن
 ان تجعل بينهما قدرة على الحملولة * اى ان تكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما *
 ولوا بانها او مات عنها في سفر وليس بينها وبين مصرها مسيرة سفر رجعت وان كانت
 تلك من كل جانب خبرت معها ولني اولا والعود احمد وان كانت في مصر تعتد
 منه ثم تخرج بمحرم * اعلم ان الابانة والموت في السفر اما في غير موضع الإقامة
 فان لم يكن بينها وبين مصرها ابي الذي خرجت منه مسيرة سفر رجعت وان كانت
 تلك من كل جانب خبرت بين الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها ولي

اولا لكن الرجوع اولى ليكون الاخذاد في منزل الزوج وذكر الامام العرخسي
 ربح تخنارا اقربهما بقى هنا فسمان احدهما ما اذا كان من كل جانب اقل من مسيرة
 سفر ينبغي ان تحيروا على قيا من قول العرخسي ربح تخنارا اقربهما والثنائي ما اذا
 كان بينهما وبين مصرفا مسيرة سفرو بينها وبين المقصد اقل تتوجه الى المقصد
 واما في موضع الإقامة وهو ما قال وان كانت في مصر ائى وان كانت في مصر حين
 ابانها او مات منها فان لم يكن معها ولى تعتد منه ولا تخرج منه بدون الولى وان كان
 معها ولى فكذلك عند المحنفة ربح لان خروج المعتدة حرام وان كانت المسافة اقل
 من مدة السفر ومندهما يحل الخروج لان نفس الخروج مباح دفعا لوحشة الفرقة
 وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت لوجود الولى ثم لما جاز الخروج منه فما الى اى
 الجانبين تتوجه فينبغى ان يكون الحكم على التفصيل الذى مر والله اعلم بالصواب *

باب النسب والحضانة

من قال ان نكحتها هي طالق فنكحها فولدت لنصف سنة منذ نكحها الزمة نسبه ومهرها *
 لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكلا بالنكاح فالوكيلان نكحها في ليلة معينة والزوج وطئها
 في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او موخر فلا بد من الحمل
 على المقارنة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وان لم يطأها في تلك الليلة فهو قادر
 على البعان فلما لم ينف الولد بالبعان فليس حليبا نفيه من الفراش مع تحقق الامكان فنسبت
 نعبه منه وزمة المهر * ويشب نسب ولد معتدة الرجعى وان جاءت به لاكثر من سنتين
 ما لم تقر بانقضاء العدة * لاحتمال العلوق في العدة وجواز كون المرأة ممتدة الظهر
 اما لو اقرت بانقضاء العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة اكثر من سنتين لا يثبت
 النسب على ما باتى انه انما يثبت اذا كان بين المادتين اقل من نصف سنة * وبانت

في الأقل وراجع في الأكثر * أي اذا كان بين الطلاق والولادة أقل من سنتين
 بانت لان الحمل على ان الوطأ المعلق كان في النكاح اولي من الحمل على كونه
 في العدة على ان الرجعة امر حادث فلا يثبت بالشك أما اذا كان بين الطلاق
 والولادة أكثر من سنتين فلا بد من ان يحمل على ان الوطأ في العدة فتثبت الرجعة *
 ومبتوتة ولدت لأقل منهما * ومبتوتة بالجر عطف على معنودة الرجعي أي يثبت
 نسب ولد المطلقة طلاقاً بآئناً لأقل من سنتين من وقت البينونة الى وقت الولادة لا مكان
 العلوق في زمان النكاح * وان ولدت لتمامها لا الإبدعوة ويحمل على وطئها بشبهة
 في العدة * أي ان جاءت لتمام سنتين من وقت العدة لم يثبت لان الحمل حادث
 بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطأها حرام وقوله إلا بدعوة لانه التزمه وله وجهه بان
 وطئها بشبهة في العدة * ومراعاة اتت به لأقل من تسعة اشهر وتسعة لا * ومراعاة
 بالجر عطف على مبتوتة أي يثبت نسب ولد المطلقة مراعاة اتت بولد لأقل من تسعة
 اشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراعاة صببية تجامع مثلها وهي في سن يمكن ان تكون
 بالغة أي تسع سنين صاعداً ولم يظهر فيها علامة البلوغ وإنما اعتبرت تسعة اشهر لان
 ثلثة اشهر مدة عدتها وستة اشهر أقل مدة الحمل وإنما اعتبر أقل مدة الحمل ههنا
 وأكثر مدة الحمل في البالغة لان النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة الشبهة ففي البالغة
 شبهة الوطأ في زمان النكاح او العدة ثابتة وحقيقة الوطئ في احد هذين الزمانين توجب
 ثبوت النسب فكذا شبهته وأما في المراهقة فشبهة الرطبي في النكاح او في العدة وهي
 ثلثة اشهر ثابتة ثم حقيقة الوطئ في احد هذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب
 لعدم تحقق البلوغ فالبلوغ وهو امر حادث يضاف الى اقرب الاوقات وهو ستة
 اشهر الى وقت الولادة فهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد رحم وأما عند أبي يوسف رحم
 فان كان الطلاق رجعياً فالسبعة وعشرين شهراً لان ثلثة اشهر مدة عدتها وستان

اكثر مدة الحمل وان كان الطلاق باثنا فالى سنتين لانها معتدة يحتمل ان تكون
 حاملا ولم تقر بانقضاء العدة فصارت كالكبيرة * ومعتدة اقرب بمضى العدة ولدت
 لاقل من نصف سنة ولنصفها لا * لانها لما ولدت لاقل من نصف سنة من وقت
 الطلاق ظهر كذبها بيقين فبطل اقرارها اما ان ولدت لنصف سنة او اكثر من وقت
 الطلاق لا يثبت النسب لانا لا نعلم بطلان الاقرار ثم لفظ المعتدة يشمل كل معتدة *
 ومعتدة ظهر حبلها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بحجة تامة * اى يثبت نسب
 ولد معتدة اذ صحت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حبل ظاهرا واقر
 الزوج بالحبل او شهد على الولادة رجلان او رجل وامرأتان بان دخلت المرأة
 بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت شيء والرجلان على الباب حتى ولدت فعلمنا
 الولادة برؤية الولد او سماع صوته وانما قيد الحجة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة
 امرأة واحدة على الولادة خلافا لهما فالاحاصل ان عند ابي حنيفة رح ان كان
 للمعتدة حبل ظاهرا واقر الزوج به تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يوجد
 الحبل الظاهرا واقرار الزوج به لا بد من الحجة التامة وعندهما يثبت بشهادة امرأة
 واحدة * او ولدت لاقل من سنتين واقر الورثة بها * اى ان كانت العدة مدة وفات
 والمدة بين الموت والولادة اقل من سنتين اعلم ان لفظ الوفاية وقع بالواو في قوله
 واقر الورثة بها والمذكور في الهداية يقتضى كلمة اولان عبارة الهداية هكذا وبشبهت نسب
 ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفات وبين سنتين فقوله ما بين الوفات ظرف
 للولد فالولد بمعنى المولود اى يثبت نسب من ولد في وقت بين الوفات وبين
 سنتين ثم اورد هذه المسئلة فان كانت معتدة من وفات فصدقها الورثة بولادتها
 ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه فعلم من هاتين المسئلتين ان احدهما كاف وهو
 كون المدة اقل من سنتين او اقرار الورثة فان قيل ان اقر الورثة والمدة بين الوفات

والولادة صنان او اكثر لا اعتبار لافرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كانت المدة اقل من سنتين فالواجب كلمة الواقلنا احدهما كاف اى المدة او الاقرار اى اذا كانت المدة اقل من سنتين يثبت النسب وان لم يعلم المدة بين الوفاة والولادة فم ان اقرار الورثة يعتبر اقرارهم فيجب ان تغير عبارة الوقاية الى هذا النمط او تثبت ولادتها بحجة تامة او علم انها ولدت بعد وفاته لاقل من سنتين او لم يعلم واقرار الورثة به فيقول اولم يعلم الى آخره يشمل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعده وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد لاقل من سنتين او لسنتين او اكثر لكن اقرار الورثة ان هذا الولد ولد مورثهم فاذا اقراروا بذلك فالذى اقرار ان لم يكن ممن تصح شهادته لعدم نصاب الشهادة او عدم العدالة يعتبر اقراره في الارث في حقه فقط وان صح شهادته يثبت نسبه مطلقا اى في حق المقر وفي حق غيره * ومنكوحة اتت به لسنة اشهر * اى من وقت النكاح * اقربه الزوج او سكنت * فان ثبوت نسب ولد المنكوحة لا يحتاج الى الاقرار * فان جحد ولادتها يثبت بشهادة امرأة فتلا هذا ان نفاه * اى بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفى الولد اى قال ليس منى * ولاقل منها لا يثبت * مطلقا قوله لسنة اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يكون منه * فان ولدت وادمت نكاحا منذ ستة اشهر والزوج الاقل صدقت بلا مبين عند ابي حنيفة رح * لان الظاهر شاهد لها بان الولد من النكاح لامن السفاح * ولو ملق طلقها بولادتها فشهدت امرأة بها لم يقع * هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالتبعية وله ان الولادة تثبت ضرورة فيقدر بقدرها فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس تبعالها لان كلاهما يوجد بدون الآخر * وان اقربا الجبل ثم ملق * اى ملق طلقها بولادتها فقالت قد ولدت وكذبها الزوج * يقع بلا شهادة * هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما تشترط شهادة القابلة لانها

تدعى حنثه فلا بد من الحجّة وله ان اقراره بالحبل اقرار بما يقضى اليه وهو الولادة *
واكثر مدة الحمل سنتان واقلها ستة اشهر ومن نكح امه فطلقها فشرها فان ولدت لاقل
من ستة اشهر منذ شرها لزمه والا فلا * لانه اذا كان بين الشراء والولادة اقل من ستة
اشهر كان العلوق سابقا على الشراء فهو ولد منكوحه فيلزم بلاد حوة اما اذا كانت المدة
سنة اشهر او اكثر فالولد ولد مملوكه لان العلوق امرحادث فيضاف الى اقرب
الاقاوت فلا يلزم بلاد حوة * ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو منى فشهدت
على الولادة امرأة فهي ام ولده او لطفل * مطى على قوله لامه * هو ابني ومات
فقالت ام الطفل هو ابني وانا زوجته . ثانه * اى يرث الطفل وامه من المقر لان
السؤال فيما اذا كانت المرأة معروفة بالحرية وبكونها ام الطفل فلا سبيل الى بنوة
الطفل له الا بنكاح امه نكاحا صحيحا لانه هو الموضوع للحل * وان قال وارثه انت
ام ولده وجهلت حريتها لا ترث * اى ام الطفل ويرث الطفل * والحضانة للام
بلا جبرها طلقت اولاً ثم لامها وان علت ثم لام ابية ثم لاخته لاب وام ثم لام ثم لاب
ثم لخالته كذلك * اى لاب وام ثم لام ثم لاب فان الخالة اخت الام فاختها لاب
وام اولى ثم اختها لام ثم لاب وذلك لان الاصل في هذا الباب الام فالقراءة من
جهتها قدمت على القرابة من طرف الاب * ثم ممتنه كذلك * اى لاب وام ثم لام
ثم لاب فان العمة اخت الاب فتقدم اخته لاب وام ثم لام ثم لاب * بشرط حرينهن فلاحق
لامه وام ولد فيه * اى فى الولد * والذمية كالمسلمة حتى يعقل ديناً * اى فى ولد المسلم وفى
الهداية مالم يعقل ديناً او يخاف ان يالف الكفر وقوله او يخاف يجب بالجزم وهو يخف
لانه عطف على المجزوم بله لان المعنى مالم يخف وهذا القيد لم يذكر فى الوقاية وتجب
رعايته لان تألف الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فاذا اخيف انه تألف الكفر بنزع
منها * وبنكاح غير محرم منه بسقط حقها * اى فى الحضانة * وبمحرم لا كام نكحت منه

وَجِدَّةٌ مُجَدَّةٌ * اى جِدَّةٌ نَكَحَتْ جَدَّه فَبِذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولِ مَا مَلَيْنَ
وَالْمَجْرُورِ مُقَدِّمٌ * وَيَعُودُ الْحَقُّ بِزَوَالِ نِكَاحِ سَقَطَ بِهِ ثُمَّ الْعَصَبَاتُ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ لَكِنْ لَا تُدْفَعُ
صَبِيَّةٌ إِلَى عَصْبَةٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ كَمَا عَلَى الْعَتَاةِ وَابْنِ الْعَمِّ وَلَا فَاسِقٌ مَا جُنَّ * اى الَّذِي
يَعْلَمُ النَّاسَ الْحَبِيلَ * وَلَا يُخْبِرُ طِفْلٌ * خَلَانَا لِلشَّافِعِى رَح * وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ أَحَقُّ بِالْإِبْنِ حَتَّى
يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَلْبَسَ وَيَسْتَنْجِيَ وَحَدَّةٌ * قَدْرُهُ الْخَصَافُ رَح بِسَبْعِ سَنِينَ * وَبِالْبَنَتِ
حَتَّى تَحْبِضَ وَمَنْ مُحَمَّدٌ رَح حَتَّى تَشْتَهَى * وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ لِفَسَادِ الزَّمَانِ * وَغَيْرُهُمَا
حَتَّى تَشْتَهَى * اى غَيْرُ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ أَحَقُّ بِالْبَنَتِ حَتَّى تَشْتَهَى * وَلَا تَسَافِرُ مُطْلَقَةً
بَوْلَدِهَا إِلَّا إِلَى وَطَنِهَا الَّذِي نَكَحَهَا فِيهِ وَهَذَا الْأَمُّ فَقَطْ * اى السَّفَرُ الْمَذْكُورُ

بَابُ النِّفْقَةِ

تَجِبُ هِيَ وَالْكِسْوَةُ وَالسَّكْنَى عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُطْئِ لِلْعَرَسِ مُسَلِّمَةً
كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً كَبِيرَةً كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةً نَوْطًا * حَتَّى لَوْ لَمْ تَوْطَأْ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ جِهَتِهَا
فَلَمْ يَوْجَدْ تَسْلِيمَ الْبُضْعِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ النِّفْقَةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ
عَلَى الْوُطْئِ فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنْ جِهَتِهِ * يَقْدِرُ حَالُهُمَا فَعَلَى الْمَوْسَرِّينَ نِفْقَةُ الْيَسَارِ وَفِي الْمَعْسَرِ
نِفْقَةُ الْعَسَارِ وَفِي الْمَوْسَرِّ وَالْمَعْسَرِ وَهَكَذَا بَيْنَ الْحَالَيْنِ * هَذَا عِنْدَنَا وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِى رَح
فَالْمَعْنَى بِحَالِ الزَّوْجِ * وَلَوْ هِيَ فِي بَيْتِ أَبِيهَا أَوْ مَرَصَّتْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ لِالْتِمَاشَةِ خَرَجَتْ
مِنْ بَيْتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ * احْتِرَازٌ مِنْ خُرُوجِهَا بِحَقٍّ كَمَا لَوْ لَمْ يُعْطَ الْهَرَامُ الْمَعْجَلُ فَخَرَجَتْ
مِنْ بَيْتِهِ * وَمُحْبُوسَةٌ بِدِينٍ وَمَرِيضَةٌ لَمْ تَزَفْ وَمَعْصُومَةٌ كَرَهَا وَحَاجَةٌ لَا مَعَهُ وَلَوْ كَانَتْ
مَعَهُ لَهَا نِفْقَةُ الْحَصْرِ لَا السَّفَرِ وَلَا الْكِرَاءِ وَعَلَيْهِ مَوْسَرُّ نِفْقَةِ خَادِمٍ وَاحِدٍ لَهَا فَقَطْ * هَذَا عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ * مُحَمَّدٌ رَح وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَح فَعَلَيْهِ نِفْقَةُ خَادِمَيْنِ أَحَدُهُمَا مُصَالِحٍ
الدَّخْلِ وَالْآخَرُ مُصَالِحٍ خَارِجِ الْبَيْتِ وَهُمَا يَقُولَانِ الْوَاحِدُ يَقُومُ بِهِمَا * لَا مَعْسَرَ فِي

الأصح * احترازا من قول محمد ر ح فان عنده تجب على المعسر نفقة الخادم *
 ولا يفرق بينهما لعجزه عنها وتومر بالاستدانة عليه * اى تومر بان تستقرض عليه
 وتصرف الى نفقتها حتى ان غنى الزوج يودى قرضها وهذا عندنا اما عند الشافعى ر ح
 فالقاضى يفرق بينهما لانه لما عجز عن الامساك بالمعروف يموب القاضى منها به
 فى التسريح بالاحسان واصحابنا ر ح لما شاهدوا الضرورة فى التفريق لان دفع الحاجة الدائمة
 لا يمتسرو بالاستدانة والظاهر انها لا تجد من يقرضها وغنى الزوج فى المال امر متوهم
 استحسنوا ان ينصب القاضى نائبا ما نعى اما ذهب يفرق بينهما * ومن فرضت
 لعساره فايسرتم نفقة يساره ان طلبت وتسقط نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاص
 اورضيا بشىء فتجب لما مضى ما دام احيين فان مات احدهما او طلقها قبل قبض
 صفت المفروض الا ان الاستدانت بامر قاض * هذا عندنا واما عند الشافعى ر ح فلا تسقط
 بالهوت بل تصير دينا عليه * ولا تسترد معجلة مدة مات احدهما قبلها * اى ان ا
 عجلت نفقة مدة كسنة اشهر مثلا فمات احدهما قبلها كما اذا مات عند مضى شهر
 لا يسترد منها شىء عند ابى حنيفة وابى يوسف ر ح لانها صلته اتصل بها القبض فبالوت
 سقط الرجوع كما فى الهبة وعند محمد والشافعى ر ح تختسب فنفقة ما مضى وهو شهر
 للزوجة ونفقة خمسة اشهر تسترد لانها موزع مما تستحقه عليه بالاحتباس * ونفقة
 عرس القن عليه يباع فيها مرة بعد الاخرى وفى دين غيرها يباع مرة * صورته عند
 تزوج امرأة باذن المولى بفرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع
 بخمسمائة وهى قيمته والمشتري ما لم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخلاف
 ما ان كان هذا الف عليه بسبب آخر فبيع بخمسمائة لا يباع مرة اخرى * ويجب
 سكناها فى بيت ليس فيه احد من اهلها ولو ولده من غيرها الا برضاها وبيت مفرد
 من دار له خلق كفاها وله منع والديها ولدها من غيره من الدخول عليها *

بناءً على أن البيت ملكه له المنع من الدخول فيه * لا من النظر إليها وكلامها من
 شاء وأوقيل لا منع من الخروج إلى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة
 وفي محرم عيـرهما كل سنة هو الصحيح ويعرض نفقة عرس الغائب وطعنه
 وأبويه في مال له من جنس حقهم فقط * كأدراهم والدنانير والطعام والكسوة
 التي تلبسها هي بخلاف ما إذا لم يكن من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج
 إلى بيعها لتصرفها إلى نفقتها * وعند مودع أو مديون أو مضارب أن أقرب
 وبالكساح أو علم القاضى ذلك ويكفلها * أى يأخذ منها كفيلاً * ويحلفها على أنه
 لم يعطها النفقة * الضمير في أنه ضمير الغائب * لا باقاة بينة على النكاح * أى لا يفرض
 القاضى النفقة باقاة البينة على النكاح * ولا أن أم يخلف ما لا دافعت بينة عليه *
 أى على النكاح * ليفرض القاضى عليه ويأمرها بالاستدانة عليه ولا يقضى به *
 أى بالنكاح لأنه قضاء على الغائب * وقال زفر راجح يفرض بالنفقة لا بالنكاح * وعمل
 القضاة اليوم على هذا الحاجة * ولمطلق الرجعى والبائن والمعرفة بلا معصية
 كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة النفقة والسكنى * أى ما دامت في
 العدة وفي معتدة البائن خلاف الشافعى راجح حديث فاطمة بنت قيس ولنارد
 ممرضى الله منه * لا لمعتدة الموت والمعرفة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج
 وردة معتدة الثالث تسقط لا تمكينها ابنه * لأنه لا أثر للردة والتمكين في الفرقة
 لأنها قد ثبتت قبلها فلا يسقطان النفقة إلا أن المرتدة تحبس لتتوب ولا نفقة
 للمحبوسة بخلاف الممكنة ابن الزوج * ونفقة الطفل فقيراً على أبيه * إنما قال فقيراً
 حتى لو كان غنياً نهى في ماله * ولا يشركه أحد كنفقة أبويه وعمره * أى لا يشركه
 أحد في نفقة طفله كما لا يشركه أحد في نفقة أبويه وعمره * وليس على أمه أرضاً
 إلا إذا تعينت * بأن لا يوجد من ترضعه أولاً يشرب لبن غيرها * ويستأجر الأب

من ترضعه عندها * اى اذا لم تمنع من الام * ولو استأجرها منك وحده او معتدته من
رجعى لترضعه لم يجز وفي المبتوتة روايتان * اعلم ان قوله تعالى والوالدان يرضعن
اولادهن اوجب الارضاع على الامهات ثم قوله تعالى لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده اوجب دفع الضرر عن الامهات والآباء فان امتنعت
والاب لا يتضرر باستئجار المرصعة لا يجز الام لان الظاهر ان امتناعها للعجز لان
اشفاق الامومية تدل على انها لا تمنع الا للعجز فاذا اقدمت عليه وتطلب الاجرة
لا تعطى لانه ظهر قدرتها فالاتيان بالواجب لا يوجب لاجرة على ان الشرع لم يوجب
للمرصعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فكل
من ياخذ النفقة وهى المنكوحه ومعتدة الرجعى لا تعطى شيئا آخر للارضاع واما
المستوتة فكذا في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوحشها بالابانة فلا يرجى
منها المسامحة والمساهلة فصارت كما بعد العدة واما تجوز الاجارة بعد العدة لان
النفقة غير واجبة لها فتجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية *
ولا رضاعه بعد العدة اولادها من غيرها صح * اى الاستئجار لارضاع ولده الذى
منها بعد ما طلقها وانقضت عدتها والاستئجار لارضاع ابنه الذى من غيرها صح
سواء كانت المستأجرة في نكاحه او في العدة او بعد العدة * وهى * اى الام * احق
من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجرة ونفقة البنت بالعة والابن زمنا على الاب
خاصة وبه يقتضى * انما قال هذا لان على رواية الخصاف والحسن رح تجب اثلاثا
ثلاثا على الاب وثلاثا على الام وهذا اذا لم يكن لهما مال حتى لو كان
مال النفقة فى مالهما * وعلى المومر يسارا لفطرة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين
الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث ففى من له بنت وابن كلها
على البنت وفى ولد وبنت واخ على ولدها * مع ان الارث نصفان بين البنت وابن

الابن والارث كله للاخ ولاشيء لولد البنت لانه من ذوى الارحام * ونفقة كل ذي
 وهم محرم صغير او انثى بالغة فقيرة او ذكر من او اعمى على قدر الارث ويجبر عليه
 ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيته * وانما قال هذا لان نفقة هؤلاء انما تجب لقوله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك فينبغي ان لا تجب الا على الوارث فقال المعتبر اهلية الارث
 لاحقيته وذلك لان حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت فمن له خال وابن عم
 يمكن ان يموت ابن العم اولا ويكون الارث للخال فاعتبر الانهوية مع اهلية الارث *
 نفقة من له اخوات متفرقات عليهن اخما ساكارته ونفقة من له خال وابن عم
 على الخال ولا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع * ثم بعد هذا
 يحسن زيادة هذه العبارة ولا على الفقير الا لها والفروع ولا لغنى الا لها ومباراة المختصر
 قد غيرتها الى هذه العبارة وحاصلها ان النفقة لا تجب على الفقير الا للزوجة والفروع
 ولا تجب للغنى الا للزوجة اما غير الزوجة فان كان غنيا لا تجب له النفقة على احد *
 وباع الاب عروضا ابنة لامقار له نفقة لا لدين له عليه سواها * اى لا يبيع الاب
 مال الابن لدين سوى النفقة له على الابن قالوا لان للاب ولاية حفظ مال الابن
 وبيع المنقولات من باب الحفظ لا يبيع العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول
 فالثمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرفه اليها قلت الكلام في انه هل يحل بيع
 العروض لاجل النفقة لافي البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من الثمن على ان العلة
 لو كانت هذا الجواز لبيع لدين سوى النفقة لعين هذا الدليل بل العلة ان للاب ولاية
 تملك مال الابن مند الحاجة كما في استبدال جارية الابن فيكون له ولاية بيع
 عروض الابن لبقاء نعمته وانما لا يلى بيع العقار لانه معد للانتفاع به مع بقاءه
 وهو الزراعة وولاية الاب نظرية ولا نظري في بيع العقار بل بيعه احجاف فمصلحة
 الابن ابقاءه والانتفاع به * ولا للام بيع ماله لنفقتها * لان تملك مال الابن مخصوص

بالأب لقوله *م انت ومالك لايبك ولاته ليس للام ولاية التصرف في مال الابن *
 وضمن مودع الابن الغائب لو انفقها على ابويه بلا امر قاض لا الابوان لو انفق ماله
 عندهما واذ اقصى بنفقة خير العرس ومضت مدة سقطت * لان نفقة هؤلاء انما
 تجب كفاية للحاجة فاذا مضت المدة حصلت الكفاية وقد نقل من جامع الكبير
 للبزدي رح ان هذا اذا طالت المدة بعد الغرض اما اذا قصرت فلا تسقط وقد رواه القصير
 فيما دون الشهر * الا ان ياذن القاضي بالاستدانة وفعلت * اي ياذن القاضي
 بالاستدانة فاستدانت فتح يصير ديناً على الغائب * ونفقة المملوك على سيده فان
 ابى كسب وانفق وان محزاً مر ببيعة *

كتاب العتاق

هو يصح من حر مكلف بصريح لفظه بلانية كانت حراً ومعتق او عتيق او اعتقتك
 او محرراً وحررتك او هذا مولاي او يا مولاي * لفظ المولى مشترك احد معانيه
 المعتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية * اوراسك حر ونحوه مما عبر به
 من البدن وبكنايته ان نوى كلاً ملك لي عليك ولا سبيل ولا رق * وانما كان لا ملك
 لي عليك كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه او بالامتناع وكذا لا سبيل لي
 اليك اي الى التصرف فيك او الى الانتفاع بك وكذا لا سبيل لي ملك اي لا ملك لي
 عليك فان الملك هو الطريق المودى الى التصرف والانتفاع واما الارق لي عليك
 فاعلم ان الرق هو عجز شرعي يثبت في الانسان اثر الكفر وهو حق الله تعالى واما
 الملك فهو اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحاجتها
 من تصرف الغير فيه فالشيء يكون مملوكاً ولا يكون مرقوقاً لكن الانسان لا يكون
 مرقوقاً الا وان يكون مملوكاً فالرق في الابتداء يكون سبباً للملك فقوله لارق لي عليك

اطلق الرق واراد به الملك * وخرجت من ملكي وخليت سبيك ولا منه قد
اطلقتك وبهذا ابني للأصغر والأكبر * وانما جاء بلفظ الباء في قوله وبهذا ابني ليعلم
انه مطلق على قوله وبكنايته ولولم يذكر حرف الباء ادهم انه مطلق على امثلة الكناية
نحو لا ملك لي عليك الى آخره فيلزم ح انه كناية وليس كذلك فان المقر له ان كان يولد
مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسبته منه ويكون حرا وان لم ينو وان لم يكن كذا
يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق وان لم ينو لان المجاز متعين ولو كان كناية
بحاج الى التنية وفي الأكبر سنا منه خلاف ابني بوصف ومحمد راج وقد بالغت في
تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز من كتاب التنقيح وحاصله ان امكان المعنى
الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز كاطلاق الاسد على الانسان الشجاع فلا يشترط امكان
النوة لصحة المجاز وهو الحرية * لا بيا ابني وبيا اخي * لان المتصود بالتداء استحضار
المنادى بصورة الاسم من غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت
مجازة وهو الحرية بخلاف يا حر لانه صريح لا يحتاج الى قصد المعنى * ولا سلطان لي
عليك * اي لا يد لي عليك فيمكن ان يكون هدا ولا يكون عليه يدا ملكا تب *
ولفظ الطلاق وكنايته مع نية العتق * فانه اذا قال لامته انت طالق ونوى العتق
لا تعتق صندنا ومنه الشافعي راج تعتق لان الامتاق هو ازالة ملك الرقبة والطلاق ازالة
ملك المنعة فيجوز اطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازا قلنا المجاز لفظ يذكر
ويراد به لازمه وازالة ملك المنعة لازم لازالة ملك الرقبة فانه اذا اعتق منه يزول
ملك المنعة ولا لزوم على العكس فيجري المجاز من احدا الطرفين وهو ان يذكر
الحرية ويراد بها الطلاق لا على العكس * وانت مثل الحر بخلاف ما انت الاحر ومن
ملك ذار رحم محرم منه او اعتق لوجه الله تعالى او للشيطان او للصنم او مكرها او
مكران او اضاف متقه الى ملك او شرط ووجد متق * قوله ذار رحم اي ذار ابا به سبب

الزحم وقوله محرم صفة ذا وجره للجوار وقوله الى ملك نحو ان ملكك مبداهو
 حرا وشرط ووجد نحو ان قدم فلان فعبدى حرا فوجد الشرط عتق لكن يشترط ان يكون
 العبد في ملكه وقت التعليق كما عرفت في الطلاق وقوله عتق اى عتق عليه ليكون
 ضمير عليه راجعا الى المبتدأ وهو من * كعبد لحربى خرج الينا مسلما والحمل يعنى
 بعنق امه لاهى بعنقه * واعلم ان الحمل يعنى بعنق الام لا بطريق التبعية بل بطريق
 الاصاله حتى لا ينجر ولاء الى مولى الاب وهذا اذا ولدت بعد عتقها لاقبل من ستة اشهر *
 والولد يتبع امه في الملك والرق والعتق وفروعه * اى ان كانت الام في ملك زيد
 فالولد المولود في ملك زيد يكون ملكا له وان كانت الام مشركه كان الولد مشركا
 على سهام الام وان كانت الام مرفوقة فالولد المولود حال رقيتها يكون مرفوقا وكذا
 يتبعها في العتق وفروعه كالكتابة والتدبير فعنق الولد بتبعية الام انما يكون اذا كان بين
 العتق والولادة ستة اشهر او اكثر فتح ينجر الولاء الى مولى الاب فعلم انه لا تكرار *
 وولد الامه من زوجها ملك لسيدها وولدها من مولاها حر *

باب عتق البعض

وان اعتق بعض عبده صح ومعنى فيما بقى وهو كما كتب بلان الى الرق لو عجز
 وقال اعتق كله * هذا بناء على ان العتق لا يتجزى با لا تفارق فكذا الاعتاق عندهما
 لانه اثبات العتق كالكسر مع الانكسار فيلزم من عدم تجزى اللازم وهو العتق عدم تجزى
 ملزومه وهو الاعتاق لكن ابو حنيفة رح يقول الاعتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك
 الا ازالة حقه وهو الملك والملك منجز فكذا ازالته فاعتاق البعض اثبات شرط العلة
 فلا يتحقق المعلول الا وان يتحقق تمام العلة وهو ازالة الملك كله * ولو اعتق شريك حظه
 اعتقه الآخر واستعباه او ضمن ما عتق موصرا * اى حال كون المعتق موصرا * قيمة

حظه * الضمير يرجع الى الآخر * لامعسرا والولاء لهما ان اعتق او استسعى والمعتق
ان ضمنه ورجع به * اى بالضمنان * على العبد وقال له ضمانه غنيا * اى للآخر تضمين
المعتق مندهما حال كونه غنيا * والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق * لان اعتناق
البعض اعتناق الكل * ولو شهد كل شريك بعنق الآخر سعى لهما في حظهما والولاء
لهما و فالا سعى للمعسرين لا للموسرين * لان على اصلهما الضمان مع البمار والسعاية
مع العسار فان كانا معسرين تجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا
لان كل واحد يدعى اعتناق الآخر والآخر ينكر ولا بينة * ولو تخالفا يسار سعى للموسر
لا لصد * لان متفق يثبت بقولهما ثم الموسر يزعم ان حقه في السعاية والمعسر يزعم انه
لاحق له في السعاية لان المعتق موسر ولا يقدر على اثبات الضمان لان شريكه منكر
فلا شيء له اصلا فان قلت ينبغي ان لا تجب السعاية في شيء من الاحوال لان العتق
انما يثبت باقرار كل منهما باعتناق شريكه والشريك منكر فصارا اقرارا كل واحد
منهما انشاء للعتق فلا تجب السعاية قلت العبدان كذب كل واحد منهما فيما زعم
لا يثبت متفق وان صدقه فتصدق كل واحد منهما يكون اقرارا بوجوب السعاية له
على اصل ابي حنيفة رح واما على اصلهما فتصدق به الموسرين لا يكون اقرارا
وتصدق به المعسرين يكون اقرارا وكذا تصدق به الموسران اكان شريكه معسرا *
ووقف الولاء في الاحوال * اى حال يسارهما وصارهما ويسار احدهما وصار
الآخر لان كل واحد منهما منكر اعتناقه فيتوقف الولاء الى ان يتفقا على اعتناق احدهما *
ولو طلق احدهما متفق بفعل فداوا الآخر بدمه مضمين وجهل شرطه متفق نصفه وسعى
في نصفه لهما وعند محمد رح سعى في كله * لان المقتضى عليه سقوط السعاية مجهول
فلا يمكن القضاء على المجهول قلنا نصف السعاية ساقط بيقين وكل واحد من الشريكين
يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبى والساقط نصيبك فينصف بينهما *

ولا عتق في عبيدين * اى اذا قال رجل ان دخل فلان الدار فعدا فعبده حر وقال
 الآخرون لم يدخل فلان الدار فعدا فعبده حر فمضى ولم يدركه د خل اولا لا يعتق
 شيء من العبيدين لان المقضى عليه بالعنق والمقضى له مجهولان ففحست الجهالة *
 ومن ملك ابنه مع آخر بشراء او هبة او وصية او اشترى نصف ابنه من سيده او علق
 عتقه بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله
 اولا * اى علم الشريك انه ابن لشريكه او لم يعلم * كما لو ورثه * اى لا يضمن الاب
 نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنه
 وصورته ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاخ فورث الاب
 نصف ابنه لعنق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيار للاب
 في ثبوته * واعتقه الاخر او سعى له * اى لما لم يكن للشريك ولاية التضمين بقى له
 احد الامرين اما الاعناق او السعاية * وقالوا في غير الارث ضمن نصيب قيمته فنيا وسعى
 له فقيرا * لان شراء القريب اعناق فان كان موسرا يجب الضمان وان كان معسرا
 معى العبد وابو حنيفة رح يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن
 باعناق نصيبه حيث شاركه في ملة العنق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون
 مذرا * وان اشترى نصفه ثم الاب باقيه فنيا ضمن له او سعى وخالف فيها * ففي
 هذه الصورة لم يرض الشريك بافساد نصيبه فيخبر وعندهما لا تجب سعائته لان
 المعتق غني * ولو دبره احد الشركاء واعتقه الآخر وهما موسران ضمن الساكت
 مدبرة لامعتقه والمدبرة معتقه ثلثه مدبرة الا لما ضمنه * هذا عند ابي حنيفة رح وذلك
 لان التدبير متجز منه كما لا عناق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه
 فاحدهما اختارا عناق حصته فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيار امر آخر كالتضمين
 وغيره ثم للساكت توجه مبيا ضمان اى ضمان التدبير والاعناق لكن ضمان التدبير

ضمان المعاوضة لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك و ضمان المعاوضة هو الاصل
 فيضمن المدبر ثم للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبر لو قيمة المذبر ثلثا
 قيمته قنالا ان المنافع ثلثة انواع الوطؤ والاستخدام والبيع فبالمدبر فبات البيع
 ولا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه العاكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا
 للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكا مستندا وهو ثابت من وجه
 دون وجه فلا يظهر في حق التضمين واما الولاء فثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق *
وقالا ضمن مدبرة لشريكية موسرا او معسرا * لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار
 والعسار بخلاف ضمان الاعناق اذ هو ضمان جنائية * ولو قال هي ام ولد شريكي
وانكرت خدمه يوما وتوقف يوما * هذا عند ابي حنيفة رح وذلك لان المقران
 لاحق له عليها فمواخذ باقراره ثم المنكر يزعم انها كما كانت فلاحق له عليها الا في
 نصفها واما عندهما للمنكر ان يحتسب الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لما
 لم يصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه امتولدها فتعتق بالسعاية * ولا قيمة لام ولد
 خلا يضمن غنى امتقها مشتركة * اعلم ان ام الولد غير متقومة عند ابي حنيفة رح وعندهما
 متقومة حتى لو كانت ام ولد مشتركة بين شريكين اعتقها احدهما وهو موسر لا يضمن
 عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن * ولو قال لعبد بين عدة من ثلثة له احد كما حر
قحرج واحد ودخل آخر فاماد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلثة اربعة ومن كل
من غيره نصفه وعند محمد رح ربع من دخل ومن غيره كما قالا * لان الايجاب
 الاول دائر بين الخارج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني دائر بين الثابت
 والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي لاصاب الثالث شاع فيه فما اصاب النصف
 الذي عتق بالايجاب الاول لغا وما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي فعتق
 من الثابت ثلثة اربعة واما من الداخل فعتق ربعه عند محمد رح لان هذا للايجاب

لما اوجب عتق الرّبع من الثابت فكذا من الداخل لانه متنصف بينهما وهما يقولان
 المانع من عتق النصف يخنض بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه * وان
 قاله مريضا ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة كسهام عتق عندهما وعتق ممن ثبت
 ثلثه ومن كل من غيره سهمان وعند محمد رح كل ستة كسهام عتق عنده وعتق ممن
 خرج سهمان وممن ثبت ثلثه وممن دخل سهم وسعى كل في باقيه على القولين
 ويصح الثالث والثلاثان * ولو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له
 سوى العبيد الثلاثة وقيمتهم مساوية جعل كل عبد سبعة عندهما كسهام العتق لان
 مخرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة ارباع وهي ثلثة من اربعة ومن
 الخارج النصف وهوانثان من اربعة ومن الداخل كذلك فصرا المجموع سبعة
 بطريق العول من اربعة الى سبعة وعند محمد رح يعتق من الداخل اربعة وهو
 واحد من اربعة فيعول الى ستة فعندهما يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال
 ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة كل عبد تساوي ثلث المال فيعتق من الخارج اثنتان
 وهو السبعان ويسعى في خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه
 ثلثة وهي ثلثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباع قيمته وعند محمد رح يجعل سهام
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنتان وهو ثلث
 الستة ويسعى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة ويسعى في النصف
 ومن الداخل واحد وهو السدس ويسعى في خمسة اسادس قيمته فلو كان قيمة كل
 عبد اثنتين واربعين درهما وهي الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما
 يعتق من الخارج السبعان اي اثنا عشر ويسعى في خمسة اسباعه وهي ثلثون وكذلك
 الداخل ويعتق من الثابت ثلثة اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعى في اربعة
 اسباعه وهي اربعة وعشرون وعند محمد رح يعتق من الخارج من اثنتين واربعين

ثلثها وهو اربعة عشر ومن الثابت نصفه وهو احدى وعشرون ومن الداخل مئمة
وهو مبعوث في مجموع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهو ثلث المال وسهام
السعاية اربعة وثمانون وهي ثلثا المال * ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر
من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت * اى ان كانت له ثلث
زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطئ على الصفة المذكورة فبالايجاب
الاول سقط نصف مهر الواحدة متصرفا بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة
ثم بالايجاب الثانى سقط الربع متصرفا بين الثابتة والداخلة فاصاب كل واحدة
الثلث فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالايجابيين وسقط ثمن مهر الداخله وانما فرضت
المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الايجاب الاول موجبا للبينونة فما اصابه
الايجاب الاول لا يبقى محلا للايجاب الثانى فيصير في هذا المعنى كالعتق ثم قال
بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقيل هو قولهما ايضا فعلى هذه الرواية
لا بد لهما من الفرق بين العتق والطلاق وهو ان الايجاب الاول في العتق والطلاق
اوجب التنصيف بين الخارج والثابت فلما مات قبل البيان نبين ان في صورة
العتق كما تكلم صار متصرفا بينهما لان الاصل في الانشاءات ان يثبت حكمها مفا رنا
للتكلم بها الا ان يمنع مانع ففى العتق ارادة الخارج تعارضها ارادة الثابت فالايجاب
الاول يوزع بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا صد اى حنيغة رح او
يصير مترددا بين الحرية والرقية كما كتب وهذا عند ابي يوسف رح فالايجاب
الثانى لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب فيكون انشاء فلا بد من المحل فالداخل
كله محل فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا يعتق بهذا الايجاب نصفه فاذا كان
نصفه محلا يعتق منه ربعة واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقة
البعض لان مطلقة البعض مطلقة كلها فلم يتنصف الايجاب الاول فالمطلقة اما الخارجة

ولامتنق في مبددين * اى اذا قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فعبدته حر وقال
الآخر ان لم يدخل فلان الدار غدا فعبدته حر فمضى ولم يد رانه دخل اولاً لا يعتق
شيء من العبدين لان المقضى عليه بالعنق والمقضى له مجهولان ففحشت الجهالة *
ومن ملك ابنه مع آخر بشراء او هبة او وصية او اشترى نصف ابنه من سيده او علق
حقه بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله
اولاً * اى علم الشريك انه ابن لشريكه او لم يعلم * كما لو ورثناه * اى لا يضمن الاب
نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنه
وصورته ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاخ فورث الاب
نصف ابنه فعنق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقاً لان الارث ضرورى لاختيار الاب
في نبوته * واعتقه الاخر او سعى له * اى لما لم يكن للشريك ولاية التضمين بقى له
احد الامرين اما الامتاق او السعاية * وفالا في غير الارث ضمن نصف قيمته فنياً وسعى
له فقبوا * لان شراء القريب اعتاق فان كان موسراً يجب الضمان وان كان معسراً
معى العبد وابو حنيفة رح يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن
بامتاق نصيبه حيث شاركه في ملة العنق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون
هذراً * وان اشترى نصفه ثم الاب باقيه فنياً ضمن له او سعى وخالفاً فيها * ففي
هذه الصورة لم يرض الشريك بافساد نصيبه فيخبر وعندهما لا تجب سعائنه لان
المعتق فني * ولود برة احد الشركاء واعتقه الآخر وهما موسران ضمن الساكت
مد برة لامعتقه والمد برة معتقه ثلثه مد برة الا لما ضمنه * هذا عند ابي حنيفة رح وذلك
لان التدبير متجزئ عند كالا متاق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه
فاخذهما اخناراً متاق حصته فتعين حقه فيه فلم يبق له اختياراً من آخر كالنضمين
وغیره ثم للساكت توجه مبيها ضمان اى ضمان التدبير والامتاق لكن ضمان التدبير

ضمان المعاوضة لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمن المعاوضة هو الاصل
 فيضمن المدبر ثم للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبر او قيمة المدبر ثلثا
 قيمته قتالان المنافع ثلاثة انواع الوطؤ والاستخدام والبيع فبالمدبر فبالبيع
 ولا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه العاكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا
 للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكا مستندا وهو ثابت من وجه
 دون وجه فلا يظهر في حق التضمين واما الولاء فثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق *
وقالا ضمن مدبرة لشريكه موسرا او معسرا * لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار
 والعسار بخلاف ضمان الاعناق اذ هو ضمان جنائية * ولو قال هي ام ولد شريكي
 وانكر تحدمه يوما وتوقف يوما * هذا عند ابى حنيفة رح وذلك لان المقر قران
 لاحق له عليها فيواخذ باقراره ثم المنكر يزعم انها كما كانت فلاحق له عليها الا في
 نصفها واما عندهما فلمنكران بمنسعي الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لما
لم يصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه امتولدها فتعتق بالسعاية * ولا قيمة لام ولد
 خلا يضمن غنى اعتقها مشتركة * اعلم ان ام الولد غير متقومة عند ابى حنيفة رح وعندهما
 متقومة حتى لو كانت ام ولد مشتركة بين شريكين اعتقها احدهما وهو موسر لا يضمن
 عند ابى حنيفة رح وعندهما يضمن * ولو قال لعبد بين منة من ثلثة له احد كما حر
 فخرج واحد ودخل آخر فاماد ومات بلا بيان متق ممن ثبت ثلثة اربعة ومن كل
 من غير نصفه وعند محمد رح ربع من دخل ومن غيره كما قالا * لان الايجاب
 الاول دائر بين الخارج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني دائر بين الثابت
 والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثالث شاع فيه فما اصاب النصف
 الذي متق بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فعنق
 من الثالث ثلثة اربعة واما من الداخل فعنق ربعه عند محمد رح لان هذا الايجاب

لما اوجب عتق الرّبع من الثابت فكذا من الداخل لانه متّصف نيهما وهما يقولان
 المانع من عتق النصف يختص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه * وَاَنْ
 قاله مريضاً ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة كسهما عتق عندهما وعتق ممن ثبت
 ثلثه ومن كل من غيره سهمان وعند محمد ربح كل ستة كسهما عتق عنده وعتق ممن
 خرج سهمان وممن ثبت ثلثه وممن دخل سهم وسعى كل في باقيه على القولين
 ويصح الثلث والثلثان * ولو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له
 سوى العبيد الثلاثة وقيمتهم مساوية جعل كل عبد سبعة عندهما كسهما العتق لان
 مخرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة ارباع وهي ثلثة من اربعة ومن
 الخارج النصف وهوانان من اربعة ومن الداخل كذلك فصا المجموع سبعة
 بطريق العول من اربعة الى سبعة وعند محمد ربح يعتق من الداخل اربعة وهو
 واحد من اربعة فيعول الى ستة فعندهما يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال
 ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة كل عبد تساوي ثلث المال فيعتق من الخارج اثنان
 وهو السبعان ويسعى في خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه
 ثلثة وهي ثلثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباع قيمته وعند محمد ربح يجعل سهام
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنان وهو ثلث
 الستة ويسعى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة ويسعى في النصف
 ومن الداخل واحد وهو السدس ويسعى في خمسة اسداس قيمته فلو كان قيمة كل
 عبد اثنين واربعين درهما وهي الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما
 يعتق من الخارج السبعان اي اثنا عشر ويسعى في خمسة اسباعه وهي ثلثون وكذلك
 الداخل ويعتق من الثابت ثلثة اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعى في اربعة
 اسباعه وهي اربعة وعشرون وعند محمد ربح يعتق من الخارج من اثنين واربعين

ثلثها وهو اربعة مشرو من الثابت نصفه وهو احد وعشرون ومن الداخل سدسة
وهو مبعة فمجموع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهو ثلث المال وسهام
السعاية اربعة وثمانون وهي ثلثا المال * ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر
من خرجت وثلثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت * اى ان كانت له ثلث
زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطئ على الصفة المذكورة فبالايجاب
الاول سقط نصف مهر الواحدة متصرفا بين الخارجة والناثبة فسقط ربع مهر كل واحدة
ثم بالايجاب الثانى سقط الربع متصرفا بين الناثبة والداخله فاصاب كل واحدة
الثمان فسقط ثلثة اثمان مهر الناثبة بالايجاب بين وسقط ثمن مهر الداخله وانما فرضت
المسئلة فى الطلاق قبل الوطئ ليكون الايجاب الاول موجبا للبينة فما اصابه
الايجاب الاول لا يبقى محلا نلايجاب الثانى فيصير فى هذا المعنى كالعتق ثم قال
بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقيل هو قولهما ايضا فعلى هذه الرواية
لا بد لهما من الفرق بين العتق والطلاق وهو ان الايجاب الاول فى العتق والطلاق
اوجب التنصيف بين الخارج والناثبة فلما مات قبل البيان نبين ان فى صورة
العتق كما تكلم صار متصرفا بينهما لان الاصل فى الانشاءات ان يثبت حكمها مقارنا
للتكلم بها الا ان يمنع مانع ففى العتق ارادة الخارج تعارضها ارادة الثابت فالايجاب
الاول يوزع بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا عند ابي حنيفة رح او
يصير مترددا بين الحرية والرقية كالمكاتب وهذا عند ابي يوسف رح فالايجاب
الثانى لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب فيكون انشاء فلا بد من المحل فالداخل
كله محل فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا يعتق بهذا الايجاب نصفه فاذا كان
نصفه محلا يعتق منه ربعة واما فى الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقة
البعض لان مطلقة البعض مطلقة كلها فلم يتنصف الايجاب الاول فالمطلقة اما الخارجة

وَمِنْهُ مَحْدُورُ حَقِّهِ الْعَيْنُ لِنَعْدَرِ الْوَصُولَ إِلَى الْبَدَلِ فَهَذَا كَمَا فِي تِلْكَ الصُّورَةِ
وَأَمَّا تَجِبُ قِيَمَةُ الْعَيْنِ مِنْهُ لَأَنَّ الْعَيْنَ بَدَلُ شَيْءٍ لَيْسَ بِمَالٍ وَهُوَ الْعَنْقُ وَالْعَنْقُ
لَا قِيَمَةَ لَهُ فَتَجِبُ قِيَمَةُ الْعَيْنِ وَلَهُمَا أَنَّ الْعَيْنَ بَدَلُ نَفْسِ الْعَبْدِ فَصَارَ كَمَا إِذَا بَاعَ
عَبْدًا بِجَارِيَةٍ لَمَاتِ الْعَبْدُ ثُمَّ فَسَخَا الْعَقْدَ فِي الْجَارِيَةِ تَجِبُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ * وَفِي الْعَنْقِ
بِالْفِ عَلَى أَنْ تَزَوَّجَ بِهَا أَنْ فَعَلَ وَأَبَتْ عَقَّتْ وَلَا شَيْءَ عَلَى أَمْرِه * أَيْ قَالَ رَجُلٌ
لَاخِرًا عَنْكَ أَمْتُكَ بِالْفِ عَلَى بَشْرٍ أَنْ تَزَوَّجَ بِهَا فَاعْتَقَهَا الْمَوْلَى وَأَبَتْ الْجَارِيَةُ التَّزْوِجَ
فَلَا شَيْءَ عَلَى الْآمَرِ لَأَنَّ اشْتِرَاطَ الْبَدَلِ عَلَى الْغَيْرِ لَا يَحُوزُ فِي الْعَنْقِ * وَلَوْ ضَمُّنِي قِسْمَ
عَلَى قِيَمَتِهَا وَمَهْرَهَا وَتَجِبُ حَصَّةُ الْقِيَمَةِ * أَيْ لَوْ قَالَ أَمْتُكَ أَمْتُكَ عَنِّي بِالْفِ وَبَاقِي
الْمَسْئَلَةِ بِحَالِهَا فَإِنَّهُ يَقَعُ الْأَعْتَاقُ مِنَ الْأَمْرِ بِطَرِيقِ الْأَقْتِضَاءِ كَمَا عَرَفْتَ فَيَقْسَمُ الْأَلْفُ عَلَى
قِيَمَتِهَا وَمَهْرِ مِثْلِهَا فَيُفَرِّضُنَا أَنْ قِيَمَتِهَا أَلْفٌ وَمَهْرُ مِثْلِهَا خَمْسٌ مِائَةٌ فَيَقْسَمُ الْأَلْفُ عَلَى أَلْفٍ
وخمسة مائة فَمِثْلُ الْأَلْفِ حَصَّةُ الْقِيَمَةِ وَثَلَاثَةُ حَصَّةٍ مَهْرُ الْمِثْلِ فَيُوجِبُ عَلَيْهِ إِدَاءُ ثَلَاثِي
الْأَلْفِ إِلَى الْمَوْلَى وَسَقَطَ مِنْهُ ثَلَاثُ الْأَلْفِ لِأَنَّهُ قَابِلُ الْأَلْفِ بِالرَّقْبَةِ شَرَاءً وَبِالْبُضْعِ
نِكَاحًا فَسَلِمَ لَهُ الرَّقْبَةُ دُونَ الْبُضْعِ فَيُوجِبُ حَصَّةُ مَا سَلِمَ لَهُ وَلَمْ يَجِبْ حَصَّةُ مَا لَمْ يَسَلَمْ
لَهُ * فَلَوْ نَكَحْتُ فَحَصَّةُ مَهْرَهَا مَهْرَهَا فِي وَجْهِهِ * هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّمَا هُوَ عَلَى
قَدِيرِ الْأَبَاءِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَأْبِ وَنَكَحْتَهُ فَمَهْرَهَا حَصَّةُ مَهْرِ الْمِثْلِ مِنَ الْأَلْفِ وَهُوَ ثَلَاثُ
الْأَلْفِ فَيُفَرِّضُنَا وَقَوْلُهُ فِي وَجْهِهِ أَيْ فَمَا لَمْ يَقُلْ عَنِّي وَفِيمَا قَالَ عَنِّي *

بَابُ التَّدْبِيرِ وَالْإِسْتِيلَادِ

مَنْ أَعْتَقَ مِنْ دَبْرٍ مُطْلَقًا بِأَدَامَتِ قَابِلَةٍ حَرًّا وَأَنْتَ حَرٌّ عَنْ دَبْرٍ مَنِيَّ أَوْ أَنْتَ مَدْبُورٌ
أَوْ دَبْرٌ تَكُ أَوْ أَنْ مَاتَ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ وَغَلِبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا فَمَدْبُورٌ * فَقَوْلُهُ مَنْ أَعْتَقَ
مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَدْبُورٌ أَعْلَمُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ أَنَّ التَّدْبِيرَ اثْبَاتُ الْأَعْتَقِ مِنْ دَبْرٍ وَأَمَّا
فَسَرُهُ بِهَذَا زَعَايَةُ لِمَوْضِعِ اسْتِثْنَاءِ التَّدْبِيرِ فَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَنْعِ مَنْ أَعْتَقَ مِنْ دَبْرٍ وَأَمَّا

قال مطلقا احترازا من المقيد فالمطلق ان يعلق العتق بموت مطلق او مقيد بقيد يكون
الغالب وقومه والمقيد ان يعلقه بموت مقيد بقيد لا يكون كذلك مادة نحو ان مت
في مرضى هذا فهو حرف قوله ان مت الى مائة سنة وهو ابن ثمانين سنة مثلا وان كان
في الصورة مقيدا فهو في المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة فقوله
ان مت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان مت فيكون في حكم المطلق وقوله ان
ت الى مائة سنة تقديره ان مت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع
في حكم المدبر فقال * لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويستاجر والامة توطأ وتنكح * هذا
صدى ما عند الشافعي ر ح فيجوز انتقاله من ملك الى ملك * فان مات سيده
عتق من ثلث ماله وسعى في ثلثيه ان لم يترك غيره وفي كله ان استغرق دينه *
لانه لما كان ايجابا بعد الموت كان له حكم الوصية * وبيع ان قال له ان مت في سفرى
او مرضى هذا او الى سنة او نحوها مما يمكن غالباً وعتق ان وجد شرطه كعتق المدبر *
فقوله وبيع اى صح بيعه وكذا جميع ما يوجب الانتقال من ملك الى ملك وقوله
مما يمكن غالباً اى مما لا يكون وقومه واجبا في الغالب ذكر الامكان واراد التردد *
واما ولدت من سيدها او من زوج فملكها صارت ام ولد وحكمها كالمدبرة الا انها
تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولدها الا ان يقربه فان
اقر فولدت آخر يثبت نسبه بلاد صوة وانتفى بنفيه * اعلم ان الفراش اما ضعيف
او متوسط او قوي فالضعيف هي الامة فلا يثبت نسب ولدها الا بصوة سيدها
فاذا ادعى صارت ام ولد وهي الفراش المتوسط ويثبت نسب ولدها بلاد صوة
لكنه ينتفى بنفيه والفراش القوى هي المنكوحه فيثبت نسب ولدها بلاد صوة
ولا ينتفى بالنفى بل يجب اللعان * وام ولد النصراني اذا اسلمت تسعى في قيمتها
وتعتق بعدها * اى بعد السعاية * ان مرض عليه الاسلام فايي وهي بحالها ان مرض

فاسلم * اى تكون ام ولد له كما كانت * فان ادعى ولد امة مشتركة * اى بين المدعى وبين آخر * يثبت نسبه منه وهى ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها * لانه لما استولد الجارية يثبت النسب فى النصف لمصادفة ملكه فيثبت فى الباقي ضرورة ان النسب لا يتجزى لان الولد لا يتعلق من مائتين فيلزم تملك الباقي فيجب عليه نصف قيمتها وايضا نصف عقرها لحرمة الوطى بخلاف وطى جارية الابن فان قوله عليه السلام انت ومالك لا بيك لا يراد به المعنى الحقيقي وهو ان يكون ملكا للاب ضرورة كونه ملك الاب يدل عليه قوله هم انت ومالك لا بيك فيراد به المعنى المجازى وهو حل الانفاغ فتصير قبيل الوطى ملكا للاب ليكون الوطى حلالا فلا يجب العقر وفي مسئلتنا وقع الوقاع في محل بعضه ملك الغير ولا سبب لحل الوطى فيحرم فيجب العقر والتملك يثبت ضرورة ثبوت النسب منه فيثبت قبيل العلوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب قيمة الولد * وان ادعى معا بهومنها * خلافا للشافعى رح فان عنده يرجع الى قول القائف وهو الذى ينبع آثار الآباء فى الابناء * وهى ام ولد لهما وعلى كل نصف عقرها وتقاصا ويرث من كل ارث ابن * لان المقر يواخذ باقراره * وورثا مئة ارث اب * لان الاب احدهما لكنه غير معلوم فيوزع ميراث الاب عليهما * وان ادعى ولد امة مكاتبه لزمه عقرها ونسب الولد وقيمته * لانه وطى معتمدا على الملك فيكون ولده ولد المغرور وهو ثابت النسب وهو حر بالقيمة * لا الامة * اى لا تصير الامة ام ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة * ان صدقته مكاتبه * اى انما يثبت النسب ان صدق المكاتب المولى وعندا بنى يوسف رح لا يشترط تصديق المكاتب للمولى * والا لا يثبت نسبه الا اذا ملكه يوما * اى ان لم يصدق المكاتب المولى لا يثبت النسب الا اذا ملك المولى الولد يوما *

كتاب الايمان

اليمين تقوى الخبر بذكر الله او التعليق وهي ثلث * اى الايمان التى اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ثلث وانما قلنا هذا لان مطلق اليمين اكثر من الثلث كاليمين على الفعل الماضى صادقا ومنينا بترتب الاحكام عليها ترتب المواخذة على الغموس وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة * فحلفه على فعل او ترك ماض كان باعدا اضموس * يمكن ان يراد بالفعل مصطلح النجاة او مصطلح اهل الكلام وهو المصدر اعم من ان يكون قائما بالعقلاء او بالجمادات نحو والله لقد هبت الريح فان قلت اذا قيل والله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل ثلث يقدر كلمة كان او يكون ان اريد فى الزمان الماضى والمستقبل والمراد بالترك عدم الفعل وقوله كان باحال من الضمير فى قوله فحلفته ثم بين حكم الغموس بقوله * يا ثم به * ثم مطف على قوله كان با قوله * او ظانا انه حق وهو صده لغو * ثم بين حكمه بقوله * يرجى صفوه * ثم مطف على فعل او ترك قوله * وعلى آت منعقد * الاحسن ان يقال وآت منعقد بلا كلمة على ليكون معطوفا على ماض فانه ان ذكر لفظ على يكون معطوفا على فعل او ترك ثم لا بد ان يقدر لفوله آت موصوف وهو فعل او ترك فيكون فيه اطناب مع وجوب تقدير ما ليس بمذكور ولو اسقط لفظة على حتى يكون عطفا على ماض ففيه ايجاز بلا احتياج تقدير يرشى غير ملفوظ فان قلت الحلف كما يكون على الماضى والآتى يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من اى قسم من اقسام الحلف قلت انهم يذكره لمعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل اولا فى النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار المتعلقة بزمان الحال ان حصل فى النفس فيعبر عنه باللسان فاذا تم التعبير باللسان انعقد اليمين فزمان الحال صار ما نصيبا بالنسبة الى زمان انعقاد

الييمين فاذا قال كتبت لابد من الكتابة قبل ابتداء التكلم واذا قال صوف اكتب لابد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم بقى الزمان الذى من ابتداء التكلم الى آخره فهو زمان الحال بحسب العرف وهو ماض بالنسبة الى آن الفراغ وهو آن انعقاد اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضى * وكفر فيه فقط ان حنث * انما قال فقط احترازاً من مذهب الشافعى رح من الكفارة فى الغموس * ولوسهوا او كرها حلف او حنث * يعنى تجب الكفارة وان كان الحلف بطريق السهو او بالاكره خلافاً للشافعى رح وقال فى الهداية القاصد فى اليمين والمكسرة والناسى سواء والمراد بالناسى الماهى وهو الذى حلف من غير قصد كما يقال الا تاتينا فقال بلى والله من غير قصد اليمين وكذا ان كان الحنث بطريق السهو والاكره تجب الكفارة لان الفعل الحقيقى لا يعدمه السهو والاكره وكذا الاغواء والجنون فتجب الكفارة بالحنث كيفما كان *
والقسم بالله او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها من صفاته صرفاً كرحمته وعلمه ورضاءه وفضبه وخطه ومذابه وقوله لعمر الله وايم الله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يضاف الى الله وان فعل كذا فهو كافران لم يكفر علقه بماض او آت وسوكنه مى خورم بخداى قسم * فقوله لعمر الله مبتدأ وقسم خبره والمراد بقاء الله تقديره لعمر الله قسمى وقوله ايم الله قد قيل هو جمع يمين حذف النون منه خفة لكثرة استعماله تقديره ايم الله يمينى وقيل هو من ادوات القسم كالواو وعهد الله بالجربواطة بحرف القسم وقوله وان لم يكفر انما قال هذا لانه ملق الكفر بالفعل المذكور فيكون قسماً بسبب التعليق فعدم الكفر بذلك بالفعل دل على عدم صحة التعليق فلا يصح القسم فعدم الكفر لما اوههم عدم صحة

المقسم فلدفع هذا الوهم قال انه قسم وان لم يكفروا انما يكون قسما لانه لما علق
 الكفر بذلك الفعل فقد حرم الفعل وتحريم الحلال يمين وقوله ملقه بما من
 او ات اى لا يكفر بهذا القول سواء علق الكفر بفعل ماض او مستقبل وعند البعض
 ان ملقه بفعل ماض يكفر لان التعليق بفعل يعلم انه قد وقع تنجيز لكن الصحيح
 انه لا يكفر ان كان يعلم انه يمين فان كان عنده انه يكفر بالحلف يكفر فيهما *
 وحقا وحق الله وحرمة وسو كند خورم بخداى يا بلاق زن وان فعله فعليه
 فضبه او سخطه او لعنته او انا زان او سارق او شارب خمر او آكل ربا او احراف
 القسم الواو والباء والتاء وتضمير كالله افعله وكفارته عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
 كما مر في الظهار او كسوتهم لكل ثوب يستمرامة بدنه فلم يجز السرا ويل فان مجز عنها
 وقت الاداء * اى مجز من الاشياء الثلاثة وقت ارادة الاداء * صام ثلاثة ايام ولاء
 ولم تجز بلا حنث * التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث ثم
 حنث تجب الكفارة خلافا للشافعى رج فعنده اليمين سبب الكفارة والحنث شرط
 وجوب الاداء فيجوز التقديم عليه وعندنا الحنث سبب لان اليمين انعقدت للبر
 والكفارة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين سببا لها فالحنث سبب واليمين شرط
 فلا تقدم على الحنث وخلاف الشافعى رج في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت
 نفس الوجوب لاجوب الاداء كما في الثمن فنفس وجوبه يتعلق بالمسأل
 ووجوب الاداء بالفعل قلنا المال غير مقصود في حقوق الله تعالى فالكفارة المالية
 وغير المالية على السواء على ان نفس الوجوب ينفك من وجوب الاداء في العبادات
 البدنية فنفس الوجوب يتعلق بالهيئة الحاصلة للعبادات ووجوب الاداء يتعلق
 بايقام تلك الهيئة على ما حققناه في شرح النفيج * ومن حلف على معصية كعدم الكلام
 مع ابويه حنث وكفروا لكفارة في حلف كاتروا ان حنث مسلمان من حرم ملكه

لا يحرّم وان استباحه كفر* اى ولن مامل به معاملته المباح كفر لان تحريم الحلال
يمن لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم على ان اليمين ان كان على فعل
وجودى فهو ايجاب المباح وان كان على مدمى فهو تحريم الحلال* ومن نذو
مطلقا* اى غير معلق بشرط نحولله على صوم هذا اليوم* او معلقا بشرط يريد
قدم فائبي فوجدونى وبما لم يرد كان زنيّت وفي او كفر هو الصحيح* انما قال
هذا احترازا من القول الآخر وهو وجوب الوفاء سواء ملقه بشرط يريد او لا يريد واما
كان هذا صحيحا لانه اذا ملقه بشرط لا يريد ففيه معنى اليمين وهو المنع لكنه بظاهره
نذر فيخير اقول ان كان الشرط امرا حراما كان زنيّت مثلا ينبغي ان لا يتخير لان التخير
تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف* ومن وصل ان شاء الله تعالى بحلفه بطل*

باب الحلف بالفعل

من حلف لا يدخل بينا يحنت بدخول صفة لا الكعبة او مسجد او بيعة او كنيعة
او دهلج او طلة باب دار* لان البيت موضع اعد للبيتوتة فالصفة ثبت لاهذه المواضع*
كما في لا يدخل دارا قد دخل دارا خربة* حيث لا يحنت* وفي هذه الدار يحنت
ان دخلها منهدة صحراء او بعد ما بنيت اخرى او وقف على سطحها وقيل في مرفئها
لا يحنت به* اى بالوقوف على السطح* كما لو جعلت مسجدا او حاما او بيتا
او بيتا او دخلها بعد هدم الحمام* حيث لا يحنت لانها لم تبق دارا اصلا* وهكذا
البيت ودخله منهدة صحراء او بعد ما بنى بيتا آخر* فانه لا يحنت لزوال اسم البيت
واسمهم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها منهدة فانه يحنت لان اسم الدار يطلق على
الخربة فهذه العلة توجب الحنت في لا يدخل دارا قد دخل دارا خربة ثم فرفهم بان الوصف
في الحاضر لغو فرفق وادلان معناه انه اذا وصف المشار اليه بصفة نحو لا يكلم هذا الشاب

فكلمة شيخا يحنت لان الوصف بالشباب صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار او لا يدخل دارا اين الوصف حتى يكون لغوا في احدهما غير لغوي الآخر ثم هذا المعنى يوجب الحنت في لا يدخل هذا البيت وصدمة في لا يدخل بيتا ان دخله منه ما صحراء لان البيتوتة وصف فيلغوي المشار اليه فزوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد ما بنيت حماما انه لا يحنت لانه لم يبق دارا اقول لفظ الدار في الدار المعمورة غالب الاستعمال وقد يطلق ايضا على المنهدمة فاذا قيل لا يدخل دارا فالاولى ان يراد الدار المعمورة وايضا وجوب صرف المطلق الى الكامل اوجب ارادة المعمورة واذ قيل لا يدخل هذه الدار فانهدم بناءها فصحة اطلاقها على المنهدمة ترجحت بالاشارة فيحنت ان دخلها منهدة وان بنيت دارا اخرى يحنت بدخولها ايضا اما لو جعلت حماما او بستانا فلا يحنت لانه زال عنها اسم الدار بالكلية واما البيت فلا يطلق الا على موضع اعد للبيتوتة فاذا خرب لم يصح اطلاق البيت عليه اصلا ولا يقال ان البيتوتة وصف والوصف في المشار اليه لغو لان البيت اسم جنس مع انه مشتق من البيتوتة وليس اسم صفة كالشباب ونحوه فاسم الاشارة اذا دخل في الصفات يكون الوصف لغوا نحو لا يكلم هذا الشاب فكلمة شيخا يحنت اما ان دخل في اسماء الاجناس وان كانت مشتقة نحو واللله لا يشرب هذه الخمر فلا بد من بقاء حقيقتها حتى لو تخلل فشرب لا يحنت ولو حلف لا يشرب هذه الخمر ا لحلف فشرب بعد ما صار مرا يحنت فا حفظ هذا البحث فانه مزلة الاقدام *

او هذه الدار فوق في طاق باب لو اخلق كان خارجا ولا يسكنها وهو ساكنها
اولا يلبسه وهو لا يركبه وهو راكبه فاخذ في النقلة ونزع ونزل بلامكث *
 اي اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فلا بد من ان ياخذ في النقل بلامكث حتى لو مكث ساعة يحنت وهذا عندنا واما عند زفرج يحنت لوجود المكنى

وان قل قلنا اليمين شرعت للبر فزمان تحصيل البر يكون مستثنى وكذا في لا يلبسه
وهو لابس ولا يركبه وهو راكبه * اولا يدخل فقد فيها * فانه لا يحنث به فان الدخول
هو الانتقال من الخارج الى الداخل فلا يحنث بالملك بخلاف السكنى واللبس
والركوب فانه في حال الملك ساكن ولا يس وراكب فمن قولنا وقيل في حرفنا
لا يحنث الى هنا الحكم عدم الحنث * الا ان يخرج ثم يدخل * هذا استثناء مفرغ
من قبيل الظرف فان قوله الا ان يخرج معناه الا الخروج ثم المصدر يقع حينئذ نحو
١- تينك خفوق النجم اى وقت خفوقه فتقدير الكلام في قوله لا يدخل فقد لا يحنث
في وقت الا وقت خروجه ثم دخوله * وفي لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه
بأهله ومناحه اجمع حتى يحنث بوثد بقى * هذا عند ابى حنيفة رح واما عند
ابى يوسف رح فيعتبر نقل الاكثر واما عند محمد رح فيعتبر ما يقوم به كدخلائته
قالوا هذا احسن وارفق بالناس * بخلاف المصر والقرية * فانه لا بشرط نعل الاهل
والمناح * وحنث في لا يخرج لو حمل واخرج با مرة لا ان اخرج بلا امره اما مكرها
او راضيا ومثله لا يدخل انسا ما وحكما * فالاقسام ان يخرج با مرة وان يخرج بلا
امر او مكرها او راضيا والحكم الحنث في الاول وعدمه في الآخر * ولا في
لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها ثم الى امر آخر * فانه لا يحنث لان خروجه
لم يكن الا الى الجنازة * وحنث في لا يخرج الى مكة فخرج بردها ورجع * لان الخروج
الى مكة قد تحقق * لا في لا ياتيها حتى يدخلها * اى لو حلف ان لا ياتي مكة لا يحنث
حتى يدخلها * وزاهاه كخروجه في الاصح * اى لو حلف لا يذهب الى مكة فالاصح انه
مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض هو مثل لا ياتي مكة والا لاول اصح لقوله نعا الى
انى ذاهب الى ربي اى متوجه اليه واما الوصول فليس في ومعه * وفي لياتين
مكة ولم ياتها لا يحنث الا في آخر حيوته * لانه يحقق عدم الايمان * وحنث في

ليا نينه خدا ان استطاع ان لم ياته بلا ما نع كمرض او سلطان ودين بنية الحقيقة *
 اى ان قال عنيت الاسطاعة الحقيقية وهى القدرة النامة التى يجب عندها
 صدور الفعل فهى لا تكون الامقارنة للفعل يصدق ديانة لاقضاء لانها تطلق فى العرف
 على سلامة الاسباب والآلات فالمعنى الآخر خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء * وشرط
 للبر فى لا تخرج الا باذنه لكل خروج اذن * لان تقديره لا تخرج الا خروجاً مصلحاً ، اذنه
 فالمستثنى هو الخروج الملتصق بالاذن فما سواه بقى فى صدر الكلام * لافى الا ان اذن *
 اى ان قال لا يخرج الا ان اذن لا يشترط لكل خروج اذن لان الا ان للغاية مثل الى
 ان فاذا اذن مرة انتهى الحرمة ويمكن ان يراد الوقت اذنى بان يجعل المصدر حينما
 فيجب لكل خروج اذن والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة اخرى بلا اذن
 فعلى التاويل الاول لا يحسن وعلى الثانى يحسن فلا يحسن بالشك * وللحسن فى ان
 خرجت وان ضربت فانت طالق لمريدة خروج او ضرب مبدفع لهما فوراً * اى شرط للحسن
 فى ان خرجت وان ضربت فعلمهما فوراً * وفى ان تغديت بعد تعال تغدى معى تغديه معه *
 اى شرط للحسن فى ان تغديت تغديه معه * وكفى مطلق التغدى ان ضم اليوم *
 اى كفى للحسن مطلق التغدى ان قال ان تغديت اليوم فانه لو كان جواباً بكفى قوله
 ان تغديت فلما زاد اليوم علم انه كلام مبتدأ فيحسن بمطلق التغدى فى هذا اليوم
 ولا يشترط للحسن التغدى معه * ومركب الماذون ليس لمولاه فى حق الحلف الا اذا
 لم يكن عليه دين مستغرق ونواه * اى ان حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة عبده
 الماذون فان كان عليه دين مستغرق لرقبته وكعبه لا يحسن لان هذه الدابة ليست
 لزبد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد دابة له الخاصة لا يحسن
 وان نوى دابة هى ملك زيد امم من ان تكون خاصة له او تكون دابة عبده الماذون
 فـ يحسن وقال ابو يوسف رح يحسن فى الوجوه كلها اذا نواه وقال محمد رح يحسن

وان لم ينو * ويتقيد الاكل من هذه النخلة بنمرها * لان المعنى الحقيقي مهجور
هنا * وهذا البر باكله قضا * هذا عند ابي حنيفة رح خلافا لهما بناء على ان اللفظ
ان كان له معنى حقيقى مستعمل ومعنى مجازى متعارف فابو حنيفة رح
يرجع المعنى الحقيقى وهما يرجحان المعنى المجازى فالمراد عندهما اكل باطنه
مجازا فيحنت باكله سواء كان بالقضم او خيره فيعملان بعموم المجاز * وهذا الدقيق
باكل خبزه فلا يحنت لو استنفه كما هو * اى يحنت باكل ما يتخذ منه كالخبز ونحوه
لان المعنى الحقيقى مهجور فيراد المجازى * واكل الشواء باللحم لا الياذ نجان والجزر
والطبيخ بما طبخ من اللحم والراس براس يكبس فى التناوير ويباع فى مصره * عملا
بالعرف فان الايمان مبنية عليه * والشحم بشحم البطن * هذا عند ابي حنيفة رح
واما عندهما يتناول شحم الظهر ايضا * والخبز بخبز البر والشعير لا خبزا لارز بلدة
لا يعناد فيه والعاكهة بالتفاح والمشمش والبطيخ والعنب والرمان والرطب والقناء
والخيار * هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما العنب والرمان والرطب فاكهة * والشرب
من نهر بالكرم منه فلا يحنت لو شرب منه بانه * هذا عند ابي حنيفة رح فان من
عنده لا ابتداء الغاية وعندهما للتبعض اى لا يشرب من مائه * بخلاف الحلف
من مائه وتحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل دأمر اتى البلدة بحال ولايته * اى
يقيد تحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل مفسد اتى البلد بحال ولايته * والضرب
والكسوة والكلام والدخول عليه بالحياة لا الغسل * اى ان حلف ليضربن زيدا
يقيد بحال حيوته ولو حلف لافسلن زيدا لا ينقيد بحال حيوته * والقريب بما دون
الشهر * اى يقيد القريب بما دون الشهر * فى ليقضين دينه الى قريب والشهر بعيد
وما اصطبح به فادام وكذا الملح لا الشواء * فى المغرب قال ابن الانبارى رح الادام
ما يطيب الخبز ويصلحه ويتلذذه الاكل وهو يعم المائع وغير المائع واما الصبغ

فمختص بالمائع وهو ما يغمس فيه الخبز ويلون به * ولا يحنت في لا ياكل من هذا
البسر فاكل رطبه او من هذا الرطب او اللبس فاكله تمرا او شيرا او ابسرا فاكل رطبا *
اي لا يحنت في لا ياكل بسرا فاكل رطبا واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا
البسر فاكل رطبا وبين قولنا لا ياكل بسرا فاكل رطبا بناء على ان البسر والرطب من
اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار ماهية اخرى كما يبين في لا يدخل بيتا * او لحما فاكل
سمكا * اي لا يحنت في لا ياكل لحما فاكل سمكا * او لحما او شحما فاكل اليه ولا في لا يشتري
رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او ولا بسرا
فاكل مذنبا * اي حلف لا ياكل رطبا فاكل مذنبا او حلف لا ياكل بسرا فاكل مذنبا
او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا فاكل مذنبا حنت عند ابي حنيفة رح لان المذنب
بعضه رطب وبعضه بسر فمن اكله اكل البسر والرطب وقال في الهداية ان عندهما
اذ احلف لا ياكل رطبا لا يحنت بالبسر المذنب واذ احلف لا ياكل بسرا لا يحنت
بالرطب المذنب وقد قال في المغرب البسر المذنب وقد ذنب اذا بدأ الارطاب
من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك ان الارطاب
ليس الا من جانب واحد وهو الذي ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الجانب
هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب المذنب ما يكون
في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على العكس اي ما في ذنبه قليل رطب فاقول
اصناف التمر التي رأيناها من تمر بغداد وفارس وكرمان يبدأ ارطابها من الجانب
الذي ليس عليه القمع ففي غير هذه البلاد ان كان ابتداء الارطاب من طرف القمع
فما قال صاحب الهداية يكون صحيحا وان لم يكن الارطاب من جانب القمع
فوجه صحته ان الرطب المذنب ما يكون اكثره رطبا والبسر المذنب ما يكون اكثره
بسرا ثم لما كان البسر من طرف القمع فراس البسر ما يلي القمع وذنبه الطرف الآخر

ولما كان الرطب هو الطرف الآخر لرأس الرطب طرفه الحاد وذببه طرف القمع فهذا وجه صحته * أولا يأكل لحما فاكل كبدا او كرشا او لحم خنزيرا و انسان * قبل لا يحنت باكل الكبد والكرش في عرفنا لانهما في عرفنا لم يعد الحما واما لحم الخنزير والا انسان فهما اللحم حقيقة فيحنت بهما * والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي ان لبست او اكلت او شربت ونوى عينا لم يصدق اصلا * اى نوى ثوبا معينا او طعاما معينا او شرابا معينا لم يصدق قضاء ولا ديانة لان المنفى ماهية اللبس ولا دلالة له على الثوب الا اقتضاء والمقتضى لا عموم له فلا يصح فيه نية التخصيص * ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا دين * اى صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنية التخصيص خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء * وتصور البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف رح فمن حلف لا شربن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب في يومه لا يحنت * اعلم ان امكان البر شرط صحة الحلف عند ابي حنيفة ومحمد رح سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او العتاق وعند ابي يوسف رح ليس بشرط فان حلف والله لا شربن الماء الذى في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او حلف ان لم اشرب الماء الذى في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا ماء فيه لا يحنت عندهما وعند ابي يوسف رح يحنت وان حلف وكان فيه ماء فاربى في اليوم فالحكم ما ذكر * وان اطلق فكذا في الاول دون الثانى * اى ان لم يقل اليوم لا يحنت فيما لم يكن في الكوز ماء عندهما خلافا لابي يوسف رح وان كان فصب يحنت اجما وذلك لانه اذا لم يكن في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم او لا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر انما يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صب لم يكن البر متصورا وان لم يذكر اليوم فالبر انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موصوفا بشرط ان لا يفوته في مدة

مرة والبر متصور عند الفراغ من التكلم فانعقد اليمين وعند أبي يوسف رح يحنث
 في الكل نفى الوقت بعدمضى الوقت وفي غير الموت يحنث في الحال * وفي ليصعدن
 السماء اولي قلبين هذا الحجز بها اولي قتلان فلانا ما لما بموته انعقد اليمين لتصور البر
 وحنث للعجز وان لم يعلم فلا * وفيه خلاف زفر رح فعنده لا ينعقد اليمين لكون البر
 مستحيلة عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها فيكفي هذا لانعقاد اليمين ويحنث
 في الحال بلا توقف الى زمان الموت للعجز مادة وانما قلنا ما لما بموته لانه ح يرا د قتله
 بعد احياء الله تعالى وهو ممكن غير واقع فينعقد اليمين ويحنث في الحال اما اذا
 لم يكن ما لما بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان القتل المتعارف ممتنعا فصار
 كمسئلة الكوز * ومد شعرها وخنقها وعضها كضربها وقطن ملكه بعد ان ليست
 من فذلک نهدي فغزلته ونسج ولبس هدي * قطن مبتدأ وهدي خبره ومعنى
 الهدى ما يهدى الى مكة ليتصدق وعندهما ان كان القطن ملكه يوم الحلف فغزلته
 ونسج ولبس يجب ان يهدى الى مكة وان لم يكن القطن ملكه يوم الحلف لا * وخاتم
 ذهب حلي لا خاتم فضة وعندهما مقد لؤلؤ لم ير صرع حلي وبه يفتى ومن حلف
 لا ينام على هذا الفراش فنام على قرام فوقه حنث لا من جعل فوقه فراشا آخر * لان
 القرام تبع للفراش لا الفراش الآخر * او حلف لا يجاس على الارض فجاس
 على بساط او حصر فوقه * حيث لا يحنث لانه لم يجاس على الارض * ولو حال
 بينه وبينها لباسه حنث * لانه جلس على الارض ولباسه تبع له * كمن حلف
 لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط فوقه * لان الجلوس على السرير لا يعتاد
 بدون ان يجعل عليه بساط فالجلوس على البساط جلوس على السرير * بخلاف
 جلوسه على سرير آخر فوقه * فان الجلوس على السرير لا يكون جلوسا على
 ذلك السرير * ولا يفعله يقع على الا بدو بفعله على مرة * اطم ان قوله لا يفعل هذا

في العرف سلب لقوله بفعله وقوله بفعله واقع على مرة نقوله لا يفعله يكون للابد *
وبعلی المشی الى بيت الله تعالى او الى الكعبة بحج او عمرة مشيا ودم ان ركب
ولا شيء بعلی الخروج او الذهاب الى بيت الله تعالى او المشی الى الحرم *
هذا عند ابی حنیفة رح واما عند ابی یوسف ومحمد رح فیلزمه حج او عمرة
مشيا * او المسجد الحرام او الصفا والمروة ولا يعتق عبد قبل ان لم احج العام
فانت حر فشهد ابن حنبل بكوفة * هذا عند ابی حنیفة وابی یوسف رح واما
عند محمد رح يعتق لانه قامت شهادتهما على امر معلوم وهو التضحية بكوفة
ومن ضرورته عدم الحج وهو شرط العتق وقال هذا شهادة على النفي والشهادة
على النفي غير مقبولة فنقول النفي الذي يحيط به علم الشاهد هو مثل الاثبات
على ما بين في اصول الفقه في الترجيح * وحنث بصوم سامة بسبة في لا يصوم
لا لو ضم يوما او صوما حتى يتم يوما * فان قلت الصوم الشرعي هو صوم اليوم
واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي قلت الشرع
قد اطلقه على ما دون اليوم في قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فالصوم التام صوم يوم
فاد اقل لا اصوم يوما او لا اصوم صوما يراد به الصوم التام * وبركة في لا يصلي
لا بما دونها ولو ضم صلوة فبشفع لا باقله وبولد ميت في ان ولدت فانت كذا وعتيق
الحی في ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا * هذا عند ابی حنیفة رح واما
عندهما فلا يعتق لان البمين انحلت بولادة الميت قلنا لم تنحل لان قوله ان ولدت
المراد به الحی بقرينة قوله فهو حر فان الميت لا يمكن حره * وفي ليقضين دينه
اليوم وقضاء زيوفا وبنهجرة او مستحقة او باعه به شيئا وقضه بر ولو كان ستوفة او
رصا صا او ذهب له لا * سيجي في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الزيف ما يرد
بيت المال والبنهجرة ما يرد التجار والستوفة ما غلب عليه غشه فالزيف والبنهجرة

ما يكون الفضة خالصة على الغش حتى يكون من جنس الدرهم لكن يرد للغش
وفي المغرب قيل الزيف دون البهرجة في الرداءة لانه يرد بيت المال والبهرجة
ما يرد التجار * وفي لا يقبض دينه درهمادون درهم حنث بقبض كله متفرقا لا ببعضه
دون باقية او كله بوزنين لم يتخللها الا عمل الوزن ولا في ان كان لى المائة فكذا
ولا يملك الا خمسين * هذا بناء على ان الاستثناء عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا
وليس الاستثناء من النفي اثباتا فان قوله ان كان لى المائة فكذا معناه ليس لى الا
مائة فهو لنفى ما فوق المائة واما اثبات المائة فغير لازم عندنا * ولا في لا يشم ريحنا
ان شم وردا او باسيميا * لان الرياحان ما لا ساق له والورد والياسمين لهما ساق *
والبنفسج والورد على الورق * اى ورق الورد دون اعجاز الورد التى عليها الورق *

باب الحلف بالقول

وحنث في حلف لا يكلمه ان كلمه نائما بشرط ايفاظه وفي الا باذنه * اى حنث
في حلف لا يكلمه الا باذنه * ان اذن ولم يعلم به فكلمه * لان الاذن اعلام
فان اذن ولم يعلم فهذا لا يكون اذنا وعند ابي يوسف رح لا يحنث لان الاذن
هو الاطلاق * وفي لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه فكلمه وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه
شيخا * لان الوصف المذكور لا يصلح مانعا من التكلم فيراد الذات * وفي هذا حران
بعته او اشتريته ان عقد بالخيار * اى اذا قال ان بعته فهو حر فباعه على انه بالخيار
يعتق لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط وهو البيع ولو قال ان اشتريته فهو حر
فشراء على انه بالخيار متق اما على اصلهما فلانه دخل في ملك المشتري واما على
اصل ابي حنيفة رح فلانه ملق العتق بالشراء فكانه قال بعد الشراء بالخيار فهو حر
فيعتق * وفي ان لم ابعه فكذا فاعتق اودهر * اى قال ان لم ابعه فكذا اى امرأته طالق

فاحتقه اودبره طلقت امرأته لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق * وبعمل وكيله
في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتيق والكتابة والصلح من دم عمد والهبة والصدقة
والقرض والاستقراض والايداع والاستيداع والامارة والاستعارة والذبيح وضرب
العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والخياطة والكسوة والحمل * فان الوكيل في هذه
العقود سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى الامر فكان الامر فعل بنفسه * لا في
حلف البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال والخصومة والقسمة وضرب
الولد * لان العقد صدر من الوكيل حتى ان الحقوق ترجع اليه ولم يصدر من الموكل
فلا يحنث والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد ان الضرب فعل حسي لا ينتقل
من احد الى آخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل يكون في الاموال فيصح
في العبد دون الولد * ولا في لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلل او كبر في الصلوة او
خارجها * هذا عندنا فانه لا يسمى متكلما عرفا وشرعا وعند الشافعي رح يحنث
وهو القياس لانه كلام حقيقة * ويوم اكلمه على الملوين * قال لامرأته انت طالق يوم
اكلم فلانا فهو على الليل والنهار لما مر في باب ايقاع الطلاق ان اليوم اذا قرن بفعل
غير ممتد يراد به مطلق الوقت * وصح نية النهار * لانه مستعمل فيه ايضا وعند
ابي يوسف رح يصدق ديانة لا قضاء لانه خلاف المتعارف * وليلة اكلمه على الليل والا
ان للغاية كحتى ففي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى حنث ان كلمه قبل قد ومنه
لان كلمه بعده وفي لا يكلم عبده او صديقه او امرأته او لا يدخل داره ان زالت
اضافته وكلمه لا يحنث في العبد اشار اليه بهذا ولا وفي غيره ان اشار به هذا
حنث والا فلا * حلف لا يكلم عبدا فلان او حلف لا يكلم عبدا فلان هذا في الزالت اضافته
اي لم يبق عبدا له فكلمه لا يحنث اما ان لم يشر فظاهر وان اشار فلان العبد
لسقوط منزلته لا يعادى لذاته بل لمعنى في المضاف اليه فالاضافة تكون معتبرة فانها

زالت لا يحث وأن حلف لا يكلم صديق فلان أو قال صديق فلان هذا أو حلف
 لا يدخل دار فلان أو قال دار فلان هذه فلم يبق الصداقة وباع الدار فكلمه ودخل
 الدار ففي صورة عدم الإشارة لا يحث لأن الإضافة معتبرة وفي صورة الإشارة
 يحث لأن هذه الأشياء يمكن أن تهجر لذاتها فإذا كانت الذات معتبرة كان الوصف
 وهو كونه مضى فإلى فلان في الحاضر لغوا * وحين وزمان بلانية نصف سنة نكرا و
حرف * لقوله تعالى توتى أكلها كل حين باذن ربها * ومعها مانوى والدهر لم يدر
منكرا * قال أبو حنيفة رح لا أدري ما الدهر وعندهما نصف سنة مثل لا أكلهم حيناً *
 وللا بد معرفاً وإيام منكورة ثلثة وإيام كثيرة وإليام والشهور والسنون عشرة وفي أول
 عيدا شتريته حران اشترى عبداً متق * أى لا يحتاج الأولية إلى شراء عبد آخر *
 وإن اشترى عبدين ثم آخر فلا أصلاً * لأن الأول فرد لا يكون غيره من جنسه
ما بقا عليه ولا مقارناله ولم يوجد * فإن ضم وحدة متق الثالث * أى قال أول
عبدا شتريته وحدة حرفا شترى عبداً بن ثم آخر متق الثالث لأنه أول عبد شراء
وحدة * وفي آخر عبداً ان اشترى عبداً فمات لم يعتق * قال آخر عبداً شتريته حر
فاشترى عبداً فمات المشتري لا يعتق هذا ولا يتوهم أنه إذا مات يكون ذاك العبد
آخر لأن الآخر لا بد له من أول ولم يوجد * فإن اشترى عبداً ثم آخر ثم مات
متق الآخر يوم شترى من كل ماله وعندهما يوم مات من ثلث ماله * لأن الأخيرة
تحققت بالموت فيعتق عند الموت من ثلث ماله وله أن بالموت تبين أنه كان آخر
عند الشراء فيعتق في ذلك الوقت * ولا يصير الزوج فاراً أو علق الثلث به خلافاً
لهما * والضمير في به يرجع إلى الآخر وصورة المسئلة رجل قال آخر امرأة أتزوجها
طالق ثلثاً فتزوج امرأة ثم أخرى ثم مات طلق عند أبى حنيفة رح عند الزوج
فلا يصير فاراً فلا ترث عنده وعندهما تطلق عند الموت فيصير فاراً فترث * وبكل

عبد بشرنى بكفنا فهو حر متى اول ثلثة بشروه متفرقين والكل ان بشروه معا سقط
بشراء ابية لكفارته هى * اى الكفارة هذا عندنا واما عند زفر والشافعي رح لا تسقط
فالحاصل ان النية لابد ان تكون مقارنة لعلة العتق وهما جعلان القرابة علة العتق
والملك شرطا ونحن جعلنا على العكس لان الشرع جعل شراء القريب اصنافا اذا
اشترى اباه بنية الكفارة كانت النية مقارنة لعلة العتق وعندهما لا حيث جعل
القرابة علة * لا بشراء عبد حلف بعته * اى قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فشراء
بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العتق اليمين والشراء شرط فلا تكون النية مقارنة
للعلة يرد عليه انه قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق عندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط
يصير المعلق علة ح فتكون النية مقارنة لعلة العتق * ومستولدة بنكاح ملق عتقها من
كفارته بشرائها * قوله ومستولدة عطف على عبد اى لا بشراء مستولدة وصورتها ان
يقول لامه استولدها بالنكاح ان اشتريتك فانت حرة من كفارة يميني فاشترها
تعتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفارة لان حريتها مستحقة بالاستيلاء * وتعتق
بان تسربت امه فهى حرة من تسراها وهى ملكه يوم حلف لاس سراها فتسراها *
لان هذه الامه لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم يضاف عتقها الى الملك او سببه وفيه
خلاف زفر رح * وبكل مملوك لى حرامهاث اولاده ومدبروه وعبيده لا مكاتبوه
الابنيتهم * لانه لا يملكهم بدا * وبهذا حرا وهذا هو العبد عتق بالثمن وخير في الاولين
كالطلاق * كانه قال احدهما حرو هذا فان قلت بل هو كقوله هذا حرا وهذا ان قلت قد
اجيب عنه في شرح التنقيح بجوابين فان شئت فطالع * ولا مدخل على فعل يقع
من غيره كبيع وشراء واجارة وخباطة وصباغة وبناء يقتضى امره ليخصه به
فلم يحث في ان بيعت لك ثوبا ان باعه بلا امره ملكه اولا * اراد بدخوله على فعل
تعلقه به ففي قوله ان بيعت لك ثوبا فعبد حرا فاللام متعلق بالبيع فية تضى اختصاص

البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير الفاعل الا بالامراى التوكيل ولهذا اقتضى الامر * وان دخل على عيين او فعل لا يقع من غيره كالكل وشرب ودخول وضرب الولد اقتضى ملكه فحتمت في ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره * هذا نظير دخول الام على العيين وهو الثوب اما نظير دخول على فعل لا يقع من غيره فقوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام او الشراب ملك المخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالاكل صورة فهو في المعنى متعلق بالطعام واما ضرب الولد نحو ان ضربت لك الولد فعبدته حر فاقضاء الملك فيه غير ممكن الا ان يراد بالملك الاختصاص * وفي كل عرس الى فكذا بعد قول عرسه نكحت على طلقت هي وصح نية غيرها ديانة * فانه يقال هذا الكلام ارضاء لها فيكون المراد غير الهوى لكن هذا خلاف الظاهر لان كلا كلمة العموم فلا يصدق قضاء *

كتاب الحدود

الحد عقوبة مقدرة يجب حقا لله تعالى فلا تعزير ولا قصاص حد * اما التعزير فلعدم التقدير واما القصاص فلانه حق ولي القصاص * والزنا وطؤ في قبل خال من ملك وشبهته * كمعتدة البائن او الثلث * ويثبت بشهادة اربعة بالزنا لا بوطي او جماع فيسألهم الامام عنه ما هو وكيف هو واين زنى ومتى زنى ومن زنى * اما السؤال عن الماهية فلان بعض الناس يطلقونه على كل وطئ حرام وايضا قد يطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العينان تزنيان واما من الكيفية فلانه قد يقع الوطؤ من غير التفاء اللختانين واما من اين فلان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد واما من متى فلان التتنام لا يوجب الحد واما من المزية فلانه قد يكون في وطئها شبهة * فان بينوه وقالوا رأينا وطأها في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سرا رعلنا حكم به * ثم عطف

على قوله بشهادة اربعة قوله * وبإقراره اربعاً * أى اربع مرات * في اربعة مجالس
رده كل مرة ثم سأله كما مر * اعلم ان قوله رده كل مرة تسامح لانه بدل على ان الامام
يرده اربع مرات وليس كذلك بل الامام يرده ثلث مرات فاذا اقر مرة رابعة لا يرده
بل يقبله فيسأله كما مر قبل قيل الا في السؤال من متى لانه انما يسأل عنه احترازاً
من التقدّم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار وقيل يسأل من متى ايضا لاحتماله في زمان
الصبي * فان بين حبيب تلقينه برجوعه بلعك لمست او قبلت او وطئت بشبهة فان
رجع قبل حده او في وسطه خلى والاحد وهو للمحصن * أى لحر مكلف مسلم وطى
بشكاح صحيح * وهما بصفة الاحصان * أى وطى حال كونها بصفة الاحصان أى الامور
التي يثبت بها الاحصان ما عدا الوطى كانت حاصلة قبيل هذا الوطى فاذا وجد الوطى
ثم جميع ما يثبت بها الاحصان فقوله وهو للمحصن مبدأ وخبره قوله * رجمه في
قضاء حتى يموت يبدأ به شهوده فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس
وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس وفصل وكفن وصلى عليه ولغير المحصن جلده مائة
وسطا بسوط لا ثمرة له * في المغرب الثمرة العذبة وهى ذنبه وقيل العقدة قال والاول
اصح وفي الصباح ثمرة السياط مقد اطرائها * وينزع ثيابها الا الازار ويعرق على
بدنه الارسه ووجهه وفرجه قائما في كل حد بلامد * أى من غير ان يلقى على الارض
ويمد رجلاه وقيل ان يمد الضارب يده فوق رأسه وقيل ان يمد السوط على العضو
بعد الضرب * وللعبد نصفها ولا يحده سيده بلاذن الامام * هذا عندنا خلافا للشافعى
رح * ولا ينزع ثيابها الا الفرو والحشو وتحده جالسة وجازا لعقرها لانه ولا جمع بين
جلد ورجم ولا جلد ونفى الا سياسة * هذا مندبا ومند الشافعى رح يجمع في البكرين
الجلد والنفى وهو تغريب عام * ويرجم مريض زنى ولا يجلد حتى يبرأ وحامله
زنت ترحم حين وضعت وتجلد بعد النفاس *

باب وطى يوجب الحد أولا

الشبهة دارية للحد * اعلم ان الشبهة ضربان في الفعل وفي المحل نشرع في
الضرب الاول بقوله * وهى في الفعل يثبت بظن غير الدليل دليلا فلا يحد الجانى
ان ظن انها تحل له في وطى امة احد ابويه وصرته وسيدة والمرتهن اماره ونفقة في الاصح
والمعتدة بثلاث وبطلاق على مال وباعتاق ام ولده * اعلم ان اتصال الاملاك بين
الاصول والفروع قد يوهم ان للابن ولاية ووطى جارية الاب كما في العكس وفنى
الزوج بمال الزوجة المستفاد من قوله تعالى ووجدك ماثلا فافنى اى بمال
خذ يجة رضى الله عنها قد يورث شبهة كون مال الزوجة ملكا للزوج واحتياج
العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال ينتفعون به مع كمال الانبساط بين ممالك
مولى واحد مع انهم معذورون بالجهل مظنة لاستفادهم حل ووطى اماء الموالى ومالكية
المرتهن المرهونة ملك يد قد توهم حل ووطى المرهونة وبقاء اثر النكاح وهو العدة لا يبعد
ان يصير سبب لان يشبه عليه حل ووطى المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة
بالامتناع حال كونها ام ولد ثم شرع في الضرب الثانى من الشبهة بقوله * وفي المحل
بقيام دليل ناف للحرمة ذاتا فلم يحد وان اقرب حرمتها عليه في وطى امة ابنة ومعتدة
الكنايات والبائع المبيعة والزوج الممهور قبل تسليمهما والمشاركة * الدليل النافي
للحرمة قوله * انت وما لك لا بيك وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم ان الكنايات
رواجع وكون المبيعة في يد البائع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون
المهر صلة اى غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك كاهبة والملك في الجارية المشتركة
دليل حل الوطى فمعنى قوله ناف للحرمة ذاتا انا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر
عن المانع يكون منافيا للحرمة * فان ادعى النسب يثبت في هذه لافى الاولى * اى
في شبهة المحل لافى شبهة الفعل * وحد بوطن امة اخيه وصمه واجنبية وجدها على فراشه

وان كان هو اعمى وذميمة زنى بها حربى وذمى زنى بحربية لا الحربى والحربية *
يعنى الداخلين دارنا بامان وذلك لانه ان كان هذا فى دار الحرب لا يجب الحد وعند
ابى يوسف رح يحدون جميعا وعند محمد رح ان زنى الحربى لاحد وقوله وذميمة
مطى على الضمير المستتر فى حد وهذا جائز لوجود الفاصلة * ولا من وطئ اجنبية زفت
اليه وقلن هى مرسك وعليه مهرها ومحرمة نكحها * مطى على قوله اجنبية وهذا عند
ابى حنيفة رح فانه جعل النكاح شبهة فى ذمى الحد * او بهيمة او اتى فى دبر * هذا عند
ابى حنيفة رح اما عندهما وعند الشافعى رح فى احد قوله يحد حد الزنا لانه فى معنى
الزنا لانه قضاء الشهوة فى محل مشتهى على سبيل الكمال على وجد تمكض حراما وله
انه ليس بزنا فان الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا فى موجه من الاحراق وهدم الجدار
والنكيس من مكان مرتفع باتباع الاحجار فعند ابى حنيفة رح يعزربا مثال هذه
الامور * او زنى فى دار حرب او بغى * هذا عندنا خلافا للشافعى رح * ولا بزنا غير
مكلى بمكلفة اصلا * اى لاعلى هذا ولا على هذه وعند زفر والشافعى رح تحدهى *
وفى مكسه حد هو فقط ولا ان اقر واحد به والاخر بنكاح وفى قتل امه بزنا يجب
الحد والقيمة والخليفة لا يحد * لانه صاحب الحق نيابة من الله تعالى * ويفنص
ويؤخذ بالمال * لان من له الحق هو الوارث والمالك *

باب شهادة الزنا والرجوع عنها

من شهد بحد متقادم قريبا من امامه لم تقبل الا فى قذف * فان حد الفذف فيه
حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم * وضمن السرقة * اى ان شهدوا بالسرقة المتقادمة
ينبت الضمان لانه حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم وعند الشافعى رح تقبل * وان
اقربه حد * اى ان اقر بالحد المتقادم حد الا فى الشرب على ما يأتى لان المانع من
قبول الشهادة انه قد هيجهته على الشهادة مداوة حادثة وهذا المعنى لا يوجد فى الاقرار *

وتقديم الشرب بزوال الريح ولغيره بمضى شهر فان شهدوا بزنا وهي غائبة حد
وبسرقه من فائب لا * لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا على ما ياتي الفرق
في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى * ولو اختلف اربعة في زاويتي بيت او اقر بزا
وجهلها حد * اذا لتوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهاءه في زاوية
اخرى وجهل المقر لا يضرة ان لو كانت امرأته او ام ولده لا يخفى عليه * فان شهدوا
كذلك او اختلفوا في طوعها او بلد زناه او بعق حجتاه في وقته واختلفا في بلده او شهدوا
بزنا وهي بكر او هم فسقة او هم شهود على شهود لم يحدا حد وان شهد الاصول ايضا
بعد هم * واعلم ان في هذه الصور لا يحدا حد لا المشهود عليهما بالزنا ولا الشهود بسبب
الغذف فقوله وان شهدوا كذلك اى شهدوا وحملوا الموطوءة لاحد على المشهود عليه
لا احتمال ان تكون المرأة زوجته او امته ولا على الشهود لوجود اربعة شهداء وان
شهد اربعة وقال اثنان منها كانت طائعة واثنان منها كانت مكرهة فلا حد عليهما عند
ابى حنيفة رح ومدهما يحدا الرجل لاتفاق الاربعة على زناه لا المرأة للاختلاف في
طوعها وله ان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد
لا يكون بطوعها وكرها وان لم يكن واحدا فلا نصاب للشهادة على كل منهما ولا يحدا
الشهود لوجود العدد وان شهد اربعة بزناه واختلفوا في بلد زناه فلا حد عليهما لما مر ولا
على الشهود خلا فالزفر رح لوجود العدد وان شهد اربعة بزناه في وقت معين في
بلد معين واربعة اخرى بزناه في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حد عليهما لان
شهادة احد الفريقين مردودة لتيقن كذبه ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا على
الشهود لاحتمال صدق احد الفريقين برده عليه انه يحتمل ان يكون كل واحد منهما
كاذبا والظاهر هذا لما مر من تيقن كذب احدهما وعدم رجحان احدهما فيكون صدق
احدهما محتملا احتملا بعيدا ثم على تقدير صدق احدهما يحتمل ان يكون الصادق

هذا الفريق المعين اذ لك الفريق ففي صدق كل واحد احتمال الاحتمال وهو
شبهة الشبهة فلا اعتبار لها فاقول وانما لا يحد الشهود لوجود اربعة شهداء فشهادة كل
فريق ان لم توجب حدا على المشهود عليه فلا اقل من ان توجب تهمة يندرو بها
الحد من الفريق الآخر وان نظرت امرأة واحدة فقالت هي بكر تثبت بشهادتها
البكارة فيندرو حد الزنا ولا يثبت حد القذف لشرطية الرجال واذا كانوا فسقة يندرو الحد
ولا يحد الشهود لان الفسقة اهل الشهادة فوجدت شهادة الاربعة وان كانوا شهداء على
شهود لم يحد لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا تداولته اللسان ينطرق اليه
زيادة ونقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا بعينه بعد شهادة الفروع
لم يحد ايضا لان شهادتهم قد ردت من وجه مرد فروعهم والشهادة اذا ردت مرة في
حادثة لا تقبل فيها ابدا وهذا ضعيف لان رد شهادتهم لمعنى يختص بها لا يسرى
الى الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال انما ترد شهادة الاصول
لانهم سعوا الى اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا تكون شهادتهم حجة الله تعالى
بل سعيا الى اشاعة الفاحشة لعداوة او نحوها فترد شهادتهم لهذه التهمة * وان شهدوا
حميانا او محدودين في قذف او ثلثة او احدى محدود او عبدا ووجد كذا بعد الحد حدوا *
لعدم اهلية الشهادة او عدم النصاب فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية * وارش جرح جلدة حد روبة
وجمه في بيت المال * اى شهد الشهود بالزنا والزانى غير محصن فجلد فجرحه
الجلد ثم ظهر احد الشهود عبدا او محدودا في قذف فارش الجلد حد روبة اى حنيفة
رح وقال في بيت المال لان فعلى الجلد ينتقل الى القاضى وهو مامل للمسلمين
فالفراصة في مال المسلمين وله ان الفعل الجارح لا ينتقل الى القاضى لانه لم يامر
بالجرح فيقتصر على الجلد ثم هو لا يضمن لئلا يمتنع الناس من الاقامة معيافة

للغرامة وان شهدوا والزاني محصن فرجم ثم ظهر احد هم عبدا او نحوه فدية الرجم
 في بيت المال * واى رجوع من الاربعة بعد رجم حد * اى حد الراجع فقط حد
 القذف وعند زفر رح لا يحد لانه ان كان قاذف حى فقد سقط بالموت ولن كان قاذف
 ميت فهو مرجوم بحكم القاضى فلا يجب الحد قلنا هو قاذف ميت لان شهادته
 بالرجوع انقلب قذا فافصار قاذف بعد الموت ولم يبق مرجوما بحكم القاضى لانفساخ
 الحكم بانفساخ الحجة * وفرم ربع الدية * هذا عندنا وعند الشافعى رح يقتص بناء
 على اصله في شهود القصاص كما قال في الديات * وقبله حدوا فقط * اى اى رجوع
 من الاربعة حد جميع الشهود حد القذف ولا يحد المشهود عليه فان كان الرجوع بعد
 الحكم فعند محمد رح حد الراجع فقط ولا يحد الباقيون لتأكد شهادتهم بالقضاء قلنا
 ينفسخ القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم فعند زفر رح حد الراجع فقط * ولا شيء
 على خامس رجوع فان رجع آخر حد او فرما ربع دية * فان المسئلة فيما اذا كان
 الرجوع بعد الرجم والمعتبر بقاء من بقى لا رجوع من رجوع وقد بقى ثلثة ارباع
 النصاب * وضمن الدية من قتل المأمور برجمه * اى امر بالرجم فقتله بطريق آخر *
 اوزكى شهود الزنا فرجم فظهروا عبيدا او كفارا فيهما * اى في مسئلة القتل والتزكية
 والضمان على المزكين في قول ابى حنيفة رح وعندهما لا ضمان عليهم بل في بيت
 المال * وبيت المال ان لم يزك فرجم * اى ضمن بيت المال اذا شهد الشهود بالرجم
 فلم يزكوا فرجم فظهروا عبيدا او نحوه لك * وان شهدوا بزنا واقرؤا بنظرهم عمدا قبلت *
 اى شهادتهم لانه يباح لهم النظر لتحمل الشهادة * وزان انكروا طأ مرسه وقد
 ولدت منه او شهد باحصانه رجل وامرأتان رجم * هذا عندنا خلافا لزفر والشافعى
 رح فشهادة النساء لا تقبل عند الشافعى رح وزفر رح جعل الاحصان شرطا
 في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء *

باب حد الشرب

هو كحد القذف ثمانون سوطا للسكر ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو قطرة فمن اخذ به ريحه
وان زالت لبعد الطريق او سكران زائل العقل بنبيذ النمر او اقربه مرة * اى بشرب
الخمر او بالسكر بالنبيذ * او شهد به رجلا ن وعلم شربه طوعا يحد صاحبا فان اقربه او شهد
عليه بعد زوال الريح او تقيها او وجد ريحها منه * اى علم الشرب بان تقيها او وجد
ريح الخمر منه بلا اقرار او شهادة * او رجع عن اقرار شرب الخمر او السكر او اقر سكران لا
اعلم ان في الاقرار بعد زوال الريح لا يحد خلا فالمحمد رح فان التقادم عنده لا يمينه
الاقرار كما في سائر الحدود وانما لا يحد عندهما لان حدا لشرب انما يثبت باجماع
الصحابه رضي الله عنهم وبدون رأى ابن مسعود رضي الله عنه لا يتم الاجماع وقد
قال فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه وبدون الرائحة لا يحد عنده فلا اجماع فلا دليل
على وجوب الحد واعلم ان السكر عند ابي حنيفة رح في حق وجوب الحد ان لا يعرف
شياً حتى الارض من السماء وفي حق حرمة الاشربة ان يهذى وعندهما ان يهذى
مطلقا واليه مال اكثر المشائخ رح وعند الشافعي رح ان يظهر اثره في مشيته وحركته
واطرافه * ولو ارتد هو لا تحرم عليه مرسته * اعلم ان الاحكام الشرعية كصحة الاقرار
والطلاق والعناق جارية عليه زجراله لكن ارتداده لا يثبت لانه امر حقيقي امتقادي
لاحكمي فعند عدم العقل لا يثبت اعتقاده للكفر ولما لم يصح ارتداده لا يثبت توبه
كفسخ النكاح * ونزع ثوبه و فرق جلده كما في الزنا *

باب حد القذف

من قذف محصنا * اى حراما مكلفا مسلما عفيفا من الزنا * بصريحه او بزناً في الجبل *
معناه زنيته في الجبل فانه كما جاء ناقصا جاء مهموزا ايضا وعند محمد رح لا يحد لان

المشهور هو الصعود أو مشترك والشبهة دارية للحد قلنا حالة الغضب ترجح ذلك * أولست
 لا بيك أولست بأبن فلان أبيه في غضب * أي قال لست بأبن زيد الذي هو أبو المقذوف
 فقوله أبيه لفظ المصنف رح لالفظ القاذف وقوله في غضب يتعلق بالألفاظ الثلاثة ولست
 لا بيك في غير الغضب يحتمل المعاتبة * أو ببأبن الزانية لمن أمه ميتة محصنة حدان
 طلب هو * ليس المراد أن الطلب مقصور على المخاطب فإنه إن طلب أبوها حد أيضا *
 لا بليست بأبن فلان جده أو بنسبته إليه أو إلى خاله أو عمه أو ربه * أي زوج أمه فالحداب
 مجازا فلو نفى أبوته لا يحد وكذا النسب إليه وهكذا الخال والعم والراب * وقوله بأبن
 ماء السماء ويانبطى لعربي * أن لا يراد بهما نفى النسب بل التشبيه فيما يوصفان به *
 والطلب بقذف الميت للوالد والولد وولده ولو محروما * هذا عندنا وما عند الشافعي رح
 فحق الطلب لكل وارث فإن حد القذف يورث عنده وعندنا لا بل يثبت لمن يلحق به
 العار بنفي النسب وقوله وولده يشمل ولدا البنت عندهما خلافا لحد رح وقوله ولو
 محروما كولد الولد مع وجود الولد والكافر والعبد خلافا للزفر رح وكالقاتل * ولا يطلب
 أحد سيده وأباه بقذف أمه وليس فيه ارث وصفو واعتياض منه * هذا عندنا وعند
 الشافعي رح يجري فيه الارث ونحوه بناء على أن حق العبد فيه فالب بناء على
 الأصل المشهور وهو أن حق العبد يغلب على حق الله تعالى إذا اجتمع الاحتياج للعبد
 وامتغناء الله تعالى ونحوه يغلب فيه حق الله تعالى لأن حق العبد هو دفع العار راجع
 إلى حق الله تعالى أيضا لأن النسبة إلى الزنا إنما تكون سببا للعار لأن الله تعالى
 حرمه * فإن قال بأزاني فردة بلا بل أنت حد أو لو قال لعمره يازانية فردت به
 حدث ولا لعان * لأنها قد فت الزوج فتحد وقذنه أياها لا يوجب الحد بل اللعان
 وهي لم تبق أهلا لللعان ثم لا بد من تقديم الحد لأنه أقوى لأنه إن قدم يسقط اللعان
 لأنها لم تبق أهلا له وإن قدم اللعان لا يسقط الحد وإذا وجب تقديمه يقدم ويسقط اللعان *

وَبَزْنِيتَ بَكْ هَدْرَا * اى قال لزوجته يا زانية فردت بقولها زنييت بك هدرالان
قول المرأة يحتمل ان يكون تصد يقاله يعنى زنييت بك قبل النكاح ويحتمل ان
يكون ردا يعنى ان وجد منى زنى فهو ليس الانمكينى اياك لانى ما مكنت غيرك
وتمكينى اياك ليس بزنى فلا يكون لها دعوى اللعان لاحتمال المعنى الاول ولاحد
عليها لاحتمال المعنى الثانى * ولا من ان اقرب ولد فنفى وحدان عكس * لان
النسب ينبت باقراره ثم بالنفى يصير قاذفا فيجب اللعان اما ان نفاه ثم اقربه فقد
اكذب نفسه فيجب الحد * والولدان له * اى ولد اقربه ثم نفاه وولد نفاه ثم اقربه ينبت
نسبهما منه لاقراره * ولا شيء بليس بابني ولا بابنك * لانه نفى الولادة ولا يجب به
شيء * ولاحد بقذف من لها ولد لا اب له ولا عنت بولد * انما قال بولد لانها
لولا عنت بدون الولد بقذفها يجب الحد والفرق بينهما انه وجد في الاول اشارة الزنا
وهى الولد المنفى ولم توجد في الثانى * ولا بقذف من وطئ حراما لعينه كوطئ
في غير ملك من كل وجه او من وجه كامة مشتركة او وطئ مملوكة حرمت ابدا
كلامه التى هي اخته رضاعا ولا بقذف من زنت في كفرها ومكاتب مات من وفاء *
اى لاحد بقذف مكاتب مات وترك ما لا يفي ببذل الكتابة لان الحد انما يجب
بقذف الحر وفي حرية هذا المكاتب اختلاف الصحابة رض * وحد بقذف من
وطئ حراما لغيره كوطئ عرسه حائضا او وطئ مملوكة حرمت موقنة كامة مجوسية
او مكاتبه * فان حرمة الاولى موقنة الى زمان الاسلام والثانية الى زمان العجز
وعند ابى يوسف رح وطو المكاتبه يسقط الاحصان * كمجوسى نكح امه فاسلم
ومستامن قذف مسلماتها * اى حد بقذف مجوسى كذا وهذا عند ابى حنيفة رح
خلافا لهما فان عنده لنكاح المحارم حكم الصحة فيما بينهم خلافا لهما وقوله ومستامن
بالرفع مطلق على الضمير المستتر في حده وكفى حد لجنائيات الحدود نسبا فان اختلف لآ

هذا عندنا وعند الشافعي رح ان اختلف المذوف او المذوف به وهو الزنا كما اذا قذف
 زيدا او عمرا او قذف زيدا بزني ثم بزني آخر لا يتدخل اما اذا قذف زيدا بزني واحد وكرر
 هذا القذف يتدخل وهذا بناء على ان حق العبد فيه غالب عنده اما عندنا لما كان حق الله
 تعالى غالبا يتدخل اذ المقصود الانزجار اما اذا اختلفت الجنايات فالمقصود
 من كل واحد غير المقصود من الآخر فلا يتدخل *

فصل التعزير

وهو تاديب دون الحد واصله من العزر بمعنى الرد والردع * اكثره تسعة وثلاثون سوطا
 واقله ثلث * لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ الحد وقل الحد اربعون وهي حد العبيد في
 القذف والشرب وابو يوسف رح اعتبر حد الاحرار وهو ثمانون ونقص عنها سوطا
 في رواية وخمسة في رواية * وصح حبسه مع ضربه وضربه اشد ثم للزنا ثم للشرب
 ثم للقذف * قالو يصل الانزجار بالتعزير وحد الزنا ثابت بالنص وحد الشرب
 ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم وسببه منيقن وسبب حد القذف محتمل
 لاحتمال الصدق اقول حد القذف ثابت بالنص وهو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
 جلدة وحد الشرب قيس على حد القذف * وعزر بقذف مملوك او كافر بزنا ومسلم
 بيفاسق با كافر يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خائن بالوطي با زنديق بالاص
 ياد يوث يا قرطبان يا شارب الخمر يا آكل الربوا يا ابن القحبة يا ابن الفاجرة انت
 تاوى اللصوص انت تاوى الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده لا بيا
 حمار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا هجام يا ابنه وابوه ليس كذلك يا مواجريا
 بغايا ناكس يا ضحكة يا سخرة ومن حد او عزر فمات هدرمه ولو عزر زوج عرسه لا *
 قيل القحبة من يكون همته الزنا فلا يحد اقول القحبة في العرف افحش من الزانية

لان الزانية قد تفعل ما وتأنى منه والتحبة من نجاهه به بالاجرة والفاجرة تكون
بكل معصية فلا حد به ولفظ حرام زاد معناه المتولد من الوطئ الحرام وهو اعم من
الزنا كالوطئ حالة الحيض لكن في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا وكثيرا
ما يراد به الجربزا المحب فلهذا لا يجب الحد واما ما جريستعمل فيمن يواجر اهله
للزنا لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يوزن بالزنا يقال اجرت الاجير مواجرة اذا
جعلت له على فعله اجرة ولفظ بغا من شتم العوام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون
والضحكة بوزن الصفرة من يضحك عليه الناس وبوزن الهمة من يضحك على
الناس وكذا السخرة ونحوه واعلم ان الالفاظ الدالة على القبايح لا تعد ولا تحصى
فالواجب ان يذكر لها ضابط يعرف به احكام جميعها فان قول قد صرفت ان نسبة المحسن
الى الزنا توجب حد القذف فنسبة غير المحسن كالعبد والكافر اليه لا توجب الحد
لانحطاط درجاتهما بل توجب التعزير لاشاعة الفاحشة ونسبة المحسن الى غير الزنا
لا توجب حد القذف فهل توجب التعزير ام لا فان نسبة الى فعل اختياري يحرم
في الشرع ويعد مارا في العرف يجب التعزير والا لا لان يكون تحقير الاشراف وانما
قلنا الى فعل اختياري احترازا من الامور الخلقية فلا تعزير في باحمار لان معناه
الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبليد مثلا وهو امر خلقي وكذا القرد يراد به
قبائح الصورة والكلب يراد به سئ الخلق الا ان يقال لانسان شريف النفس كعالم
او ملوئ او رجل صالح فانهم اهل الاكرام فيعزروا بهاتهم بخلاف الارزال اذ يتفوهون
بامثال هذه الكلمات كثيرا ولا يبالون من ان يقال لهم وانما قلنا يحرم في الشرع
احترازا من افعال اختيارية لا تحرم في الشرع مع انه يعد مارا في العرف كالحجامة
ونحوه يراد به دنى الهمة وكذلك يقال بالفارسية يا ماكس ان قبل للاشراف مزر
ولغيرهم لا لا ترى ان السوقية لا يبالون بافعال فيها الحسنة والدناءة وانما قلنا

يعذ مارا في العرف احتراماً من افعال اختيارية تحرم شرها ولا يعذ مارا في العرف
كلعب النرد والغناء واعمال الديوان في زماننا ثم كيفية التعزير وكيفية يفوضان الى
رأى الامام فيرامى عظم الجناية وضعرها وحال القائل والمقول فيه *

كتاب السرقة

ركنها الاخذ خفية ومحلها مال محرز مملوك وهو شرط * فان محل الفعل شرط للمفعول لكونه
خارجا عنه محتاجا اليه * ونصابها قدر عشرة دراهم مضروبة * اعلم ان المال المذكور
مقدر بالنصاب وهو مقدار عشرة دراهم مضروبة من فضة وعند الشافعي ربع دينار
ذهب وعند مالك ربع ثلاثة دراهم * وحكمها القطع فان سرق مكلف حراً وعبد قدر النصاب
محرز ابلابيهة * احتراماً عما يكون في الحر شبهة كما اذا سرق من بيت ذى رحم محرم
* بمكان كبيت او صندوق او بحافظ كجالس في طريق او مسجد عنده ماله واقربها مرة *
هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح * وعند ابي يوسف رح لا بد ان يقر مرتين
قياساً على الزنا فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما يشترط الاربعة في الزنا بالنص
على خلاف القياس فما سواه بقى على الاصل وهو ان المرأ مواخذ باقراره * او شهد رجلان
وما لهما الا امام كيف هي وما هي ومتى هي واين هي وكم هي وممن سرق وبينها
قطع * يسأل مما هي لانه ربما ينوهم انه لا يحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى اى
قطع الطريق ومن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه اخرج او ناول من هو خارج
ومن متى كانت ليعلم انها متقدمة ام لا ومن اين كانت اى في دار الاسلام او دار
الحرب وكم هي ترجع الى السرقة والمبراد المسروق فيسأل من الكمية ليعلم ان المسروق
كان نصاباً ام لا ومن سرق ليعلم انه من ذى رحم محرم ام لا * فان شارك جميع
فيها واصاب كلا * اى كل واحد * قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم * اى مع ان

الاخذ صدر من بعضهم فقط * وقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل والفصوص
الخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والانا والباب متخذين من الخشب * انما
حدث هذه الاشياء لانها من جنس الخشب والحجر المباحين في الصحارى والجبال
فيتوهم انه لا قطع فيها * لانه لا ينافي بوجود مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب
وسمك وصيد وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يفسد سريعا كلبن ولحم وفاكهة رطبة
ونمر على شجر وبطيخ * هذا عند ابي حنيفة ومحمد روح واما عند ابي يوسف روح
يقطع في كل شيء الا في الطين والتراب والسرقين وعند الشافعي روح لا يمنع القطع
كون الشيء مباح الاصل كالحطب ولا كونه رطبا كالقواكهة ولا كونه متعرضا للنسالة
كالمرقة ولنا قول عائشة رض كانت البذر لا تقطع في عهد رسول الله هم في الشيء
النافي ابي الحقيق وقوله هم لا قطع في الطير وقوله هم لا قطع في نمر ولا شجر *
وزرع لم يحصد * لعدم الحرز * ولا في اشربة مطربة وآلات لهو وطين من
ذهب او فضة وشطرنج ونرد * لانه يقول اخذته للاراقة والكمر * وباب مسجد *
لعدم الاحراز خلافا للشافعي روح * ومصحف * لانه يقول اخذته للقراءة خلافا
لابي يوسف والشافعي روح * وصبي حر * لانه ليس بمال * ولو محليين * يرجع الى
المصحف والصبي فان الحلية تبع وعند ابي يوسف روح ان بلغت الحلية النصاب
يقطع * ومبدود فتر الا الصغير ود فتر الحساب * لان اخذ العبد الكبير يكون فصبا
او خذ اما لا سرقة والمقصود من الدفتر ما فيه وهو ليس بمال واما د فتر الحساب
فالقصود منه المال وهو لا يسرق لفائدة غير مالية * ولا في كلب وفهد وخيانة وخلص
ونهب ونبس ومال مائة * كمال يمت المال * ومال له فيه شركة ومثل حقه حالا
او موجلا * اي كان له على آخر د را هم سواء كانت حاله او موجلة فسرق مثلها *
ولو بمزيد * لانه بمقدار حقه يصير شريكا * وما قطع فيه وهو بحاله * اي لا يقطع بسرقة

شيء قطع فيه مرة ثم وصل الى مالكه ثم سرقه والحال انه لم يتغير من حاله وهذا عندنا
واما عند ابي يوسف والشافعي رح يقطع لقوله هم فان عاد فاقطعوه ولنا ان عصمة
المسروق قد سقطت على ماياتي في مسئلة القطع مع الضمان ثم اذا عاد المسروق الى
مالكه فالعصمة وان عادت فشبهة سقوطها اسقطت القطع وقوله هم فان عاد الى
السرقه لا الى المسروق لثلا يعارض دليل سقوط العصمة على انه مطعون طعنه الطحاوي *

فان تغير فسرق قطع ثانيا كعزل قطع فيه فنسج فسرق ولا ان سرق من ذي رحم
محرم منه * سواء كان المال ماله او مال اجنبي للشبهة في الحرز * بخلاف ماله
من بيت غيره * فانه اذا سرق مال ذي رحم محرم من بيت اجنبي يقطع لوجود
الحرز * ومال مرضعة * سواء سرق من بنتها او من بيت غيرها فانه يقطع خلافا
لابي يوسف رح لان الرضاع فلما يشتهر فلا انبساط ولا يكفي الاذن بالدخول شرعا
فانه متحقق في الاخت رضاعا مع انه يقطع * ولا من زوج وعرس ولو من حرز
خاص له * انما قال هذا لان فيه خلاف الشافعي رح * ولا من سيده او عرسه او زوج

سيده ولا من مكاتبه ومضيفه ومعنم وحمام وبيت اذن في دخوله * فان كان الاذن
نهارا فسرق ليل يقطع واعلم ان الحرز بالحافظ لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فاذا
سرق في الحمام شيء وله حافظ فلا قطع لان الحكم حرز وقد اختلف بالاذن بالدخول
ولا اعتبار بالحافظ فيه فلا قطع بخلاف الحافظ في المسجد فلن المسجد ليس بحرز فاعتبر
الحافظ * او سرق شيئا ولم يخرج من الدار او دخل بيينا وناول من هو خارج *
هذا عندنا واما عند الشافعي وابي يوسف رح ان اخرج يده وناول غيره فعليه القطع
وان ادخل الآخريده وناوله واخذ فعليه القطع وفي الذخيرة ان وضع فيما بين الداخل
والخارج فاخذه الآخر ففي رواية لا يقطع وفي رواية يقطع يدهما * او نقيب بيتا داخل
يده واخذ شيئا * هذا عندنا وعند ابي يوسف رح يقطع كما في الصندوق قلنا ليس

بهتك الحرز على الكمال بخلاف الصندوق لان الممكن ليس الا هذا * أو طرصرة
 خارجة من كم غيره * هذا يشمل ما اذا كانت الصرة فيراكم او نفس الكم بان جعل
 الدراهم في الكم وربطها من خارج فبقى موضع الدراهم وهو شيء من الكم خارج
 ما في الكم فاذا طر لا يجب القطع واعلم انه اذا كانت الصرة نفس الكم ياتي باربع صور
 لانه اما ان جعل الدراهم في داخل الكم والرباط من خارج او جعلها على خارج الكم
 والرباط من داخل وعلى التقديرين اما ان طر او حل الرباط فان طر الرباط من خارج
 فلا قطع وهو ما مر قبل التقسيم وان طر الرباط من داخل وذلك بان يدخل يده
 في الكم فيقطع موضع الدراهم فيخرج الدراهم مع الظرف فاخذ الدراهم من الكم
 فيقطع للاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه اذا حل الرباط يبقى
 الدراهم في الكم فلا بد من ان يدخل يده في الكم فياخذ الدراهم وان حل الرباط و
 هو داخل لا يقطع لانه ادخل يده في الكم فحل الرباط فيبقى الدراهم خارج الكم فاخذها
 من خارج وعند أبي يوسف رح يقطع في الوجوه كلها لان الكم حرز * أو سرق جملاً
 من قطار او حملاً و قطع ان حفظه ربه * فان القائد والسائق والراكب لا يقصدون
 الا قطع المسافة دون الحفظ حتى لو كان هناك حافظ قطع سارق الجمل والحمل *
 او نام عليه * فان النوم على الحمل او بقرب منه حفظ له * أو شق الحمل واخذ منه
 شيئاً * فان الجوالق حرز * او ادخل يده في صندوق غيره او كفه او جيبه * المراد ادخال
 اليد في الكمر للاخذ لا لحل الرباط كما مر * او اخرج من مقصورة دار فيها
 مقاصير الى صحنها أو سرق رب مقصورة من اخرى فيها * اراد موضعاً كمدرسة
 او نحوها فيها حجرات يسكن في كل منها انسان لا تعلق له بالحجرة التي يسكن فيها
 غيره لا كالدائر التي صاحبها واحد وبيوتها مشغولة بمتاعه وخدامه وبينهم انبساط *
 أو الفئ شيأ من حرز الطريق ثم اخذه او حمله على حمار فساقه واخرجه من الحرز *

هذا عندنا وأما عند الشافعي ربح يقطع سواء أخذه أو تركه في الطريق وعند زفر ربح لا يقطع في الالتقاء ولا في الحمل فان الالتقاء ليس باخراج كمناولته من هو خارج وكما اذا التقى ولم يأخذ قلنا اذا لم يطرء عليه يد حقيقة كان في حكم يده فتم بالاخذ بعد الخروج بخلاف مسئلتى المناولة وعدم الاخذ وفي مسئلة الحمل مير الدابة يضاف اليه *

فصل

يقطع يمين السارق من زنده وتحمم ثم رجله اليسرى ان ماد فان ماد ثالثا لا ويسجن حتى يتوب * اما السجن فقط واما مع التعزير عند بعض مشائخنا وعند الشافعي ربح يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى لقوله م من سرق فاقطعوه فان ماد فاقطعوه فان ماد فاقطعوه فان ماد فاقطعوه ومذمبا ما تور من ملي رض ولركان الحديث صحيحا لما خالفه ولما اخذ الصحابة رضى الله عنهم بقوله والطحاوى قد طعن في الحديث اوهو محمول على السياسة * فان كان يده اليسرى او ابهامها او اصبعها او رجله اليمنى مقطوعة او שלא اورده الى ما لكه قبل الخصومة او ملكه بهبة او بيع او نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او سرق نادى ملكه او احد العارفين وان لم يبرهن او لم يطالب ما لكها وان اقرهوبها لا يقطع * لانه لو قطعت اليمنى وقوة البطش فائتة في اليسرى يلزم تفويت جنس المنفعة وهو في الحقيقة اهلاك وكذا ان كانت الرجل اليمنى مقطوعة او שלא لانه اذا لم يكن للانسان يد ورجل في طرف واحد فهو لا يقدر على المشى اصلا واما من الطرفين فيضع العصا تحت ابطه فيكون قائما مقام الرجل الغائبة واذا ارد المسروق الى ما لكه قبل الخصومة لا يمكن الدعوى فلا يظهر السرقة وعند ابى يوسف ربح يقطع وانما قال ملكه بهبة ليعلم ان المراد الهبة مع القبض وعند زفر والشافعي ربح يقطع وكذا في نقصان القيمة

يقطع مندهما وإنما لا يقطع عندنا لأن النصاب لما كان شرطا يكون شرطا عند ظهور السرقة وهو حال القضاء وقد ذكر في كتبنا أنه لا يندفع القطع عند الشافعي رح بمجرد دعوى العارق أن المسروق ملكه لأنه لا يعجز سارق من ذلك فيؤدي إلى سد باب الحد لكن في الوجيز ذكر خلاف هذا وملل بأنه صار خصما في المال فكيف يقطع بخلاف غيره وقوله أولم يطالب مالکها وإن أقر هو بها فلا قطع أي أن لم يطالب مالک السرقة أي المسروق فلا قطع وإن أقر السارق بالسرقة لأنه لما كان الدعوى شرطا لا بد من مطالبة المدعى * فإن سرقا وفاب أحدهما فشهدا على سرقتهما قطع الآخر و قطع بخصومة ذي يد حافظه كمودع وفاصب وصاحب ربوا * أي باع دينارا بدينارين وقبضهما لسرقا من يده * ومستعير ومستاجر ومضارب وقابض على سوم الشراء ومرتهن وبخصومة المالك من سرق منهم * أعلم أن الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد وأن كان من حقوق الله تعالى لأنه لا شك أن المسروق منه أصرف بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السارق المقر إذ يمكن أن يكون ملكا للسارق بطريق الإرث أو ملكا لذی رحم محرم وهو غير عالم به نفى ترك المسروق منه الدعوى وكذا في غيبته مظنة عدم وجوب القطع أما غيبة المزنفة وإن كان فيها توهم أنها لو كانت حاضرة أدعت أمرا يسقط الحد فلا اعتبار به لأن المزنفة راضية بالزنا فتكون منهمة في دعوى ما يسقط الحد فهذا هو الفرق الذي وعدته في باب شهادة الزنا ثم عطف على الضمير المستكن في قوله وقطع قوله * لا من سرق من سارق قطع * أي لا يقطع بطالب المالك والسارق لو سرق من سارق بعد القطع لما سياتى من سقوط مصمته * وقطع عبدا قر بسرقة وردت إلى مالکها * هذا عند أبي حنيفة رح من غير تفصيل وعند زررح لا يقطع من غير تفصيل لأن أقرار العبد بالحدود والقصاص لا يصح عنده وإن كان ماذونا فإن الأذن لم يتناولهما أما في رد المال فإن كان ماذونا يصح فهره

المال وان كان محمورا لا واما عندهما فان كان مازونا يقطع ويرد المال وان كان محمورا
 فالمسروق ان كان هالكايصح اقراره لان الواجب ليس الا القطع واقراره به صحيح
 وان كان قائما فعند ابي حنيفة رح يقطع ويرد المسروق وعند ابي يوسف رح يقطع
 ولا يرد المسروق وعند محمد رح لا يقطع ولا يرد فنقول لزم رح ان اقراره بما يوجب
 تلف نفسه او اعضائه وان كان يتضرر به المولى فهو غير متهم فيه لان ضرره فوق ضرر
 المولى وان تخالجم في صدرك ان خبت نفوس بعض المماليك يصل الى غاية يوثرون
 اهلاك نفوسهم ليتضرر به مواليتهم فذلك شيء نادر لا يصلح ان يبنى عليه الاحكام
 ثم بعد ذلك الاصل عند محمد رح رد العين والقطع تبع له لشرطية الدصوى وثبوت المال
 بلا قطع من غير عكس واقرار العبد المحجور بالمال لا يصح فلا يثبت تبعه وهو لقطع
 قلنا القطع ليس تبع الرد العين لان رد المال ضمان المحل والقطع جزاء الفعل فابويوسف
 رح لم يجعل احدهما تبعا للآخر فيعتبر اقراره في حق نفسه وهو القطع لافي حق المولى
 وهو رد المال وادو حنيفة رح جعل الفعل اصلا لان المحال كالشروط * وما قطع به ان
 بقى رد والا لا يضمن وان اتلف * انما قال وان اتلف احترازا من رواية الحسن
 من ابي حنيفة رح انه يجب الضمان في الاستهلاك وعند الشافعي رح يضمن في الهلاك
 والاستهلاك فعنده القطع والضمان يجتمعان لان الضمان بناء على عصمة المال ونحن
 نقول بانقال العصمة الى الله تعالى معنى ان المال كان معصوما حقا للعبد فاذا ورد
 عليه السرقة اوجب الشارع الحد وهو حق الشرع فالجناية وردت على حق الشرع
 ففي حالة السرقة صار المال معصوما حقا للشرع فلم يبق معصوما لحق العبد فلا يجب
 الضمان * ولا يضمن من سرق مرات فقطع بكلها او بعضها شيئا منها * المسروق منهم
 ان حضر واحتى كان القطع للكل لا يضمن لاحد املا وان حضر البعض حتى قطع
 لاجلهم فكذلك امدا بي حنيفة رح واما عندهما يستط ضمان من قطع لاجله * ولا ناطع

يسار من امر بقطع يمينه بسرقة ولو عمدا وقطع من شق ما سرق في الدار ثم اخرجته *
وانما يقطع اذا بلغ المشقوق نصاب السرقة وعند ابي يوسف رح لا يقطع لان الثوب
صار ملكا للسارق بسبب الخرق الفا حش لهما ان الاخذ ليس سببا للملك وانما
نقول بالملك ضرورة اداء الضمان لئلا يجتمع البدلان في ملك شخص واحد ومثله
لا يورث الشبهة * لا من سرق شاة فذبحها ما خرج * لان السرقة تمت على اللحم و
لا قطع فيه * ومن جعل ما سرق دراهم او دنانير قطع وردت * هذا عند ابي حنيفة رح
واما عندهما لا يجب ردها لان الصنعة متقومة عندهما فصارت شيئا آخر * فان حمرة فقطع
فلا رد ولا ضمان وان سوده رد * اي ان سرق ثوبا وصبغه احمر فقطع لا يجب رد الثوب
وان هلك فلا ضمان وعند محمد رح يوخذ الثوب ويعطى ما زاد الصبغ وان سوده رد عند
ابي حنيفة رح لكون السواد نقصانا فلا ينقطع حق المالك وكذا عند محمد رح كما في الحمرة
فان الصبغ لا يقطع حق المالك وعند ابي يوسف رح لا يرد فان السواد زيادة كالخمرة *

باب قطع الطريق

من قصده معصوما على معصوم * اي حال كون القاصد معصوما اي مسلما او ذميا *
فاخذ قتل اخذ شيء وقتل حبس حتى يتوب * اي يظهر فيه سيماء الصالحين * وان اخذ
مالا يصيب كل واحد منه نصاب السرقة قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا اخذ
قتل حدا لا قصاصا * اي هذا القتل بطريق الحد لا بطريق النصاص فذكر ثمرة هذا
بقوله * فلا يعفو له ولي وان قتل واخذ ما لا قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا *
ف قوله او قتل مطف على قطع اي ان شاء قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل او صلب حيا
من غير قطع * ويعجم برمح حتى يموت * البعش شق البطن * ويترك ثلاثة ايام وما اخذه
فتلف لا يضمن * اي اذا قتل قاطع الطريق فلا يجب ضمان ما تلف كما في السرقة

الصغرى * وبقتل احدهم حدا * اى ان ياشرا القتل احدهم يجب الحد على الجميع *
 وحجرو مصالهم كسيف فان جرح واخذ قطع وهدر جرحه وان جرح فقط او قتل ممدا
 فتأب * اى تاب قبل ان يؤخذ * او كان منهم غير مكلف او ذرهم محرم من المارة
 او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين
 فلا حد وللولي قوده او ارشه او عفوه * اى في الصور المذكورة لا يجب الحد
 بل ان كان القتل ممدا فللولي القعود وان كان غير ممدا فالدية ويكون للولي
 العفو وعند ابي يوسف رح اذا كان بعضهم غير مكلف اى صبيا او مجنونا فباشر
 العقلاء يحد الباقيون اما في المصر او بين المصرين اذا كانا قريبين كالكوفة والحيرة
 بحيث يلحقه الغوث غالبا ففيه خلاف الشافعي رح وعند ابي يوسف رح اذا قاتلوا
 نهارا با سلاح حدوا وكذا في الليل سواء كان بالسلاح او غيره * وفي الخنق دية ومن اعتاده
 قتل به سياسة * الخنق من صور القتل بالمثل وفيه القصاص عند غيرنا بخلافه رح *

ب الجهاد

هو فرض كفاية بداء * اى ابتداء وهوان يبتدأ المسلمون بمحاربة الكفار * ان قام به
 بعض سقط من الباقيين فان تركوا اثموا لا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعّد
 واقطع وفرض عين ان هجموا فتخرج المرأة والعبد بلا اذن * فانه اذا هجم الكفار
 على نغر من الثغور يصير فرض عين على من كان بقرب منه وهم يقدرّون على الجهاد
 واما على من وراءهم فاذا بلغ الخبر اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتيج اليهم بان خيف
 على من كان بقرب منهم بانهم عاجزون عن المقاومة او بان لم يعجزوا ولكن تكاسلوا
 ثم وثم الى ان يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا هذا نظير صلوة
 الجنازة تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن الميت فان قام بها الاقربون

أو بعضهم مقط من الكل وإن بلغ إلى الأبعد أن الأقربين ضيعوا حقه فعلى الأبعد أن
 يقوم بها فإن ترك الكل فكل من بلغ إليه خبر موته يصير آثماً * وكرة الجعل مع شيء
 وبدونه لا * الجعل ما يجعل للعامل على عمله والمراد أنه إذا كان في بيت المال شيء
 لا يجعل إلا مام على أرباب الأموال شيئاً من غير طيب أنفسهم لينتقوى به الغزاة أما
 إذا لم يكن فيه شيء فيفعل ذلك * فإن حوصروا * أي الكفار بأن حاصروهم المسلمون *
 دعوا إلى الإسلام فإن أبوا فإلى الجزية فإن قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا * أعلم أنه
 لا يراد هذا الحكم على العموم حتى يدل على أنه يجب عليهم من العبادات وغيرها
 ما يجب علينا لأن الكفار لا يخاطبون بالعبادات عندنا وأما عند من يقول بأنهم
 مخاطبون فالذمى وغيره في ذلك سواء وعند قبول الجزية لأنهم بالعبادات
 كما نأمر المسلمين بل يراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم إذا تعرضنا لمائتهم
 وأموالهم أو تعرضوا لمائتنا وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض وذلك
 لأن قبل قبول الجزية كنا نتعرض لمائتهم وأموالهم وكانوا يتعرضون لمائتنا
 وأموالنا فقبول الجزية ليس إلا لزوال هذا التعرض يويد ذلك أنهم جعلوا الدليل
 على هذا الحكم قول علي رضي الله عنه إنما بذلوا الجزية ليكون دماءهم كدمائنا
 وأموالهم كأموالنا * ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة وندبت * أي الدعوة أي
 ندب تجديد الدعوة * لمن بلغته فإن أبوا * أي من الجزية * حاربوا بمنجنيق
 وتحريق وتخريق ورمي ولوم معهم مسلم وتوسوا به بنيتهم لا ينيته وقطع شجر
 وفساد زرع بلا قدر وظل و مثلة * قال في الهداية الغدر الخيانة ونقض العهد و
 قد قال في الحرب خدعة فتشبه على الناس التفرقة بين العدو وبين خدعة الحرب
 فاقول مادام الحرب قائمة لا يحرم الخداع بأن يريهم أن الانحياز بهم في هذا اليوم
 حتى آمنوا فنجارهم فيه أو نذهب إلى صوب آخر حتى خدوا فنانيتهم بدائنا ونحو

ذلك بخلاف ما اذا جرى بيننا وبينهم قرار على ان لا نحارب في هذا اليوم حتى
امنوا فانه لا تجوز المجاربة لان هذا استيمان ومهد فالمحاربة نقض العهد وهذا ليس
من خداع الحرب بل خداع في حال السلم فيكون غدر او الغلول السرقة من المغمم
والمثلة اسم من مثل به يمثل مثلاً يقتل يقتل قتلاً اي نكل به معناه جعله نكالا وعبرة
لغيره مثل قطع الاعضاء وتسويد الوجه يقال مثل بالقتيل اي قطع انفه ومثله
العرنين نسخت بقوله هم لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا وفي المثلة تغيير خلق الله
تعالى فيحرم * وقتل غير مكلف وشيخ فان وامى ومقعد وامرأة الا ملكة او
او مقاتلا منهم او ذامال يحث به او ذاراي في الحرب واب كافر بداء فيقتله غير
ابنه * اي لا يقتل الابن الاب الكافر ابتداء وهو احتراز عما اذا قصد الاب قتله
بحيث لا يمكنه دفعه الا بقتله فانه لا بأس بقتله وقوله فيقتله بالنصب اي لان يقتله
غيره فالفعل المضارع ينتصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سبباً لما بعدها اي بعد
عدة اشياء منها النفي فينبغي ان يصير عدم قتل الابن اية سبباً لقتل غير الابن اياه بان
يشغله ويلبثه ليحجي آخر فيقتله * واخراج مصحف وامرأة الا في جيش يوم من عليهم
وصولحوا ان خير او يوخد منهم مال ان لنا به حاجة ونبذ ان هو انفع فقولوا * لفظ
كان مضموم في قوله ان خير او ان لنا به حاجة ونبذ ان هو انفع النبذ نقض المصالحة
مع اخبارهم بذلك * وقبل نبذ لو خانوا بداء * اي قتلوا قبل نبذ ان بدؤوا بالخيانة *
وصولح المرتد بلا مال ولارد ان اخذنا * يعني يجوز لنا ان نصالح المرتد ولا نعجل
في قتله لان اسلامه مرجو لكن لا نأخذ منه شيئاً لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ الجزية
من المرتد لكن لو اخذنا لارد اليه لانه مال غير معصوم * ولا يباع سلاح وخيل
وهديد منهم ولو بعد صلح وصح امان حرو حرة فان كان شرا نبذ وادب ولغا امان
الذم واسيروا جرمهم ومن اسلم ثم لم يهاجر اليها وصبي وعبد الا ما دونهم

ومجنون * المراد بالامير مسلم اسير في يد الكفار وبالناجر تاجر مسلم معهم *

باب المغنم وقسمته

قسم الامام بمن الجيش ما فتح منوة او اقر اهله عليه بجزية وخراج * قوله او اقر عطف على قوله قسم الامام ثم عطف على احد الامرين وهو قسم او اقر قوله * وقتل الاسارى او استرقهم او تركهم احرار اذ منة لنا * اى ليكونوا هل ذمة لنا * ونفى منهم وفداهم * المن ان يترك الاسير الكافر من غير ان ياخذ منه شيئا والفداء ان يترك وياخذ منه مالا او اسيرا مسلما منهم في مقابلته ففى المن خلاف الشافعى رح واما الفداء فقبل ان تضع الحرب اوزارها يجوز بالمال لا بالاسير المسلم وبعدة لا يجوز بالمال باجماع علماءنا وبالنفس لا يجوز عند ابي حنيفة رح ويجوز عند محمد رح وعن ابي يوسف رح روايتان وعند الشافعى رح يجوز مطلقا * وردهم الى دارهم وعقود ابنة يشق نقلها وذبحت وحرقت وقسمت مغنم ثمة الا ايداعا فيرد ههنا فيقسم ورد وودد لحقهم ثمة كمقاتل فيه * اى فى المغنم * لا سوقى لم يقاتل ولا من مات ثمة * لانه بالا حراز يصير ملكا لنا وعند الشافعى رح يصير ملكا باستقرار هزيمة الكفار فمن مات بعد ذلك يورث نصيبه * ويورث قسط من مات هنا وحل لنا ثمة طعام وعلف وحطب ودهن وسلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد الخرج منها ولا بيعها وتمولها ورد الفضل الى المغنم ومن اسلم ثمة عصم نفسه وطفله * لانه صار مسلما تبعا * ومالا معه او اودعه معصوما * اى مالا وضعه امانة عند مسلم او ذمى * لا ولده كبيرا وعرسه وحملها ومقارة * لان العقار من جملة دار الحرب وهو في يداهل الدار ففيه خلاف الشافعى رح * وبعدة مقاتلا وماله مع حربى بغصب او ودعة ويعتبر وقت المجاوزة * اى يعتبر لاستحقاق سهم الفارس والراجل وقت مجاوزة الدرب وهو الباب الواسع على السكة والمضيق من مضايق الروم

وَالْمَرَادُ هَهُنَا مَدْخُلُ دَارِ الْحَرْبِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحْ يَعْتَبَرُ وَفَتْ شُهُودُ الْوَقْعَةِ * فَمَنْ
 دَخَلَ دَارَهُمْ فَارْسًا فَفُتِقَ فَرَسُهُ * أَيْ مَاتَ فَشَهِدَ الْوَقْعَةَ رَاجِلًا * فَلَهُ سَهْمَانِ سَهْمِ فَارِسٍ
 وَمَنْ دَخَلَ رَاجِلًا فَاشْتَرَى فَرَسًا فَلَهُ سَهْمٌ سَهْمٌ رَاجِلٌ * هَذَا عِنْدَنَا أَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحْ
 فَعَلَى الْعَكْسِ وَسَهْمُ الْفَارِسِ عِنْدَهُ أَرْبَعَةٌ سَهْمٌ * وَلَا يَسَهْمُ الْإِلْفَرَسُ * أَيْ فَرَسٌ وَاحِدٌ فَعَلِمَ
 مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَسَهْمُ لِلْبَغْلِ وَالرَّاحِلَةِ * وَلَا لِعَبْدٍ وَصَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَزَمِيٍّ وَرَضِخٍ لَهُمْ * الرَضِخُ
 أَمْطَاءُ الْقَلِيلِ وَالْمَرَادُ هَهُنَا أَقَلُّ مَنْ سَهْمُ الْغَنِيمَةِ * وَالْخُمْسُ لِلْمَسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَابْنِ
 الصَّبِيلِ وَقَدْ مَ فَقَرَاءُ ذَوِي الْقُرْبَى عَلَيْهِمْ وَلَا شَيْءَ لْغَنِيمِهِمْ وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى لِلتَّبَرُّكِ
 وَسَهْمُ النَّبِيِّ هَمْ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَالصَّفِيِّ * هَذَا عِنْدَنَا أَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحْ فَيَقْسَمُ عَلَى
 خَمْسَةِ سَهْمٍ سَهْمُ الرَّسُولِ هَمْ لِلْخَلِيفَةِ وَعِنْدَنَا سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّفِيُّ فَإِنَّهُ كَانَ النَّبِيُّ
 هَمْ أَنْ يَصْطَفِي لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ وَسَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى لَهُمْ أَيْ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي
 الْمُطَّلِبِ أَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ هَمْ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ
 عَبْدِ الْمَنَافِ وَكَانَ لِعَبْدِ مَنَافٍ أَرْبَعَةُ بَنِينَ هَاشِمٌ وَالْمُطَّلِبُ وَعَبْدُ شَمْسٍ وَنُوفَلٌ وَلَمَّا
 قَسَمَ رَسُولُ هَمْ ضَرَانِمَ خَيْرِ قَسَمِ خَمْسِ ذَوِي الْقُرْبَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ
 وَكَانَ عَثْمَانُ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِ شَمْسٍ وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ مِنْ أَوْلَادِ نُوفَلٍ كُلُّمَا رَسُولُ اللَّهِ هَمْ
 فَقَالُوا لَا نُنْكِرُ فَضْلَ بَنِي هَاشِمٍ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ فِيهِمْ وَلَكِنْ نَحْنُ وَأَصْحَابُنَا
 مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ إِلَيْكَ فِي النِّسْبِ سَوَاءٌ فَمَا بِالْكَ اعْطَيْنَهُمْ وَحَرَمْتَنَا فَقَالَ هَمْ أَنَّهُمْ
 لَمْ يَغَارِقُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا فِي الْإِسْلَامِ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فَالشَّافِعِيُّ رَحْ يَقْسِمُ كَمَا
 قَسَمَ النَّبِيُّ هَمْ وَنَحْنُ نَقُولُ لَهُ عَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ هَمْ بِصَحْبَتِهِمْ وَنَصَرَتِهِمْ أَيْاهُ فَلَمْ يَبْقَ
 بِوَفَاتِهِ هَمْ فَيَسْتَحِقُّونَ بَعْدَ وَفَاتِهِ هَمْ بِالْفَقْرِ حَيْثُ قَالَ مَوْضِعُكُمْ مِنْهَا بِخُمْسِ الْخُمْسِ
 وَلَمَّا كَانَ مَوْضِعًا مِنَ الزَّكَاةِ نَسْتَحِقُّ مِنَ يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ وَقَدْ نَقَلَ أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ
 كَانُوا يَقْسِمُونَ عَلَى نَحْوِ مَا قُلْنَا وَكَانَ مَرْرُضٌ يُعْطَى فَقَرَاءُ هَمْ * وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ

فاذا اخذ خمس الامن لامنعة له ولا اذن * لان الخمس انما يؤخذ من الغنيمة والغنيمة
 ما اخذ من الكفار فها وهذا بالمنعة فان لم يكن له منعة لكن وجد اذن الامام فهو في
 حكم المنعة لان الامام بالاذن التزم نصرته * وللأمام ان ينفل وقت القتال حنا يقول
 من قتل قتيلا فله سلبه * التنفيل اعطاء شيء زائد على سهم الغنيمة والتركيب يدل
 على الزيادة قوله من قتل قتيلا فله سلبه مماه قتيلا لقربه الى القتل * اولسرية جعلت
 لكم الربع بعد الخمس * اى بعد ما رفع الخمس جعلت لكم ربع الباقي او ثلثه او نحو
 ذلك * لا بعد الاحراز ههنا * اى بدار الاسلام لانه صار ملكا للغانمين * الامن الخمس
 وسلبه مامعه حتى مركبه وما عليه وهو لكل ان لم ينفل * خلافا للشافعي رح فان
 السلب عنده للقاتل ان كان من اهل ان يعهم له وقد قتله مقبلا لقوله عليه السلام من
 قتل قتيلا فله سلبه ونحن نحمل هذا على التنفيل لا على وضع الشريعة *

باب استيلاء الكفار

اذا سبى بعضهم بعضا واخذوا ما لهم او غير اند اليهم او غلبوا على ما لنا وحرزوه
 بدارهم ما كوه * هذا عندنا واما عند الشافعي رح لا يملك الكفار ما لنا بالاستيلاء لما ذكر
 في اصول الفقه ان النهى من الافعال الحسية يوجب القبح لعينه والقبح لعينه لا يفيد
 حكما شرعيا وهو الملك قل انما يملكون لا استيلاء هم على مال غير معصوم في زعمهم
 وليس لنا ولاية الالزام فسقط النهى في حق الدنيا اذ العصمة انما كانت ثابتة مادام
 محرز ابدارنا لنيقن التمكن من الانتفاع فاذا زال الاحراز سقط العصمة * لا حرنا
 ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا ومبدنا آبقا وان اخذوه * انما قال وان اخذوه لان الخلاف
 فيما اخذوه وفهروه وقبذوه ففي هذه الصورة لا يملكونه عند اى حنيفه رح خلافا
 لهما لكن ان لم ياخذوه فها لا يملكونه اتفاقا لهما ان مصمته كانت لمحق المولى وقد

زالت فقد صار مباحا وقع في ايديهم وله ان العصمة التي كانت لحق المولى لما زالت ظهرت
 مصمته التي قد كانت باعتبار الآدمية فصار بمنزلة الاحرار فلا يملكونه * ونملك
 بالغبلة حرهم وما هو ملكهم ومن وجد منا ماله * اى في يد الغائبين بعد ما غلبنا
 عليهم ولم يذكر هذا لانه يفهم من قوله * اخذه بلاشئ ان لم يقسم * اى بين الغائبين *
 وبالقيمة ان قسم والتمن ان شراء منهم تاجر وان اخذ ارش عينه مفتوة * اى ان فقئت
 عينه في يد التاجر فاخذ ارشه فالمالك القديم ياخذ منه بكل الثمن ان شاء ولا يحط من
 الثمن شئ * بازاء ما اخذ من الارش * فان اسر عبد فبيع ثم كذا فللمشتري الاول اخذه
 من الثانى بثمنه ثم لسيدة اخذه منه بثمانين وقبل اخذ الاول لا * عبد اسر من زيد
 فاشتراه عمرو بمائة ثم اسر من عمرو فاشتراه بكر بمائة فعمر وياخذه من بكر بمائة
 ثم ياخذه زيد من عمرو بمائتين لانه قام على عمرو بمائتين ولولم ياخذه عمرو فليس
 لزيد ان ياخذه من بكر لان بكر اشترى عبد اسر من عمرو بعد ما اشتراه عمرو فلو
 اخذه زيد من بكر لضاع الثمن الذى اعطاه عمرو فلا ياخذه زيد قبل اخذ عمرو *
 فلوا بق بمناخ فاخذهما الكفار فشراهما منهم رجل اخذ العبد صجانا وغيروا بالثمن *
 لما امر انهم لا يملكون العبد الا بق * وعق عبد مسلم شراء مستامن ههنا وادخله دارهم *
 هذا عند ابى حنيفة رح ومندهما لا يعتق لان الواجب ان يحبر في دارنا على بيعه وقد
 زال اذ لا يدلنا عليهم فبقى عبد في ايديهم قلنا اذا زالت ولاية الجبر اقيم الاعتاق مقامه
 تخليصا للمسلم من ايدى الكفار * كعبد لهم اسلم ثمة فجاءنا او ظهرنا عليهم *

باب المستامن

هو يشمل مسلما دخل دارهم بامان وكافر ادخل دارنا بامان * لا يتعرض تاجرنا ثمة
 لدمهم وما لهم الا اذا اخذ ملكهم ماله او حبه او غيره بعلمه وما اخرجته * اى بطريق

التعرض * ملكه ملكا حراما فيصدق به * انما يملكه لانه ظفر بمال مباح وانما كان
 حراما للغدر * فان ادانه حربى * اى باشر تصرفا اوجب الدين في ذمة التاجر *
 او ادان حربيا او فصب احدهما من الآخر وجاء اهنا لم يقض لاحدهما بشيء * لانه
 لا ولاية لنا على المستامن * وكذا لو فعل ذلك حربيان وجاء امستامين * لانه لا ولاية
 لنا عليهما * فان جاء امسلمين قضى بينهما بالدين لا العصب * لان الادانة وقعت
 صحيحة لتراضيهما بخلاف العصب لانه لا تراضى ولا عصمة * فان قتل مسلم مستامن
 مثله ثمة عمدا او خطأ ودى من ماله وكفر للخطاء * لانه لم يجب القصاص وقت القتل
 لتعذر الاستيفاء لانه بالمنعة فتجب الدية لوجود العصمة في ماله لا على العاقلة اذا لوجب
 عليهم باعتبار النصرة والتقصير في الصيانة الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتبائن الدارين *
 وفي الاسيرين كفر فقط في الخطاء * اى لا يجب شيء الا الكفارة في الخطاء عند ابي حنيفة
 رح وعندهما تجب الدية في العمد والخطاء لان العصمة لا تبطل بالاسر كما لا تبطل
 بالاستيذان وله ان الاسير صار تبعاً لهم بتهودهم اياهم فيبطل الاحراز فسقط العصمة المقومة
 وهى ما يوجب المال عند التعرض فلم تجب الدية لافى العمد ولا فى الخطاء لكن العصمة
 الموثمة وهى ما يوجب الاثم عند التعرض باقية فيجب الكفارة في الخطاء * ولا يمكن
 حربى هنا سنة وقيل له ان اقامت هنا سنة او شهرا نضع عليك الجزية فان رجع قبل
 ذلك * جزاء الشرط محذوف اى فيها او نحوه * والا فهو ذمى لا يترك ان يرجع *
 اى ان لم يرجع قبل المدة المضروبة فهو ذمى واعلم ان من لا مساس له بالعريضة
 يتوهم ان الاللا مستثناء ولم يعلم انه كلمة ان مع لا ادغم احد بهما فى الاخرى *
 كما لو اشترى ارضا فوضع عليه خراجها * اى ان اشترى المستامن ارضا
 خراج فوضع عليه خراجها يصير ذميا لانه اذا التزمه التزم المقام في دارنا
 ولا يصير ذميا بمجرد الشراء لانه ربما يشتري للتجارة * وعليه جزية سنة من وقت

وضع الحراح او نكحت حربية ذميا ههنا وفي مكسه لا * اى ان نكح الحربى ذميه
 لا يصير الزوج ذميا اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول حيث صارت تبعا
 للزوج * فان رجع المسلم الى داره حل دمه فان اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دين
 كان له على معصوم * اى مسلم او ذمى * وافى * ودية له عنده * اى صار فيا كل
 ودية له عند معصوم في دارنا * وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فهما لورثته * اى دين
 كان له على معصوم ووديه له عنده وذلك لان الامان باق في ماله فيرد عليه ان كان
 حيا وعلى ورثته ان مات او قتل بلا غلبة لكن لو قتل بعد ما ظهر ناعليهم صار ماله ضميمة
 يتبعيته * حربى ههنا وله ثمة عرس واولاد ووديه مع معصوم وغيره فاسلم ههنا ثم ظهر عليهم
 فكله في * اما العرس والاولاد الكبار فلعدم التبعية واما غير ذلك فلانه ليست في يده فاسلامه
 لا يوجب عصمة * وان اسلم ثمة فجاء فظهر عليهم فطفله حر مسلم ووديه مع معصوم
 له وغيره في * فقوله ودية مبتدأ ومع معصوم صفته وله خبره اى للحربى الذى
 اسلم * ومن اسلم ثمة وله ورثة ههنا لك فقتله مسلم فلا شىء عليه الا كفارة الخطاء *
 اى له ورثة مسلمون في دار الحرب فان كان القتل عمدا فلا يجب شىء وان كان خطأ
 لا يجب الا الكفارة وعند الشافعى رح يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء *
 واخذ الامام م دية مسلم لا ولى له * اى مسلم قتل خطأ ولا ولى له * وممنا من
 اسلم ههنا من ماقلة قاتله خطأ * اى جاء حربى با مان فاسلم ولا ولى له فقتل خطأ
 فالامام باخذ الدية من ماقلة قاتله * وقتل واخذ الدية في عمد ولا يعفو * اى ان كان القتل
 عمدا فالامام بالخيار اما ان يستوفي القود او ياخذ الدية لكن ليس له ولاية العفو *

باب الوظائف

ارض العرب وما اسلم اهلها وفتح صنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشرينه والسواد

وصاتع منوة واقراهله عليه اوصا بحهم خراجية * ارض الغرب ما بين العذيب الى
 أقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام وسواد عراق العرب ما بين العذيب الى عقبة
 حلوان ومن النعلبية ويقال من العلت الى مبادان * وموات احبي يعتبر بقربه
 وخراج وضعة ممر رضى الله عنه على السواد لكل جريب ببلعة الماء صاع من براوشعير
 ودرهم ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم او النخلة متصلة ضعفتها ولما
 هوا كزعفران وبستان ما يطبق * الجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا وفي كتب
 الفقه ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائم وعند الحساب
 الذراع اربعة وعشرون اصبعاً والاصبع ستة شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض *
 ونصف الخارج قاية الطاقة ونقص ان لم تطق وظيفتها ولا يزدان اطانت عند ابي يوسف
 رح وجاز مند محمد رح ولاخراج لو انقطع الماء من ارضه او غلب عليها او اصاب الذرع
 آفة ويجب ان مطلقها مال الكها ويبقى ان اسلم المالك او شراها مسلم ولا عشر في خارج
 ارضه * اى ارض الخراج وهذا عندنا وعند الشافعي رح يجب * وينكر العشر
 يتكرر الخارج * بخلاف الخراج فانه لا يتكرر واعلم ان الخراج نوعان خراج
 موظف وهو الوظيفة المعينة التي توضع على الارض كما وضع ممر رضى الله عنه
 على سواد العراق وخراج المقاسمة كربع الخراج وخمسه ونحوهما فالذى لا يتكرر
 هو الموظف اما خراج المقاسمة فهو يتكرر كالعشر *

فصل الجزية

اعلم ان الجزية نوعان جزية وضعت بالتراضي فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق
 وجزية يبتدأ الامام وضعها اذا غلب عليهم * ما وضعت بصلح لا تغير وحين فلبوا وافروا
 على املاكهم توضع على كتابي ومجوسى ووثني مجمى ظهر فناء * فيه خلاف الشافعي رح

فانه لا توضع عليه عذبة * لكل سنة ثمانية واربعون درهما * ياخذ في كل شهر اربعة دراهم *
وعلى المتوسط بصفها وعلى فقير يكسب ربعها * وعند الشافعي رح يوضع على كل
حالم وحالة دينار الفقير والعنى سواء * لا على وثني عربي فان ظهر عليه نعرته وطفله
فيء ولا مرتد ولا يقبل منهما * اى من الوثني العربي والمترد * الا الاسلام والسيف *
وعند الشافعي رح يسترق مشركوا العرب * ولا على راهب لا يخالط * وعند ابى يوسف
رح وهور و ابنه محمد من ابى حنيفة رح توضع ان كان قادرا على العمل * وصبي
وامرأة ومملوك واممى وزمن * وعند ابى يوسف رح تجب اذا كان له مال *
وفقير لا يكسب * وعند الشافعي رح تجب * وتسقط بالموت والاسلام * خلافا للشافعي
رح فيهما * وتداخل بالتكرار * هذا عند ابى حنيفة رح خلافا لهما * ولا تحدث ببيعة
وكنيسة هنا ولهم اعادة المنهدمة وميزان ذمى منافي زيه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا
يركب خيلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبيج * وهو خيط غليظ بقدر الاصبع من
الصوف يشده الذمى على وسطه وهو غير الزنار من الابرسم * ويركب على سرج
كالكاف وميزت نساؤهم في الطريق والحمام ويعلم على درهم لثلا يستغفر لهم ونقض
مهددة ان غلب على موضع الحربنا او لحق بدارهم وصار كمرتد في الحكم بموته بلحاقه
لكن لو اسرى مشرك والمرتد يقتل لا ان امتنع من الجزية اوزانى بمسلمة او قبلها او سب
النبي م * وعند الشافعي رح سب النبي م هو نقض العهد * ويؤخذ من مال
بالغى تغلبى وتغلبية ضعف زكوتنا ومن مولاة الجزية والخراج * خلافا لفر رح
فانه يؤخذ منه ضعف زكوتنا وهو الخمس في الاراضى ونصف العشر في غيرها مما
يجب فيه الزكوة * كمولى القرشي * فانه يؤخذ منه الجزية والخراج فقوله م مولى
القوم منهم انما يعمل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمى كالحاشمى في هذا
الحكم لان الحرمات ينبت بالشبهات * ومصرف لجزية والخراج ومال التغلبى

وهديتهم للإمام وما اخذ منهم بلا جرب مصالحننا كسد نفور وبناء فطرة وجسر * الفطرة
 ما يكون مركبا والجهر خلافه مثل ان يسد السفن * وكفاية العلماء والقضاة والعمال
 ورزق المقاتلة وذرا ربيهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء * فانه صلة
 فلا يملك تبيل القبض ويسقط بالموت واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس *

باب المرتد

من ارتد والعيان بالله عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته فان استمهل حبس ثلاثة
 ايام فان تاب والاقبل * اى ان تاب فيها وان لم يتب قتل ومعنى فيها اى
 فبالحصول الحسنة اخذ وكلمة الامعنا وان لا وليست للاستثناء * وهى اى التوبة *
 بالتبرى من كل دين سوى دين الاسلام او عما انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك
 نذب بلا ضمان * لانه يستحق القتل بالارتداد وعند الشافعى رح يجب ان يمهل
 الامام ثلاثة ايام ولا يحل قتله قبل ذلك * ويزول ملكه من ماله موقوفا فان اسلم
 ما دوان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به متق مدبرة وام ولده وحل دين عليه *
 فانه في حكم الميت فالدين الموجل يصير حالا بموت المديون وعند الشافعى رح
 بقى ماله موقوفا كما كان * وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب رده في * هذا
 عند ابى حنيفة رح وعندهما كلاهما لو ارثه المسلم وعند الشافعى رح كلاهما في *
 وقضى دين كل حال من كسب تلك * اى دين حال الاسلام يقضى من كسب
 حال الاسلام ودين حال الردة من كسب حال الردة * وبطل نكاحه وذبحه وصح
 طلاقه واستيلاده * فانه قد انفسخ النكاح بالردة فتكون المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا
 اذا ارتد معها فاسلامها فانه لم ينفسخ النكاح فيقع الطلاق * وتوفى معاوضته
 وبيعه وشراؤه وهبته واجارته وتدبيره وكتابته وصيته ان اسلم نفد وان مات او

قتل اولحق بدارهم وحكم به بطل * املم ان النكاح والذبح باطلان اتفاقا والطلاق
 والاستيلاء صحيحان اتفاقا والمفاوضة موقوفة اتفاقا والباقي موقوف عند ابي حنيفة رح
 ونافذ مندهما * فان جاء مسلما قبل الحكم فكانه لم يرتد وان جاء بعده وماله مع
 ورثته اخذه ولا تقتل مرتدة * خلافا للشافعي رح * ونحبس حتى تسلم وصح
 تصرفها وكسبها لورثتها فان ولدت امة فادعاه فهو ابنه حر ايرثه في المسلمة مطلقا
 ان مات اولحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاءت به لاكثر من نصف
 حول منذ ارتد * قوله مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من
 ستة اشهر واكثر لان الولد يتبع خيرا لا بويرين دينا فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم
 يرث المرتد واما اذا كانت الام نصرانية فان كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر
 يرث وان كان اكثر من ستة اشهر لا يرث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب
 يجبر على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من النصرانية * وان لحق بماله *
 اي لحق بدار الحرب مع ماله * فظهر عليه فهو فيء فان رجع فلحق بماله * اي لحق
 بدار الحرب بلا مال وحكم القاضي بالحقاق ثم رجع ثم لحق بدار الحرب مع
 ماله * فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته * اي قبل قسمته بين الغانمين لان القاضي
 اذا حكم بلحاظه فكان الوارث كالما لك القديم فكان اولي * فان قضى بعبد مرتد لحق
 لابنه فكاتبه فجاء مسلما فبذلها والولاء للاب * العبد مضاف الى المرتد ولحق صفة
 للمرتد اي لحق بدار الحرب ولابنه متعلق بقضى فكاتبه اي كاتبه الابن فجاء اي
 فجاء الاب المرتد وانما كان البذل للاب والولاء له لان الكتابة وقعت جائزة والابن
 خليفة الاب فان جاء الاب مسلما صار الابن كالوكيل من الاب فالبدل له والعنق
 واقع عنه * ومن قتله مرتد خطاء فلحق او قتل فديته في كسب الاسلام * لان الدية
 لا تكون على العاقلة لعدم النصرة فتكون في ماله فعند ابي حنيفة رح تكون في كسب

الا بلام لان كسب الردة فيء وعندهما في الكسبين * ومن قطع يده عمدا فارتد
 والعيان بالله ومات منه اولحق فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف
 الدية في ماله لوارثه * لان القطع حل محلا معصوما والسراية حلت محلا
 غير معصوم فاعتبر القطع لا السراية فيجب نصف الدية وانما تجب في ماله لان
 العمد لا يتحملة العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وقوله
 اولحق اي لحق بدار الحرب فقصى به * وان اسلم ههنا فمات ضمن كلها * اي فمات
 من ذلك القطع وانما يجب كل الدية لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية
 هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رح وعند محمد رح يجب النصف ههنا لان الارتداد
 اهدر السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان * مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله فقتل فبدلها
 لسيدة وما بقي لوارثه زوجان ارتدا فلحقا فولدت هي ثم الولد فظهر عليهم
 فالولدان فيء والا اول يجبر على الاسلام لا ولده * وفي رواية الحسن رح يجبر واد
 الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبعه
 في رواية الحسن رح * وصح ارتداد صبي يعقل واسلامه ويجبر عليه ولا يقتل ان ابى *
 هذا عندنا وعند الشافعي وزفر رح لا يصح ارتداده ولا اسلامه ولنا ان مليا رضى الله
 عنه اسلم في صباه وصحح النبي صم اسلامه وافتخاره بذلك مشهور حيث قال
 علي رضى الله عنه * سبقتكم على الاسلام طرا * غلاما ما بلغت آوان حلمي *

باب البغاة

قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام بـ ما هم الى العود وكشف شهنتهم فان تحيزوا
 مجتمعين حل لنا قتالهم بداء * اي انما زوايعنى مالوا الى فئة من المسلمين
 ليستعينوا بهم واجتمعوا واتخذوا حيزا اي مكانا واجتمعوا فيه حل لنا قتالهم بداء خلافا

١ محمد بن النبي ابي وصهري * وحمزة سبل الشهداء ع
 ٢ رجفون الذي يفتحي ويصفي * بطير مع السلامه ابن ابي
 ٣ وابنت محمد مكيني وعربي * مشرب لحيها بدعي والهي
 ٤ وسبطا احمد والي منيها * فمن منكر له منهم كسبي

للمشافعي رح فان قتل المسلم لا يجوز ابتداءً ونحن نقول الحكم بدار على ليلة
 وهـ وتعسكرهم واجتبا معهم فان صبر الامام الى ان يبدؤوا فربما لا يمكن دفع شرهم *
 ويجهز على جريحهم * اجهز على الجريح اى اتى قتله وفيه خلاف الشافعي رح ايضا *
 ونبتع موليتهم ان لهم فيئة * اى ان كان لهم فيئة وفيه خلاف الشافعي رح ايضا *
 ومن لا فلا * اى من لا فيئة له لا يجهز عليهم حال كونه جريحا ولا يتبعه حال كونه
 موليا لانه لا يخاف ان يلحق بالفئة فلا ضرورة في قتله فلا يقتل لكونه مسلما * ولا نسبي
 ذريتهم ويحبس مالهم الى ان يتوبوا ونستعمل سلاحهم وذيولهم عند الحاجة * خلافا
 للشافعي رح * ولا يجب شىء يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم * لان ولاية الامام منقطعة
 عنهم * وان غلبوا على مصر فقتل رجل من اهله آخر منه فظهر عليهم قتل به *
 هذا اذا لم تجر البغاة في ذلك المصر احكامهم فح لا تنقطع ولاية الامام من ذلك المصر
 فيجري احكامه * وباغ قتل ما دلا مدعي حقيقته برئه * هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح
 وعند ابي يوسف والشافعي رح لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقته او اقر الباغي انه
 على الباطل * كعكسه * كما يرث العادل الباغي * فان اقر انه على الباطل لا اى ان اقر
 الباغي انه على الباطل لا يرثه * وبيع السلاح من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره والا فلا *

كتاب اللقيط

رفعه احب وان خيف هلاكه يجب كالمقطن وهو حر الا بحجة رقة ونفقته وجنابته في
 بيت المال وارثه له ولا يؤخذ من اخذه ونسبه ممن ادعاه ولورجلين او ممن يصفى
 منهما علامة به * اى لو ادعى رجلان نسبه فان وصف احدهما علامة في جسده وكان
 في ذلك صادقا فالنسب منه والا فهما سواء ثم عطف على قوله ولورجلين قوله *
 او مبداء وكان حرا * اى ان كان المدعى مبداء ثبت نسبه منه لكن اللقيط يكون

حرالان الاصل في دارالمسلمين الحرة * اوزميا وكان مسلما ان لم يكن في مفرهم *
 اى في مفر الذميين * وزميا ان كان فيه * اى كان زميا ان ادى من نسبه ذمى
 وقد وجد في مفر اهل الذمة * وما شهد عليه له صرف اليه بامر قاض وقيل بدونه
 وللملنقط قبض هبته وتسليمه في حرفة لا انكاحه وتصرف ماله ولا اجارته في الاصح *

كتاب اللقطة

هى امانة ان اشهد على اخذه ليردها على ربها والاضمن ان جحد المالك اخذه للرد *
 اعلم ان الواجد ان اقرانه اخذها لنفسه ضمن بالاجماع وان لم يقرب هذا فان اشهد
 انه اخذه للرد لا يضمن وان لم يشهد ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي
 يوسف رح لا يضمن بل القزل قوله في انه اخذه للرد والاشهاد ان يقول من سمعتموه
 ينشد لقطة فدلوه على فتولته والاضمن اى ان لم يشهد انه اخذه للرد ضمن * وعرفت
 في مكان وجدت وفي المجامع مدة لاتطلب بعدها في الصحيح * قوله وعرفت اى
 يجب تعريعه والمراد بالتعريف ان ينادى انى وجدت لقطة لا ادري مالها فليأت
 مالها وليصفها لاردها عليه واختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة
 بمدة معلومة بل هى مفوضة الى رأى الملنقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها
 لاتطلب بعد ذلك وقدرها محمد وما لك والشافعى رح بحول من غير فصل *
 سواء اخذت من الحل او الحرم * هذا احتراز من قول الشافعى رح فانه يقول
 لقطة الحرم يجب تعريفها الى ان يجىء صاحبها * وما لا يبقى الى ان يخاف فساد *
 اى صرف ما لا يبقى كالاطعمة المعدة للاكل وبعض الثمار * ثم تصدق فان جاء ربها
 واجازة وله اجرة * اى ثواب التصديق * او ضمن الاخذ كما في بهيمة وجدت *
 اى لا فرق عندنا في اللقطة بين ان يكون بهيمة او غيرها وعند مالك والشافعى رح

اذا وجد بعيرا او بقرة في الصحراء فالترك افضل * وما انفق عليها بلا اذن حاكم
 تبرع وباذنه دين على ربها واجر القاضي ماله منقعة وانفق عليها منه كالأبق وما
 لا منقعة له اذن بالانفاق عليها وشرط الرجوع على ربها في الاصح ان كان هو الاصلح
 والابا عنها وامر بحفظ ثمنها * انما قال في الاصح لان هنا رواية اخرى وهي ان الامر
 بالانفاق يكفى لولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفى بل لابد ان يشترط
 الرجوع والضمير في قوله ان كان هو الاصلح يرجع الى الامر بالانفاق وشرط الرجوع *
 وللنفق حبسها لا خذ نفقته * اى نفقة المنفق * فان هلك بعد حبسه سقطت * اى
 النفقة لانه اذا حبسها للنفقة صارت كالرهن وهو مضمون بالدين * وقوله لا * اى ان
 هلك قبل الحبس لا يسقط النفقة * فان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب
 بلا حجة * هذا عندنا وعند الشافعي رح يجب الدفع ان بين العلامة * وينتفع بها
 فقيرا والا * اى وان لم يكن فقيرا * تصدق ولو على اصله وفرمه وعمره *

كتاب الأبق

ندب اخذه لمن قوى عليه وترك الضال قيل احب * الأبق هو المملوك الذى فر من
 مالكه قصدوا الضال المملوك الذى ضل الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان
 تركه احب لانه لا يبرح من مكانه فبأق مالكة فباخذه وان صرف الواجد بيت مالكة
 فالأفضل ان يوصله اليه * ولرأه * اى الأبق * قنا او مدبرا او ام ولد من مدة سفر
 اربعون درهما وان لم يعد لها ان اشهدانه اخذه للرد ومن اقل منها بقسطه * هذا
 عندنا وعند الشافعي رح لا يجب شيء بلا شرط * فان ابق منه لم يضمن فان لم يشهد
 فلا شيء له وضمن ان ابق منه وعلى المرتهن جعل الرهن * اى لو ابق العبد المرهون فرد
 من مدة المقر فالجعل على المرتهن هذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وان

(٢) هذه العبارة الى آخرها ما وجدت
 في النسخ القلمية الموجهة

(٢٢٠)

كانت اكثر من الدين فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن وامر نغفته كاللغة والله اعلم

كتاب المفقود

خائب لم بدراثة حي في حق نفسه فلا تنكح عرسه ولا يقيم ماله ولا يفسخ اجارته ويقيم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فسادة وينفق على ولده وابويه وعرسه ميت في حق غيره فلا يرث من غيره * اى يوقف قسطه من مال مورثه * الى تسعين سنة * اختلف في المدة ف قيل الارفق ان تقدر بتسعين سنة و ظاهر الرواية ان تقدر بموت الاقران فان في هذا العصر قلما يعيش امرء الى تسعين سنة * فان ظهر حيا قبلها فله ذلك وبعدها * اى بعد المدة * يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فتعند عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقد فيرد ما وقف له الى من يرث الغير عند موته * الاصل عندنا ان ظاهر الحال وهو الاستصحاب حجة للدفع لا للاثبات فان اتمت المدة فهو في مال نفسه حي قبل المدة فلا يرث الوارث الذي كان حيا وقت نقده ثم مات بعد ذلك لان الظاهر انه كان حيا فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح حجة لايجاب ارثه من الغير فرد ما وقف للمفقود الى من يرث من مورثه يوم موته *

كتاب الشركة

هى ضربان شركة ملك وهى ان يملك اثنان مينا وكل كاجنبى في مال صاحبه وشركة مقدوركنها الايجاب والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من الربح لاحد هما * فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة ربح يشتركان فيه * وهى اربعة اوجه مفاوضة وهى شركة متساويين مالا ونصرا فاونينا * المراد المساواة في المال الذى يصح فيه الشركة ولا باس بزيادة مال لايجرى فيه

الشركة * فلا تصح الأيمن متحد بين حرية وحلثا وملة * أي لا بد أن يكونا حرتين بالغين
 ملتهما واحدة فلا تصح بين مسلم وكافر وتجوز بين مسلمين بالغين وبين كافرين
 سواء كان أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا فان الكفر كله ملة واحدة وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد رحم وعنده أبي يوسف رحم تجوز بين المسلم والكافر وعند مالك والشافعي رحم
 لا تجوز المفاوضة أصلا * وتتضمن الوكالة والكفالة * أي كل واحد وكيل الآخر في المعاملة
 وكذا كل واحد كفيل من الآخر فان اشترى أحدهما شيئا فللبائع مطالبة الثمن
 من الشريك الآخر * ومشري كل لهما الإطعام أهله وكسوتهم وكل دين لزم واحدا
 بما تصح فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيجار * فيه احتراز من لزوم دين بسبب
 لا تصح فيه الشركة كالجنابة والنكاح والخلع والصلح من دم عمد وكالنفقة * أو بكفالة
 بما مر ضمنه الآخر وبغير أمر لا هو الصحيح * أي إذا لزم أحدهما دين بسبب
 الكفالة من غير أمر المكفول عنه فالصحيح أن هذا الدين لا يضمنه الشريك
 الآخر فان كان بأمر المكفول عنه يضمنه الشريك الآخر * وإن ورث أحدهما
 أو وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض صارت عانا * القبض يشترط في الهبة *
 وفي العرض والعقار بغيت مفاوضة * أي في إرث العرض والعقار بقيت مفاوضة
 لأن مال الشركة لم يزد ثم شرم في الوجه الثاني من الشركة فقال * وعنان
 وهو شركة في كل تجارة أو في نوع ولا يضمن الكفالة وتصح ببعض ماله ومع فضل
 مال أحدهما وتساوى ماله لا الربح * أي يصح بأن يشترط أن يكون المال مساويا
 ولا يكون الربح مساويا خلافا لزمرو والشافعي رحم * ويكون أحدهما داهم
 والآخر دنا نبرو بلا خلط * خلافا لزمرو والشافعي رحم * وكل مطالب بثلثين مشربة
 لا غير * أي لا غير المشري بناء على أنه لا يتضمن الكفالة * ثم رجع على شريكه بحصته
 منه إن أداه من ماله ولا تصحان إلا بالنقد بين والفلوس النافقة والتبروا النقرة إن

تعامل الناس بهما * التبرز هب غير مضروب والنقرة فضة غير مضروب *
وبالعرض بعد ان باع كل نصف عرضه بنصف مرض الآخر * اعلم انه لا يخلو اما
ان تكون قيمة متاعهما مساوية فتح يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع
الآخر ثم يعقد ان عقد الشركة واما ان تكون قيمة متاعهما متفاوتة كما اذا كان قيمة
متاع احدهما الفا وقيمة متاع الآخر الفين يبيع صاحب الاقل ثلثي متاعه بثالث
متاع الآخر ليكون كل واحد بينهما اثلاثا ثلثاه لصاحب الاكثر وثلاثة لصاحب الاقل ثم
يعقد ان عقد الشركة فيكون الربح بقدر الملك وانما يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد
وكيلا من الآخر وانما يكون الربح هنا بقدر الملك لان الربح هنا نماء المال بخلاف
ما اذا كان راس المال احد النقدين فان الربح يحسب بالشرط وايضا الدراهم والدنانير
لا يتعينان في العقد فالربح لا يكون نماء لراس المال * وهلاك مالها او مال احدهما *
اي هلاك مال الشركة او مال احد الشريكين * قبل الشراء يطلها وهو على صاحبه * اي
الهلاك على صاحب المال * قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وبعد الخلط عليهما
فان هلك مال احدهما بعد شراء الآخر بماله فمشرية لهما ورجع على الآخر بحصته
من ثمنه * اي رجع المشتري على احدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن لان الشراء
قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال وعبرة الهداية هكذا ولو اشترى احدهما بماله وهلك
مال الآخر قبل الشراء فهنا محل ان يغلط في الفهم ويفهم انه هلك مال الآخر قبل شراء
احدهما لكن يجب ان لا يفهم هذا فان وضع المسئلة فيما اذا كان هلاك مال الآخر
بعد شراء احدهما بماله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك
وبدليل قوله هذا اذا اشترى احدهما باحد المالبين اولان هلك مال الآخر فيجب ان
يفهم وهلك مال الآخر قبل ان يشترى هذا الآخر بماله شياً انما ذكرت هذا لانه موضع
الغلط * وان هلك قبل شراء الآخران وكله جبن الشركة صريحا فمشرية لهما شركة

ملك ورجع بحصة ثمنه والا فله * اى ان هلك مال احدهما ثم اشترى الآخر شيئا بماله فان الشركة قد بطلت بهلاك المال فبطلت الوكالة الثابتة في ضمن عقد الشركة فان وكل احد هما الآخر بالشراء توكيلا صريحا فيقول كل ما اشترينته بالمال الذى معك فاشتر نصفه لى فيكون المشتري بينهما شركة ملك فلى المشتري ان يرجع على الآخر بحصته من الثمن وان لم يوكله فلى المشتري يكون للمشتري * ولكل من شريكى مفاوضة وعنان ان يبضع ويودع ويضارب * اى يدفع المال مضاربة * ويوكل * اى يوكل اجنبيا بالبيع والشراء ونحوهما * والمال في يده امانة * اى في يد كل واحد من الشريكين امانة حتى لا يضمنه بلا تعدد * وشركة الصنائع والتقبل * هذه هى الوجه الثالث من الشركة * وهى ان يشترك صانعان كخياطين او خياط وصباغ ويتقبلا العمل لاجر بينهما صححت وان شرط العمل نصفين والمال اثلاثا * اى الاجرة اثلاثا بينهما هذا عندنا وعند الشافعى رح لا يجوز هذه الشركة وعند مالك رح لا يجوز الا هندا اتحاد العمل * ولزم كلا عمل قبله احدهما فيطالب كل بالعمل ويطالب الاجر * اى يطالب كل واحد اجر عمل عمله احدهما * وبرأ الدافع بالدفع اليه * اى بدفع الاجر الى كل واحد منهما * والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه * هذه هى الوجه الرابع من الشركة * وهى ان يشتركا بلا مال ليمشريا بوجوههما ويبيعا * اى ليمشريا بالنقد الثمن بسبب وجاهتهما فيبيعا فما حصل من الثمن يدفعان منه الثمن الى بائعهما فان فضل شىء يكون مشتركا بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعى رح * فتصم مفاوضة * بان يشترطا المساواة في الامور التى تجب مساواتها في المفاوضة * ومطلقها عنان وكل وكيل الآخر في الشراء * اى اذا كان عقد الشركة مطلقا اما ان شرطت فيها المفاوضة فكل وكيل الآخر وكفيله * فان شرطتا مناصفة المشتري او مثالته فالربح كذلك بشرط الفضل باطل *

أي أن شرط أن المشتري يكون بينهما نصفين أو اثلاثا وربح أحدهما زائد على قدر ملكه فذلك الشرط باطل لأن الربح يكون بقدر الملك لئلا يودي إلى ربح ما لم يضمن بخلاف العنان إذا كان رأس المال غير العروض فإن رأس المال ح لا يتعين بالتعيين فلا يكون الربح نماء رأس المال على ما مر * ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وما حصل لكل فله وما أخذه معا فلهما نصفين وما حصل له بما أنه الآخر فله * مثل أن يقلع أحدهما ويجمع الآخر يكون للقالع * والآخر أجر مثله بالغ ما بلغ * عند محمد رح ولا يزداد على نصف ثمنه عند أبي يوسف رح * ولا في الاستسقاء بأن كان لأحدهما بغل والآخر راوية واستسقى أحدهما فالكسب للعامل وعليه أجر مثل مال الآخر والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال * كما إذا شرط في الشركة دراهم مسماة من الربح لأحدهما فتفسد الشركة فيكون الربح بقدر الملك خفي لو كان المال نصفين وشرط الربح اثلاثا فالشرط باطل ويكون الربح نصفين * وتطل الشركة بموت أحد شريكين ولحقاقه بداء الحرب مرتدا إذا قضى به ولم يترك أحدهما مال الآخر بلا أدنه * أي لا يجوز لأحدهما أن يودي زكاة مال الآخر بلا أدنه * فان أدن كل صاحبه بادء ولا ضمن الثاني وإن جهل بادء الأول * هذا عند أبي حنيفة رح وأما عندهما فان جهل بادء الأول لا يضمن * وإن ادعى معا ضمن كل قسط الآخر * مثل أن ادعى كل واحد بغية صاحبه وانفقا ادعاءهما في زمان واحد أو لا يعلم تقدم أحدهما على شريكه ضمن كل نصيب الآخر * فان شري معا وضامنة باذن شريكه ليطلق فهي له بلا شيء * هذا عند أبي حنيفة رح وأما عندهما يرجع الشريك على المشتري بنصف الثمن إلا بد المشتري أدى نصف ديته من مال الشركة ولا يحنيفة رح أن الجارية نعت في الشركة حال الشراء ثم الأدن بالشراء للموطين اقتضى الهبة لأنه لا طهر في محل الوطين إلا الهبة لأنه لو باع نصيبه من شريكه يصير هذا

النصيب مشتركاً بينهما فلا يحل الوطؤ وإذا اقتضى الهبة لا يكون على المشتري شيء * واخذ كل بئمنها * أى للبائع ان يطالب الثمن من ايها شاء لان المفاوضة تضمن الكفالة *

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية وعندهما هو حبس
العين على ملك الله تعالى فلو وقف على الفقراء أو بنى سقاية أو خاناً لبنى السبيل
أو ربطاً أو جعل أرضه مقبرة لا يزول ملك الواقف عنه وإن علق بموته نحو أن
مات فقد وقفت في الصحيح * قد ذكرنا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رح في
جواز الوقف فإن الوقف لا يجوز عنده بناء على أنه تصديق بالمنفعة وهي معدومة لكن
على الأصح إن الخلاف إنما هو في لزوم فإن الوقف غير لازم عنده وإن علق بالموت
ففي التعليل بآل موت روايتان عنه في رواية يصير لازم ما وفي رواية لا واختار في
المتن هذا وأما عندهما فالوقف لازم وعليه الفتوى والأصل فيه وقف التحليل صلوة
الله عليه الصلاة والسلام وعند أبي حنيفة رح إنما يلزم بأحد الشئيين وهو ما قال * إلا أن
يحكم به حاكم والأي مسجد بنى وأفرز بطريقه وأذن للناس بالصلوة فيه واصل
واحد وإن جعل تحت سرداب لمصلحة * اختلف في شرائط صيرورة المكان مسجداً
فغند أبي يوسف رح يكفي مجرد قوله جعلته مسجداً إلا التسليم ليس بشرط للزوم
الوقف عنده وعند محمد رح لا بد أن يصلي فيه بجماعة وعند أبي حنيفة رح يكفي صلوة
واحد ثم جعل السرداب تحتها لمصلحة * لا يمنع أن يكون مسجداً * فإن جعل
لغيرها أو وسط دارة مسجد أو أذن * جعل تحت المسجد
سرداب لغير مصالح المسجد لا يصير
وإن بالصلوة فيه لا يصير مسجد لعدم إفراد الطريق * لا يمنع أن يكون مسجداً

بنفس القول * اى يزول ملك الواقف من الوقف بنفس القول * وعند محمد رح تسليمه
الى المتولى وقبضه شرط * ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال * فصيح وقف المشاع *
المشاع ان لم يحتمل القسمة ففي المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند ابى يوسف رح
ايضا وفي غيرهما يجوز عند محمد رح ايضا وان احتمل القسمة فهو محل الاختلاف
فبصح عند ابى يوسف رح لا عند محمد رح ويفتى بقول ابى يوسف رح * وجعل
خلة الوقف او الولاية لنفسه و شرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء عند
ابى يوسف رح خاصة * فان شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف عند ابى يوسف رح
ان لامنافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنده فانه يجوز الاستبدال في الوقف
من غير شرط اذا ضعفت الارض من الريع ونحن لانفتى به فقد شاهدنا في الاستبدال
من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال الوقف
المسلمين وفعلوا ما فعلوا * و شرط لتما مة ذكر مصرف موبد وقال ابو يوسف رح
يصح بدونه وان انقطع صرف الى الفقراء وصح وقف العفار لا المنقول وعن محمد
رح صح وقف منقول فيه تعامل كالغاس والمرو القدوم والمنشار والجناك وقوتها بها
والقدر والمرجل والمصحف وعليه اكثر فقهاء الا مصارفنا هـ الوقف لا يملك و
لا يملك * ا علم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة الباقي
والاصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقبة
وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال * ولكن يجوز قسمة المشاع عند
ابى يوسف رح * فان القسمة في غير المثليات يغلب فيها جهة التملك، لاجهة
الافراز ومع هذا يجوز قسمة المشاع عند يوسف رح مع انه لا يجوز التملك
في الوقف فيجعل جهة الافراز غالبية في الاوقاف فان وقف نصيبه من عقار مشتركة
يجوز للواقف ان يقسمه مع الشريك فان وقف نصف عقار كله فالفاضى يقسم

مع الواقف لكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصارف * ويبدأ من ارتفاعات الوقف
بعمارتها وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على معين وآخره
للفقراء فهي في ماله فان امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم وعمره باجرته ثم رده
الى مصرفه ونقضه يصرف الى عمارته او يذخر لوقت الحاجة اليها وان تعذر صرفه
اليها يبيع وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه *

خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه وآله اجمعين قد اختتم طبع الجلد بين
الأول والأخير من شرح الوقاية باهتمام المولوي **عبد الله** حماة الله تعالى مرة ثالثة
في بندر هوكلي نهار ٩ من شهر رمضان المبارك سنة الف ومائتين وستين من
الهجرة على ما جرأها الف الف صلوات وسلام في يوم الاثنين في المطبع الطبي
بتصحيح عصي العصاة منصور احمد البردواني مغا الله عنه ومن والديه وقد
صحح الاغلاط التي وقعت بالطبع السابق لكن لا يدري ما وقع منه في هذا من الاغلاط
ويرجو من المتعلمين ان لا يسمحو بمجرد ظهور اختلاف الفاظ بعض المواضع بل
لا بد لهم من التحقيق والتنقيح في صفحة ٣٢ وقع في الطبع السابق يوما وليلة
وقد وجد في جميع النسخ خطأ في كلمة ليلة وايضا قد شهد عليه قول صاحب
حاشية الحلبي بانه لم يذكر في نسخة النسخة التي ذكرها في حاشيته بل ذكرها في حاشية
انما غير - في نسخة النسخة التي ذكرها في حاشيته بل ذكرها في حاشية

